

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

L'enseignement Supérieur et de La Recherche S

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

Universite Ain Témouchent-Belhadj Bouchaib

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث نظام LMD

شعبة: العلوم الاقتصادية

أسعار الصرف و أسعار النفط

دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية - حالة الجزائر-

من إعداد الطالب:

بن رزاق ناصر الدين

تحت إشراف:

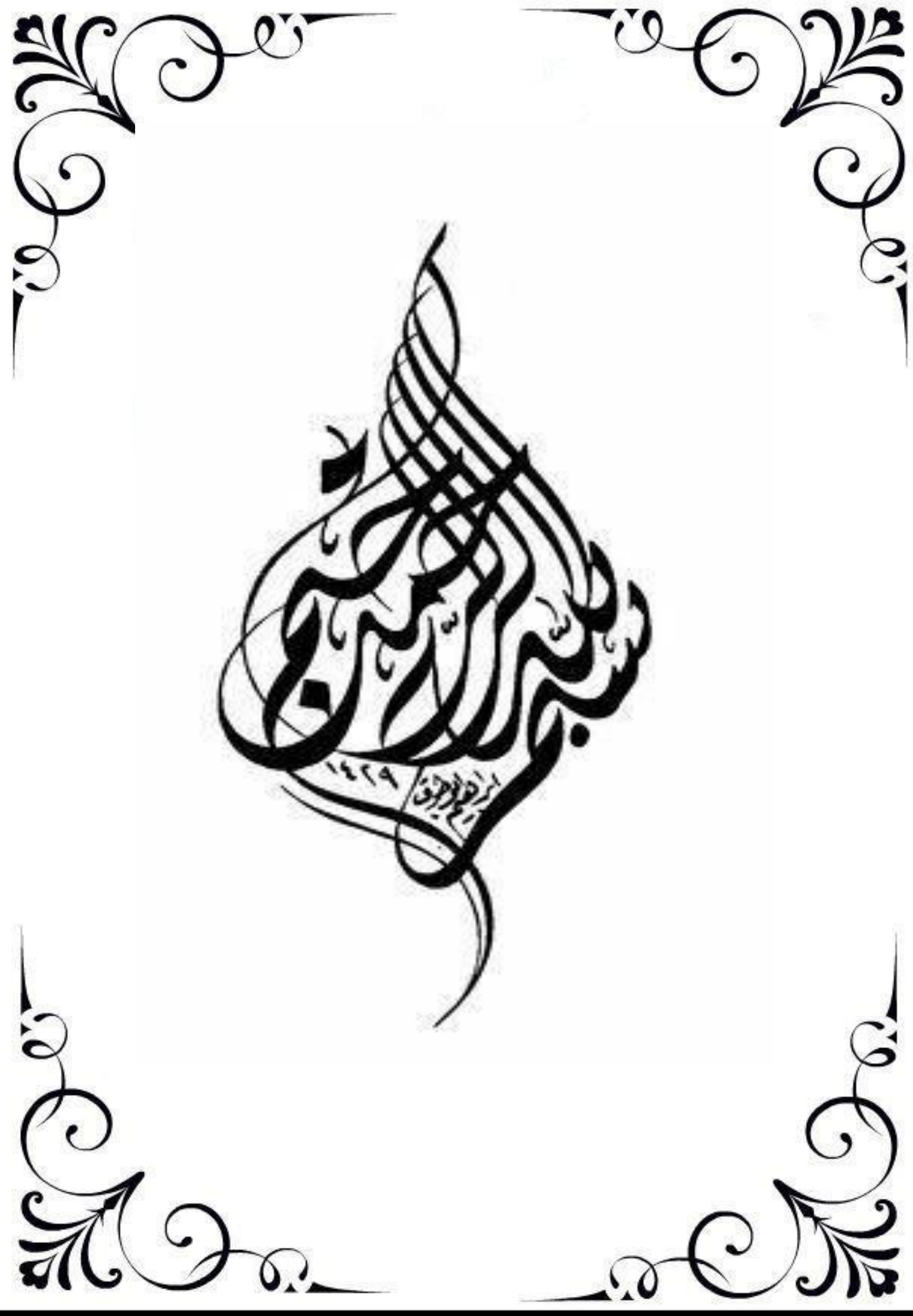
د. ادريس أميرة

أعضاء لجنة المناقشة:

| الاسم و اللقب | الرتبة | مؤسسة الانتماء | الصفة |
|-------------------|----------------------|-------------------|--------|
| وهراني عبد الكريم | أستاذ محاضر أ | جامعة عين تموشنت | رئيسا |
| ادريس أميرة | أستاذ التعليم العالي | جامعة عين تموشنت | مشرفا |
| حابي عبد اللطيف | أستاذ محاضر أ | جامعة تلمسان | ممتحنا |
| طالب سمية شهيناز | أستاذ التعليم العالي | جامعة سيدي بلعباس | ممتحنا |
| علي دحمان محمد | أستاذ محاضر أ | جامعة عين تموشنت | ممتحنا |
| سي محمد كمال | أستاذ التعليم العالي | جامعة عين تموشنت | ممتحنا |

السنة الجامعية: 2025/2024

سُبْحَانَكَ يَا رَبِّ الْعَالَمِينَ
1429



كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا حتى يبلغ الحمد منتهاه و الصلاة و السلام على أشرف
الخلق سيدنا محمد أناره الله بنوره واصطفاه
نحمد الله الذي وفقنا في إتمام هذا البحث و من باب
من لا يشكر الناس لا يشكر الله
أتقدم بالشكر الجزيل و التقدير إلى الأستاذة المشرفة
البروفيسور: دريس أميرة
على كل الإرشادات و التوجيهات التي أفادتني بها و الدعم الذي قدمته لي
طيلة فترة البحث التي كانت خير عون لي على اتمامه
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأساتذة الكرام أعضاء
لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذا العمل و خالص امتناني
الى كل منتسبي جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت.
والشكر موصول في الأخير إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد
على إنجاز هذا العمل الذي تم بعون الله وفضله العظيم.



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا
محمد صلوات الله عليه.

أهدي هذا العمل و ثمرة الجهد

الى روح جدي و جدتي رحمهما الله و أحسن مثواهما

إلى أعز الناس و أقربهم إلي والدي العزيز و والدي العزيزة اللذان لا طالما كانا

خير عون و سند لي

إلى رفيقة دربي زوجتي العزيزة.

إلى إبنني الغالي جعله الله ذخرا لي في حياتي

إلى أشقاء العمر و رفقاء الدرب اخوتي

وإلى كل العائلة و الأصدقاء و الأحباب من قريب أو من بعيد

ناصرالدين

الفهرس العام



| العنوان | الصفحة |
|--|---------------|
| شكر و عرفان | |
| إهداء | |
| الفهرس | IV-II..... |
| قائمة الجداول | X-IX..... |
| قائمة الأشكال | XIX-XVII..... |
| قائمة الملاحق | XII..... |
| مقدمة | ب - ح..... |
| الفصل الأول: الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف | |
| تمهيد | 8..... |
| المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف | 9..... |
| المطلب الأول: ماهية سعر الصرف | 9..... |
| المطلب الثاني: ماهية سوق الصرف | 21..... |
| المبحث الثاني: النظريات و النماذج المفسرة لسعر الصرف | 28..... |
| المطلب الأول: النظريات المفسرة لسعر الصرف | 28..... |
| المطلب الثاني: النماذج الحديثة المفسرة لسعر الصرف التوازني | 45..... |
| المبحث الثالث: تطور سعر الصرف في الجزائر | 66..... |
| المطلب الأول: تطور سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت | 66..... |
| المطلب الثاني: تطور سعر الصرف في ظل نظام التعويم المدار | 73..... |
| خلاصة الفصل | 79..... |
| الفصل الثاني: مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري | |
| تمهيد | 81..... |
| المبحث الأول: تقديم عام للنفط | 82..... |
| المطلب الأول: ماهية النفط | 82..... |
| المطلب الثاني: سوق النفط العالمية | 88..... |
| المبحث الثاني: سعر النفط و تأثيره في الصدمات النفطية | 98..... |
| المطلب الأول: مفهوم سعر النفط | 98..... |
| المطلب الثاني: نماذج عن صدمات الارتفاع و الانخفاض في أسعار النفط | 106..... |

| | |
|--|-----|
| المبحث الثالث: مكانة و أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري..... | 121 |
| المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط..... | 121 |
| المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري..... | 128 |
| خلاصة الفصل..... | 145 |
| الفصل الثالث: لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول النفطية | |
| تمهيد..... | 146 |
| المبحث الأول: عموميات حول الربيع..... | 147 |
| المطلب الأول: ماهية الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي..... | 147 |
| المطلب الثاني: ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر..... | 159 |
| المبحث الثاني: قطاع الموارد الطبيعية بين النعمة و النعمة..... | 168 |
| المطلب الأول: ماهية لعنة الموارد الطبيعية..... | 168 |
| المطلب الثاني: تجليات نقمة الموارد النفطية على الاقتصاد الجزائري..... | 178 |
| المبحث الثالث: العلة الهولندية بين النظرية و التطبيق..... | 184 |
| المطلب الأول: ماهية العلة الهولندية..... | 184 |
| المطلب الثاني: النماذج النظرية المفسرة للعلة الهولندية..... | 189 |
| المطلب الثالث: سياسات و أدوات معالجة الداء الهولندي..... | 209 |
| خلاصة الفصل..... | 220 |
| الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري. | |
| تمهيد..... | 222 |
| المبحث الأول: الدراسات التجريبية التي تناولت ظاهرة العلة الهولندية..... | 222 |
| المطلب الأول: دراسات تجريبية فحصت أعراض العلة الهولندية في دول أجنبية..... | 223 |
| المطلب الثاني: دراسات تجريبية فحصت أعراض العلة الهولندية بدولة الجزائر..... | 230 |
| المبحث الثاني: فحص قياسي لمدى تأثر سعر صرف الدينار الجزائري بأعراض العلة الهولندية..... | 234 |
| المطلب الأول: منهجية الدراسة القياسية..... | 234 |
| المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بسعر الصرف الحقيقي | |
| الفعلي للدينار الجزائري..... | 249 |

| | |
|--|---------|
| المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بعلاوة سوق الصرف الموازي..... | 161 |
| المبحث الثالث: فحص قياسي لمدى تأثر قطاع المنتجات ذات المنشأ الجزائري بأعراض العلة الهولندية..... | 271 |
| المطلب الأول: منهجية و بيانات الدراسة القياسية..... | 272 |
| المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بفحص مدى تأثر القطاع التصنيعي بأعراض العلة الهولندية..... | 276 |
| المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بفحص مدى تأثر قطاع المنتجات الفلاحية بالمرض الهولندي..... | 283 |
| خلاصة الفصل..... | 288 |
| خاتمة..... | 292-289 |
| قائمة المراجع..... | 313-294 |
| الملاحق. | |
| الملخص. | |

قائمة الجداول



قائمة الجداول

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|---------|
| 33 | العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل . | (01-01) |
| 83 | المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط. | (01-02) |
| 108 | تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي(1973-1974). | (02-02) |
| 109 | معدل النمو الاقتصادي في عينة من الدول الصناعية. | (03-02) |
| 115 | معدل النمو الاقتصادي للنمو الأسبوعية. | (04-02) |
| 129 | تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1971-2022). | (05-02) |
| 130 | تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2022). | (06-02) |
| 132 | تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام الجزائري (2000-2021) | (07-02) |
| 134 | مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة(2000-2022). | (08-02) |
| 136 | مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(2000-2022). | (09-02) |
| 143 | حجم مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية (2000-2021). | (10-02) |
| 165 | حجم مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام(2012-2022). | (01-03) |
| 173 | الارتباط بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي. | (02-03) |
| 177 | أثار نقمة الموارد و العلة الهولندية على الاقتصاد و العلاقة فيما بينهما. | (03-03) |
| 249 | اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى AT LEVEL . | (01-04) |
| 250 | اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الأول FIRST .DIFFERENCE | (02-04) |
| 251 | درجة تأخر النموذج . | (03-04) |
| 252 | اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون. | (04-04) |
| 254 | اختبار السببية قصيرة الأجل (WALD TEST) . | (05-04) |
| 255 | تقدير المعادلة الخاصة بالمتغير التابع (D(REERDZ)) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) . | (06-04) |
| 257 | اختبار عدم التجانس | (07-04) |
| 257 | اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء | (08-04) |
| 262 | تحديد مدة الإبطاء المثلى | (09-04) |
| 263 | اختبار التكامل المشترك لجوهانسون | (10-04) |

قائمة الجداول

| | | |
|-----|--|---------|
| 264 | اختبار السببية قصيرة الأجل (WALD TEST) | (11-04) |
| 265 | تقدير المعادلة الخاصة بالمتغير التابع (D(PREM)) بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) | (12-04) |
| 267 | اختبار عدم التجانس | (13-04) |
| 267 | اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء | (14-04) |
| 276 | اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى AT LEVEL | (15-04) |
| 277 | اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الأول FIRST DIFFERENCE | (16-04) |
| 278 | درجة تأخر النموذج | (17-04) |
| 279 | اختبار التكامل المشترك لجوهانسون | (18-04) |
| 280 | تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كلياً | (19-04) |
| 283 | درجة تأخر النموذج | (20-04) |
| 284 | اختبار التكامل المشترك لجوهانسون | (21-04) |
| 285 | تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة كلياً | (22-04) |

قائمة الأشكال



قائمة الأشكال

| الصفحة | العنوان | الرقم |
|--------|--|---------|
| 43 | العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار | (01-01) |
| 49 | سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي | (02-01) |
| 54 | التوازن الداخلي و الخارجي | (03-01) |
| 140 | احتياطات و اقتطاعات صندوق ضبط الموارد (2000-2022) | (01-02) |
| 142 | مساهمة الصندوق في تمويل عجز الخزينة (2000-2022) | (02-02) |
| 167 | تطور أهم القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام (2010-2022) | (01-03) |
| 170 | مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد و الدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية. | (02-03) |
| 172 | النمو الاقتصادي و رأس المال الطبيعي . | (03-03) |
| 179 | العلاقة بين مداخيل المحروقات و حجم الانفاق الحكومي للجزائر | (04-03) |
| 183 | تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2010-2022). | (05-03) |
| 188 | العلاقة بين قطاع السياحة و العلة الهولندية | (06-03) |
| 192 | نظرية ريبزانسكي في اطار نموذج H.O (هيكشر-اولين). | (07-03) |
| 195 | نموذج Gregory | (08-03) |
| 199 | نموذج كوردن | (09-03) |
| 206 | أثار طفرة الموارد في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين : الخدمات و الصناعات التحويلية | (10-03) |
| 208 | أثار طفرة الموارد BOOM في حالة تنقل عاملي العمل و رأس المال بين كل القطاعات . | (11-03) |
| 212 | مساهمة الايرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام الاجمالي النرويجي. | (12-03) |
| 245 | منحنى الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي (1990-2022) | (01-04) |
| 246 | منحنى المعروض النقدي (1990-2022) | (02-04) |
| 246 | منحنى الاحتياطات الأجنبية (1990-2022) | (03-04) |
| 247 | منحنى أسعار النفط (1990-2022) | (04-04) |
| 248 | منحنى سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري (1990-2022) | (05-04) |
| 248 | منحنى علاوة سوق الصرف الموازي (1990-2022) | (06-04) |

قائمة الأشكال

| | | |
|-----|---|---------|
| 258 | اختبار التوزيع الذاتي للبواقي | (07-04) |
| 268 | اختبار التوزيع الذاتي للبواقي | (08-04) |
| 274 | نسبة مساهمة القطاع التحويلي في الناتج الداخلي الخام (1999-2021) | (09-04) |
| 275 | نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (1999-2021) | (10-04) |
| 281 | اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | (11-04) |
| 286 | اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي | (12-04) |

قائمة الملاحق



| الرقم | قائمة الملاحق |
|-------|--|
| 01 | نتائج التقدير القياسي للنموذج VECM الأول باستخدام برنامج ايفيوز (10). |
| 02 | نتائج التقدير القياسي للنموذج VECM الثاني باستخدام برنامج ايفيوز (10). |
| 03 | مجموع احصائيات الدراسة للفترة (1990-2022) |
| 04 | مجموع احصائيات الدراسة للفترة (1999-2021) |

المقدمة العامة



مقدمة عامة

تعتبر الجزائر من الدول التي يحتوي باطنها على ثروة نفطية معتبرة، فباحتياطات مؤكدة فاقت 12,2 مليار برميل يحتل البلد العضو في منظمة " الدول المصدرة للنفط OPEC " المرتبة 16 عالميا، و مع زيادة الطلب العالمي على النفط و ارتفاع أسعاره، رفعت الدولة الجزائرية حجم إنتاجها و صادراتها من هذه المادة لدرجة أصبح فيها قطاع المحروقات على العموم وقطاع النفط على الخصوص يشكل أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، حيث أصبحت الصادرات النفطية تشكل معظم الصادرات الجزائرية كما ساهم قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في الناتج الداخلي الخام للجزائر.

إن هيمنة قطاع الموارد على المشهد الاقتصادي كان دائما مصرح شد و جذب بين خبراء الاقتصاد فالمؤيدون رؤوا في هذه الثروة نعمة و فرصة لا تعوض من اجل تحسين الاقتصاد الوطني و الرقي به إلى مستوى الدول المتقدمة مما يدره من عائدات طائلة لصالح خزانة الدولة ، سواء بالعملة الصعبة عن طريق تصديره نحو الأسواق العالمية أو بالعملة الوطنية عن طريق الجباية البترولية ، بالمقابل رأى فيه البعض الأخر نقمة على الاقتصاد الوطني ، فالارتكاز المفرط على عائدات الربح و الموارد الأحفورية قد يؤدي إلى الكثير من المشاكل و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد فالأسواق العالمية للنفط دائما ما كانت في تذبذب مستمر، كما تتأثر بشكل كبير بالأزمات المالية، الاقتصادية ، و السياسية محدثة بذلك ما يسمى في لغة الاقتصاد ب " الأزمات النفطية " ، أضف إلى ذلك معضلة نضوب هذه الموارد فهي متناقصة مع الزمن و غير مستدامة.

لعل أهم مثال عن المشاكل التي قد يسببها الاستغلال و الارتكاز المفرط على الموارد في اقتصاد ما، هو ما تطرقت له مجلة " THE ECONOMIST " في سنة 1977 عبر مقال لها بعنوان "العلة الهولندية THE DUTCH DISEASE" حيث حاولت المجلة إلقاء الضوء على ظاهرة اكتشاف هولندا لاحتياطات غازية هائلة في بحر الشمال مطلع الستينيات من القرن الماضي و هو ما رفع من صادراتها من هذه المادة إلى مستويات قياسية كما أدر عليها عائدات طائلة لم تكن في الحسبان ، لكن بدل ان يخدم هذا الاكتشاف الاقتصاد حسب المجلة تسبب له في أضرار وخيمة، كانت أبرزها ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، ضعف تنافسية المنتجات المحلية أمام نظيرتها الأجنبية و انكماش القطاع الانتاجي و التصنيعي للبلد أي حدوث " لاتصنيع".

إن هذه الأعراض أكدتها بعد ذلك الكثير من الأبحاث الاقتصادية ، و التي نجد من أبرزها أبحاث كل من CORDEN-NEARY في سنة 1982 ، حيث فسر الباحثان في دراستهما العلة الهولندية عبر نموذج

مقدمة عامة

تناولا فيه أهم أعراض العلة الهولندية التي جاءت بها مجلة THE ECONOMIST ، ان هذا البحث أعطى صبغة علمية لظاهرة العلة الهولندية ، كما كان له صدى واسع في الساحة الاقتصادية العالمية ، و هو ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى محاولة تطبيق هذه النظرية على الدول التي تتمتع بموارد طبيعية معتبرة و فحص مدى تأثيرها بأعراض العلة الهولندية.

و بالعودة للاقتصاد الجزائري ، فباعتباره اقتصادا يعتمد على استغلال و تصدير الثروة النفطية بشكل أساسي ازدادت المخاوف التي تنص على امكانية أن يشهد الاقتصاد الجزائري نفس مصير الاقتصاد الهولندي، و أن تساهم العائدات النفطية في الرفع من قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بصفة تقلل من تنافسية المنتجات الجزائرية أمام المنتجات الاجنبية و التي قد تؤدي بدورها الى انكماش القطاعات المنتجة للبلد، كما ان هيمنة قطاع المحروقات على المشهد الاقتصادي المحلي و الذي يعتمد في تصديره على عملية الاستخراج فقط قد يكون على حساب القطاعات المنتجة الاخرى التي تتطلب عملية انتاجها جهدا و تكنولوجيا أكبر كما يشترط لتصديرها ان تتمتع بجودة أحسن و بتكلفة أقل من نظيرتها الاجنبية.

بالمقابل فالملاحظ للسياسات الاقتصادية للحكومة الجزائرية منذ بداية 1990 يرى انها حاولت الاستفادة من التجربة السيئة التي مر بها الاقتصاد الجزائري قبل هذه الفترة فالصدمة النفطية لسنة 1986 كان لها وقع كبير على الاقتصاد الجزائري حيث أجبرت هذه الأزمة الجزائر على التخلي عن نظامها الاقتصادي الذي يعتمد على النهج الاشتراكي و على نظام سعر الصرف الثابت و التوجه نحو نظام اقتصادي مبني على اقتصاد السوق و نظام سعر صرف مدار و هذا بهدف اعطاء نوع من الاستقرار لسعر صرف الدينار الجزائري و تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، بالمقابل و بالرغم من اعتماد هذه الإصلاحات بقي الاقتصاد الجزائري يحقق مستويات نمو دون المستوى كما لم تمنعه هذه الإصلاحات من الوقوع في أزمات مالية من جديد على شاكلة ما وقعت له قبل سنوات التسعينيات و التي تعود دائما لنفس السبب و هو تدهور أسعار النفط فالإقتصاد الجزائري بقي دائما رهينة العوائد النفطية و أسعار هذه المادة الخام في الأسواق الدولية .

بناء على ما سبق و في سياق التطورات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، تسعى الدراسة للاجابة على الانشغال و الاشكالية التالية : هل يوجد تأثير لارتفاع أسعار النفط على أسعار الصرف حسب مفهوم العلة الهولندية ؟

الأسئلة الفرعية

- ✚ هل تعتبر أسعار النفط من محددات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري؟
- ✚ هل يتسبب ارتفاع أسعار النفط في ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري؟
- ✚ ما هي طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي و أسعار النفط؟
- ✚ هل تعاني القطاعات المنتجة في الجزائر من تداعيات تفشي المرض الهولندي؟

فرضيات الدراسة

- ✚ تعتبر أسعار النفط أهم مصدر لتقلبات سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري
- ✚ ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق الدولية.
- ✚ ان العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و أسعار النفط مخالفة للعلاقة بين سعر الصرف في السوق الموازي و أسعار النفط.
- ✚ يعاني قطاعا التصنيع و الفلاحة في الجزائر من الانكماش بسبب تحسن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

مبررات اختيار الموضوع

- ✚ استغلال التخصص الأكاديمي في الوقوف على الجوانب المتنوعة و الحيوية للموضوع، و اثناء المسار التكويني في الدراسات القائمة على التحليل الاحصائي و القياسي للمواضيع.
- ✚ الأزمات المتكررة التي يتعرض اليها الاقتصاد الجزائري جراء كل انهيار يلحق بأسعار النفط لاسيما أزمتي 2014 و 2019 .
- ✚ اعتماد الاقتصاد الجزائري بصفة كبيرة على قطاع المحروقات حيث يشكل هذا الاخير نسبة هامة من الناتج الداخلي الخام ، ايرادات الدولة و صادراتها.
- ✚ الاهتمام و الميول الشخصي للموضوع ،اضافة الى الرغبة في اثرائه مستقبلا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تسلط الضوء على واحدة من أخطر الأمراض الاقتصادية التي تصيب الدول التي تعتمد بشكل كبير على قطاع الموارد في اقتصادها المعروف باسم " العلة الهولندية " ، إن خطورة هذا المرض تكمن في انه إذا انتشر في اقتصاد ما يصيب كل قطاعاته بدون استثناء و لعل أهم عارض يميزه هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية للبلد بصفة تقلل من إنتاجية البلد و تنافسية منتجاته في الأسواق الدولية لينتهي المطاف باقتصاد هذا البلد إلى انحلال القطاع التصنيعي على الخصوص وانكماش القطاعات المنتجة على العموم .

أهداف الدراسة

- محاولة التعرف على التجربة السيئة التي مر بها الاقتصاد الهولندي بسبب الاعتماد المفرط لهذا البلد على قطاع الموارد " العلة الهولندية "
- محاولة معرفة العلاقة السببية بين سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري و أسعار النفط .
- محاولة تشخيص أعراض العلة الهولندية على القطاعات المنتجة في الاقتصاد الجزائري.

حدود الدراسة

اتخذت الدراسة من الاقتصاد الجزائري الاطار المكاني لها ، و من أجل التعرف على الجانب النظري للعلاقة بين أسعار النفط و أسعار الصرف في ايطار مفهوم العلة الهولندية اتسع مجال البحث ليشمل أهم النظريات و الابحاث الاقتصادية في مجال أسعار الصرف ، نقمة الموارد و العلة الهولندية . كما اشتمل البحث على دراسة تحليلية بدءا من 1990 و دراسة قياسية في الجانب التطبيقي للفترة ما بين (1990-2022) باعتبار أن هذه الفترة من أهم الفترات التي شهد فيها نظام سعر الصرف في الجزائر اصلاحات مهمة كما شهدت اسواق النفط انتعاشا كبيرا خلال هذه الفترة .

صعوبات الدراسة

إن الصعوبات التي تلقت اثناء القيام بهذا البحث ، تتمثل في الصعوبة في الحصول على احصائيات موثوقة أضف الى ذلك التضارب الكبير بين هذه الإحصائيات كلما تعددت المصادر، الشيء الذي يدفع بالباحث إلى أخذ المزيد من الوقت مع ضرورة توخي الدقة و الحذر في اعتماد هذه البيانات.

منهج الدراسة

نظرا لطبيعة الموضوع و بغية الإجابة على الإشكالية الرئيسية التي تم طرحها ، استدعت الدراسة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجانب النظري ،أما بخصوص الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج القياسي و التحليلي من أجل تحديد العلاقة ما بين المتغيرات بالاستعانة ببرنامح الايفيوز EViews الاصدار العاشر المتخصص في الاقتصاد القياسي.

هيكل الدراسة

من اجل الإجابة على إشكالية البحث و اختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة الى أربع فصول :

الفصل الأول: الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف.

الفصل الثاني: مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثالث: لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول النفطية.

الفصل الرابع: دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الأول:

الإطار النظري

والمفاهيمي لسعر

الصرف



تمهيد

ارتبط التبادل بظهور الإنتاج السلعي و الذي كان بدوره سببا في ظهور النقود ، هذه الأخيرة تطورت مع تطور الأنشطة الاقتصادية حتى وصلت للشكل المعاصر الذي نعرفه حاليا - النقود القانونية -، من أهم مميزات هذه النقود المعاصرة ثبات قيمتها النسبي و استخدامها الواسع من طرف كافة أفراد المجتمع و الدول.

عكس المعاملات داخل إقليم دولة معينة ، أين تتمتع العملة الخاصة بها بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات

و التي لا يملك أحد الحق في رفضها ، إن استخدام و استعمال العملات في العالم لا يرشحها للقبول العام ، كون انه لكل دولة عملة مختلفة خاصة بها مما يضعنا أمام مشكلة تحويل هذه العملات بين بعضها البعض بغرض القيام بالمعاملات التجارية و المالية بين مختلف دول المعمورة ، هذا وضع الفاعلين في الاقتصاد العالمي أمام ضرورة إيجاد آلية يتم بناءا عليها حساب القيمة التبادلية للعملات على اختلافها و تحويلها فيما بينها و هو ما يعرف اصطلاحا بسعر الصرف . من هنا تأتي أهمية سعر الصرف كونه عبارة عن أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و الاقتصاد العالمي ، كما يعتبر عنصر مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية فهو يلعب دورا هاما في النشاط الاقتصادي و التجاري سواء في الإنتاج ، التصدير ، الاستيراد ، الاستثمار و غيرها ..و بالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية و في وضعية ميزان المدفوعات و التضخم.... الخ ، سيتم في هذا الفصل تحديد ماهية سعر الصرف و سوق الصرف ، عرض أهم النظريات و النماذج التي حاولت إيجاد أهم محددات تقلباته بالاضافة الى ابراز أهم المراحل التي مر بها نظام سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم حول سعر الصرف

تولي الدول أهمية كبيرة للعملة الخاصة بها و قيمتها بصفقتها مظهر من مظاهر السيادة الوطنية كما تعد العملة أداة لتسوية مختلف المبادلات التجارية التي تقع بين الدول و هو ما أدى الى ظهور مشكلة سعر الصرف نظرا لتفاوت قيم عملات هذه الدول و عدم التساوي فيما بينها ،انطلاقا من هذه الأهمية سيتناول هذا المبحث ماهية سعر الصرف من حيث : مفهومه ،أنواعه و اهم العوامل المؤثرة فيه بالإضافة إلى التطرق لسوق الصرف و أهم وظائفها .

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف

1. تعريف سعر الصرف :

يُنظر إلى سعر الصرف على انه مبادلة عدد من الوحدات من العملة المحلية مقابل وحدة واحدة من العملة الأجنبية وبذلك يكون سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات.¹

كما يمكن إن يعرف سعر الصرف على انه نسبة مبادلة عدد من الوحدات النقدية المحلية بعدد من الوحدات النقدية الأجنبية , كذلك يعد المرآة التي ينعكس من خلالها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي لذلك يُنظر إلى سعر الصرف من زاويتين الأولى هو عدد وحدات النقد المحلي التي تتم مبادلتها مقابل وحدة واحدة من النقد الأجنبي والثانية أن سعر الصرف هو عدد وحدات العملة الأجنبية التي تدفع ثمناً لوحدة واحدة من العملة المحلية لذلك يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح واقتصاديات العالم الأخرى من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية وبالتالي فأن سعر الصرف يقوم بتحقيق التوازن الداخلي المتمثل باستقرار الأسعار وتحقيق النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي المتمثل بتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات² .

أيضا يقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم³.

¹ طاهر الأطرش، " تقنيات البنوك - الطبعة السادسة "، ديوان المطبوعات الجامعية، 2007، ص 96.

² فؤاد مرسي، " العلاقات الاقتصادية الدولية " ، الطبعة الثانية ، دار المعارف للطباعة ، القاهرة ، 1958، ص 203 .

³ عبد العظيم حمدي، "سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1987، ص 30.

2. أنواع سعر الصرف :

عادة ما يتم التمييز بين عدة أنواع من سعر الصرف:

1.2 سعر الصرف الإسمي: هو مقياس عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار العملات بين بعضها البعض، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد فإن ارتفاع سعر عملة ما يؤثر على الإمتياز بالنسبة للعملات الأخرى. يمكن أن ينقسم إلى⁴ :

1.1.2. سعر الصرف الاسمي الرسمي : سعر الصرف الاسمي الرسمي هو ذلك المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية .

2.1.2. سعر الصرف الاسمي الموازي : وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

ينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية وسعر الصرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف إسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد⁵

2.2 سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الإقتصاديين في إتخاذ قراراتهم فمثلا إرتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع إرتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الإرتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن إرتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجائر والولايات م أ يكون سعر الصرف كالاتي:

$$TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1\$/P_{us}} = \frac{TCN \cdot P_{us}}{P_{dz}}$$

حيث: TCR : سعر الصرف الحقيقي

⁴ عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004/2003، ص 104

⁵ نفس المرجع، ص 103.

TCN: سعر الصرف الإسمي

P_{us} : مؤشر الأسعار بأمريكا

P_{dz} : مؤشر الأسعار بالجزائر

تعطينا $1\$/P_{us}$ القدرة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا أما TCN/P_{dz} فتعطينا القدرة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القدرة الشرائية في أمريكا والقدرة الشرائية في الجزائر، وكلما إرتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر.⁶

3.2 . سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

و هو عبارة عن متوسط مرجح لأسعار الصرف الحقيقية بين عملة الدولة و عملات أهم شركائها التجاريين من الدول الاخرى، و تستخدم نسب التبادل التجاري بين هذه الدول كاوزان للترجيح⁷ . وهو يعتبر أكثر أنواع سعر الصرف أهمية بالنسبة لصناع قرار السياسة الاقتصادية لما يعكسه من تطور للقوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالقوة الشرائية لعملات أهم الشركاء التجاريين للدولة المعنية، وبالتالي تطور القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي مع بقية الاقتصاديات الأجنبية التي يتعامل معها الاقتصاد المعني. و يمكن حسابه حسب العلاقة التالية:

سعر الصرف الحقيقي الفعلي = X (سعر الصرف الحقيقي خلال فترة المقارنة/سعر الصرف الثنائي الحقيقي خلال فترة الأساس)

حيث تمثل X : يعبر عن الوزن الترجيحي للمعاملات التجارية للدولة المحلية مع دولة أجنبية عملتها ضمن سلة العملات المعنية، و التي يمكن حسابها من خلال نسبة صادرات الدولة المحلية للدولة الاجنبية المعنية الى اجمالي صادراتها .

4.2.سعر الصرف التوازني : و يشير الى ذلك السعر الذي يتحقق عندما تتعادل الكميات المطلوبة مع

الكميات المعروضة من عملة دولة ما ، بغض النظر عن أثر المضاربة و حركات رؤوس الأموال غير العادية.و بالتالي فهو السعر الذي يسود في ظل بيئة اقتصادية مستقرة و يكون متوازنا مع ميزان المدفوعات، و يعتمد بصفة أساسية

⁶ عبد المجيد قدي،مرجع سابق، ص.ص 104-105.

⁷ فادية محمد عبد السلام و آخرون، "سعر الصرف و علاقته بالاستثمارات الاجنبية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية،معهد التخطيط القومي"،عدد312، 2018،ص17.

على المتغيرات النقدية مثل معدل نمو الدخل القومي، معدل التغير النسبي في المعروض النقدي، سعر الفائدة، اتجاه الطلب على النقود.⁸

3. انظمة سعر الصرف:

1.3. نظام سعر الصرف الثابت : ويسمى هذا النظام بالنظام الذهبي لأسعار الصرف حيث اعتمدت الحكومات على تحديد قيمة ثابتة للوحدات النقدية بالنسبة الى وزن ذهبي معين مع امكانية التحويل بينهما بلا قيود وكذلك حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت قاعدة الذهب وبذلك تكون الدول قد حافظت على سعر صرف ثابت لعملائها تجاه بعضها البعض , وفي ظل هذا النظام يمكن ان يكون هناك تذبذب لسعر العملة مقابل الذهب بدون ان يكون ملموساً وهناك نقطة استيراد وتصدير للذهب لكل دولة من الدول ويمكن ان تحدث بعض التغيرات في سعر الصرف في ظل هذا النظام بسبب وضع ميزان المدفوعات فعند حصول عجز في ميزان المدفوعات ستنخفض قيمة العملة ولكن بنسبة اقل من نسبة تعادها، اما اذا حدث العكس وكان هناك فائض في ميزان المدفوعات سترتفع قيمة العملة بنسبة اكبر من نسبة تعادها الا ان هذه التغيرات التي تحدث لا تكون ذات درجة عالية لامكانية استيراد وتصدير الذهب بحرية وهذا من شأنه ان يقلل من الانحراف الى حدود معينة⁹.

2.3 نظام سعر الصرف المرن : يختلف هذا النظام عن سابقه في إن البنك المركزي يسمح بتعديل سعر الصرف وذلك لكي يتساوى العرض مع الطلب من العملة الاجنبية دون ان تتدخل اسواق الصرف الاجنبية ففي هذا النظام نجد ان قاعدة أسعار الصرف تعتمد على آلية ترك سعر الصرف يتحدد تلقائياً استناداً الى قوى العرض والطلب وبالتالي فان جهاز الأسعار المتمثل في قوى العرض والطلب هو الذي يحدد سعر الصرف لكل عملة مقابل العملات الاخرى دون ان تتدخل السلطات النقدية في ذلك وبالتالي فان الطلب على الصرف الأجنبي والعرض يعملان حسب القاعدة العامة وهي ان الطلب يعمل باتجاه عكسي مع السعر والعرض يعمل باتجاه طردي مع السعر وهكذا يتحدد سعر الصرف عند النقطة التي تتساوى فيها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة حاله في ذلك حال الأسعار , كما ان السلطات النقدية في ظل هذا النظام لا تتدخل لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات لكون جهاز الأسعار يعمل على إحداث تغييرات مناسبة في معدلات الصرف التي تؤثر بدورها

⁸ عبد المطلب حميد، اقتصاديات سعر الصرف و تحفيض و تعويم العملة و حرب العملات،الدار الجامعية، الطبعة الاولى،الاسكندرية، 2016،ص29

⁹ محمود سيد عابد، "التجارة الدولية"، الطبعة الاولى، الاشعاع الفنية للطباعة، الاسكندرية، 2001، ص 322.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

على قيمة الصادرات و الواردات , مع ان الواقع يثبت تدخل السلطات المالية والنقدية لغرض تفادي حدوث الآثار الضارة¹⁰.

3.3. نظام سعر الصرف للتثبيت المدار (نظام بريتون وودز) : اعتمد هذا النظام على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية على التدخل في أسواق الصرف لغرض المحافظة على استقرار الأسعار من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية دولية لمواجهة الاختلال الحاصل في ميزان المدفوعات وهذا النظام تم الاتفاق عليه بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة (بريتون وودز) في ولاية نيوهامشير سنة 1944 وقد تم الاتفاق على تثبيت أسعار الصرف وحسب المعدل المتفق عليه لسعر صرف عملتها وعدم تغييره إلا في حدود معينة , ولكي تأخذ أسعار الصرف بعض المرونة سُئِمِح لها بالتغيير ارتفاعاً او انخفاضاً في حدود (1%) وقد شهدت أسعار الصرف أكثر من عقدين نسبة من الثبات النسبي وجاء هذا الثبات بسبب الاحتياطات النقدية الرسمية . وهذا ما جعل نظام (بريتون وودز) نظام سعر صرف ثابت لكنه قابل للتعديل وهذا النظام ثابت في المدى القصير وقابل للتعديل في المدى الطويل¹¹ .

4.3. نظام سعر الصرف الموعوم المدار: يعتمد هذا النظام على تفاعل قوى العرض والطلب على العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي وبصورة حرة . أي إجراء بعض التغييرات في العرض والطلب على العملات من اجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات بدون اي تدخل من قبل السلطات النقدية والمالية لتحديده، والدول التي تتبع هذا النظام مستفيدة من مرونة أسعار الصرف فعند انخفاض قيمة العملة المحلية سينعكس ذلك على مستوى الأسعار في السلع والخدمات والتي ستكون ذات قيمة قيمة منخفضة بالنسبة للمستورد الأجنبي ومن ثم ترتفع استيراداته من هذه السلع والخدمات , هذا ما يؤدي إلى تحسين الوضع في الميزان التجاري وبذلك لا تحتاج الدولة إلى سياسات محلية كان تكون سياسة توسعية او انكماشية للحفاظ على التوازن كون هذه السياسات خالية من القيود التي تفرض على ميزان المدفوعات¹².

5.3. نظام تعدد أسعار الصرف : ويطلق عليه نظام مرونة الاختيار أو نظام التعويم الميسر ففي ظل هذا النظام تؤثر السلطات النقدية على تحركات معدل سعر الصرف بتدخلها وبالرجوع إلى سلة عملات قياسية متنوعة بدون الالتزام بأي سعر صرف رسمي , كما يمكن ان تتوافق أسعار الصرف التي تم تحديدها من قبل التدخل الرسمي مع

¹⁰ همام الشماع، عمر هشام العمري، "اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي"، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص142.

¹¹ محمود سيد عابد، المرجع نفسه، ص 323.

¹² فليح حسن خلف، " التمويل الدولي "، الطبعة الاولى ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2004، ص 73.

سعر الصرف الذي تحدده القوى السوقية بحرية كما قد تختلف الفوارق في أسعار الصرف فقد لا تتجاوز نقاط معوية في بلدان معينة في حين قد تكون الفوارق كبيرة جداً وتبلغ عدة أضعاف السعر المطلوب في البلدان الأخرى . وقد ترغب بعض الدول باستخدام أسعار صرف مختلفة لمعاملاتها كقيامها بشراء بعض العملات الأجنبية بسعر صرف اقل من سعر الصرف الذي تباع به وذلك لغرض تحقيق بعض الأهداف النقدية وهذا ما حصل في العراق في فترة التسعينيات من القرن الماضي حيث وصلت أسعار الصرف إلى أكثر من (12) سعر صرف، لأهداف معينة كزيادة الصادرات من سلع معينة أو إعاقاة القطاع الخاص من استيراد بعض السلع أو تخفيض تكلفة شراء النقد الأجنبي¹³

4.العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من المعروف ان سعر الصرف يكون غير مستقر في اغلب الأحيان ارتفاعاً او انخفاضاً وذلك بسبب عدة عوامل منها عوامل نقدية وعوامل مالية وأخرى تجارية وغير ذلك وكل يمارس تأثيره المباشر وغير المباشر على حالة الاقتصاد الوطني من خلال الاختلال الذي سيحصل في ميزان المدفوعات ذات الارتباط المباشر بأسعار الصرف وهذا ما يجعل من الدولة في اغلب الأحيان أن تتدخل لتمارس دورها في استقرار أسعار الصرف لذا سيتم التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف كالآتي :

1.4. العوامل النقدية : يتأثر سعر الصرف بالعوامل النقدية المتمثلة بالتضخم وأسعار الفائدة وعرض النقد وغيرها بشكل مباشر أو غير مباشر والذي يؤدي الى ارتفاع سعر الصرف او انخفاضه كلاً حسب تأثيره وسيتم التطرق إلى هذه العوامل كالآتي:

1.1.4. معدلات التضخم : إن ارتفاع التضخم في بلد معين يعني انخفاض قيمة العملة المحلية والذي يقابله ارتفاع أسعار السلع والخدمات مقارنةً بالدول الأخرى وهذا ما يجعل اختلال في ميزان المدفوعات حيث ستكون الاستيرادات اكبر من الصادرات وذلك لكون السلع المحلية ذات أسعار مرتفعة بينما السلع الأجنبية ذات أسعار منخفضة وزيادة الطلب على السلع الأجنبية سيزداد الطلب على العملة الأجنبية وزيادة عرض العملة المحلية في البلدان الأخرى , وبالتالي انخفاض قيمة العملة المحلية مقارنةً بالعملة الأجنبية , لهذا فان ارتفاع الأسعار في دولة معينة أكثر مما هو عليه الحال في الدولة الأخرى يتطلب إجراءات نقدية مالية لإعادة الأمور إلى وضعها الطبيعي , ويكون العكس في حالة انخفاض الأسعار اقل من الدول الأخرى¹⁴ .

¹³ همام الشماع، عمر هشام العمري ، مرجع سابق، ص 27.

¹⁴ رشاد العطار , عليان الشريف، "المالية الدولية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة والنشر، الأردن، 2000، ص 55.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

2.1.4. سعر الفائدة : هنالك ارتباط وثيق بين سعر الفائدة وسعر العملة فإذا ما ارتفع سعر الفائدة يعتبر ذلك سبباً في قوة العملة . والعكس بالعكس , ففي حالة ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية سيكون ذلك عنصر جذب لرأس المال الأجنبي والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع سعر الصرف في أسواق الصرف الأجنبية , أما إذا حصل العكس وكان هناك ارتفاع في أسعار الفائدة في البلدان الأخرى سيكون حافز على انتقال رؤوس الأموال إلى تلك البلدان لكسب الأرباح وهذا يعمل على زيادة الطلب على عملات البلد المعني , وبذلك يتبين أن أسعار الفائدة ذات تأثير غير مباشر على أسعار الصرف , فانخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على رؤوس الأموال لغرض استثمارها وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي تحسن في قو العملة المحلية تجاه العملات الأخرى.

3.1.4. عرض النقد : يمارس عرض النقد علاقة عكسية مع سعر الصرف حيث إن ارتفاع عرض النقد والمتمثلة بالعملة المتداولة والودائع المصرفية يؤدي إلى انخفاض أسعار الصرف حيث تعمل في ذلك عمل التضخم كون ارتفاع الكمية المعروضة من النقد تؤدي إلى انخفاض بقيمة العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها , على الرغم من ان هنالك بعض الاقتصاديين لا يذهبون إلى هذا الرأي . إلا أن عدد كبير من الاقتصاديين المتعاملين في سوق الصرف الأجنبي ومنهم الأمريكي (Macklup) ينظرون إلى أهمية عامل كمية النقود وتأثيره على أسعار الصرف حسب النظرية الكمية التي تبين أن الأساس الذي يتحدد بموجبه سعر الصرف بين العملات هو مقدار كمية النقود المتوفرة في البلد المعين.

2.4. العوامل المالية : إن للسياسة المالية أدواتها والتي من خلالها يمكنها التأثير على اسعار الصرف وكمية النقود المعروضة وحتى حالة النشاط الاقتصادي للبلد ومن اهم العوامل المالية التي تؤثر في أسعار الصرف هي كالاتي :

1.2.4. النفقات العامة : تعتبر النفقات العامة الركيزة الثانية مع الإيرادات التي تتألف منهما الموازنة العامة للبلد والتي يجب ان لا تزيد عن الإيرادات العامة لمنع حدوث عجز في الموازنة . فاذا ما زادت النفقات العامة عن الإيرادات أدى الى حصول العجز في الموازنة والذي لا بد ان يعالج باحدى طريقتين الطريقة الاولى :هو الإصدار النقدي الجديد والذي سيعمل على زيادة المعروض النقدي في البلد وبالتالي انخفاض في قيمة العملة المحلية وارتفاع الأسعار وزيادة الواردات وقلة الصادرات وحدوث الاختلال في الميزان التجاري نتيجة انخفاض الأسعار في البلدان الأخرى . وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية , اما الطريقة الثانية لتمويل العجز هو الاقتراض من الجمهور هذا ما يؤدي الى انخفاض كمية النقود المعروضة وارتفاع اسعار الفائدة مما يجذب رؤوس الأموال الأجنبية للداخل

اي زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف وارتفاع قيمة العملة وزيادة المعروض من الصرف الأجنبي¹⁵.

2.2.4. الإيرادات العامة (الضرائب) : تؤثر السياسة الضريبية على اسعار الصرف من خلال نسبة الإعفاءات المقدمة الى الاستثمارات الرأسمالية والتي تشجع الاستثمار وتجعل رؤوس الأموال الخارجية تتدفق إلى الداخل مما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها الا انه يوجد اختلاف بين الدول النامية والمتقدمة في السياسة الضريبية فالدول المتقدمة تقوم بفرض الضرائب على دخل المقيمين حتى وان كان مصدر الدخل من الخارج أما الدخل المحلي فلا تقوم بفرض ضريبة عليه , في حين نجد الدول النامية لا تفرض ضرائب على دخل مواطنيها الناشئ في جميع بلدان العالم لكنها تقوم بفرض الضريبة على الدخل المتولد من أرباح الاستثمارات الأجنبية، هذا الاختلاف يسمى (التدفق المعاكس لرأس المال) والذي بموجبه يتدفق راس المال من الدول النامية الى المتقدمة مما يزيد الطلب على عملات الدول المتقدمة وبالتالي فان السياسة الضريبية تكون ذات تأثير على اسعار الصرف من خلال زيادة الطلب على العملات المحلية او انخفاض الطلب عليها¹⁶.

3.2.4. عجز الموازنة الحكومية : يعتبر عجز الموازنة احد المشاكل التي تواجه الاستقرار الاقتصادي وأكثرها شيوعاً وخاصة في البلدان النامية حيث يؤثر عجز الموازنة على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً ففي حالة ارتفاع سعر الصرف فان هذا يعني انخفاض قيمة العملة وبالعكس في حالة انخفاض سعر الصرف يعني ارتفاع قيمة العملة المحلية , وكما تبين سابقاً ان ارتفاع النفقات الحكومية اكبر من الإيرادات سوف يؤدي الى حدوث عجز في الموازنة العامة وهذا العجز الذي يمول بإحدى الطريقتين وهما الإصدار النقدي الجديد أو الاقتراض من الجمهور وتم توضيح ذلك سابقاً , وبالتالي يتبين إن انخفاض عجز الموازنة يؤثر على سعر الصرف الذي يأخذ كذلك بالانخفاض وبالتالي يجب اتباع سياسة تقوم على تخفيض عجز الموازنة بالشكل الذي يسمح ان تتنامى قدرات وإمكانات الاقتصاد الوطني , كون استمرار العجز يعكس أثراً سلبية للاقتصاد الوطني¹⁷.

¹⁵ هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 312 .
¹⁶ شيماء هاشم علي، "اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 41.

¹⁷ علي سلمان مال الله، "دور سعر الفائدة و سعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2008، ص 46.

3.4. العوامل الحقيقية : كما ان للعوامل النقدية والعوامل المالية تأثير على سعر الصرف وكيف يتم من خلالهما معالجة الاختلافات التي تحدث كإتباع سياسة توسعية او انكماشية كالإصدار النقدي الجديد والإيرادات والضرائب وهناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف والتي تسمى بالعوامل الحقيقية والتي هي كثيرة منها ما يأتي :

1.3.4. الناتج القومي (الإنتاجية) : يؤثر الناتج القومي والمتكون من إنتاجية جميع القطاعات الاقتصادية للبلد في سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً وحسب طبيعة سعر الصرف أكان ثابتاً أو مرناً حيث ان زيادة الإنتاجية سيرافقها زيادة في الصادرات والتي ترافقها أيضاً زيادة في الطلب على العمل وزيادة أجور العاملين كما أن تصدير الفائض سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، لكن زيادة الأسعار والأجور مع بقاء سعر الصرف ثابتاً سيؤدي إلى ضغوط تضخمية أما إذا كان سعر الصرف مرناً فان ذلك سيؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة، كما ان التضخم سيكون اقل في حالة سعر الصرف الثابت منه في المرن لانخفاض أسعار السلع المستوردة¹⁸ .

2.3.4. مستوى التشغيل : ان ارتفاع مستوى البطالة يدعو إلى الحماية من الصناعات الواردة للبلد وقد تكون البطالة نتيجة إجراءات نقدية متشددة قد استهدفت معالجة التضخم في الأسعار والأجور وبهذا لا يمكن تجنب اثر البطالة وان كان مؤقتاً , فاذا كان التشدد النقدي قد حصل في بلد يسوده سعر الصرف العائم سيؤدي الى ارتفاع سعر صرف هذا البلد وبذلك تكون هناك اثار سلبية للانكماش النقدي من اجل حماية الصناعات المنافسة , لان انخفاض عرض العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبية يؤدي الى إضرار في صناعات التصدير , فسعر الصرف الحقيقي سوف يرتفع نتيجة لهبوط إجمالي الطلب وهذا بدوره سيشجع الاستثمار الأجنبي داخل البلد بسبب ارتفاع اسعار الفائدة . وبذلك قد ادت الحماية الى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة المحلية , وبالتالي اضعف الصناعات المحلية المنافسة للصناعات الدولية وتصبح الواردات أكثر جاذبية وهذا بدوره اختلال كبير في الميزات التجارية للبلد¹⁹ .

4.3.4.العوامل التجارية: من أهم العوامل التجارية المؤثرة في سعر الصرف هو الحساب الجاري حيث ان الطلب على العملة الاجنبية يكون من قبل المقيمين داخل البلد لغرض استيراد السلع الاجنبية اما الطلب على العملة المحلية يكون من قبل الاجانب الراغبين في شراء السلع المحلية والتي تمثل الصادرات في الحساب الجاري , ففي حالة

¹⁸ شيماء هاشم علي، مرجع سابق، ص45.

¹⁹ احسان حبيب منصور، "تحديد سعر الصرف المناسب في البلدان الاقل نموا"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، المجلد رقم 24، العدد 2، 1984، ص 19.

زيادة الاستيرادات على الصادرات اي زيادة الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وزيادة في صادرات البلد المعني , وهذا ما قد اشارت اليه (نظرية الارصدة) والتي يرى أصحابها ان سعر الصرف يتحدد من خلال ما يحدث لميزان المدفوعات من تغيرات فاذا كان ميزان المدفوعات موجباً يعني ذلك ارتفاع عرض الصرف الاجنبي على الطلب وبالتالي ارتفاع قيمة العملة . والعكس في حالة كون ميزان المدفوعات سالباً يعني ارتفاع الطلب على الصرف الاجنبي اكثر من المعروض وبالتالي انخفاض قيمة العملة للبلد , من هذا يتبين ان للحساب الجاري اثرأ واضحاً على سعر الصرف ارتفاعاً او انخفاضاً من خلال وضع ميزان المدفوعات اذا كان في حالة فائض او عجز²⁰ .

5. سياسة الصرف كسياسة اقتصادية: تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، و هذا من خلال تميزها بأهدافها و أدواتها²¹ :

1.5. أهداف سياسة سعر الصرف :

تسعى هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

1.1.5. مقاومة التضخم:

يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات . ففي الأجل القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم . و تتضاعف أرباح المؤسسات مما يسمح لها بتحقيق عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيته و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية .

2.1.5. تخصيص الموارد:

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) بحيث يصبح هناك عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير و بالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها . ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) و السلع التي يمكن تصديرها .

3.1.5. توزيع الدخل :

فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية . ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض

²⁰ هوشيار معروف، مرجع سابق، ص 215.

²¹ عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص.ص 131 - 137.

فيه القدرة الشرائية للعمال . وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية ، فتقلص استثمارها . وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية ، سعر صرف للواردات الغذائية... إلخ .

4.1.5. تنمية الصناعة المحلية :

يمكن للمصرف المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية.

2.5. أدوات سياسة سعر الصرف :

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل ولعل أهمها:

1.2.5. تعديل سعر صرف العملة :

لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض قيمة العملة أو إعادة تقييمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت ، أما في النظام المرن فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة . وتستخدم سياسة التخفيض عموما لتشجيع الصادرات وتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط :

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة ، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض .

- استجابة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب .

- ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية .

- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها .

- استجابة السلع المصدرة للمواصفات (الجودة ، المعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير) .

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث يكون هناك تدهور في وضعيته أولا وبعد ذلك يبدأ في التحسن على صيغة الحرف (J) ، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي ، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف ، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات ليتبعها في مرحلة موائية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

تغطي أثر السعر . كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي لا يجب أن يكون كبيرا جدا . مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية إضافة إلى ارتفاع معدل التضخم .

2.2.5. استخدام احتياطات الصرف :

في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية ، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم المصرف المركزي بتخفيض العملة المحلية .

3.2.5. مراقبة الصرف :

تقضي هذه السياسة بإخضاع المشتريات ومبيعات العملة الصعبة إلى رخصة خاصة ، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي . ومن بين التدابير التي تعتمدها السلطات النقدية :

- الإلزام بإعادة العملات الأجنبية المحصلة في الخارج نتيجة التصدير ضمن فترة زمنية محددة.
- تحديد المخصصات بالعملة الصعبة الموضوعة تحت تصرف المسافرين إلى الخارج قصد السياحة.
- تقسيم الحسابات البنكية إلى حسابات لغير المقيمين تستفيد من التحويل الخارجي للعملة وحسابات للمقيمين لا يمكن عن طريقها تسوية المعاملات مع الخارج إلا بترخيص مرتبط بعملية تجارية أو مالية مبررة .

4.2.5. استخدام سعر الفائدة :

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم المصرف المركزي برفع سعر الفائدة لمواجهة خطر انهيار العملة إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو .

5.2.5. إقامة سعر صرف متعدد :

يهدف نظام أسعار المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة . ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة ، أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها ، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي .

يصعب اللجوء إلى هذا الأسلوب في ظل الشروط التي يضعها صندوق النقد الدولي والمنظمة العالمية للتجارة، والتي تقضي بعدم إمكانية اللجوء إلى تعدد أسعار الصرف

المطلب الثاني: ماهية سوق الصرف

احتياج كل دولة لعملات دول أخرى من أجل القيام بمعاملاتها الاقتصادية ، فرض على المجتمع الدولي انشاء سوق أو مكان يضمن تفعيل هذه المعاملات و غيرها و هو ما يطلق عليه "سوق الصرف"

1. مفهوم سوق الصرف :

يمكن تعريف سوق الصرف الأجنبي بأنه الإطار التنظيمي الذي يقوم فيه الأفراد و الشركات و البنوك بشراء و بيع العملات الأجنبية أو الصرف الأجنبي.²²

بمعنى تسهيل استبدال العملة الوطنية بالعملة الأجنبية، أي هو السوق الذي يتم فيه التلاقي بين عرض النقد الأجنبي طلب بعملة وطنية و الطلب على النقد الاجنبي عرض العملات الوطنية.²³

و سوق الصرف لا يوجد مكان محدد له حيث تتم العمليات بين البنوك بواسطة أجهزة تداول إلكترونية أو معلوماتية مرتبطة فيما بينها عن طريق شبكات الاتصال أو أقمار صناعية تم انشاؤها من قبل شركات الخدمات المالية مثل رويترز تعمل 24/24 ساعة، و هذا نتيجة اختلاف التوقيت في هذه الأسواق فعندما تغلق الأسواق في الولايات المتحدة الأمريكية تبدأ أسواق طوكيو بالعمل و بعد ذلك بساعتين تفتح أسواق هوك كونج و سنغفورة و بعدها بساعتين تبدأ الأسواق الأوروبية في العمل و أسواق طوكيو في الإغلاق، و في منتصف ساعات عمل الأسواق الأوروبية تبدأ الاسواق الأمريكية في العمل.²⁴

يعمل سوق الصرف وفق 3 مستويات هي:

المستوى الأول: المعاملات بين البنوك التجارية و عملائها: حيث تتولى البنوك النيابة عن عملائها في شراء و بيع العملات الأجنبية من أسواق الصرف لتلبية حاجياتهم المختلفة منها؛

المستوى الثاني: المعاملات بين البنوك عن طريق وسطاء: يتولى الوسطاء شراء و بيع العملات الأجنبية لحساب البنوك التجارية فيما بينها لموازنة رصيدها من العملات الأجنبية؛

المستوى الثالث: المعاملات بين البنوك و مختلف فروعها الأجنبية.

²² دومينيك سلفادور، "الاقتصاد الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1993، ص 146.

²³ سامي عفيفي، "التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير"، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، ص 25.

²⁴ عبد المجيد قدي، "المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية"، مرجع سبق ذكره، ص 108 .

2. المتعاملون في سوق الصرف:

يتم التعامل في سوق الصرف الأجنبي من خلال خمسة أطراف رئيسية يتمثلون في:

1.2. البنك المركزي²⁵:

تتدخل البنوك المركزية في سوق الصرف رسمياً لتنفيذ سياسة معينة فهي تراقب تطور الصرف في هذه الأسواق ويكون ذلك بانتظام. ويمكن للبنك المركزي ان يؤثر على سعر الصرف من خلال قناتين:

● قناة تغيير الأسعار النسبية للأصول المحلية والأجنبية: حيث تقوم السلطات النقدية بتعقيم شراء المواطنين للعملات الأجنبية من خلال قيامها بشراء السندات المحلية، وباعتبارهم وسطاء يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصاح عدة بنوك او متعاملين آخرين.

● قناة التوقعات: بما ان المتعاملين يعتقدون ان السلطات النقدية لديها المعلومات اكثر من تلك التي بحوزتهم حول اسواق الصرف فانهم مباشرة بعد شعورهم بتدخلها في السوق يقومون بتعديل توقعاتهم حول سعر الصرف وفقاً لاتجاه الحكومة فاذا كان التدخل في شكل شراء للعملة فان سعر الصرف ينخفض والعكس.

2.2. السماسرة²⁶: يتدخل السماسرة في سوق الصرف فقط كوسيط فهم لا يعملون لحسابهم الخاص، بل يمثلون مجموعة من الزبائن الذين يريدون استبدال العملة الوطنية بعملة اجنبية او العكس. وباعتبارهم وسطاء يقومون بتجميع اوامر الشراء او البيع للعملات لصالح عدة بنوك او متعاملين اخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك واعطاء معلومات عن التسعيرة المعمول بها في البيع والشراء بدون الكشف عن اسماء المؤسسات البائعة او المشترية لهذه العملات.

3.2. المؤسسات المالية: تعتبر المؤسسات المالية من المتعاملين الاساسيين في سوق الصرف فهم يتدخلون ف هذا السوق اما لحسابهم الخاص او لحساب زبون مهين حيث يستخدمون سوق الصرف كمركز للربح عن طريق المضاربة او المراجعة.

4.2. العملاء الخواص²⁷: حيث يقوم العملاء الخواص بشراء العملات باسم احد البنوك وهذا الاخير يجب ان يكون له نشاط واسع وكبير في السوق. ويتكون العملاء الخواص من ثلال مجموعات - الخواص والمؤسسات

²⁵ عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص114.

²⁶ نفس المرجع، ص109.

²⁷ بن زاير مبارك، "نظرية الاسواق الفعالة دراسة قياسية لسعر الصرف باستعمال طريقة التكامل المتزامن"، رسالة ماجستير، جامعة بشار، 2006-

2007، ص3.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

الصناعية والتجارية، والمؤسسات المالية والتي يكون حضورها غير دائم- ويكون تدخل العملاء داخل سوق الصرف من اجل بيع وشراء ومنح قروض بالعملات الصعبة كما يكون تدخلهم ايضا كمضاربين في سوق الصرف.

5.2 الشركات التجارية²⁸: تتدخل الشركات التجارية الكبرى في سوق الصرف لان نشاطها يكون منتشرا في كثير من دول العالم وغالبا ما تتلقى مقبوضات او تؤدي مدفوعات بعملات غير عملة بلدها.

3. وظائف سوق الصرف :

يقوم سعر الصرف الأجنبي بعدة وظائف يمكن حصرها فيما يلي :

1.3 تحويل الاموال بين الدول:

ان الوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال من أحد البلدان إلى آخر عن طريق وسيلة اتصال معينة (سابقا كانت التلكس، حاليا خدمة التلفون الدولي، حيث يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنك المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدرًا من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة، وإذا كان مجموع طلب الدولة على الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها الخارجية يفوق مجموع متحصلاتها من الصرف الأجنبي، فإن السعر الذي تستبدل على أساسه العملات الواحدة بالأخرى سيكون عليه أن يرتفع ليوافق مجموع الكميات المطلوبة المعروضة، وإذا كان مثل هذا التعديل في أسعار الصرف لم يسمح به، فإن البنوك التجارية للدولة سيكون عليها أن تقترض من البنك المركزي للدولة، وهذا الأخير يستعمل عندئذ كملجأ للإقراض، ويخفض احتياطاته من الصرف الأجنبي، ومن الناحية الأخرى، إذا كانت الدولة تولد فائض من الصرف الأجنبي في معرض معاملاتها التجارية من الدول، وإذا كان التعديل في سعر الصرف لم يسمح به، فإن هذا العرض السائد سيتبدل بالعملة القومية لدى البنك المركزي للدولة، ومن ثم يزيد احتياطات الدولة من العملة الأجنبية²⁹.

²⁸ بن ياني مراد، "سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011، ص38.

²⁹ كامل بكري، "اقتصاد دولي التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001ء ص.ص 247-248.

2.3. تقديم الائتمان للتجارة الخارجية:

حيث يلزم الائتمان عندما تنتقل السلع من البائع إلى المشتري وكذلك بالسماح ببعض الوقت المشتري بأن يعيد بيع السلع وجعله قادرا على إتمام الدفع وتقدر هذه المهلة ب 90 يوما ولكن عندئذ - عادة - بعد خصم التزام المشتري بالدفع في القسم الأجنبي لمصرفه الذي سوف يحصل في النهاية على القيمة من المشتري عندما يحين أجل السداد له، وبصفة عامة فإن القسم الأجنبي من البنك هو الذي يقدم الائتمان أو يمول التجارة.

3.3. التسهيلات للتغطية والمضاربة:

تقوم أسواق الصرف بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف والقيام بالمراجعة والمضاربة، والجدير بالذكر أن 90 % من المعاملات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي تمثل معاملات مالية بطبيعتها، بينما 10% فقط تمثل المعاملات التجارية.

4. أنواع أسواق الصرف :

يمكن تصنيف أسواق الصرف كما يلي:

1.4. سوق الصرف العاجل:

وهو سوق يتم فيه تبادل العملات فيما بينها بسعر يتفق عليه الآن، ويكون التسليم بعد يومي عمل لاحقين ليوم إتمام العملية، ويسمى السعر المتعامل به سعر الصرف العاجل، أخذا بعين الاعتبار أن يوم السبت والأحد عطلة ويعود ذلك لأسباب تنظيمية وإدارية. و لأن إغفال أي نقطة في تنفيذ العملية ستكون نتائجها مكلفة للأطراف المتعاملة بها كما أنه يمكن التعامل على أساس التسليم في نفس اليوم أو يوم العمل التالي حيث يمكن إعطاء أسعار للتعامل على هذين الأساسين إذا ما تم طلبها.

2.4. سوق الصرف الأجل (المستقبلي):

وهي الأسواق التي يتم التعامل فيها على أساس أسعار الصرف الأجلة، حيث يتم فيها من الآن الاتفاق على بيع أو شراء عملة أجنبية طبقا لسعر الصرف الأجل على أن يؤجل إتمام التسليم والتسليم إلى حين حلول الفترة المتفق عليها. ولتوضيح الفرق بين أسعار الصرف العاجلة وأسعار الصرف الأجلة، نفترض أن أحد الأشخاص قد باع الدولارات الأمريكية لشخص آخر مقابل الدينار الجزائري طبقا لسعر الصرف العاجل، فمعنى ذلك أن البائع والمشتري يتبادلان الصرف الأجنبي في الحال، أما إذا تم الاتفاق على أن التعامل يتم على أساس أسعار الصرف

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

الأجلة، فإن معنى ذلك أن يشتري شخص من شخص آخر كمية من الدولارات على أن يتم التسليم في فترة لاحقة. 30

ويأخذ بعين الاعتبار بالإضافة إلى سعر الصرف العاجل لحظة إبرام العقد، تكلفة الانتظار:

- الحالة الأولى: سعر الصرف الأجل < سعر الصرف العاجل

سعر الصرف الأجل = سعر الصرف العاجل + علاوة

- الحالة الثانية: سعر الصرف الأجل > سعر الصرف العاجل

سعر الصرف العاجل - الخصم .

5. العمليات التي تتم في أسواق الصرف الأجنبي :

هناك عدة أنواع من المعاملات التي تتم في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن التعرف عليها من خلال ضمها إلى الأسواق التي تنتمي إليها.

1.5. العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة:

تتم هذه العمليات في أسواق الصرف العاجلة أين يتم التعامل بسعر الصرف العاجل أو السائد آنذاك ويمكن ذكرها فيما يلي:

1.1.5. التحكيم و المراجعة:

إن سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى يتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية وقد يؤدي هذا التغيير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكيم ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفض وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعاً سعر الصرف وأسواق الصرف الأجنبي وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم ولن يكون هناك أي

بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر، وحتى يكون لعملية التحكيم معنى يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.

2.1.5. عمليات المقاصة:

وهي عمليات تتم في بيت أو غرفة المقاصة لتسوية الصفقات المالية بين أعضاء السوق وتسهيل تدفق الأرصدة الناجمة عن تنفيذ العقود، وتلعب غرفة المقاصة دور البائع بالنسبة للمشتري ودور المشتري بالنسبة للبائع وهذا يتطلب من غرفة المقاصة متابعة انتقال العقد من يد إلى يد بالبيع والشراء، فعندما يتقدم المشتري الأول ببيع العقد الذي يملكه تلعب غرفة المقاصة دور المشتري وتدفع له قيمة العقد وفقا للأسعار الجارية، ثم يتبع ذلك غرفة المقاصة بدور البائع ويحرق عقد بيع جديد باسم المشتري الثاني ولكن بالسعر الجاري وهكذا. . الخ

6. العمليات التي تتم في أسواق الصرف الآجلة :

وهي العمليات التي تتم على أساس سعر يتفق عليه الآن بحيث يتم التسليم في الوقت المحدد له في المستقبل ويمكن ذكرها كما يلي:

1.6. المضاربة:

يعرف البعض المضاربة بأنه استغلال حركات غير متوقعة في السوق، ولذلك يتابع المضاربون حركة تقلبات الأسعار في السوق، وبالتالي كلما زادت هذه التقلبات زاد الهامش الذي يحصل عليه المضارب، إلا أن المضارب لا يخلق موقفاً بمركته الذاتية أي أنه بمركته وسلوكه لا يغير من حركة الاقتصاد ولكنه يستغل موقفاً لصالحه، وبمعنى آخر ولأكثر توضيح إذا توقع المتعاملون في سوق الصرف الآجلة أن سعر إحدى العملات سيرتفع في المستقبل فإنهم في هذه الحالة سيتوجهون إلى شراء أكبر كمية من هذه العملة وبيعها فيما بعد عندما يكون سعرها قد ارتفع والعكس صحيح.³¹

2.6. التغطية:

تشير التغطية إلى عملية تجنب أو تغطية مخاطرة الصرف الأجنبي، وتنشأ الحاجة للتغطية لأن أسعار الصرف العاجلة تتذبذب باستمرار على مدار الزمن، ونتيجة لذلك يواجه الذين يتوقعون أن يقوموا بالتصدير أو بالاستيراد

³¹ عمرو محي الدين، "أزمة النمر الأسيوية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000، ص 204.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

بدلالة عملة أجنبية في تاريخ لاحق مخاطرة وعليهم أن يدفعوا أكثر أو أن يستلموا أقل بدلالة العملة المحلية مما كانوا يتوقعون، إذن فهي تتضمن اتفاقا على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق يحدد اليوم.

3.6. التحكيم في سعر الفائدة:

تتم عملية التحكيم أو المراجعة في حالة اختلاف أسعار الفائدة على ودائع البنوك الأجلة بين أسواق النقد المختلفة، ومن باب التوضيح تفترض وجود مستثمر يسعى إلى زيادة العائد على الاستثمارات النقدية المماثلة من خلال إبداعه لأمواله في صورة ودائع آجلة لدى البنوك، فإذا كان سعر الفائدة لدى البنوك في بلاد المستثمر لمدة عام 10% وكان سعر الفائدة على الودائع لمدة عام لدى البنوك الأجنبية 15% فإن هذا المستثمر سوف يحاول إبداع مدخراته في السوق الأجنبي، إلا أنه وبعد سنة سيقوم نفس المستثمر بإعادة تحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية، ففي هذه الحالة سوف يتعرض لمخاطر صرف العملات الأجنبية والمحلية، فقد يرتفع سعر العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية في هذه الحالة يستفيد المستثمر من ارتفاع سعر الفائدة وإذا حدث العكس فإنه بالطبع سيتعرض لخطر انخفاض سعر الفائدة.

7. العمليات التي تتم في أسواق الصرف العاجلة و الآجلة معا:

تقوم هذه العمليات بالجمع بين أسواق الصرف العاجلة و الآجلة معا حيث يتم التعامل فيها بالسعرين (سعر الصرف العاجل، سعر الصرف الأجل) و يمكن حصرها فيما يلي:

1.7. عمليات المبادلة:

عملية مبادلة العملات هي عبارة عن عملية تؤمن لعون اقتصادي امكانية شراء و بيع عملة مقابل أخرى في أن واحد مع مواقيت الدفع المختلفة، بمعنى آخر عملية المبادلة هي صرف العملات مع وعد بانجاز العملية المعاكسة في زمن محدد مسبقا.

و على عكس أصحاب المعاملات العاجلة لأجل فان مستخدم المبادلة لا يتحمل مخاطر الصرف، و هذه أداة ملائمة للتوظيف الظرفي لفائض عملة غير مطلوبة مباشرة، و بالنسبة للبنك تعتبر وسيلة مفيدة لتغطية المعاملات لأجل، و عملية المبادلة تسمح للطرفين المتقابلين بالاستفادة من فارق النقاط (علاوة أو حسم)، و يطلق على نقاط العلاوة أو الحسم بمعدل المبادلة.

2.7 الخيارات:

يعرف الخيار في العملات بأنه عقد قانوني بين طرفين الطرف الأول " مشتري خيار" و الطرف الثاني " بائع خيار" حيث يتم بموجب هذا العقد أن يكون للطرف الاول الحق أن يشتري اذا رغب من الطرف الثاني أو أن يبيع اذا ما

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

رغب للطرف الثاني أصلا أو كمية معينة من عملة ما بسعر معين في تاريخ معين و خلال فترة زمنية معينة حسب الاتفاق مقابل عمولة (علاوة) يدفعها الطرف الأول للطرف الثاني .

و تنقسم عقود الخيار الى نوعين أساسيين:

■ خيار الشراء: حيث يملك المشتري حق الشراء العملة المتفق عليها بالسعر المتفق عليه خلال فترة زمنية محددة و بتاريخ استحقاق متفق عليه بالعقد.

■ خيار البيع : حيث يملك البائع فترة زمنية محددة أو في تاريخ عقد الخيار المتفق عليه.

المبحث الثاني : النظريات و النماذج المفسرة لسعر الصرف

تعددت النظريات و النماذج الاقتصادية التي اهتمت بالبحث عن أهم محددات سعر الصرف ، حيث ركزت في ذلك على العديد من العوامل و المتغيرات الاقتصادية سواء النقدية أو الحقيقية و هذا بهدف تفسير سلوكه وتقلباته في المستوى القصير ، المتوسط و الطويل ، سيتم في هذا المبحث عرض مختلف النظريات و النماذج البارزة في هذا المجال.

المطلب الاول : النظريات المفسرة لسعر الصرف

الدارس للنظريات المهمة بتحديد أهم العوامل المفسرة لسعر الصرف يجد ان نظرية تعادل القدرة الشرائية تعد الابرز في هذا المجال خصوصا فيما يتعلق بتفسير السلوك العام التي يتحرك به سعر الصرف و آليات تحديده لكن هذا لا يمنع من وجود نظريات اخرى اثبتت جدارتها في تفسير سلوك سعر الصرف و العوامل المحددة له و التي نذكر منها : نظرية بالاسا و سامويلسون ، نظرية تعادل اسعار الفائدة ، نظرية ميزان المدفوعات ، نظرية كمية النقود ، نظرية كفاءة سوق الصرف و كأخر نظرية سيتم التعرف في هذا المطلب على نظرية مستوى الانتاجية .

1. نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) purchasing power parity :

أول من صاغ هذه النظرية هو العالم الاقتصادي ريكاردو ، ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل عام 1912 ، و هي امتداد لقانون السعر الوحيد³² ، و الذي ينص على ان المنتجات المتماثلة يجب أن تباع

³² Rogoff , K., the Purshasing power parity puzzle , Journal of Economic literature 34 , 1996 , p.649

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

بنفس السعر في البلدان المختلفة بغض النظر عن البلد المنتج لها³³ ، و ذلك في حالة أن الأسواق الدولية خالية من الحواجز الرسمية للتجارة (التعريفات) و تكلفة النقل .

و لقد تم اللجوء إلى نظرية تعادل القوى الشرائية لأن قانون السعر الواحد يطبق على السلع الفردية بينما نظرية تعادل القوى الشرائية تطبق على المستوى العام للأسعار المركب من سلة السلع الداخلة في التبادل³⁴ .

و يتمثل الأساس النظري لهذه النظرية على أن أسعار الصرف بين أي بلدين سوف تتعدل لتعكس التغيرات في مستويات السعر للبلدين³⁵ . و لنظرية تعادل القوى الشرائية صورتان ، صورة مطلقة و صورة نسبية .

1.1. الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوى الشرائية : تنص هذه النظرية على أن سعر سلعة ما في بلد ما

يكون مساويا لسعرها في بلد آخر مع الاخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني ، و هنا يتم تحديد صرف عملة ما من خلال قسمة سعر السلعة بالعملة المحلية على سعر السلعة بالعملة الأجنبية من خلال المعادلة التالية³⁶:

$$E = P/P^*$$

و من المعادلة ينتج أن :

مؤشر الأسعار المحلية = سعر الصرف X مؤشر الأسعار الأجنبية

فإذا كانت سلعة ما تباع في الولايات المتحدة الأمريكية بسعر 10 دولار و تباع في الجزائر ب 500 دينار و أن سعر صرف الدينار مقابل الدولار هو 1 دولار = 50 د ج فهذا يعني أن سعر السلعة في الجزائر سيكون مساويا لسعرها في الولايات المتحدة حسب المعادلة 500 د ج = 10 دولار x 50 د ج .

و قد لاقت نظرية تعادل القوى الشرائية انتقادات تتمثل بصعوبة الغاء تكاليف الحصول على المعلومات و تكاليف انتقال السلع بين الأسواق في اطار عملية المراجعة .

³³ Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., Money, Banking and Financial System , 1 edition ed. Prentice Hall, Boston , 2011 , p.232

³⁴ Krugman, P.R., Obstfeld, M., Melitz, M., International Economics : Theory and Policy , 9th Edition , 9th edition. Ed. Addison- Wesley , Boston, 2009 , P387

³⁵ Mishkin, F.S., Economics of Money, Banking and financial Markets. 9 edition ed. Prentice hall, 2009, p439

³⁶ محمد علة ، "الدولة و مشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري" ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 64.

2.1. الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية : ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية نتيجة للانتقادات في نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة و تنص النظرية النسبية على أن سعر التوازن يتحقق عندما يتساوى فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية و الخارجية مع التغير في سعر الصرف. و توضع الصياغة الجبرية لهذه النظرية كما يلي³⁷ :

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة المحلية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية}}$$

$$\frac{IP_D}{IP_E} = \frac{E_{t1}}{E_{t0}}$$

E_{t1} : سعر الصرف الجديد (فترة t1)

E_{t0} : سعر الصرف القديم (فترة t0)

IP_E : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الخارج

IP_D : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الداخل

فعلى فرض أن مستوى التضخم في الجزائر ارتفع إلى 6 % على حين أنه وصل في الولايات المتحدة إلى 9 % سنويا فان سعر السلعة سوف يتغير حتى تتساوى الفروق بين معدلات التضخم في كل من الجزائر و الولايات المتحدة ، فسعر السلعة في الجزائر يصبح 530 د ج و في الولايات المتحدة 10.9 دولار و يكون سعر الصرف الجديد (سعر التعادل) . و بالعودة الى المثال يكون :

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{50} = \frac{106}{109}$$

و منه سعر الصرف الجديد للدينار الجزائري = 48.62 د ج .

إن مستوى التضخم العالي في الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي الى فقدان قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية و إلى زيادة وارداتها و انخفاضها صادراتها و بالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري ، و بالتالي تتجه الى

³⁷ عثمان، مصطفى محمد، "أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2006، ص 22 .

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

تخفيض قيمة عملتها ، و على العكس بالنسبة للجزائر حيث أن انخفاض معدل التضخم بشكل نسبي مقارنة مع الولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة قدرتها على المنافسة و بالتالي زيادة صادراتها و انخفاض وارداتها ، و منه تحقيق ميزان المدفوعات فائضا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة السورية و منه يتحقق التوازن من جديد .

و للوصول الى العبارة الرياضية لهذه النظرية نعلم ما يلي³⁸:

$$\frac{INF_D}{INF_E} = \frac{E_{t1}}{E_{t0}}$$

حيث أن:

INF_D : معدل التضخم في الدولة المحلية

INF_E : معدل التضخم في الدولة الأجنبية

و منه :

$$E_{t1} = \left(\frac{INF_D}{INF_E} \right) \times E_{t0}$$

و بطرح (E_{t0}) من الطرفين نحصل على :

$$E_{t1} - E_{t0} = E_{t0} * \left(\frac{INF_D}{INF_E} \right) - E_{t0}$$

و بقسمة الطرفين على (E_{t0}) نحصل على :

$$\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} = \frac{E_{t0} * \left(\frac{INF_D}{INF_E} \right) - E_{t0}}{E_{t0}} - \frac{E_{t0}}{E_{t0}}$$

$$\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} = \frac{INF_D}{INF_E} - 1 \quad \text{و منه :}$$

و بالتالي يكون : $\left(\frac{inf_D - inf_E}{INF_E} \right) - \left(\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} \right)$

³⁸ عناني السعيد، "أثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2006،

و تمثل هذه العبارة الصيغة الرياضية لنظرية تعادل القوة الشرائية .

$$\left(\frac{inf_D - inf_E}{INF_E} \right) : \text{تعبّر عن نسبة الفارق في التضخم بين البلدين .}$$

$$\left(\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} \right) : \text{تعبّر عن نسبة التغير في سعر الصرف .}$$

و بالعودة الى المثال يكون :

$$\frac{inf_D - inf_E}{INF_E} = \frac{106 - 109}{109} = -0.0276$$

$$\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} = \frac{48.62 - 50}{50} = -0.276$$

و قد أثبتت الدراسات أهمية هذه النظرية في تحديد سعر الصرف و أنه يجب استخدامها بحذر عند قياس تخفيض أو زيادة قيمة العملة ، بالإضافة الى قدرتها على عكس الصدمات النقدية داخل الاقتصاد على الأسعار بنفس النسبة و بدون تغيير ، و أدت إلى تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل خاصة ، عند اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة ، كما أدت دورا في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول و أسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف .

3.1. العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل :

هناك أربع عوامل تؤثر على أسعار الصرف في المدى البعيد و هي ³⁹ :

- مستويات الأسعار النسبية: حيث ارتفاع مستوى السعر المحلي نسبة الى مستوى السعر الأجنبي على المدى الطويل يسبب انخفاض سعر الصرف ، و بالمقابل فان انخفاض مستوى السعر المحلي نسبة الى السعر الأجنبي يسبب ارتفاع قيمة العملة .
- التعريفات التجارية : ان زيادة التعريفات التجارية (الضرائب ، الحصص) بسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية على المدى الطويل ، فعلى فرض أن دولة الجزائر زادت التعريفات على الفولاذ الأمريكي ، فان هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على الفولاذ الجزائري و اتجاه قيمة الدينار الجزائري الى الارتفاع

³⁹ محمد علة، مرجع سابق، ص 65 .

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

- التفصيلات بالنسبة للسلع المحلية مقابل الأجنبية : ان زيادة الطلب على صادرات البلد يسبب ارتفاع قيمة العملة للبلد في المدى الطويل ، و بالمقابل فان زيادة الطلب على الواردات يسبب انخفاض قيمة العملة المحلية .
- الإنتاجية : على المدى الطويل البلاد التي تصبح أكثر إنتاجية بالنسبة الى البلدان الأخرى تؤدي الى ارتفاع قيمة عملتها . فزيادة الإنتاجية في البلد المحلي بالنسبة إلى البلدان الأخرى ستؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المحلية بالنسبة الى السلع الأجنبية ، و كنتيجة لذلك يرفع الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية ، و يؤدي ذلك الى ارتفاع قيمة العملة المحلية . و يوضح الجدول التالي رقم (01-01) العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المستوى الطويل

الجدول رقم (01-01) : العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل

| العامل | التغير في العامل | الاستجابة في سعر الصرف |
|--------------------|------------------|------------------------|
| مستوى السعر المحلي | ↑ | ↓ |
| التعريفات التجارية | ↑ | ↑ |
| الطلب على الواردات | ↑ | ↓ |
| الطلب على الصادرات | ↑ | ↑ |
| الإنتاجية | ↑ | ↑ |

المصدر : "Economics of Money, Banking, and Financial Markets", (2009). Mishkin, F.S., Prentice Hall, P442.

2. نظرية بالاسا-سامويلسون:

وضح بالاسا سامويلسون سنة 1964 المشاكل المترتبة عن نظرية تعادل القوة الشرائية عند تطبيقها بين الدول ذات مستويات النمو المختلفة، و الناتجة عن الفروقات بين اسعار السلع القابلة للتجارة و السع الغير القابلة للتجارة، أي عند تقييم عملة دولة ذات مستوى نمو منخفض مقابل عملة دولة ذات مستوى نمو مرتفع، و ذلك اعتمادا على تعادل القوة الشرائية للدولتين، ففي هذه الحالة يتحقق أثر بالاسا سامويلسون و الناتج عن توفر عاملين :

- وجود سلع غير قابلة للتجارة و التي تدرج إلى جانب السلع القابلة للتجارة (مقيمة بالجملة للسلع المصنعة) ضمن مؤشرات الأسعار المستعملة في حساب سعر الصرف المحقق لتعادل القوة الشرائية.
- التأثير السلبي للإنتاجية في الدول النامية، و الذي يظهر بوضوح في قطاع السلع القابلة للتجارة.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

بافتراض وجود قطاعين ، قطاع سلع قابلة للتجارة و قطاع سلع غير قابلة للتجارة، حيث P_E يمثل سعر السلع المحلية القابلة للتجارة و P_{NE} سعر السلع المحلية غير القابلة للتجارة، و يمثل P_E^* سعر السلع الأجنبية القابلة للتجارة و P_{NE}^* سعر السلع الأجنبية غير القابلة للتجارة، و E سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية ، و a نصيب السلع القابلة للتجارة من الطلب النهائي الكلي على السلع، و في كل دولة المستوى العام للأسعار هو معدل أسعار السلع القابلة للتجارة و السلع غير قابلة للتجارة :

$$\begin{cases} P = P_E^a P_E^{1-a} \\ P^* = P_E^{a^*} P_E^{a^*} \\ 0 < a < 1 \end{cases}$$

سعر الصرف الذي يحقق تعادل القوة الشرائية :

$$e_{PPA} = \frac{P}{P^*}$$

في قطاع السلع القابلة للتجارة انتاجية العمل الممثلة ب π تكون أقل انخفاض في الدولة النامية مقارنة بالدولة المتقدمة ، و لكن تكون متعادلة بين الدولتين في قطاع السلع الغير قابلة للتجارة:

$$\begin{cases} \pi_E < \pi_E^* \\ \pi_{NE} = \pi_{NE}^* = \pi \end{cases}$$

و مبدأ تعادل القوة الشرائية ينطبق على السلع القابلة للتبادل العالمي فقط :

$$P_E = e P_E^*$$

في كل دولة و بفعل قابلية انتقال العمل بين القطاعات ، تكون الأجور الاسمية الممثلة ب S متساوية في كل كلا القطاعين و في كل قطاع يكون السعر معادل لتكلفة العمل:

$$\begin{cases} P_E = \frac{S}{\pi_E} \\ P_E^* = \frac{S^*}{\pi_E^*} \\ eS = \frac{\pi_E}{\pi_E^*} S^* < S^* \end{cases}$$

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

في الدولة النامية التأثير السلبي للإنتاجية في قطاع السلع القابلة للتجارة، أين يتحدد السعر بواسطة المنافسة العالمية، يعوض بأجور أقل انخفاض من الأجور في الدولة المتقدمة (يعبر عن الأجور بنفس العملة)، و بالتالي تكون الأسعار في قطاع السلع غير القابلة للتجارة في الدولة النامية أقل مما هي عليه في الدولة المتقدمة:

$$\left\{ \begin{array}{l} P_{NE} = \frac{S}{\pi} \\ P_{NE}^* = \frac{S^*}{\pi} \\ \frac{P_{NE}}{P_{NE}^*} = P_{NE}^* \frac{S}{S^*} = \frac{1}{e} \frac{\pi_E}{\pi_E^*} \\ eP_{NE} = P_{NE}^* \frac{\pi_E}{\pi_E^*} < P_{NE}^* \end{array} \right.$$

بما أن مؤشر الأسعار عبارة عن معدل الأسعار بين قطاعين، فإن المستوى العام للأسعار للدولة النامية المعبر عنه بالعملة الأجنبية يكون منخفض عن المستوى العام للأسعار للدولة المتقدمة

$$\left\{ \begin{array}{l} eP = eP_E^a P_E^{1-a} = e(P_E^*)^q \left(\frac{1}{e} P_E^* \frac{\pi_E}{\pi_E^*} \right)^{1-q} \\ eP = \left(P_E^{a*} P_{NE}^{1-a*} \right) \left(\frac{\pi_E}{\pi_E^*} \right)^{1-a} \\ eP = P^* \left(\frac{\pi_E}{\pi_E^*} \right)^{1-a} < 0 \end{array} \right.$$

و بالتالي سعر الصرف الجاري لعملة دولة نامية أقل من سعر الصرف المقدر اعتمادا على تعادل القوة الشرائية:

$$eP < e_{PPA} = \frac{P}{P^*}$$

و بالتالي أثر بالاسا سامويلسون ينص على أن الدول النامية عند قيامها بعملية استدراك يجب أن تسجل تحسن في سعر الصرف الحقيقي بعد الحصول على مكاسب الانتاجية في قطاع السلع القابلة للتجارة :

$$\left\{ \begin{array}{l} E = e \frac{P}{P^*} \\ E = \dot{e} + \dot{P}^* - \dot{P} - (1-a)(\dot{\pi}_E - \dot{\pi}_E^*) \\ \dot{\pi}_E - \dot{\pi}_E^* > 0 \Rightarrow E > 0 \end{array} \right.$$

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

مكاسب الإنتاجية غالباً تتحقق في قطاع السلع القابلة للتجارة خاصة السلع التصنيعية، أين تحدد الأسعار بواسطة المنافسة العالمية، و تكون ناتجة عن ارتفاع الأسعار مع المحافظة على المنافسة، و لكن هذا الارتفاع يحول إلى قطاع السلع غير القابلة للتجارة الذي لا يسجل فيه الإنتاجية أي ارتفاع مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في هذا القطاع، فترتفع أسعار السلع المحلية مقابل أسعار السلع الأجنبية و هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، هذا التحسن الحقيقي في العملة المحلة يرافقه تحسن اسمي في سعر الصرف $e > 0$ و تضخم محلي أعلى من الأجنبي

$$P^* < P^*_{40}$$

3. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

وضعت نظرية تعادل أسعار الفائدة من طرف كينز في سنة 1923 في كتاب "سبل الإصلاح النقدي"، و مفهوم تعادل أسعار الفائدة يرتبط بعملية التحكيم في سوق الأصول التي يقوم بها المتعاملون، حيث يفترض أن المتعامل في سوق الصرف له حرية الاختيار بين امتلاك أصول محلية أو أصول أجنبية، و شروط هذا الاختيار ترتبط بثلاث عوامل، تتمثل في المردودية الأجنبية، وسعر الصرف العاجل بين العملتين المحلية و الأجنبية، حيث يتم حساب معدل مردودية الأصول الأجنبية اعتماداً على سعر الصرف العاجل و ذلك من اجل القدرة على مقارنتها بمردودية الأصول المحلية المعبر عنها بالعملة المحلية، و تقوم نظرية تعادل أسعار الفائدة على الفرضيات

التالية:

- غياب تكاليف التبادلات
- رؤوس الأموال دائمة الحركة
- رؤوس الأموال بدائل تامة

آخر فرضيتين تسمح عند التحليل بإهمال المخاطر التي قد تواجه المتعاملين، و بالتالي الفكرة العامة التي تقوم عليها نظرية تعادل أسعار الفائدة هي ان توازن سوق الصرف يتحقق عند تساوي مردودية العملات المختلفة.⁴¹

و تأتي نظرية تعادل أسعار الفائدة في شكلين: نظرية أسعار الفائدة المغطاة، و نظرية أسعار الفائدة غير المغطاة.

⁴⁰ Bernard Guillochon, Annie Kawachi, Economie internationale, 5eme edition ,Dunod,france,2006, pp 300-303.

⁴¹ Jean-pierre Allegret op.cit.,p.132

4. نظرية تعادل أسعار الفائدة المغطاة:

هذه النظرية مشتقة من تحليل المعلومة في المدى القصير، و من عمليات التغطية⁴² الآجلة ، فمتعامل في سوق الصرف يمتلك رأس مال يقدر ب Y معبر عنه بالعملة المحلية و لفترة زمنية تقدر ب n ، له الاختيار بين تحويل رأس المال هذا الى أصول محلية أو أصول أجنبية، في الحالة الأولى، سيحصل بعد الفترة n على $Y(1 + r_t)^n$ ، و في الحالة الثانية قيمة رأس ماله المعبر عنها بالعملة المحلية تصبح $Y(1 + r_t^*)^n (e_{t,t+n}/e_t)$.

سعر الصرف العاجل المستقبلي المتوقع المتوقع $e_{t,t+n}$ مجهول، يمكن للمتعامل ضمان الصرف الجاري من أجل الخذر من تدهور العملة $e_{t,t+n} < e_t$ و حسب منطق عملية التحكيم، فالمتعامل يشتري عاجلا عند العملة (عند e_t) و يبيعها أحلا (عند F_t^n) أي عند سعر الصرف الآجل للفترة n ، و للتبسيط يتم افتراض أن الفترة تعادل السنة، فالمتعامل يقوم بمقارنة المردودية بالعملة المحلية بين الاستثمار في الأصول المحلية و الاستثمار في الأصول الأجنبية بعد القيام بعملية التحكيم الآجلة، و المتعامل له الحرية في الحصول على الأصول المحلية أو الأجنبية لأن مردوديتها ستصبح متساوية:

$$Y(1 + r_t) = Y(1 + r_t^*) \frac{F}{e}$$

و يعبر عن سعر الصرف الآجل بالمعادلة التالية:

$$\frac{1+r_t}{1+r_t^*} = \frac{F}{e}$$

كما يمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية:

$$r_t - r_t^* = \frac{F-e}{e}..$$

و هذه المعادلة تمثل شرط توازن سوق الصرف و توضح علاقة السعر الواحد القائمة على أساس عمليات تحكيم المتعاملين، ويمكن توضيح هذه العلاقة من خلال نقطتين:

- وجود علاقة عكسية: فإذا كانت للعملة المحلية معدلات فائدة أكبر من معدلات فائدة العملة الأجنبية

⁴² عملية التغطية: هي اتفاق على شراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي في تاريخ لاحق بسعر متفق عليه في اليوم الذي تمت فيه المعاملة، و ذلك بهدف تجنب و تغطية مخاطر دفع مبالغ أكثر أو تسليم مبالغ أقل مما يتوقع المتعامل.

فإن $(r - r^* > 0)$ ، $(\frac{F-e}{e} > 0)$ ، فهذا يعني أن العملة الأجنبية ستكون في حالة علاوة مقابل العملة المحلية أي أن سعر الصرف الآجل أعلى من سعر الصرف العاجل، والعكس، إذا كان $(r - r^* < 0)$ ، $(\frac{F-e}{e} < 0)$ ، فهذا يعني أن العملة الأجنبية ستكون في حالة خصم مقابل العملة المحلية أي أن سعر الصرف الآجل أقل من سعر الصرف العاجل.

- وبتحقق العلاقة لا يعد هناك فرص للقيام بنقل رؤوس الأموال من مكان لآخر بغرض تحقيق أرباح، فإذا كان سعر فائدة العملة الأجنبية، فإن المتعاملين سيقومون ببيع العملة المحلية من أجل الحصول على العملة الأجنبية ذات المردودية الأعلى، وهذه الحركات ستؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة المحلي الذي يعرف خروج رؤوس الأموال و انخفاضه في الخارج، و إلى تدهور العملة المحلية، و تستمر هذه العملية إلى أن يتحقق توازن السوق، و بالتالي يكون سوق الصرف في حالة التوازن بتحقق تعادل أسعار الفائدة المغطاة.⁴³

5. نظرية تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة:

في نظرية تعادل سعر الفائدة غير المغطاة، يتم افتراض أن المتعامل يتوقع تحسن عملة ما مقابل عملته، و أنه بعد أن يشتري عاجلا تلك العملة لن يقوم بإعادة بيعها، و بالتالي يقوم بالمحافظة على وضعيتها صرف مفتوحة، و تكتب معادلة تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة بإظهار قيمة سعر الصرف المتوقعة:

$$\frac{e_{t,t+n}^e}{e_t} = \frac{1+r_t}{1+r_t^*}$$

و يمكن كتابتها أيضا من الشكل :

$$\frac{e_{t,t+n}^e - e_t}{e_t} = r_t - r_t^*$$

من أجل تقدير مردودية المعاملة التي يقوم بها، يقارن المتعامل المردودية الصافية للأصول الأجنبية بمعرفة مردوديتها r^* التي يضيف إليها معدل تحسن العملة الأجنبية المتوقع $\frac{e_{t,t+n}^e - e_t}{e_t}$ ، أو بالمجموع $r^* + \frac{e_{t,t+n}^e - e_t}{e_t}$ ، مع مردودية الأصول المحلية r ، أي إذا كان $r^* = 5\%$ و كان $\frac{e_{t,t+n}^e - e_t}{e_t} = 4\%$ ، فإن $r = 1\%$.

⁴³ Jean-Pierre Allegret, op.cit, pp.132-133.

و يمكن توضيح تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة بالنقطين التاليتين:

- وجود علاقة عكسية : فإذا كان فرق أسعار الفائدة موجب، أي أن العملة المحلية لها سعر فائدة أكبر من فائدة العملة الأجنبية، فيتوقع تحسن العملة الأجنبية، والعكس، يتم توقع تدهور العملة الأجنبية إذا كان سعر فائدة العملة المحلية أقل من سعر فائدة العملة الأجنبية.
 - على مستوى مكانين على الأقل، المردودية الصافية المعروفة للأصول المتعادلة يجب أن تكون متساوية.⁴⁴
 - و حسب نظرية تعادل أسعار الفائدة تكون الأسواق المالية تعمل بحرية في حالة المنافسة التامة و دون وجود عوائق أمام التبادلات، ولكن في الواقع تكون أكثر تعقيداً، و يظهر ذلك في أن:⁴⁵
 - الأموال التي يحتتمل استعمالها في عملية التحكيم ليست متاحة بشكل غير محدود، لأن أهمية حركات رؤوس الأموال المتاحة تعتمد على شروط الإقراض المطبقة في الأماكن المالية و حرية نشاط مختلف المحكمين.
 - سعر الفائدة لا يمثل سوى عامل توجيه لموقف و سلوك المتعاملين، فحركات رؤوس الأموال لا ترتبط بأسعار الفائدة فقط، و يوجد عامل آخر ذو طبيعة نوعية يعتبر جزء من استراتيجية التحكيم و المتمثل في السيولة و الملاءمة للأماكن المالية.
 - و العنصر الأخير الذي يؤخذ بعين الاعتبار يتمثل في المضاربة، و التي لا يظهر تأثيرها إلا خلال وجود أزمة ثقة في مستقبل العملة، و ذلك بعلاوات أو بخصومات غير عادية و بعيدة جداً عن تلك التي تنص عليها نظرية تعادل أسعار الفائدة.
- و رغم حدود النظرية، يبقى نموذج تعادل أسعار الفائدة غير المغطاة يشغل أهمية كبيرة و دور أساسي في نماذج تحديد سعر الصرف، خاصة النماذج النقدية، لأنه يسمح بإدراج التوقعات في التحليل، و بالتحديد في نموذج تكون فيه رؤوس الأموال تامة الحركة و بدائل تامة، ففي هذه الحالة يعرض الفرق في المردودية الاسمية بالتغير المتوقع في سعر الصرف.⁴⁶

⁴⁴ Ibid, p.133.

⁴⁵ Yves simon, samir mannal, op.cit., pp.166-167.

⁴⁶ Jean-Pierre Allegret, op.cit, p.134

6. نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة) (The theory of the balance of payments) :

ميزان المدفوعات يتم فيه تحديد المعاملات الاقتصادية بين الدولة و باقي دول العالم بصورة شاملة ، و بالتالي يوفر كل الأسباب التي تؤدي إلى تغيرات في العرض و الطلب على العملات في أسواق الصرف ، فالمعلومات المسجلة في ميزان المدفوعات لها أهمية كبيرة في شرح مستوى سعر الصرف ⁴⁷.

فميزان المدفوعات لأي دولة له تأثير جد هام على مستوى سعر الصرف عملتها ، و هذه الأهمية تختلف حسب نظام الصرف المتبع من طرف السلطات النقدية ، فالعمليات المسجلة في مختلف حسابات ميزان المدفوعات تؤدي الى تغيرات العرض و الطلب على العملة المحلية ، و بالتالي تغيرات في سعر صرف هذه العملة و الذي يتعدل تلقائيا في ظل سعر الصرف العائم ، و بتدخل البنك المركزي في سعر الصرف الثابت ⁴⁸.

العجز أو الفائض في أحد أرصدة ميزان المدفوعات تمكن من شرح مستوى سعر الصرف ، فالعجز يؤدي الى زيادة الطلب على العملة المحلية في أسواق الصرف (ارتفاع سعر الصرف) ، و على العكس الفائض يؤدي زيادة الطلب على العملة المحلية فتتحسن قيمة العملة المحلية ، و لشرح تغيرات سعر الصرف يجب التركيز بشكل خاص على رصيد الميزان التجاري ، ميزان العمليات الجارية ، و رصيد العمليات المالية .

و بما أن رصيد المالية يجمع كل من رصيد العمليات الجارية و حساب رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، يعتبر رصيد العمليات المالية أداة يعتمد عليها لشرح تغيرات سعر الصرف ، فالرصيد الموجب لهذا الحساب يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف ، و على العكس ، الرصيد السالب يؤدي ارتفاع سعر الصرف ⁴⁹

معاملات السلع و الخدمات تؤدي إلى حركات رؤوس الأموال في المدى القصير ، المتوسط و الطويل فالعجز في ميزان العمليات الجارية يجب أن يمول برصيد العمليات المالية ، أي بدخول رؤوس الأموال أو بتغير احتياطات الصرف

⁴⁷ Yves Simon , Samir mannai , op.cit.,p.153

⁴⁸ David Eitman et all, Gestion et Finances Internationales, 10 édition, pearson education, France, 2004, pp.107-108

⁴⁹ Yves Simon, Samir mannai, op.cit. ,p.108.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

و ذلك حسب نظام الصرف المتبع ، و بالتالي تدفقات السلع و الخدمات المسجلة في ميزان العمليات التجارية ليست الوحيدة التي تؤثر على قيمة العملة المحلية ، فحركات رؤوس الأموال كالاستثمارات الأجنبية المباشرة التي يمكنها أن تعوض العجز أو الفائض في العمليات الجارية .⁵⁰

في نظام قابلية التحويل ، لا يتم تحديد سعر العملة A مقابل العملة B بحالة الميزان التجاري للدولتين A و B ، بل بحالة الميزان التجاري للدولة A مقابل باقي دول العالم ، فان قيمة العملة تتدهور مقابل كل باقي العملات حتى و إن كان رصيد الميزان التجاري في حالة فائض مقابل بعض الدول ، و على العكس ، إذا كان الرصيد في حالة فائض فان قيمة العملة A تتحسن مقابل باقي العملات حتى و إن كان الميزان التجاري في حالة عجز مقابل بعض الدول .⁵¹

7. نظرية كمية النقود :

يعتبر ريكاردو أول من نبه إلى أثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف ، ثم قام أيرفينغ فيشر عام 1911 م بتقديم أفكار إضافية لشرحها

و قد ركزت هذه النظرية على العلاقة الوثيقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار، و قامت على ثلاثة دعائم أساسية هي⁵²:

- إن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها ، فزيادة الكمية المعروضة منها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار و انخفاض قيمتها .
- تتساوى نسبة تغير الأسعار مع نسبة تغير النقود .
- تعتبر كمية النقود عاملا هاما يؤثر على المستوى العام للأسعار و على قيمة النقود ذاتها .

و أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.

ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع و الخدمات و الأوراق المالية مع عدد من المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروبا في معدل سعر المعاملات (P). و عليه فان (PT) ستكون مساوية إلى قيمة

⁵⁰ David Eitman et all, op. cit, p. 108.

⁵¹ Yves Simon, Samir manni, op.cit. .p. 155 .

⁵² سنقر، عبد الرحيم، النقد و تطوره التاريخي، دار كنعان للدراسات و النشر، 1998 ، ص94.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود (V) و يتم التعبير عن هذه المعادلة كالتالي:

$$MV=PT.....(1)$$

حيث:

M: ترمز إلى كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة ، يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي

T: ترمز إلى كمية المبادلات من السلع و لخدمات في نفس اللحظة الزمنية ، و هي دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الأمد القصير)

P: ترمز إلى المستوى العام للأسعار

V: ترمز إلى سرعة دوران النقد ، و هي ثابتة و مستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى T,P,M

و يكون مستوى السعر كالتالي⁵³ :

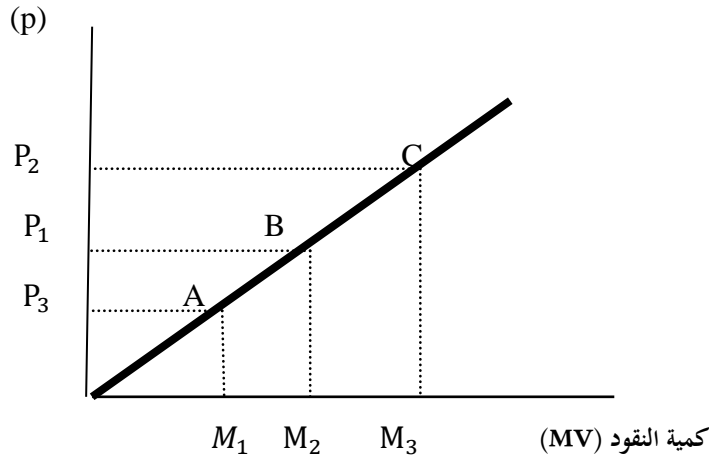
$$P=\frac{mv}{t}.....(2)$$

من المعادلة رقم (2) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود ، و أن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود ، أي أن السعر يتضاعف اذا تضاعفت كمية النقود ، مع ثبات كل من T, V و هذا ما حدث في مصر (1939-1945) حيث كان معدل الزيادة في مستوى الأسعار يقارب معدل الزيادة في كمية النقود .

فإذا كانت كمية النقود المعروضة مع ثبات سرعة التداول و عدد المعاملات ، فان هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع و الخدمات ، و بالتالي ينعكس ذلك على سعر صرف العملة ، و مثال ذلك ما حدث في انكلترا حيث أن الزيادة في كمية النقود أدت إلى ارتفاع الأسعار مما أدى إلى ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية و بالتالي حدوث عجز في ميزان المدفوعات ، مما اضطرها إلى القيام بتخفيض الجنيه الإسترليني عن قيمته الاسمية ، أي أن زيادة كمية النقود أدت إلى انخفاض سعر صرف العملة . و يعبر عن النظرية بيانيا بالشكل رقم (01-01).

⁵³ بني هاني حسين، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار الكندي للنشر و التوزيع، الأردن، 2002، ص82 .

الشكل رقم (01-01): العلاقة بين كمية النقود و مستوى الأسعار



أما في حال نقصان كمية النقود المعروضة فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات ، و منه زيادة الطلب على السلع و الخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية و أخيرا ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة .

إن الزيادة المفرطة في عرض النقود تترتب عنها مستويات عالية من التضخم ، و تنعكس على ميزان المدفوعات مختلفة أوضاعا مختلفة ، و هو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشيا مع المستوى العام للأسعار الجديدة و يشترط لحدوث أثر كمية النقود على سعر الصرف أن تتسم السوق المالية بالنشاط. كما أن تغيير سعر الصرف لا يكون بنفس نسبة تغيير المعروض النقدي و ذلك بسبب تأثير عنصر الزمن و عناصر أخرى .

8. نظرية كفاءة سوق الصرف:

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على المعلومات الكاملة حول التقدير بالمستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ.

وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع، مع توافر مبدأ أو العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق.⁵⁴

في السوق الكفاء:

⁵⁴ YVES SIMON & SAMIR MENAI, " Technique financières international " édition economica ; PARIS 1998. P.187.

- كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآنية والآجلة.
- تكاليف المعاملات ضعيفة.
- تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.
 - التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون موازنة على السعر الآني.
- ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مسار لسعر الصرف الآجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي تعبر عنها رياضيا كما يلي: 55

$$\frac{e_{t+1}^a - e_t}{e_t} = \frac{e_a - e_t}{e_t} = i - i^*$$

حيث أن:

e_{t+1}^a : سعر الصرف المتوقع.

e_a : سعر الصرف الآجل.

i : سعر الفائدة المحلي.

i^* : سعر الفائدة الأجنبي.

وفي حالة كفاءة السوق يكون:

$$e_a = e_{t+1}^a$$

⁵⁵ YVES SIMON & SAMIR MENAI, op. cit., p. 187.

9. نظرية مستوى الإنتاجية:

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة، باعتبار أن لحجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي، الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية⁵⁶.

فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومنه الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض الطلب على العملة المحلية، مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

وتشير هذه النظرية إلى ضرورة تقويم العملة المحلية، بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة، وإلا انعدم أو اختل التوازن الاقتصادي المنشود، ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها، أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية، فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج، وانخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة، هذا إلى جانب زيادة طلب المواطنين على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث أو تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وهي الوضعية التي عرفتها ألمانيا سنة 1924.

أما في حالة قوة الاقتصاد الوطني العملة، فأقل من قيمتها الحقيقية، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع في أسعار السلع والخدمات، وحدوث التضخم كنتيجة لارتفاع الطلب الأجنبي على هذه الأخيرة، وهي الوضعية التي عرفتها الهند بعد الحرب العالمية الثانية، أين ارتفعت كفاءتها الإنتاجية مع تثبيت سعر الروبية على أساس الجنيه الإسترليني.

المطلب الثاني: النماذج الحديثة المفسرة لسعر الصرف التوازني

بالإضافة الى النظريات السابقة الذكر التي حاولت التوصل إلى أهم العوامل التي تتحكم في تقلبات سعر الصرف سواء في المدى القصير، المتوسط أو الطويل، برزت العديد من النماذج مطلع التسعينيات التي حاولت هي أيضا تحديد سعر الصرف المتوافق مع توازن الاقتصاد الكلي الداخلي و الخارجي و هذا باستخدام أساليب و مناهج قياسية حديثة .

⁵⁶ الحريري محمد خالد، "الاقتصادي الدولي"، جامعة دمشق، سوريا، 1977، ص120.

1. نموذج سعر الصرف التوازني الأساسي *FEER* : في (1985-1994) قام WILIAMSON

باقترح نموذج FEER باحثا عن الاختلالات التي يمكن في أسعار الصرف في المدى المتوسط، و لقد اعتمد في نمودجه على عوامل الاقتصاد الكلي الحقيقية أكثر من العوامل النقدية ، و الهدف من ذلك هو حساب و تحديد تأثير تلك العوامل مثل اتجاه الطلب الكلي، نمو الناتج المحلي الخام و المنافسة على سعر الصرف التوازني الحقيقي،⁵⁷ و يعرف سعر الصرف التوازني في هذا النموذج على أنه سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي يضمن في المدى المتوسط تحقيق التوازن الداخلي (يكون الاقتصاد في سعر الوضعية التي يحقق فيها النمو الممكن) و التوازن الخارجي (يستمر توازن رصيد الميزان الجاري في المدى الطويل)⁵⁸

بما أن سعر الصرف التوازني الأساسي يعتبر القيمة التي تضمن توازن رصيد الميزان الجاري، و باعتبار أن التوازن الداخلي محقق، يمكن كتابة رصيد الميزان الجاري CC كدالة تابعة للناتج المحلي الخام Y و للناتج المحلي الأجنبي Y^* و لسعر الصرف الحقيقي E و عوامل خارجية أخرى Z، كالتالي:

$$CC = f(Y, Y^*, E, Z)$$

و باستعمال سعر الصرف الحقيقي التوازني E_E ، و قيمة رصيد الميزان الجاري التوازنية CC_E ، و قيمة الناتج المحلي الخام التوازنية المحلية Y_E و الأجنبية Y^*_E ، تصبح الدالة السابقة تكتب على الشكل:

$$CC_E = f(Y_E, Y^*_E, E_E, Z)$$

و حسب النموذج يظهر صعوبتان :

- شكل الدالة f يصعب تقييمها .

- المتغيرات الخارجية Z لا يمكن تعريفها بسهولة .

و لتجاوز هذه الصعوبات يتم تحويل الدالة الى الشكل اللوغاريتمي الخطي :

$$CC - CC_E = f(Y, Y^*, E, Z) - f(Y_E, Y^*_E, E_E, Z)$$

$$\frac{\Delta E}{E} = \frac{1}{\beta} \left(\frac{\Delta CC}{Y} + \alpha \frac{\Delta Y}{Y} - \alpha^* \frac{\Delta Y^*}{Y^*} \right)$$

⁵⁷ Ben Patterson et all, Taux de change et politique monétaire, document de travail, série affaires économique, eco 10fr, Luxembourg, 2000, p.36.

⁵⁸ J. Bailly et all, Macroéconomie, 2eme édition, Bréal, France, 2006, p.252

و باعتبار CC^S هو رصيد الميزان الجاري الهيكلي، و OG فجوة المخرجات الأجنبية:

$$\frac{CC^S}{Y} = \frac{CC}{Y} + \alpha OG - \alpha^* OG^*$$

و عليه تصبح عبارة الفرق بين سعر الصرف الحقيقي و قيمته التوازنية على الشكل:

$$\frac{\Delta E}{E} = \frac{1}{\beta} \left(\frac{CC^S - CC_E}{Y} \right)$$

و منه يتم التوصل الى أن الفرق بين سعر الصرف الحقيقي و قيمته التوازنية عبارة عن دالة تابعة للفرق بين رصيد

الميزان الجاري الهيكلي و قيمته التوازنية، فهذا يعني أن سعر الصرف يكون أكبر من قيمته التوازنية⁵⁹،

و حساب سعر الصرف التوازني الأساسي تستدعي معرفة⁶⁰:

- الفرق بين الإنتاج المحقق و الإنتاج الممكن تحقيقه، و الذي يمثل التوازن الداخلي.

- الفرق بين رصيد الميزان الجاري المسجل و رصيد الميزان الجاري المراد تحقيقه، والذي يمثل التوازن الخارجي.

➤ التوازن الداخلي

النظرية الاقتصادية تعرف التوازن بالوضع التي يكون فيها الإنتاج عند مستوى التشغيل التام مع القدرة على التحكم في التضخم، والناتج المحلي الخام الذي يضمن التشغيل التام يعرف بالإنتاج الممكن تحقيقه، و تقييم هذا الإنتاج يعتمد على مفهوم التشغيل التام، لذلك يتم افتراض أن التشغيل التام يتحقق عند معدل بطالة قريب من الصفر، و في هذه الحالة يكون الإنتاج المرافق لمعدل البطالة هذا يمثل الإنتاج الذي يحقق التوازن الداخلي.

و إذا تم اعتبار أن معدل البطالة يختلف عن الصفر و لا يساهم في تسريع التضخم، و الذي يسمى نظريا بمعدل البطالة الطبيعي $NAIRU$ ، فان الناتج المحلي الخام المرافق له يسمى بالناتج المحلي الخام الطبيعي، و بذلك يصبح من الممكن تحديد علاقة بين معدل البطالة و سعر الصرف الحقيقي في اقتصاد ما في المدى المتوسط.

⁵⁹ Adouka lakhdar et all, "les déterminant du taux de change a l horizon court, moyen et long ", International journal of finance and economics, issue62, Euro journals publishing, 2011, pp.41-42

⁶⁰ J.L.Bailly et all, op. cit., p. 252.

يتحدد الناتج المحلي الخام اعتمادا على الطرق الاقتصادية، و باستعمال دالة كوب-دوغلاس تتحدد وتيرة النمو الممكن تحقيقه، و معدل النمو المراد تحقيقه في الاقتصاد، و دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس تكتب على

$$\text{الشكل: } \gamma = \eta + \frac{Y}{v} = \phi + (1 - \text{NAIRU}) + \frac{Y}{v} = \eta_{pop} + \delta + (1 - \text{NAIRU}) + \frac{Y}{v}$$

حيث أن γ يمثل معدل نمو الاقتصاد، و η معدل نمو التشغيل المراد تحقيقه، و Y وتيرة التقدم التكنولوجي، و v نصيب التشغيل من الانتاج، و η_{pop} معدل نمو الفئة السكانية القادرة على العمل، و ϕ معدل نمو الفئة السكانية العاملة و δ معدل نمو النشاط، و بعد تحديد وتيرة مختلف هذه المعدلات، يبقى تطبيق المعدلات الممكن تحقيقها المحسوبة في الناتج المحلي الخام الفعال من أجل استنتاج الناتج المحلي الخام الممكن تحقيقه⁶¹.

➤ التوازن الخارجي

من أجل تحديد الفروقات المستهدفة في الميزان الجاري يتم اختيار هدف خارجي، و اقترح ويليامسون الربط بين هدف الميزان الجاري و الوضعية الخارجية الصافية، المتوافقة بين المميزات الديمغرافية للدولة و دورة الديون، و بالتالي ربط سعر الصرف الحقيقي التوازني مع التقييد المالي في فترة زمنية للدولة، لتحقيق ربح في الميزان الجاري يسمح بتسديد الدين الخارجي في فترة زمنية محددة.

و حسب ويليامسون الهدف الخارجي يرتبط بقدرة الدولة على رفع رؤوس الأموال الأجنبية المتوافقة مع التوازن الداخلي (ادخار- استثمار)، فبصفة عامة يتم اعتبار أن العجز الجاري المراد تحقيقه يساوي التدفقات الصافية من رؤوس الأموال الأجنبية في المدى الطويل، و جاء ويليامسون بفكرة ارجاع هذا الهدف الى البحث عن تحقيق استقرار نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام، و معادلة استقرار نسبة الدين الخارجي تكتب

$$\text{على الشكل: } d_t = \frac{D_t}{\text{PIB}_t} = \frac{D_{t-1}}{\text{PIB}_{t-1}} \Rightarrow \tilde{d}_t = d_t = d_{t-1}$$

حيث أن تمثل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام في الفترة t و D_t الدين الخارجي في الفترة t ، و \tilde{d}_t نسبة هدف الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام في الفترة t ، و تدفق رصيد الميزان الجاري تساوي مخزون

$$\text{الدين الخارجي و تكتب على الشكل: } CC = D_{t-1} - D_t$$

و عند قسمة المعادلة على PIB تصبح على الشكل:

⁶¹ Adouka Lakhdar et all, op. cit., pp. 42-43.

$$\frac{CC}{PIB_t} = \frac{D_{t-1}}{PIB_t} - \frac{D_t}{PIB_t}$$

كما يمكن كتابة المعادلة على الشكل:

$$\frac{CC}{PIB_t} = \frac{D_{t-1}}{PIB_t} \cdot \frac{PIB_{t-1}}{PIB_t} - \frac{D_t}{PIB_t}$$

و اذا تم افتراض أن $g_{n,t}$ تمثل معدل نمو الإنتاج الاسمي و تعطى بالعلاقة:

$$g_{n,t} = \frac{PIB_t}{PIB_{t-1}} - 1.$$

و منه:

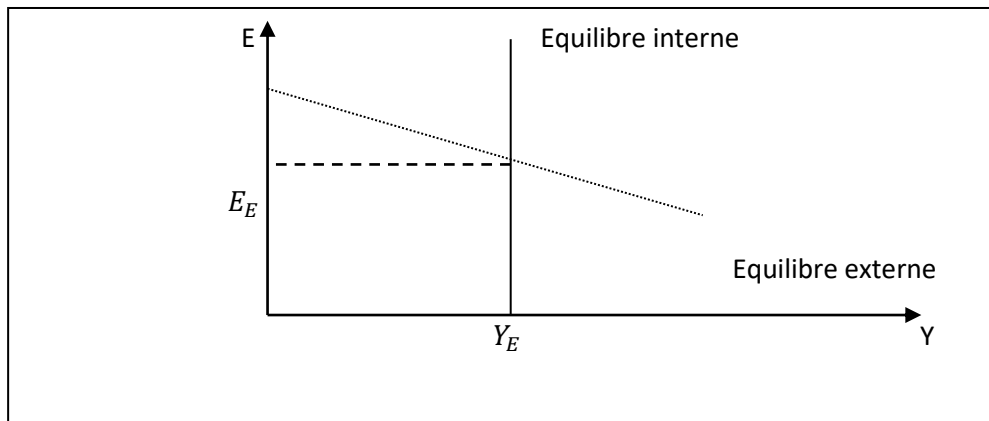
$$\frac{PIB_{t-1}}{PIB_t} = \frac{1}{g_{n,t}+1}$$

و عليه تصبح المعادلة على الشكل:

$$g_{n,t} = \frac{PIB_t}{PIB_{t-1}} - 1 \Rightarrow \frac{CC}{PIB_t} = d_{t-1} \frac{1}{g_{n,t}+1} - d_{t-1} \Rightarrow \frac{CC}{PIB_t} = -d_{t-1} \frac{g_{n,t}}{g_{n,t}+1}$$

و بهذا يتحقق التوازن الخارجي⁶²، و الذي يمكن توضيحه حسب الشكل التالي:

الشكل (01-02): سعر الصرف الحقيقي التوازني الأساسي



Source : Agnes Bénassy et All, Politique économique, 1e édition, De Boeck, Belgique, 2004, p309

⁶² Adouka Lakhdar et All, op, cit, pp.43-44.

و يظهر من الشكل (01-02) أن سعر الصرف التوازني الاساسي هو الناتج عن نقطة تقاطع كل من منحنى التوازن الداخلي و التوازن الخارجي، و المنحنى الممثل للتوازن الداخلي يكون عمودي في المعلم (E, Y) لأن النموذج يفترض أن التوازن الداخلي يتحقق عد مستوى التشغيل التام، أما المنحنى الممثل للتوازن الخارجي يكون ذو انحدار سالب و هذا الانحدار يرتبط بمستوى الميزان الجاري و الوضع الاقتصادي للدولة⁶³.

يعتبر هذا النموذج وصفي لأنه يهدف الى التنبؤ بمستوى التوازن في المدى المتوسط، و معياري لأنه يبين للدولة سعر الصرف الذي يمكن تحقيقه، و النموذج يتضمن العديد من الصعوبات النظرية و العملية، فعمليا اختيار مستوى الرصيد المراد تحقيقه يكون تحكيمي، مما يؤدي الى درجة عالية من عدم التأكد من مستوى توازن سعر الصرف، وليس من المضمون أن كل دولة تسعى الى أن يكون سعر صرف عملتها في المستوى التوازني دائما، فبعض الدول تفضل الرفع من سعر صرف عملتها من اجل الحد من التضخم، و البعض الآخر يفضل التخفيض من سعر الصرف من اجل دعم النمو، مع العلم أن مفهوم التشغيل التام ليس له معنى في الاقتصاديات الناشئة التي لها مخزون كبير من العمال.

كما يعتبر نموذج ويليامسون نموذج ساكن حيث ان الاقتصادي ثبت مسبقا هدف الميزان الجاري الذي يعتبر دائما، و انطلاقا منه يتم تحديد سعر الصرف التوازني، و عليه فالنموذج لم يأخذ بعين الاعتبار ديناميكية رصيد الميزان الجاري، فدولة ما يمكن أن تسجل عجزا إذا كانت تجذب تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كما يمكن أن تسجل فائض تجاري، نظرا للفوائد التي يجب أن تدفعها مقابل دينها الخارجي، و هذه الديناميكية لا يأخذها النموذج بعين الاعتبار، أي أن سعر الصرف التوازني المعرف حسب نموذج ويليامسون ليس صحيح دائما .

كما أن النموذج يقوم على فرضية أن سعر الصرف الجاري سيتجه نحو قيمة توازنية، و لكنه لا يشرح الديناميكية التي يرجع بها الى التوازن، فاذا كان العجز في ميزان الميزان الجاري أكبر من الكستوى المراد تحقيقه أو كانت هنالك بطالة،

كما أن النموذج يقوم على فرضية أن سعر الصرف الجاري سيتجه نحو قيمة توازنية، و لكنه لا يشرح الديناميكية التي يرجع بها الى التوازن، فاذا كان العجز في ميزان الميزان الجاري أكبر من المستوى المراد تحقيقه أو

⁶³ Agnès Bénassy et All, op. cit, pp.308-309

كانت هنالك بطلاة، فان سعر الصرف الحقيقي سيتدهور و لكن كيف؟ و بالتالي نموذج ويليامسون عبارة عن نموذج ساكن، فهو يقوم بتحديد الاختلال الحقيقي في فترة محدد الناتج عن الاختلال الداخلي و الخارجي، أي أن هذا النموذج أهمل نمذجة رجوع سعر الصرف إلى مستواه التوازني.⁶⁴

2. نموذج سعر الصرف التوازني المرغوب فيه: نموذج أرتيس و تايلور *DEER*:

في ورقة بحثية تحت عنوان " تباين الفجوة الانتاجية و معدل التضخم : تحليل دولي متقاطع " قاما الباحثان ميشال أرتيس و مارك تايلور سنة 1993 باقتراح نموذج سعر الصرف التوازني المرغوب *DEER*، و النموذج يدرس سعر الصرف التوازني استنادا على مستويات رصيد الميزان الجاري و التشغيل المرغوب فيه، فحسب النموذج سعر الصرف المرغوب *DEER* هو قيمة سعر الصرف التي تحقق التوازن الداخلي و التوازن الخارجي في المدى المتوسط ، و التوازن الداخلي يتحقق عند مستوى التشغيل التام اين يكون معدل البطالة عند المستوى الطبيعي له ، الذي لا يساهم في تسريع التضخم، اما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن الميزان الجاري عند القيمة المرغوب فيها، و قد تختلف هذه القيمة عن الصفر اذا تم افتراض تدفق رؤوس الأموال بمعدل طبيعي يمكن من تحقيق التوازن في الميزان الجاري.⁶⁵

يأخذ نموذج أرتيس و تايلور في الاعتبار عدة عوامل اقتصادية كبرى، بما في ذلك أسعار الفائدة، و السياسة المالية، و الانتاجية، لتقدير العلاقة بين هذه المتغيرات و حركات أسعار الصرف، عن طريق مراعاة الأداء الاقتصادي النسبي و السياسات النقدية للبلدان المختلفة، يهدف النموذج الى توفير رؤى حول ديناميات اسعار الصرف.

يفترض النموذج ان قيم مستويات الناتج و الميزان الجاري المرغوب فيها قيم معطاة، و ان *DEER* هو سعر الصرف الذي يتوافق مع تحقيق تلك القيم في المدى المتوسط، و عليه *DEER* يمثل قيمة سعر الصرف R^* المستخرجة من المعادلة: $CC^* = CC(Y^*, FY^*, R^*)$

حيث أن CC^* تمثل قيمة الميزان الجاري، و Y^* قيمة الدخل المحلي، و FY^* قيمة الدخل الأجنبي، الموافقة للتوازن الداخلي و التوازن الخارجي، و أسهل طريقة لحساب *DEER* هي الانطلاق من قيم FY ، Y ، CC

⁶⁴ AntoineBouvert, Henri Sterdyniak, op, cit, pp.249-251.

⁶⁵ Loic Cadion, " que faire des taux de change réels d'équilibre?" Economie internationale, n'77, CEPII, France, 1999, p.72

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

، R ، الموافقة للفترة الجارية، و بعدها حساب التغير الحاصل في R أثناء الانتقال من CC إلى CC^* ، و من Y إلى Y^* ، و من FY إلى FY^*

اعتمادا على المعادلة التالية:

$$CC = CC(Y, FY, R).$$

و حسب المعادلة يظهر أن هناك ثلاث عمليات في حين وجود وسيلة واحدة فقط، لذلك يفترض أن Y و FY تتحرك نحو Y^* و FY^* تبعا للعملية الطبيعية لقوى الاقتصاد، حتى يصبح هناك تأثير وسيلة واحدة فقط لتحقيق CC^* و هي R ، و حتى تصبح المعادلة عملية يجب إيجاد المرونات المتمثلة في حساسية الميزان الجاري للدخل المحلي و للدخل الأجنبي و لسعر الصرف الحقيقي، و التي يتم اشتقاقها من المعادلة التقديرية للتجارة (مرونة الواردات و مرونة الصادرات)⁶⁶.

و يفترض أن سعر الصرف الحقيقي الجاري في الفترة 0 يكون عند القيمة المرغوب فيها $DEER$ و التي لها مسار ثابت عند هذه النقطة من الزمن، و أن التوازن الداخلي يحافظ دائما على مستواه الأمثل، و هذا يعني أن أي انحراف للقيمة الحالية عن قيمة $DEER$ يعني حدوث انحراف عن رصيد الميزان الجاري، مما يتطلب إعادة حساب $DEER$ ، فاذا انحراف "تحسن" سعر الصرف الجاري عن قيمة $DEER$ بنسبة X ، فهذا سيؤدي إلى حدوث عجز في الميزان الجاري بقيمة: $x(\mu + \tau)X$

حيث أن μ تمثل مرونة الواردات، و τ مرونة الصادرات، و X حجم الاصدارات أو الواردات لأنه يفترض ان الواردات و الصادرات متساوية، و هذا العجز يستدعي تخفيض قيمة $DEER$ بالقدر الكافي لتعويض الديون الإضافية المستحقة، و يفترض أن تعديل $DEER$ يعتمد على نفس المرونة، و اذا كان r يمثل سعر الفائدة فان معامل التعديل δ يكتب على الشكل: $\delta = rx$

و عند تخفيض قيمة $DEER$ يجب أن يمكن معامل التعديل من الحصول على قيمة كافية لدفع خدمة الديون المستحقة تعادل:

$$rx(\mu + \tau)X \Leftrightarrow \delta(\mu + \tau)X.$$

⁶⁶ John Wiliamson, op.cit,pp.23-34.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

فكل نسبة انحراف فعلية حالية تقدر ب X عن سعر الصرف التوازني الأساسي يتطلب تعديل $DEER$ بنسبة rX في الاتجاه المعاكس اذا كان تعديله سنوي:

$$R_n^* = R_{n-1}^* - r(R_{n-1} - R_{n-1}^*)$$

$$R_n^* = (1 + r)R_{n-1}^* - rR_{n-1}$$

حيث أن R_n^* تمثل قيمة $DEER$ في السنة n معبر عنها باللوغاريتم ، و R_n سعر الصرف الجاري في السنة n ، و r سعر الفائدة، و يمكن كتابة المعادلة على الشكل التالي:

$$R_{n-1}^* = (1 + r)R_{n-2}^* - rR_{n-2}$$

$$R_{n-2}^* = (1 + r)R_{n-3}^* - rR_{n-3}$$

و بتعويض آخر معادلتين في المعادلة الأولى يتم الحصول على:

$$R_n^* = (1 + r)^n R_0^* - r \sum_{i=1}^n (1 + r)^{i-1} R_{1-i}$$

و المعادلة توضح ضرورة إعادة تقييم المسار الأولي R_0^* نتيجة تطور سعر الصرف الحقيقي الجاري، و بالتالي سعر الصرف $DEER$ ليس مستقل عن تاريخ حركات سعر الصرف، و عليه اذا أرادت السلطات النقدية الانتقال من سعر الصرف الجاري إلى $DEER$ في نهاية السنة n ، عليها أن تختار مسار سعر الصرف الحقيقي

$$(R_1, R_2, \dots, R_N)$$

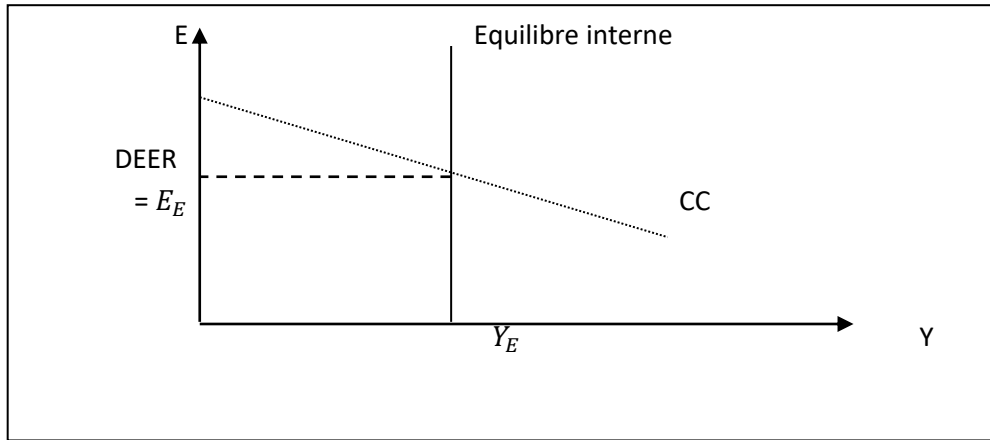
$$R_n = R_n^* \text{ أي أن:}$$

و نظرا لانحراف سعر الصرف الفعلي عن قيمة $DEER$ و الرغبة في تحقيق المساواة بينهما، يجب أن تقترب قيمة $DEER$ من سعر الصرف الفعلي من جديد، و لتحقيق هذا الهدف لا يجب أن يكون $DEER$ مستقل عن المسار الذي يتبعه سعر الصرف، فإذا انحر R عن R^* ، فإن R^* سيتعد فعليا عن R بسرعة r في الفترة

(إعادة السنة).⁶⁷

⁶⁷ Mark Taylor and All, " Robustness of equilibrium Exchange rate calculations to Alternative assumptions and Methodologies ", International Monetary Fund, Working paper, wp/94/17,1994,pp.19-20.

الشكل (01-03): التوازن الداخلي و الخارجي



Source: John wiliamson, estimating Equilibrium Exchange Rate, The Institute for international economics, USA, p.24.

سعر الصرف التوازني المرغوب فيه DEER يعرف بأنه سعر الصرف الذي يتحقق عندما يكون الاقتصاد في حالة التوازن الداخلي و التوازن الخارجي في المدى المتوسط، و التوازن الخارجي يتحقق عند القيمة الممكن تحقيقها في حساب الميزان الجاري أما التوازن الداخلي فيتحقق عند مستوى التشغيل التام، و هذا ما يتم توضيحه بيانيا في الشكل (01-03)، حيث ان مستوى التشغيل التام للدخل يعكس التوازن الداخلي و يمثل بمنحنى عمودي في المعلم (E, Y) ، و يمثل مستوى الميزان الجاري بمنحنى ذو انحدار سالب (بسبب الميل الحدي للواردات) فارتفاع الواردات يتطلب تخفيض سعر الصرف للحفاظ على وضعية الميزان الجاري، ويتقاطع المنحنيين يتم الحصول على سعر الصرف التوازني المرغوب فيه DEER.⁶⁸

النموذج يوفر إطار تحليلي مفيد يمكن الاعتماد عليه للتوصل الى مجموعة من التقديرات المعقولة ل DEER ، و استخدامه كمقياس للحكم على ما اذا كانت أسعار الصرف تتوافق مع الأسس الاقتصادية للدولة، كما يتميز هذا النموذج بسهولة الحساب و سهولة اختبار حساسية القيم المحسوبة للفرضيات، إلا أنه يهمل بعض العوامل الديناميكية، فالنموذج يفترض أن الميزان الجاري يتعدل تماما في السنة الأساس استجابة للتغيرات السابقة في الدخل و سعر الصرف الحقيقي، إضافة الى أنه يهمل مسار التوازن على قيمة DEER ، فاستمرار الاختلال

⁶⁸ John Williamson, op, cit, pp.23-34.

في الميزان الجاري يمكن أن يؤدي الى تغير كبير في مستوى الاصول الأجنبية الصافية و الذي يكون له تأثير على تدفقات الفوائد و الأرباح⁶⁹.

3. نموذج سعر الصرف التوازني السلوكي : نموذج ماك دونالد و كلارك BEER :

طرح ماك دونالد و كلارك (1997-1999) مقارنة سلوكية لسعر الصرف فنموذج BEER لا يهدف إلى شرح محددات سعر الصرف نظريا، و لكنه يدرس تطوره قياسيا بالاعتماد على طريقة تأخذ بعين الاعتبار حركات سعر الصرف، أي ان النموذج يقوم بتقدير معادلة تعبر عن سلوك سعر الصرف يكون فيها تابع لعوامل اقتصادية مفسرة.

و يستند نموذج BEER على نظريات و نماذج سعر الصرف المختلفة من اجل اختيار محددات سعر الصرف، ليس في المدى المتوسط فحسب و لكن في المدى الطويل أيضا، فالنموذج يسمح بشرح الحركات الدورية لسعر الصرف في المدى القصير إضافة إلى شرح مساره من المدى المتوسط إلى المدى الطويل، و يعتبر النموذج المرجع الاقل معيارية لأنه يعتمد على التطور الملاحظ لسعر الصرف و محدداته على فترة طويلة و ليس المراد تحقيقه، و تحقيق مثل هذه العلاقات يستدعي استخدام نظرية التكامل المتزامن و نموذج تصحيح الخطأ⁷⁰.

و اقترح ماك دونالد و كلارك تقدير معادلة تتضمن مجموع العوامل الاقتصادية الأساسية المقترحة من النظرية الاقتصادية (معدل التبادلات التجارية، انتاجية العمل، أسعار البترول، مخزون الأصول الأجنبية الصافية، معدل البطالة،....) لمجموعة من الدول، و بعدها قام الباحثان باختبار التكامل المتزامن بين سعر الصرف و هذه المتغيرات :

$$q_t = \beta_1' Z_{1t} + \beta_2' Z_{2t} + \tau' T_t + \varepsilon_t.$$

حيث أن q_t تمثل سعر الصرف الحقيقي الجاري و Z_1 شعاع العوامل الأساسية الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي في المدى المتوسط التي يمكن أن تتزامن مع الدورة الاقتصادية، و T شعاع العوامل المؤثرة على سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير، و ε الخطأ العشوائي، و حسب النموذج يعرف سعر الصرف التوازني على أنه مجموع معاملات مرتبطة بالعوامل الأساسية في المدى المتوسط و الطويل:

⁶⁹ Mark Taylor and All, op. cit., pp.39-40.

⁷⁰ Rebecca L.Driver, Peter F. Westaway, Concepts of equilibrium exchange rates, working paper no.248, Bank of England, United Kingdom, 2004, p.38.

$$q'_t = \beta'_1 Z_{1t} + \beta'_2 Z_{2t}.$$

و بالتالي الانحراف الجاري يعرف على أنه الفرق بين سعر الصرف الجاري و سعر الصرف التوازني:

$$cm_t = q_t - q'_t = q_t - \beta'_1 Z_{1t} + \beta'_2 Z_{2t} = \tau' T_t + \varepsilon_t.$$

و لكن القيم الجارية للعوامل الأساسية الاقتصادية يمكنها هي الأخرى الانحراف عن مستواها المرغوب فيه، و عليه قاما الباحثان بتحديد الانحراف الكلي و تعريفه بالفرق بين سعر الصرف الحقيقي الجاري و سعر الصرف التوازني الذي يرتبط بالعوامل الأساسية الاقتصادية في المدى الطويل الممثلة ب $\overline{Z}_{2t}, \overline{Z}_{1t}$:

$$tm_t = q'_t - \beta'_1 \overline{Z}_{1t} + \beta'_2 \overline{Z}_{2t}.$$

و عند إعادة تشكيل الانحراف الكلي يتم الحصول على جزئين:

$$tm_t = (q_t - q'_t) + [\beta'_1 (Z_{1t} - \overline{Z}_{1t}) + \beta'_2 (Z_{2t} - \overline{Z}_{2t})].$$

الجزء الاول من الطرف الايمن للمعادلة يمثل الانحراف الجاري، و الجزء الثاني يمثل آثار انحراف المتغيرات الأساسية الاقتصادية عن قيمها المرغوب فيها، و عند الأخذ بعين الاعتبار عبارة cm_t يمكن إعادة كتابة المعادلة على الشكل:

$$tm_t = \tau' T_t + [\beta'_1 (Z_{1t} - \overline{Z}_{1t}) + \beta'_2 (Z_{2t} - \overline{Z}_{2t})] + \varepsilon_t.$$

و حسب هذه المعادلة، مقارنة *BEER* بجزء الانحراف الكلي لسعر الصرف الى ثلاث عناصر: العوامل المؤقتة، انحراف العوامل الأساسية الاقتصادية عن قيمها التوازنية، و الأخطاء العشوائية، و لهذا السبب يعتبر نموذج *BEER* النموذج الأكثر استعمال لشرح الحركات الدورية لسعر الصرف، و *BEER* يعرف بأنه سعر الصرف التوازني الجاري و الدوري، لأن حسابه يقوم على أساس المستويات الجارية و التوازنية للعوامل الأساسية الاقتصادية، و لأنه يتضمن متغيرات دورية لها آثار على سعر الصرف و التي تختفي مع الوقت.⁷¹

و يعتبر شرط تعادل القوة الشرائية غير المغطاة نقطة الانطلاق في نموذج *BEER* و ذلك لتفادي الخطر:

$$e_{t+1} - e_t = (i_t - i_t^*) + \lambda_t.$$

⁷¹ Akin Usupbeyli, op. cit., pp. 132-133.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

حيث أن e_{t+1} تمثل قيمة سعر الصرف الاسمي المتوقع في التاريخ t للتاريخ $t+1$ ، و e_t سعر الصرف الاسمي معبر عنه باللوغاريتم، و i_t, i_t^* سعر الفائدة الاسمي المحلي و الأجنبي المحسوب على الأوراق المالية العمومية المستحقة، و λ_t

علاوة الخطر، و بإضافة فروق التضخم المتوقع ($\Delta P_{t+1} - \Delta^*_{t+1}$) في المعادلة يتم الحصول على :

$$q_{t+1} - q_t = (r_t - r_t^*) + \lambda_t$$

حيث أن q_{t+1} تمثل القيمة المتوقعة لسعر الصرف الحقيقي في التاريخ t للتاريخ $t+1$ ، و ($r_t = i_t - \Delta P_{t+1}$) سعر الفائدة الحقيقي المحلي، و ($r_t^* = i_t^* - \Delta P^*_{t+1}$) سعر الفائدة الحقيقي الأجنبي. و بإعادة صياغة المعادلة يتم التوصل الى عبارة سعر الصرف الحقيقي الذي يرتبط بقيمة سعر الصرف الحقيقي المتوقعة في التاريخ t للتاريخ $t+1$ ، و بفروق أسعار الفائدة الحقيقية و علاوة مخاطر الصرف:

$$q_t = q_{t+1} - (r_t - r_t^*) - \lambda_t.$$

و يفترض أن q_{t+1} يرتبط بالعوامل الأساسية في المدى المتوسط و الطويل:

$$q_t = \bar{q} - (r_t - r_t^*) - \lambda_t.$$

حيث أن \bar{q} تمثل شعاع العوامل الأساسية⁷².

و يعرف الباحثان متغير العوامل الأساسية في المدى المتوسط و الطويل حسب المعادلة التالية:

$$\bar{q}_t = f(nfa_t, tot_t, tnt_t).$$

حيث أن nfa_t تمثل القيمة الصافية للأصول الخارجية، و tot_t معدل التبادلات التجارية، و tnt_t نسبة أسعار السلع غير القابلة للتجارة للسلع القابلة للتجارة المحلية، و التالي tnt_t يعبر عن مقياس أثر بالاسا سامويلسون، كما يتم التعبير عن متغير علاوة مخاطر الصرف بدالة طردية للنسبة بين الدين المحلي و الدين الأجنبي للدولة:

$$\lambda_t = g\left(\frac{gdebt}{gdebt^*}\right).$$

⁷² Hmida Louhichi, "Les taux de change d'équilibre des pays sud méditerranéens", Centre d'Economie Paris Nord, N°108, France, 2008, pp. 5-6.

أي أن ارتفاع الدين المحلي مقارنة بالدين الأجنبي يؤدي الى ارتفاع علاوة الخطر المحلي، مما يستدعي تدهور سعر الصرف الحقيقي التوازني الجاري، و المعادلة العامة للنموذج تكتب على الشكل:

$$BEER = f(r_t - r_t^*, \frac{gdebt}{gdebt^*}, nfa_t, tot_t, tnt_t).$$

و لأن سعر الصرف التوازني ليس متغير ملاحظ، المقاربة القياسية لتقدير نموذج *BEER* تتضمن مرحلتين، تتمثل المرحلة الأولى في تقدير العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي و مجموع العوامل الاساسية الاقتصادية في المدى الطويل و المدى القصير اعتمادا على طريقة التكامل المتزامن حسب المعادلة التالية:

$$q_t = \alpha + \beta_0(r_t - r_t^*) + \beta_1 tot_t + \beta_2 nfa_t + \beta_3 tnt_t + \beta_4 \left(\frac{gdebt}{gdebt^*} \right) + \mu_t.$$

حيث أن μ_t تمثل عملية الخطأ مستقلة و متماثلة التوزيع ، و المرحلة الثانية تتمثل في اعادة استعمال علاقة التكامل المتزامن لحساب *BEER* :

$$q_t^{BEER} = \hat{\alpha} + \hat{\beta}_0(r_t - r_t^*) + \hat{\beta}_1 tot_t + \hat{\beta}_2 nfa_t + \hat{\beta}_3 tnt_t + \hat{\beta}_4 \left(\frac{gdebt}{gdebt^*} \right).$$

إذن التقدير القياسي ل *BEER* يعتمد على العوامل المؤقتة في المدى القصير و انحراف العوامل الأساسية عن قيمتها في المدى الطويل⁷³

هذه المقاربة لم تتطرق بشكل واضح إلى ديناميكية سعر الصرف، فخلال الانحراف، العوامل الأساسية تؤثر على سعر الصرف الجاري و تجعله يقترب نحو قيمته التوازنية، و لكن هذه الآلية تفسر اعتمادا على نموذج قياسي (نموذج تصحيح الخطأ) و ليس نموذج نظري، فالنموذج القياسي يفترض ان سعر الصرف الحقيقي يقترب بطريقة آلية نحو قيمته في المدى الطويل، بينما التحليل النظري يفترض أن هذه الآلية لا تتحقق الا في حالات جد محدودة، حيث يجب ألا يتواجد أكثر من متغير واحد ثابت في الاقتصاد، و غياب نموذج نظري واضح يدعم النموذج و يجد من نطاق استعماله⁷⁴.

⁷³ Reza Y. Siregar, Remkiskien S. Rajan, op. cit., pp. 13-14.

⁷⁴ عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، " دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012، ص.88.

4. سعر الصرف التوازني الدائم: نموذج كلارك و مكدونالد PEER

في سنة 2000 توصلنا كلا من الباحثين كلارك و مكدونالد إلى وضع نموذج يعرف ب سعر الصرف الدائم PEER، و يبين النموذج على أنه يمكن التوصل الى سعر الصرف التوازني الدائم بتقسيم سعر الصرف الحقيقي q_t الى مكونين، مكون دائم q_t^p و مكون مؤقت q_t^T :

$$q_t = q_t^p + q_t^T$$

و يتم اعتماد المكون الدائم q_t^p كمقياس للتوازن⁷⁵، و نموذج سعر الصرف التوازني السلوكي BEER أساس نموذج سعر الصرف التوازني الدائم PEER ، لأن النموذج تم توسعته انطلاقا من افتراض النموذج السابق أي أن سعر الصرف التوازني يعتمد على العوامل الاقتصادية الأساسية، و من امكانية انحراف سعر الصرف و بشكل كبير عن المستويات الجارية للعوامل الاقتصادية الأساسية في المدى الطويل، أي أن نموذج PEER يسمح بتقدير مستوى سعر الصرف التوازني اعتمادا على العوامل الاقتصادية الأساسية في المدى الطويل، حيث يعرف الانحراف الكلي بالفرق بين سعر الصرف الحقيقي الجاري و PEER الحقيقي⁷⁶.

و اعتمد الباحثان على نموذج متجه تصحيح الخطأ لتقدير قيمة PEER و مجموعة من المتغيرات، و هي نفس المتغيرات المعتمد عليها في نموذج BEER $((r_t - r_t^*), tnt_t, nfa_t, tot_t)$ ، و التي تمثل معدل التبادلات التجارية، القيمة الصافية للأصول الأجنبية، نسبة أسعار السلع غير القابلة للتجارة لأسعار السلع القابلة للتجارة، فروق أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية على التوالي، ويفترض أن شعاع هذه المتغيرات هو شعاع ذو أبعاد $(n \times l)$ يكتب من الشكل:

$$q_t = \eta + \sum_{i=1}^p \Pi_i q_{t-i} + \varepsilon_t.$$

حيث أن q_t تمثل متجه سعر الصرف الحقيقي ذو أبعاد $(n \times l)$ ، و η متجه المتغيرات المحددة ذو أبعاد $(n \times l)$

و ε_t متجه الأخطاء العشوائية ذو أبعاد $(n \times l)$ ، و حسب نموذج متجه تصحيح الخطأ يمكن إعادة

$$\Delta q_t = \eta + \sum_{i=1}^{p-1} \Phi_i \Delta q_{t-i} + \Pi_i q_{t-1} + \varepsilon_t$$

⁷⁵ Ronal Mac Donald and all, "Equilibrium Exchange rate in transition Economies: Taking stock of the Issues", Oest Errichische National Bank, working paper, Wp. 106, 2005, pp253-254.

⁷⁶ Reza Y. sigar, "The Concepts of Equilibrium Exchange Rate : A survey of literature ", The South East Central Banks, Staff Paper, N°81, Malaysia, 2011, p20.

حيث أن Δ تمثل الفروق من الدرجة الأولى، و Φ_i معامل المصفوفة ذات أبعاد $(n \times n)$ ، و Π المصفوفة المحددة لرتبة تكامل المتجهات ذات أبعاد $(n \times n)$ ، فإذا كان Π ذو رتبة معدومة أو تامة فانه لا يوجد تكامل بين المتغيرات في علاقة المدى الطويل، و في هذه الحالة يكون من الأنسب تقدير النموذج عند المستوى أو عند مستوى الفروق الأولى، و إذا كان Π ذو رتبة تدهور r أي $(r < n)$ ، و في هذه الحالة يكون هناك مصفوفات α و β ذات أبعاد $(n \times r)$ ، حيث أن β تمثل مصفوفة أعمدتها مستقل خطيا متكاملة المتجهات، و α تمثل مصفوفة التعديل و التي تدل على سرعة استجابة النموذج إلى انحراف الفترة السابقة عن مستوى سعر الصرف التوازنين و بالتالي: $\Pi = \alpha\beta$

و نموذج متجه تصحيح الخطأ يعني القيام بعملية التقدير باستعمال نموذج الانحدار الذاتي عند مستوى الفروق الأولى ووجود التكامل المشترك، كما يتم الاعتماد على متجه المتوسط المتحرك و الذي يكتب على الشكل:

$$q_t = C \sum_{i=1}^t \varepsilon_t + C\eta + C(L)(\varepsilon_t + \eta).$$

$$C = \beta_{\perp} (\alpha_{\perp} (I - \sum_1^{k-1} \Phi_t)^{-1} \alpha_{\perp}.$$

حيث أن α_{\perp} و β_{\perp} يمثلان المكملان المعامدان ل α و β على التوالي ، أي أن $(\alpha_{\perp} \alpha = 0)$ و $(\beta_{\perp} \beta = 0)$ ، هو المتجه الممثل لمساحة الاتجاهات العشوائية المشتركة الاتجاه و التي توفر معلومات عن المتغيرات الرئيسية في النموذج، و β_{\perp} هو متجه المتغيرات المرتبطة ب α و التي تتبع نفس الاتجاه، و بالتالي المصفوفة C تقيس الأثار المشتركة لهذين المركبين α و β .

و اذا كان المتجه سعر الصرف q_t رتبة تدهور r ، فهذا يعني أن سعر الصرف يمكن ان يفسر بعدد أقل من المتغيرات بقدر $(n-r)$ الدائمة و التي تسمى بالعوامل المشتركة f_t ، اضافة إلى بعض المتغيرات المؤقتة \tilde{q}_t :

$$q_t = A_1 + f_t + \tilde{q}_t$$

و بافتراض أن العوامل المشتركة f_t ترتبط خطيا مع المتغير q_t ، و يمكن كتابتها على الشكل :

$$f_t = B_1 q_t$$

و اذا كان A_1, f_t و \tilde{q}_t يمثلان المركبين الدائم و المؤقت للمتغير q_t ، فهذا يعني أن معادلة نموذج متجه تصحيح الخطأ تعتبر الجمع الوحيد ل q_t ، أي أن \tilde{q}_t ليس لها تأثير على q_t :

$$f_t = \alpha_{\perp} q_t$$

و منه يمكن التوصل الى تقسيم سعر الصرف q_t الى مكون دائم و مكون مؤقت حسب المعادلة التالية:

$$q_t = A_1 \alpha_{\perp} q_t + A_2 \beta q_t$$

$$A_1 = \beta_{\perp} (\alpha_{\perp} \beta_{\perp})^{-1}.$$

$$A_2 = \alpha (\beta \alpha)^{-1}$$

و النموذج يمتاز بسهولة التقدير و إمكانية اختبار فرضيات الاتجاه المشترك⁷⁷، و النموذج يحدد الاتجاهات المشتركة بين المتغيرات و تأثيرها على سعر الصرف الحقيقي، و لكنه لا يوفر أي مقياس مباشر لمعرفة كيف يؤثر كل متغير أساسي فرديا على سعر الصرف الحقيقي في المدى الطويل، و بالتالي النموذج يمكن من تحديد التوازن احصائيا و قياسيا بدل من تعريفه نظريا و اقتصاديا

5. سعر الصرف الحقيقي الطبيعي: نموذج جيروم و ستاين و بولي ألن NARTEX :

نموذج سعر الصرف الحقيقي الطبيعي NARTEX تم تطويره من طرف الاقتصادي جيروم ستاين في سلسلة من المقالات لصندوق النقد الدولي على مدى سنوات 1994،1995،2002، الى جانب الاقتصادي بولي رونالد ألن 1995، و يعرف سعر الصرف الحقيقي الطبيعي على أنه السعر الذي سيسود عند اهمال عوامل المضاربة و العوامل الدورية في حين يبقى معدل البطالة عند مستواه الطبيعي.⁷⁸

يفترض النموذج أن المتعاملين لا يتوقعون تغيرات سعر الصرف، و يفرض اهمال النقود، أي لأن النموذج يركز على السوق الحقيقي و بالتالي لا توجد ضرورة لنمذجة سوق النقود، و يأخذ النموذج بعين الاعتبار كل من المدى القصير،المدى المتوسط و المدى الطويل، ففي المدى القصير يرتبط سعر الصرف بالعوامل الأساسية (Z) و تعرف هذه العوامل باضطرابات الانتاجية و الادخار الاجتماعي، و بمخزون الأصول الصافية (a) و بالعوامل الدورية و عوامل المضاربة (c):

$$q_t^c = q_t^c(z, a, c).$$

⁷⁷ Peter B. clark,Ronald Mac Donald, " Filtrng The Beer:A permanent ans transitory Decomposition ",International Monetary Fund , Working paper,WP/00/114,2000,pp.13-15.

⁷⁸ John Wiliamson, Estimating Equilibrium Exchange rate, the institute for international Economics,USA,1994,p.135

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

و سعر الصرف في المدى المتوسط لا يرتبط سوى بالعوامل الأساسية (Z) و مخزون الأصول الصافية (a):

$$q_t^c = q_t^c(z, a).$$

و في الحالة المستقرة، سعر الصرف في المدى الطويل لا يرتبط سوى بالعوامل الأساسية (Z):

$$q_t^c = q_t^c(z).$$

و عليه سعر الصرف الحقيقي الطبيعي هو سعر الصرف الذي يضمن توازن ميزان المدفوعات عند استبعاد العوامل الدورية و تدفقات رؤوس الأموال من أجل المضاربة و تغيرات الاحتياطات الأجنبية⁷⁹، أي أن سعر الصرف الحقيقي الطبيعي هو سعر الصرف الحقيقي التوازني عند استبعاد العوامل الاقتصادية وعندما يكون الناتج الوطني الخام (PNB) عند أقصى مستوى، و بالتالي أي اضطراب في العوامل الأساسية للنظام الاقتصادي ستدفع سعر الصرف الحقيقي التوازني نحو مسار جديد من المدى المتوسط الى المدى الطويل، و بما أن النموذج يتضمن مفهوم التوازن، يجب أن يضمن سعر الصرف الحقيقي الطبيعي التوازن الداخلي و الخارجي في المدى الطويل، و التوازن الداخلي يتحقق عندما يكون الناتج الوطني الخام (PNB) عند المستوى الممكن تحقيقه و التوازن الخارجي يتحقق عند توازن ميزان المدفوعات.

التوازن في المدى المتوسط حسب NARTEX يمكن التعبير عنه بحساب الدخل الوطني حسب المعادلة

$$S - I + CC = 0 \text{ التالية:}$$

حيث أن S تمثل الادخار، و I الاستثمار، و CC رصيد الميزان الجاري⁸⁰، و سعر الصرف الحقيقي يتعدل من أجل تحقيق المساواة بين فجوة الادخار - الاستثمار (S-I) و رصيد الميزان الجاري (CC):

$$S - I = cc$$

$$I - S = LTK$$

$$LTK + CC = 0$$

⁷⁹ Reza Y. Siregar, Remarkisen S. Rajan, "models of equilibrium Real exchange rate Revised: A selective Review of literature", Centre for international Economic Studies, N°0604, Australia, August 2006, pp.17-18.

⁸⁰ Jerome L. Stein, Polly R. Alien, fundamental determinants of Exchange rates, 2nd edition, Oxford University Press, USA, 1997, p13

حيث أن (LTK) تمثل رصيد حركات رؤوس الأموال في المدى الطويل، و الذي يعوض عجز الميزان الجاري عند التوازن، و النموذج يركز على استثمارات المحفظة في المدى الطويل و الاستثمارات الأجنبية المباشرة و يهمل حركات رؤوس الأموال من اجل المضاربة و تغيرات الاحتياطات الرسمية، و تدفقات رؤوس الأموال الصافية تحدد بواسطة فجوة الادخار-الاستثمار و التي تعتمد على كثافة رؤوس الأموال K_t ، و الديون F_t ، و العوامل الأساسية Z_t ، اضافة إلى معدلات التبادلات التجارية و التي تعتبر محدد مهم لسعر الصرف.

و حسب النموذج الحاجة إلى تمويل داخلي تؤدي الى تعديل سعر الصرف الحقيقي E ، و هذا يدفع رصيد الميزان الجاري إلى التساوي مع الفجوة (S-I) الناتجة عن تغير في العوامل الأساسية:

$$z \rightarrow (S - I)(K, F, z) \rightarrow LTK \rightarrow CC(E, K, F, z)$$

و الفجوة (S-I) يتم تمويلها بالفائض الناتج عن حركات رؤوس الأموال في المدى الطويل، و حسب هذه الألية يلاحظ ان نموذج NARTEX ذاتي التوازن لذلك يتم ادراج كلمة "طبيعي" ضمن اسم النموذج، و رصيد

$$CC = BC - r^*F$$

الميزان الجاري يكتب من الشكل:

حيث أن BC تمثل رصيد الميزان التجاري، و r^* سعر الفائدة الأجنبي في المدى الطويل، و F الديون الخارجية، و عليه الطرف الأيمن من المعادلة يمثل مدفوعات فوائد الديون الخارجية، و شرط توازن ميزان رؤوس الأموال في المدى القصير هو تعادل نسبة الخطر بين الدولتين، أي تساوي سعر الفائدة المحلي r مع سعر الفائدة

$$r^* = r$$

الأجنبي

و التوازن الداخلي يتحقق عند مستوى التشغيل التام : $Y = y(K, z)$

$$\frac{dK}{dt} = J(K, r, z)$$

و معدل تغير كثافة رؤوس الأموال يكتب على الشكل:

$$\frac{dF(t)}{dt} = -CC = LTK = I - S$$

و معدل تغير كثافة الديون يكتب على الشكل:

و بإدراج دالة الادخار و التي تفرض استقرار $F(t)$ عند قيمة $F^*(t)$ تصبح: $CC = 0 \Rightarrow BC = r^*F$

و هذا معناه أن خدمة الديون الخارجية الناتجة عن الديون السابقة يجب أن تعوض بفائض تجاري عند $(CC=0)$ ، و خلال التعديل ، عندما تكون $(I>S)$ ترتفع الديون الخارجية $F(t)$ ، و لضمان استقرارها و

تجنب زيادتها التي تؤثر على استقرار النموذج، يجب إدراج ارتباط موجب بين الديون و الادخار، أي ارتفاع في الديون سيؤدي إلى ارتفاع الادخار، و يمكن توضيح هذا بإحدى الحالتين: ارتفاع الديون يشجع الدولة على خفض العجز و ذلك بتخفيض الإنفاق الحكومي لزيادة الادخار العمومي، و تدهور الوضع الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك و الاستثمار و التوجه نحو الادخار الخاص، و بالتالي كلتا الحالتين ارتفاع الديون أدى إلى ارتفاع الادخار الخاص و العمومي، و عليه تكتب دالة الادخار على الشكل:

$$\begin{cases} S = S(K, F, z) \\ \frac{dS}{dF} > 0 \end{cases} .$$

و منه تصبح:

$$\begin{cases} I - S = I(K, z) - S(K, F, z) = L(K, F, z) \\ \frac{dL}{dF} < 0, \frac{dL}{dK} < 0 \end{cases} .$$

$$\begin{cases} CC = \frac{dF}{dt} = BC(K - F, E, z) = CC(E, K, F, z) \\ \frac{dCC}{dE} < 0 \end{cases} .$$

و عليه الفرضية الأساسية لهذا النموذج تتمثل في أن سعر الصرف الحقيقي التوازني يتعدل حتى يتساوى رصيد الميزان الجاري CC مع الفجوة⁸¹ (I-S).

وسعر الصرف الحقيقي الطبيعي NATREX يكتب كالتالي:

$$NATREX_t = E_{t,mt} = (E_{t,mt} - \bar{E}_t) + \bar{E}_t.$$

$$E_t = \varepsilon_t + NATREX_t.$$

حيث أن E_t يمثل سعر الصرف الحقيقي الجاري، و \bar{E}_t سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل و الذي يرتبط بالعوامل الأساسية الحقيقية في التاريخ t و $E_{t,mt}$ سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى المتوسط و الذي يرتبط بالديون و بمخزون رؤوس الأموال وبالعوامل الأساسية في التاريخ t و ε_t الفرق بين سعر الصرف

⁸¹ Aklin Usupbeyli, « Survol de la littérature sur les modéled de taux de change d'équilibre : Aspects théoriques et comparatives », SBF Dergisi, cilt 66, N° 4, Ankara Universitesi, turk, 2011, pp 138-139.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

الحقيقي الجاري و قيمته التوازنية في المدى المتوسط و يرتبط بالعوامل الدورية، و عليه سعر الصرف الحقيقي الطبيعي NATREX هو سعر الصرف الحقيقي في المدى المتوسط⁸².

نموذج NATREX يعتبر نموذج ديناميكي، و يعتمد بشكل خاص على محددات سعر الصرف الحقيقي التوازني في المدى الطويل، و يدرج آثار المحزونات من خلال ديناميكية الوضع الخارجي الصافي و مخزون رؤوس الأموال، كما يدرج دالة الادخار بربطها طرديا مع الديون الخارجية مما يسمح بتفسير تطور رصيد الميزان الجاري و رصيد حركات رؤوس الأموال في المدى الطويل، و يسمح النموذج بحساب مسار التوازن من المدى المتوسط إلى المدى الطويل، إلا أنه يبقى مقيدا بفرضيات التوازن الداخلي، فالنموذج بفؤض أن سوق العمل متوازن و يهمل ديناميكية تعدل الأسعار و الأجور، و يفرض أن المتعاملين غير قادرين على توقع تغيرات سعر الصرف، في حين أن سعر الصرف في الواقع لا يحافظ أبدا على قيمته الحالية و تتغير هذه القيمة باستمرار⁸³.

⁸² Larbi Dohni, Carol Hainaut, Les aux de change : déterminants, opportunités et risques, 1^{er} edition, de Boeck, Belgique, 2004, p 161.

⁸³ Antoine Bouvert, Henri Sterdyniak, « Les modèles de taux de change équilibre de long terme, dynamique et hystérèse », revue de l'OFCE 93, France, avril 2005, pp 253-254.

المبحث الثالث :تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري على العموم و نظام سعر الصرف على الخصوص العديد من التغيرات منذ استقلال البلد حيث انتقل من اقتصاد موجه يعتمد على نظام سعر صرف ثابت الى اقتصاد سوق تخضع فيه العملة لنظام التعويم و لبوغ هذا التغيير اعتمدت الجزائر العديد من الإصلاحات و الإجراءات بدءا بالانزلاق التدريجي للعملة المحلية سنة 1987 الى سن العديد من القوانين و التي كان من أهمها قانون القرض و النقد سنة 1990.

سيتم في هذا المبحث التطرق الى أهم المحطات الرئيسية لتطور نظام الصرف في الجزائر و التي يمكن تلخيصها في 6 محطات و هذا نظرا لخصوصية كل مرحلة.

المطلب الأول : تطور سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الثابت

تميزت هذه المرحلة بربط سعر صرف الدينار الجزائري بسلة من العملات كما تميزت بتعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من الصدمات الخارجية التي اثرت على استقرار نظام سعر الصرف لينتهي المطاف بالغاء السلطات النقدية لهذا النظام و التحول نحو : نظام التعويم المدار ابتداء من سنة 1995

1. المرحلة الأولى "نظام الصرف الثابت": ربط الدينار بالفرنك الفرنسي خلال الفترة 1962-1973:

رغم أن الجزائر سنة 1964 قامت بإنشاء الدينار الجزائري كعملة وطنية مستقلة، إلا أن هذه العملة بقيت مربوطة بالفرنك الفرنسي، من خلال تبني نظام الصرف الثابت إذ أن 1 دج=1 فرنك فرنسي و بما أن النظام النقدي الدولي في هذه المرحلة مسير باتفاقية بروتون وودز، فقد حددت الجزائر سعر صرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب، و بقي هذا الارتباط إلى غاية 1969، تاريخ انخفاض العملة الفرنسية ما أدى إلى انخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات، حيث أنه رغم الانخفاض الذي عرفه الفرنك الفرنسي إلا أن الجزائر لم تحفض عملتها لتبقى العلاقة الثابتة عند واحد دينار لكل 1.25 فرنك فرنسي، و هذا لغاية 1973. 84

و الدينار الجزائري أثناء هذه المرحلة كان مراقبا عن طريق قوانين صارمة، خاصة فيما يتعلق بجيازة العملة الصعبة و إجراء التحويلات الدولية، حيث لم يكن الدينار قابلا للتحويل و لم يكن هناك سوق داخلي للصرف

84 محمود حميدات ، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 58.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

يتحدد عن طريقه سعر صرف الدينار الجزائري⁸⁵، أي أن سعر صرف الدينار الجزائري كان مسيرا إداريا و يتميز بالاستقلال و الثبات لمدة طويلة بهدف تحقيق المخططات التنموية المسطرة من طرف السلطات المركزية،

و تسيير سعر صرف الدينار بهذه الكيفية أدى إلى تحديد تكلفة إدارية و ليست اقتصادية للعملة الصعبة، بمعنى أن سعر العملة الصعبة بالدينار لا تربطه أي علاقة بأداء و كفاءة الاقتصاد الوطني، و بهذا انفصل عن الواقع الاقتصادي فتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة و المتمثلة في العملة الصعبة، و هذا الأسلوب أعطى لسعر صرف الدينار قيمتين، الأولى تحددها السلطات النقدية إداريا، و الثانية تحدد في السوق الموازية⁸⁶.

2. المرحلة الثانية "نظام الربط بسلة العملات": امتدت هذه المرحلة من 1974 إلى مارس 1987:

مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى العالمي و إلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 المنبثقة عن اتفاقيات بروتون وودز، تم اتخاذ قرار تغيير نظام تسعير الدينار الجزائري مع انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977⁸⁷، و نظام الصرف الجديد كان يهدف إلى تحقيق هدف مزدوج تمثل في:

- توفير دعم للمؤسسات الجزائرية عن طريق قيمة للدينار تفوق قيمته الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات و المواد الأولية ومختلف المدخلات المستوردة من طرف هذه المؤسسات.
- السماح للمؤسسات الجزائرية بالقيام بعملية التنبؤ على المدى الطويل دون التعرض لتغيرات عنيفة في سعر الصرف، وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار الجزائري⁸⁸.

فابتداء من جانفي 1974 أصبحت قيمة الدينار الجزائري مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، ولكل عملة من هذه العملات ترجيح محدد على أساس وزنها في التسديدات الخارجية كما تظهر في ميزان المدفوعات، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المسعرة من طرف البنك المركزي حيث يتم:

⁸⁵ محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، الجزائر، جوان 2006، ص 244.

⁸⁶ أيت يحيى سمير، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع"، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2011، ص.65.

⁸⁷ محمد راتول، مرجع سابق، ص 244.

⁸⁸ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 156.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

أولاً: حساب التغيرات النسبية للعملة المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يتم

$$\text{حساب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي: } \frac{(\$ / j_{i0}) - (\$ / j_{in})}{\$ / j_{in}}$$

حيث أن \$ تمثل قيمة الدولار الأمريكي، و j_i قيمة كل عملة من العملات الـ 13 التي تكون سلة الدينار الجزائري، و $\$ / j_{i0}$ سعر الدولار الأمريكي بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى المكونة للسلة في السنة الأساس 0، و $\$ / j_{in}$ سعر الدولار الأمريكي بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى المكونة لسلة الدينار السائد يوم التسعير n .

ثانياً: حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي أي مجموع التغيرات النسبية $\$ / j_i$ مرجحة بالمعامل a_i حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

ثالثاً: حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، و يتم هذا الحساب يومياً وفق الطريقة التالية: $(\$ / DA)_n = (\$ / DA)_0 + 1 \times \text{مجموع التغيرات النسبية } \$ / j_i \text{ مرجحة بالمعامل } a_i$

حيث أن $(\$ / DA)_n$ يمثل سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري، و $(\$ / DA)_0$ سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في السنة الأساس.

رابعاً: حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي، وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة، فإذا كان بالنسبة للمارك الألماني مثلاً، فإن سعر صرف الدينار

$$\text{الجزائري بالنسبة للمارك الألماني يحسب كالتالي: } \frac{\$ / DA}{\$ / DM} = DM / DA$$

و بهذه الطريقة تحسب قيمة الدينار الجزائري بالنسبة لكل العملات التي تتضمنها السلة⁸⁹، و بالتالي قيمة العملة لم تكن مرتبطة بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، ونظراً للعوائد البترولية المعتبرة وإمكانية اللجوء إلى الديون الخارجية في ظل نظام احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فإن سعر الصرف ظل أعلى من قيمته الحقيقية مقارنة بالعملات الأجنبية وهذا ما أدى إلى ظهور سوق الصرف الموازي، و بفعل انحراف أسعار الصرف عن السعر الرسمي، كما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار عي قيمته الحقيقية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية مقارنة بأسعار السلع المستوردة، وأصبح المقيمون يفضلون السلع الأجنبية بدل السلع المحلية، وهذا ما كان يتناقض مع

⁸⁹ محمود حميدات، مرجع سابق ص 156، 158.

السياسة الاقتصادية المنتهجة، ونتج عن ذلك ضعف إنتاجية القطاع الوطني وعدم قدرته على منافسة القطاعات الأجنبية⁹⁰.

و في سبتمبر 1986 أدخل تعديل طفيف على حساب سعر صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي سعر الصرف السائد في سنة الأساس (1974) ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لسعر صرف الدينار التي شرع العمل بها انطلاقا من مارس 1987⁹¹.

3. المرحلة الثالثة (مارس 1987 – منتصف 1992): نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل التدهور المفاجئ لأسعار المحروقات سنة 1986، التي تعتبر المورد الرئيسي للجزائر من العملة الصعبة، وتدهور الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج⁹²، دخل الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي الجزائري إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل تابعا للسوق العالمية، وهذا الوضع بين أنه لا يمكن اعتبار هذا المشكل ظرفيا وإنما هو مشكل هيكلي، وذلك لعدم تمكن الاقتصاديين من التصحيح والتعديل وفق الوضعية الجديدة، هذا ما أكد بلوغ النظام المتبع حدوده وضرورة إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الوطني، من حيث المضمون والتسيير والتنظيم، وتمثلت هذه الإصلاحات في الانتقال من اقتصاد مخطط ومسير من المركز إلى اقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي و المالي من هذه الإصلاحات جزء معتبرا.

يتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي و المالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويكون ذلك عن طريق استعادة القيمة الحقيقية الداخلية و الخارجية للدينار التي تضمن تصحيح اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس تم اتباع مجموعة من الإجراءات لتحقيق الاستقرار النقدي في الداخل، و لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي المتمثل في قابلية الدينار الجزائري للتحويل، و من تلك الإجراءات:

⁹⁰ محمد راتول، مرجع سابق، ص 244.

⁹¹ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 159.

⁹² محمد راتول، مرجع سابق، ص 245.

- تسديد الخزينة لالتزاماتها اتجاه البنك المركزي

- تحديد التسبيقات الظرفية التي يمنحها البنك المركزي للدولة

- التطهير المالي للمؤسسات و البنوك

و من هذا المنطلق أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990 عن رغبتها في التوصل الى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي في نهاية 1993 و بداية 1994، على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي، و قبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية من الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي بهدف إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة⁹³، و أمام الصعوبات المتزايدة التي أصبحت تواجه الجزائر في مجال الميزانية الخارجية، طلب الدائنون الخارجيون معايير تثبيت الدينار، و أمام ضغوطات المنظمات الدولية قبلت الجزائر تخفيض الدينار و شرعت في عملية التعديل⁹⁴، و لإجراء عملية التعديل تم تنظيم انزلاق مراقب تم تطبيقه خلال فترة طويلة نسبيا امتدت من نهاية 1987 إلى بداية 1991، و هكذا انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.936 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1989، و انطلاقا من نوفمبر 1990 و تماشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، حيث انتقل سعر الصرف الدينار الجزائري إلى 12.1191 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية 1990، و قد استمر هذا الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، و بالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم و الواردات على الخصوص، و قد أعلن عن هذه الإجراءات خلال الفصل الثاني من سنة 1991⁹⁵، و عليه انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، و تتالت بعد ذلك تخفيضات الدينار للتوجه به إلى سعر الصرف التوازني.

على هذا الأساس، تم تعديل سعر صرف الدينار الجزائري يصل الى 15.8889 دينار للدولار الأمريكي الواحد في نهاية جانفي من سنة 1991، و استقر سعر صرف الدينار الجزائري عند حدود هذا المستوى طيلة الأشهر

⁹³ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 159-161.

⁹⁴ محمد راتول، مرجع سابق، ص 245.

⁹⁵ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 161.

السته الموالية ليتم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22% بتاريخ 30 سبتمبر 1991 وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، و بهذا التخفيض بلغ سعر صرف الدينار 22.5 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد، و استقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994، و تم في سنة 1991 تحرير التجارة الخارجية و بالتالي ألغى نظام الاحتكار السائد في هذا المجال ، كما تم في نفس السنة تحديد الشروط اللازمة لتطبيق هذا الإجراء خاصة فيما يتعلق بتمويل الواردات، و هذه الشروط فرضت نتيجة ضعف احتياطات الصرف المتاحة، و لتجنب زيادة نقل خدمة الديون بالحد من اللجوء الى القروض قصيرة الأجل، و فرض هذه الشروط على تمويل الواردات يعتبر قيد أمام تحرير التجارة الخارجية لكنه منطقي عند اعتباره ذو طبيعة انتقالية، حيث يفترض أن هذه الشروط تخفف بالتوازي تلاشي القيود التي كانت سبب في وضعها⁹⁶.

و تم تأسيس نظام لتغطية أخطار الصرف و تشجيع المستوردين على البحث عن تمويلات خارجية ملائمة، و عليه تم الشروع في صيغة جديدة تتمثل في شراء العملات الأجنبية لأجل يغطي فترة تتراوح بين 03 أشهر و 36 شهرا ابتداء من 01 ديسمبر 1991، و تسمح هذه الصيغة الجديدة بتغطية كافة التزامات الدفع الخارجية التي تعهد بها الموردون وفقا للقوانين والنصوص التي تنظم الصرف والتجارة الخارجية، حيث أصبح الدينار قابلا للتحويل فيما يخص الخدمات المتعلقة بالبضائع موضوع التجارة الخارجية، و تم تطبيق قابلية تحويل الدينار بشكل جزئي ومشروط وفقا للصيغتين التاليتين:

الصيغة الأولى: تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للدينار بالنسبة لإيرادات الصادرات من غير المحروقات والموارد المعدنية، والهدف الرئيسي من هذا الإجراء هو تشجيع الصادرات من غير المحروقات والمواد المعدنية الأخرى، وبالتالي منح المصدرين حق حيازة و التصرف في إيراداتهم من هذه الصادرات أو جزء منها على شكل عملات صعبة، والنسب التي يحتفظ بها المصدرون من إيراداتهم بالعملات الصعبة تتراوح بين 10 % و 100%، وفقا لطبيعة السلعة أو الخدمة موضوع التصدير، و وفقا للقيمة المضافة المحلية التي تحتويها هذه السلعة أو الخدمة وكذلك الجهد المبذول في البحث عن الأسواق الخارجية و اكتسابها، و على هذا الأساس يحتفظ مصدر و المنتجات الصناعية بنسبة 100% من إيراداتهم بالعملات الصعبة، بينما يحتفظ مصدر و المنتجات الزراعية والصيد البحري بنسبة 50%، و تنخفض هذه النسبة إلى 20% بالنسبة للخدمات السياحية و 10%

⁹⁶ محمد راتول، مرجع سابق، ص 245.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

للخدمات المصرفية، الضمان والنقل، ويحق للمصدرين التصرف بكل حرية في المبالغ المحصل عليها بالعملات الصعبة، إلا أن السلطات النقدية وضعت بعض الحدود من بينها:

- استخدام الموارد المحصل عليها من العملات الصعبة في مجال نشاط العون المعني فقط تفاديا لهدر هذه الموارد النادرة.

- أخذ هذه الموارد بعين الاعتبار من طرف البنوك عندما تقوم بتحديد احتياجات هؤلاء الزبائن إلى تمويل بالدينار، وهذا بغرض ترشيد منح القروض الداخلية.

الصيغة الثانية: تتمثل هذه الصيغة في قابلية التحويل الجزئي للاادخار، واعتمدت هذه الصيغة في نهاية 1990 لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- تشجيع الادخار المحلي اللازم لتمويل غير التضخمي للنشاط الاقتصادي.

- المساهمة في تخفيف وتصحيح اختلال التوازن النقدي الداخلي.

- تضيق الخناق على السوق الموازية للعملات الصعبة.

- تمكين الأعوان الاقتصاديين من الحصول على وسائل الدفع الأجنبية الحرة الاستعمال.

و العملية الأولى لهذه الصيغة أجريت خلال الفصل الأول من سنة 1991، و تمثلت في إصدار سندات ذات قسائم قابلة للتحويل يمكن الاكتتاب فيها من طرف الأشخاص الطبيعية والمعنوية، على ألا يتجاوز مبلغ الاكتتاب الكلي ثلاثة ملايين دينار جزائري يكون على شكل سندات قيمة السند الواحد عشرة آلاف دينار وبمعدل تحويل أدنى 20% سنويا يتحقق كل ستة أشهر نسبة 10%، وقد أعلنت هذه النسب لتصل إلى 30% أي 15% كل ستة أشهر، وهذا إثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري بتاريخ 30 سبتمبر 1991، ورغم الظروف الصعبة التي تم فيها هذا الإصدار إلا أنه لقي نجاحا كبيرا إذ بلغ المقدار المكتتب 3.5 مليار دينار، ونظرا لهذا النجاح أجريت عملية إصدار ثانية في شهر أفريل سنة 1991 مطابقة للعملية الأولى باستثناء مقدار الإصدار الذي رفع إلى خمسة ملايين دينار تم الاكتتاب فيه بمجمله.

كان ينتظر من هذه الإجراءات على المستويين الداخلي والخارجي أن تسمح بوصول سعر صرف الدينار إلى مستوى يمكنه من أن يستقر عنده، وبالتالي يمكن من توحيد قيمته الداخلية و الخارجية، حتى وإن استدعت

الضرورة إجراء تعديل عليه فإنه أن يكون تعديلا هامشيا، والهدف الرئيسي من هذه الإجراءات هو محاولة التوصل إلى وضع يمكن فيه جعل الدينار قابلا للتحويل بعد تكوين احتياطات للصرف تكون كافية للتدخل الظرفي لحماية سعر الصرف المرغوب فيه، فهذه الإجراءات المتخذة في مجال قابلية تحويل الدينار تسعى إلى تحقيق هذا الهدف مع نهاية 1993 أو على أكثر تقدير مع حلول سنة 1994، ألا أنه مع حلول صيف 1992 أعيد النظر في هذا الهدف ليؤجل جزئيا مع تغيير أسلوب مواجهة هذه الإشكالية.

عرضت الحكومة الجديدة برنامج عمل يتضمن نظرة جديدة للسياسة الاقتصادية و كيفية تسيير الاقتصاد خلال المرحلة الانتقالية، و نظام الصرف الجديد يتمثل في إقامة سوق صرف مزدوجة يكون الجزء الأول مقنن يسود فيه سعر صرف ثابت، بينما يسود الجزء الثاني سعر صرف عائم لكنه مراقب لتفادي أي انزلاق غير مرغوب فيه، و هذا النظام يخدم هدف جعل الدينار قابل للتحويل بالنسبة للمعاملات الجارية بشكل تدريجي، أي بقدر توفر شروط توازن سوق الصرف، أما قابلية التحويل المتعلقة بالمعاملات الرأسمالية فهي هدف ضمني في المدى المتوسط، و هذا نظرا للقيود السائدة خاصة قيد المديونية السائدة و اختلال توازن حركة رؤوس الأموال.

و نظام الصرف الجديد و سرعة تطبيقه أهمل العديد من المسائل أهمها:

- مستوى سعر الصرف في القطاع الحر.
- توزيع الطلب الكلي بين القطاعين.
- طبيعة الأعوان الاقتصاديين الذي تعطى لهم الأولوية في التعامل أو الدخول الى السوق الحرة.
- نسبة الانطلاق و كيفية إجراء عملية التوحيد بين القطاعين على المدى المتوسط (من ثلاث سنوات الى خمس سنوات).⁹⁷

المطلب الثاني : تطور سعر الصرف في ظل نظام التعويم المدار

ان تعرض النظام المصرفي الجزائري و سياسة سعر الصرف للعديد من الصدمات المتتالية نتيجة ارتباط الاقتصاد الجزائري المفرط بعائدات المحروقات و أسعار النفط ، دفع بالسلطات النقدية الى اجراء تخفيضات متعددة على سعر صرف الدينار الجزائري كما أدى بها الى الغاء نظام سعر الصرف الثابت و الانتقال الى اعتماد " نظام التعويم المدار " ابتداء من سنة 1995 بهدف تحقيق استقرار سعر الصرف .

⁹⁷ محمود حميدات، مرجع سابق، ص 161-167.

1. المرحلة الأولى (منتصف 1992-2003) :

طبيعة قيمة الدينار الجزائري عرفت تخفيضات مهمة عند الاتجاه بالدينار الجزائري نحو التحويل والتحرير، خاصة بعد صدور قانون النقد والقرض سنة 1990 وإبرام اتفاق ستاند باي سنة 1994 واتفاق برنامج التعديل الهيكلي سنة 1995 مع المؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى إلغاء نظام الرقابة المسبقة على الصرف المتعلق بالاتفاقيات بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية و الأجنبية الذي سمح للبنوك التجارية بالقيام بالرقابة البعدية للبرنامج العام للتجارة الخارجية بتفويض من البنك المركزي، والتزاما بمبدأ البحث عن تحقيق التوازن الخارجي طلب من السلطات النقدية تخفيض الدينار ب 7.3% في مارس 1994 و ب 40.17% في أبريل من نفس السنة أي بنسبة 47.17% خلال شهرين، فسياسة الصرف المتبعة بعد تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي التي تهدف إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري على مراحل أدت إلى تراجع سعر الصرف في السوق الموازية، كما أن إتاحة الصرف للمؤسسات المختلفة بما فيها المؤسسات الخاصة عن طريق السوق النظامية لتمكينها من استيراد حاجياتها وفق ضوابط محددة، وإعادة المنحة السياحية للأشخاص الطبيعيين وأصحاب المهمات المحددة، أدى إلى تقلص الطلب على الصرف من السوق الموازية بجزء معتبر، وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازية واقترابه من السعر الرسمي، خاصة بالنسبة للفرنك الفرنسي قبل سنة 2002 باعتباره العملة الأكثر طلبا في ذلك الوقت، وكان متوسط سعر الصرف في السوق الموازية قد وصل حدود 16 دينار جزائري للفرنك الفرنسي الواحد خلال فترة وسط تسعينات القرن العشرين، أي ما يقارب ضعف السعر الرسمي، وهذا ما أدى إلى:

- حيازة الأشخاص و خاصة المهاجرين لكتلة نقدية كبيرة يتعامل بها السوق الموازي دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو تحويلها إلى الدينار لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.
- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة الذي تستفيد منها بعض مؤسسات القطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين، و إعادة بيعها في السوق الموازي و تحصيل فارق السعر.
- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازي و للضريبة، و بالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، و هذا يعني أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي و بالنسبة لخزينة الدولة.

و إتباع سياسة الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف التدريجي أثرت على حركة الأموال بشكل كبير لتقلص الفارق بين السعر الرسمي و السعر الموازي، فانتقل سعر الفرنك الفرنسي إلى 9 دينار جزائري للفرنك الفرنسي الواحد أدى الى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي إلى حدود 14 دينار جزائري للفرنك بعدما كان 16 دينار، ووصول سعر الصرف إلى حدود 11 دينار في السوق الرسمي أدى إلى انخفاض سعر الصرف في السوق الموازي الى حدود 12.5 دينار جزائري أي تقلص الفارق إلى حدود 1.5 دينار فقط، و هذا الفرق يشجع المتعاملين على تحويل أموالهم عبر البنوك بدل السوق الموازي بتميزها بالضمان و الأمان، و يؤدي هذا على المدى المتوسط و الطويل إلى دخول كتلة هائلة من الأموال إلى الدورة النقدية و الادخار و الاستثمار، و تشجيع إصلاح النظام البنكي الذي يعتبر مكسب جيد على السلطات النقدية المحافظة عليه ليقترب سعر الصرف الموازي أكثر من السعر الرسمي .

و مع دخول الأورو حيز المعاملات التجارية منذ جانفي 2002 كان يمكن أن يؤثر على اتجاه تقارب السعرين، إلا أن المتعاملين كانوا سريعي التعامل به و لم يحدث الانحراف إلا في حدود متوقعة يفعل مرونة الجهاز المصرفي و استعداده لاحتواء طلبات التحويل الضخمة، إذ أن عملية التحويل سمحت بتشغيل ملايين الحسابات الجارية بالعملة الصعبة، فمعظم الأشخاص الطبيعيين بما فيهم تجار العملة الصعبة في السوق الموازي ضخوا أموالهم المتكونة من العملات الأوروبية في حساباتهم الجارية بالعملة الصعبة لتحويلها للأورو، و هذه العملية سمحت بدخول كمية هائلة من الأموال إلى الدائرة المصرفية في وقت قياسي، إلا أن السوق الموازية لم تتأثر بشكل كبير بعميلة الانتقال من نظام العملات الأوروبية المتعددة إلى نظام الأورو لقيام نسبة كبيرة من المتعاملين بطلب أموالهم بالأورو لاستخدامها في معاملات مختلفة ، كما أن الاستمرار في تخفيض قيمة الدينار خلال شهري ديسمبر 2002 و جانفي 2003 ساهم في الإبقاء على التقارب النسبي للسعرين.⁹⁸

2. المرحلة الثانية من 2004 إلى 2013 :

المكاسب الاقتصادية المحققة على مستوى الاقتصاد الكلي خاصة مؤشرات التوازن الكلي، ساهمت بعد سنة 2003 في الاستقرار النسبي للدينار، و تنامي الاحتياطات من العملة الصعبة ووصولها إلى مستوى 62 مليار دولار أمريكي خلال أبريل 2006، و تدني الديون الخارجية إلى أدنى مستوياتها منذ عقدين، و الإعلان عن الدفع المسبق لحوالي 8 مليار دولار خلال شهر ماي 2006، و انخفاض قيمة الأورو مقابل الدولار خلال الثلاثي الأول من سنة 2006، كان لها أثر واضح على قيمة الدينار الجزائري ظهر في التقارب الشديد لسعر

⁹⁸ محمد راتول، مرجع سابق، ص.ص. 247-248

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

صرف الاورو و الدولار بالنسبة للدينار الجزائري في السوق الموازي و السوق الرسمي معا، في الوقت الذي شهد فيه الاقتصاد الجزائري المزيد من الانفتاح و من تدفقات الاستثمارات الأجنبية اتجاه الداخل، إضافة الى السياسة الاقتصادية المعززة ببرامج الإقلاع الاقتصادي و برنامج دعم النمو الاقتصادي.⁹⁹

و منذ 2003 حافظ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري على مستوى قريب من المستوى التوازني، و هذا ما أكدته العديد من الدراسات التي قام بها بنك الجزائر و صندوق النقد الدولي، و سياسة إدارة سعر الصرف من طرف بنك الجزائر يندرج ضمن إطار سياسة سعر الصرف العائم المدار للدينار الجزائري مقابل العملات الأساسية و المتمثلة في عملات أهم الشركاء التجاريين للجزائر، و الهدف من سياسة الصرف هذه هو ضمان استقرار سعر صرف الدينار الجزائري الفعلي الحقيقي، و بنك الجزائر يعتبر المتدخل الرئيسي في سوق الصرف بين البنوك بالرغم من الارتفاع المستمر في أصول العملة الصعبة للبنوك و المؤسسات المالية، و يبقى بنك الجزائر المصدر الرئيسي لعرض العملة الصعبة في الصرف بين البنوك.

و مع التقلبات الحادة، لأسعار صرف أهم العملات الصعبة في أسواق الصرف العالمية، واصل بنك الجزائر سياسة التعويم المدار من أجل ضمان استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري،¹⁰⁰

حيث انتقل سعر الصرف من 69.3757 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد سنة 2007 إلى 64.5828 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد سنة 2008، و استمر بنك الجزائر سنة 2009 في المحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي عند مستوى قريب من المستوى التوازني حتى بعد تعرض الاقتصاد الجزائري لصدمة خارجية حادة نتيجة انخفاض أسعار البترول في الفصل الثاني من سنة 2008 حيث استقر في حدود 72.6349 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد سنة 2009 و في حدود 74.3908 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد سنة 2010.

و الوضع الدولي الذي تميز بالأزمة المالي (2008-2011) أثر على العديد من العملات الأجنبية حيث عرفت تقلبات حادة، و هذا الوضع تطلب تعزيز آلية مرنة و ديناميكية لإدارة تدخلات البنك المركزي في سوق الصرف بين البنوك، فقد ساهمت إدارة البنك المركزي المرنة لسعر الصرف في الاستقرار المالي الخارجي في السنوات الأخيرة، و على الرغم من التقلبات الحادة في الأورو و الدولار التي عرفتتها سنة 2011، تدخلات بنك الجزائر

⁹⁹ نفس المرجع، ص.245-248

¹⁰⁰ Rapport 2007, Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2008, p.72.

الفصل الأول..... الاطار النظري و المفاهيمي لسعر الصرف

في سوق الصرف بين البنوك سمحت بالمحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري و بقاءه قريب من المستوى التوازني حيث قدر سعر الصرف في هذه السنة ب 72.8534 دينار جزائري للدولار الأمريكي الواحد، مع مستوى تحسن قدر ب 0.25% وهذا التحسن يصنف الثاني بعد التحسن المسجل سنة 2010 و المقدر ب 2.64% الذي جاء بعد تدهور بنسبة 1.6% سنة 2009 و بعد الصدمة الخارجية الحادة للاقتصاد الجزائري نتيجة تدهور أسعار البترول ب 37.73%.

و إذ واصل بنك الجزائر في قيادة سياسة صرف فعالة "التعويم المدار" مع هدف المحافظة على استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي، فانه من الضروري تعزيز العوامل الأساسية المؤثرة على سعر صرف الدينار الجزائري خاصة مكاسب الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات، و المجهودات المبذولة سنة 2011 لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات تندرج ضمن هذا الهدف الاستراتيجي، حيث قام بنك الجزائر بزيادة حصة عائدات الصادرات خارج قطاع المحروقات المستخدمة بحرية من طرف المصدرين من أجل تشجيع صادراتهم، كما قام أيضا في أكتوبر 2011 باتخاذ إجراءات جديدة لتفعيل دور البنوك في سوق الصرف بين البنوك خاصة فيما يتعلق بتغطية مخاطر الصرف لأرباح الشركات، فمن الضروري تحسين القدرة التنافسية الخارجية للقطاعات خارج المحروقات في المدى المتوسط من خلال دعم والحفاظ على مكاسب الاستقرار المالي الخارجي للسنوات العشرة الأخيرة، خاصة وأن الاقتصاد الوطني لا يزال عرضة للصدمة الخارجية¹⁰¹.

3. المرحلة الثالثة من 2014 الى 2021 :

عرف الدينار الجزائري انخفاضا حاد أمام الدولار الأمريكي بداية من 2014 ، حيث أنتقل من 80,57 دج للواحد دولار سنة 2014 الى 119 دج للدولار الواحد سنة 2019 لينهار أكثر في 2020 بما يقارب 123 دج مقابل الدولار الواحد، و هذا راجع في الأساس الى بداية الازمة البترولية منتصف 2014 ، و مواصلة رحلة تعويم الدينار و التي بررتها الحكومة الجزائرية بكون تعويم العملة كان ضروريا فقط و كان الهدف منه امتصاص ارتدادات الصدمة النفطية التي أضرت باقتصاد البلد ، بالإضافة الى الوضع السياسي الراهن و الصعوبات التي تواجهها الشركات العمومية و الخاصة و الشروع في تحقيقات فساد مع مسؤولين جزائريين و رجال أعمال ، بالإضافة إلى تفشي جائحة كورونا و ضعف الإنتاجية المحلية و تراجع النمو الاقتصادي منذ 2014¹⁰² . و رغم

¹⁰¹ Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie, Mai 2012, pp. 58-60.

¹⁰² بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية الخاصة، الثلاثي الثالث، الجزائر، 2019، ص 28.

تحسن أسعار البترول في 2020 مقارنة بالسنوات الماضية حيث صار سعر البرميل ب 66 دولار سنة 2020 ، إلا أن قيمة الدينار الجزائري واصلت تراجعها أمام العملات الرئيسية، و لم تساهم الإجراءات الحكومية في وقف هذا الهبوط خصوصا بعد قرار البنك المركزي الجزائري خفض قيمة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بنحو 20 % في جويلية 2017 ، و من العوامل التي ساهمت في انخفاض قيمة الدينار الجزائري في هذه الفترة هو طبع المزيد من الأوراق النقدية و زيادة الكتلة النقدية بشكل كبير مقابل زيادة في الإنتاج تكاد منعدمة ،أضف إلى ذلك الانخفاض الكبير في احتياطي الصرف من العملة الصعبة نتيجة الاعتماد الشبه كلي على إيرادات العملة الصعبة من المحروقات، كما زاد ارتفاع سعر صرف عملة الاورو و الدولار في الأسواق العالمية من عدم استقرار العملة المحلية و عدم قدرتها على التعافي من الانخفاضات التي لحقت بها.

خلاصة الفصل

يعتبر سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية في عالمنا المعاصر، فقيمة العملة تعتبر مرآة للأداء الاقتصادي للدول ، فنجد مثلا عملات بعض الدول تتمتع بالقبول العام و الطلب العالمي المتزايد عليها إلى حد وصف هذه العملات ب " العملة الصعبة" ، بالمقابل نجد عملات بعض الدول الأخرى تعاني من ضعف في قيمتها و أدائها أمام العملات الأخرى ، و لتفسير هذا الاختلاف ظهرت الكثير من النظريات و النماذج الاقتصادية و التي اهتمت بالبحث عن أهم محددات تقلبات سعر الصرف في المدى : القصير ، المتوسط والطويل من جهة و بدراسة سلوك سعر الصرف الحقيقي مع ربطه بأهم محدداته من أجل الوصول الى ما يسمى ب " سعر الصرف التوازني " من جهة أخرى ، حيث أن انحراف سعر الصرف الحقيقي عن قيمته التوازنية سيحدث اختلالات في التوازن الكلي للاقتصاد خصوصا في المدى الطويل .

و بالعودة إلى الاقتصاد الجزائري و تحليل سلوك سعر صرف الدينار الجزائري و تقلباته ،أظهرت الدراسة من خلال هذا الفصل الدور المحوري و الكبير الذي تلعبه أسعار النفط و عائداته كأحد أهم محددات سعر صرف العملة المحلية ، إن هذا الارتباط دفع بالقائمين على الاقتصاد بإعادة تقييم العملة مع كل هبوط لأسعار النفط في الأسواق الدولية كما تسبب بضغط كبيرة على البنك المركزي من أجل الحفاظ على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري و من أهم النقاط التي تم التوصل إليها أيضا هي الهبوط المستمر للقيمة الاسمية لسعر الصرف الدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية خاصة الدولار طول فترة الدراسة.

الفصل الثاني

مكانة و أهمية النفط في

الاقتصاد الجزائري



تمهيد .

إن استغلال الثروة النفطية في الجزائر يعد حديث نسبيا حيث تم تسجيل اكتشاف أول بئر نفطية بمنطقة حاسي مسعود بالصحراء الجزائرية سنة 1956 ، و مع تنامي الطلب العالمي على النفط و تحول هذه المادة إلى سلعة إستراتيجية تدخل في العديد من الصناعات الحديثة ،ازدادت عائداته بنسبة هائلة مما أدى بالعديد من الدول و من بينها الجزائر بالتمتع من أريحية مالية خصوصا أثناء زمن الذروة و بلوغ أسعار النفط لمستويات قياسية، ان هذه العائدات زادت من المكانة الخاصة بقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري حيث أصبح هذا القطاع أحد أهم القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام للجزائر و من أهم الركائز التي تبنى على أساسها ميزانية الدولة فالعديد من المشاريع التنموية تمول مباشرة من الجباية البترولية، أضف إلى ذلك فان قطاع المحروقات يعتبر مصدر أساسي للعملة الصعبة و الاحتياطات الجزائرية من النقد الأجنبي.

و انطلاقا من محورية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري سيتم التطرق في هذا الفصل إلى عرض التطور التاريخي للقطاع النفطي في الجزائر، أهم المراحل الواجبة لاستغلاله و كذا أهميته بالنسبة للاقتصاد الوطني.

المبحث الأول: تقديم عام للنفط

تزداد أهمية النفط يوما بعد يوم باعتباره مادة حيوية واستراتيجية تعد المحرك الأساسي لكل اقتصاديات العالم، إذ أصبح عنصرا هاما في الحياة الاقتصادية لجميع الدول، مما استوجب على هذه الأخيرة تسخير كل الإمكانيات المادية و البشرية للبحث عنه بغية استغلاله داخليا أو تسويقه في الأسواق العالمية. من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على ماهية البترول و أبرز خصائص السوق النفطية.

المطلب الأول: ماهية النفط

1. تعريف النفط:

لقد تعددت التعاريف والمفاهيم التي أطلقت على هذه المادة فالنفط أو البترول له مسميات عديدة منها زيت الخام، الذهب الأسود، فيعرف في اللغة العربية بالنفط، الانجليزية PETROLEUM و في اللغة الفرنسية PETROLE و في اللغتين الاسبانية و البرتغالية PETROLEO.

التعريف الأول: "إذا كان أصل لفظ البترول يعود إلى كلمة لاتينية petroleum و تعني petra أي صخر + زيت oleum أي بمعنى زيت الصخر، فإن كلمة نفط فهي مأخوذة من الكلمة الفارسية "نافت" أو "نافتا" وهي تعني قابلية السريان، و كلاهما عبارة عن سائل كثيف، قابل للاشتعال، يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية على أعماق مختلفة وفي بعض المناطق على شكل برك ظاهرة للعيان كما هو الحال في منطقة العراق وفي سيبيريا بشمال روسيا¹⁰³."

التعريف الثاني: و من الناحية العلمية يعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء، يتركب من الفحم و يحرر عند احتراقه طاقة، قابل للاشتعال، بني غامق، أو بني مخضر، يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية¹⁰⁴. يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكثرها انتشارا، ويتكون من خليط من الهيدروكربونات وتتراوح نسبتها في بعض أنواع النفط بين 50% - 90% بالإضافة إلى مركبات أخرى مثل الأزوت،

103 محمد ماضي، كمال ديب، "اقتصاديات الطاقة النابضة والمتجددة"، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017، ص09.

104 أحمد نسرين، "تحديات سونطراك في السوق النفطية"، مذكرة ليسانس، 2004-2005، ص05.

الفصل الثاني..... مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

الفوسفات، الأكسجين والهليوم وتتراوح كثافة ثقل البترول ما بين 0,65 و 1.85 غ/سم يقاس البترول عموما بمقياسين هما طن والبرميل¹⁰⁵.

التعريف الثالث: النفط أو البترول عبارة عن سائل كثيف ، قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة الأرضية، و يتكون من هيدروكربونات خاصة من سلسلة الألكانات الثمينة كيميائيا،و لكن يختلف في مظهره و تركيبه ونقاوته بحسب مكان استخراج¹⁰⁶.

التعريف الرابع: ينظر إليه على أنه مادة غازية وهي الهيدروكربونات الغازية ويطلق عليه الغاز الطبيعي (Natural Gas)، وهو يتكون في هذه الحالة من مجموعة مواد غازية أهمها الميثان (Methane)، و الإيثان (Ethane) و البروبين (Propane) و البوتان (Butane) و النتروجين و ثاني أكسيد الكربون والكبريت و بنسب متفاوتة¹⁰⁷.

التعريف الخامس: عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية ومواد هيدروكربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة¹⁰⁸.

ويعتبر البترول مادة بسيطة ومركبة في ذات الوقت، فهو بسيط من حيث انه يتكون كيميائيا من عنصرين هما الهيدروجين والكربون، وهو مركب من حيث اختلاف خصائص مشتقاته باختلاف التركيب الجزيئي لكل منهما. فكل مادة تتكون من جزيئات هي وحدات تركيبها الأساسية. وكل جزيئ يتألف من ذرات وتتحدد خصائص المادة بعدد ونوع الروابط التي تساهم في هذا الاتحاد وكيفية توزيعها¹⁰⁹.
كما يوضح الجدول التالي ذلك:

الجدول (01-02): المعدل العام لنسب العناصر المكونة للنفط

| العنصر | النسبة المئوية بالوزن |
|---------|-----------------------|
| الكربون | 84-87 |

¹⁰⁵ عثمان مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية (2001-2014) "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013-2014، ص 3.

¹⁰⁶ معهد الدراسات المصرفية، "الذهب الأسود"، السلسلة الخامسة، الكويت، العدد6، 2013، ص 02.

¹⁰⁷ أمينة مخلفي، "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، ج 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2013/2014، ص 08.

¹⁰⁸ وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013، ص 04.

¹⁰⁹ حسين عبد الله، "البترول العربي"، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2003، ص 01.

| | |
|--------|------------|
| 14-11 | الهيدروجين |
| 0.05 | الكبريت |
| 2-0.01 | النتروجين |
| 2-0.01 | الأكسجين |

المصدر: محمد محروس إسماعيل، "اقتصاديات البترول والطاقة"، دار الجامعات المصرية، طبعة الأولى، 1988، ص 51.

2. خصائص النفط:

إن خصائص السلعة البترولية يرتبط بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاضم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز مميزاتها¹¹⁰:

- الميزة التكنولوجية الفنية: ترتبط بمدى تطور أساليب معدات استغلال الثروة البترولية.
- الميز الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية): حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.
- ميزة مرونة الحركة البترولية: حيث تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها و تنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.
- ميزة للاستعمال الواسع وغير المحدود: حيث أن لها منافع متعددة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات.

3. طرق استخراج النفط:

1.3 المرحلة الأولى: مرحلة الاستطلاع و الاستكشاف

ظهرت مرحلة البحث و الاستكشاف بوضوح، منذ اكتشاف علاقة النفط بأنواع الصخور المكونة للأرض حيث ثبت أنه يوجد غالبا في الصخور الرسوبية، و رجحت هذه الظاهرة عبر التاريخ كفة المنشأ العضوي، و بالتالي يربط المستكشفون احتمالية تواجده بهذه الصخور، و عليه تركز البحث في الأحواض الرسوبية عند حافات القارات و قرب السلاسل الجبلية و في الجرف القاري، و من أهم الطرق المتبعة في البحث عن النفط هي:¹¹¹ أولا- المسح الجيولوجي: حيث تنحصر مهمة الجيولوجي في رسم خرائط مختلفة توضح تراكيب الصخور

¹¹⁰ محمد أحمد الدوري ، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983، ص 8-9.

¹¹¹ سمير التنير، "التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم، ماضيا وحاضرا"، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، دار المنهل البناني، 2008، ص 15.

و أنواعها للمنطقة المراد مسحها، بعد أخذ العينات و النماذج و تحليلها مخبريا، كما يهتدي الباحثون على أماكن وجود النفط من خلال بعض الظواهر الطبيعية، كأن تجذبه التراكيب القبايية و الإلتواءات الواضحة المعالم و تعتبر هذه الطريقة من أهل الطرق و أقلها تكلفة.

ثانيا- المسح الجيوفيزيائي: نتيجة للتقدم العلمي و التكنولوجي في مجال الصناعة النفطية فقد اهتدى العلماء إلى طرق أكثر تعقيدا إلا أنها أكثر جدوى من أهمها:

- المسح الزلزالي: تعتمد هذه الطريقة على إرسال موجات صوتية إلى الأرض عن طريق إحداث حركة على السطح أو في أعماق مناسبة و يتم تسجيل ترددات الموجات الصوتية التي ترسلها الطبقات المختلفة على أشربة مغناطيسية يتم معالجتها بالفعل الالي و بتفسير هذه المعلومات يمكن التعرف على التراكيب الصخرية و أنواعها.

- المسح المغناطيسي: هو قياس عنصر المجال المغناطيسي في مناطق مختلفة لمعرفة سمك الصخور الرسوبية أي بعد الصخور القاعدية (النارية) عن سطح الأرض وهذا يعطي صورة لوضع الطبقات الصخرية يمكن من خلالها الاستدلال على وجود المكمن من عدمه.

2.3 المرحلة الثانية: مرحلة التنقيب و الحفر

وتعتبر هذه الخطوة من الخطوات الحساسة لنجاح عملية الاستغلال الاقتصادي للموارد النفطية الطبيعية. حيث أنه و بعد تحديد أماكن النفط المتوقعة، يتم تحديد موقع البئر الاستكشافي، لمعرفة ما إذا كان يوجد نطف أم لا. وبما أن الحفر هو الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها التحقق من وجود أو عدم وجود النفط، فيجب توخي الدقة في اختيار مواقع الآبار، وخاصة الاستكشافية منها، لأنها هي التي تثبت صحة المعلومات التي تم الحصول عليها. الدقة في اختيار مواقع الآبار ليست ضرورية للجانب العلمي فحسب، بل للجانب الاقتصادي أيضاً نظراً للتكلفة. خطأ في اختيار موقع البئر الاستكشافي قد يؤدي إلى عدم العثور على النفط رغم وجوده بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المكمن. كما يعتمد ذلك على نتيجة حفر البئر الاستكشافية وحفر الآبار التقييمية والإنتاجية.

3.3 المرحلة الثالثة: مرحلة الاستخراج و الانتاج النفطي

و هي المرحلة الهادفة إلى استخراج النفط الخام من باطن الأرض ورفعها إلى سطح الأرض ليكون جاهزا و صالحا للنقل و التصدير والتصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة، و في داخل المنطقة أو البلد أو خارجه وتتضمن هذه المرحلة النشاط المتعلق بتهيئة و صلاحية المنطقة النفطية للاستغلال الاقتصادي وسواء كان من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستعمال حفر الآبار النفطية الناجحة وتحديد عددها و جعلها

صالحة للإنتاج أو الاستخراج، و إنشاء مختلف المعدات الميكانيكية من المكامن و أنابيب نقل و تنقية و صهاريج تنقية وجميع... إلخ. إن مرحلة استخراج النفط مرتبطة و معتمدة اعتمادا كاملا و مباشرة بالمرحلتين السابقتين و تشكل المراحل الثلاث عملية إنتاج النفط الخام أو ما يطلق عليه بالصناعة الاستخراجية النفطية. إن تدفق النفط في المرحلة الثانية للإنتاج يجري بواسطة الاستنزاف الطبيعي و ذلك بالاعتماد على طاقة المكمن الطبيعي. فإذا كانت هذه الطاقة ضئيلة، فإن الضغط من المكمن يبدأ بالانخفاض الحاد باستمرار الإنتاج وبالتالي يبدأ معدل الإنتاج نفسه بالهبوط، لا يتجاوز مستوى الاستخلاص الطبيعي بفعل قوة المكمن مهما كان نوعه نسبة 50 إلى 60% و طالما أن الهدف هو استخراج أكبر كمية ممكنة من النفط المخزون في الأرض و يجب التفكير في طرق ثانوية للاستخلاص من شأنها تطوير المعامل بكل الطرق الممكنة ذات الجدوى الاقتصادية¹¹².

حيث تستعين طرق الاستخلاص الثانوي بمختلف المكامن المستعملة في هذه المرحلة و التي تم تصنيفها على أساس قوة الدفع المؤثر منها، نذكرها فيما يلي¹¹³:

(- المكامن ذات الدفع الذاتي، - المكامن ذات الدفع بالقبة الغازية، - المكامن ذات الدفع المائي، - المكامن ذات الدفع الجذبي.)

كما تتمثل طرق الاستخلاص الثانوي في عملية حقن الابار بوسائل مختلفة أهمها الحقن بالغاز و الحقن بالماء، حيث تعتبر هذه الأجهزة أكثر الطرق كفاءة في الوقت الحاضر، و يتم حقن الماء في الطبقة الحاملة له و الموجودة أسفل الزيت بواسطة ابار خاصة للحقن تساعد على إحلال النفط و دفعه باتجاه الابار النتجة له.

4.3 المرحلة الرابعة: مرحلة المصب

ترتكز هذه المرحلة على الجانب الاقتصادي و التقني أكثر من الجانب النظري و المعرفي حيث تأتي هذه المرحلة بعد مرحلة المنبع مباشرة، و تسمى كذلك بالمرحلة الدنيا، حيث تعني مجموعة الأنشطة المختلفة والمتعددة التي تقوم باستغلال مادة النفط بعد استخراجه، حيث تقوم مرحلة المصب كسابقتها على مجموعة من مراحل أخرى متسلسلة و متكاملة و مترابطة عموديا فيما بينها. و تتجسد لنا هذه المراحل في أربع كالاتي¹¹⁴:

¹¹² محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 05.

¹¹³ سالم عبد الحسن رسن، "اقتصاديات النفط"، الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1999، ص51.

¹¹⁴ محمد أزهر سعيد السماك، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية- أسس و تطبيقات"، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1987، ص

1.4.3 مرحلة نقل النفط:

تهدف هذه المرحلة الى نقل النفط الخام عبر جميع وسائل المواصلات المتاحة (نقل بري عبر الشاحنات ، عبر الأنابيب أو البحري عبر السفن المخصصة لهذا الغرض... إلخ) داخل الوطن و خارجه ، و هذا انطلاقا من أبار و مناطق الاستخراج الى منطقة الاستهلاك، التكرير أو التصدير

2.4.3 مرحلة التكرير أو التصفية النفطية:

هي المرحلة التي تهدف إلى تصنيع النفط في المصافي و تحويله في المصافي من صورته الخام إلى أشكال مختلفة من المنتجات السلعية البترولية المعالجة الموجهة للاستهلاك بشكل مباشر أو كمنتجات تدخل في عمليات تصنيع لاحقة.

كما تتراوح هذه المنتجات البترولية ، من أساسية أو رئيسية، ثانوية، خفيفة مثل البنزين والكيروسين، وبعضها ثقيلة كالأسفلت أو الشمع... إلخ. وتسمى هذه المرحلة الصناعية بمرحلة الصناعة التحويلية لأنه يتم من خلالها تحويل النفط من صورته.الخام الى مجموعة من المنتجات.

3.4.3 مرحلة التسويق و التوزيع:

تأتي هذه المرحلة مباشرة بعد مرحلة التكرير أو التصفية ، حيث تهدف الى تسويق و توزيع مختلف المنتجات النفطية عبر مراكز و نقاط البيع الموزعة داخل الاقليم الوطني و خارجه و هذا عبر استغلال مختلف الوسائل المعدات و الأساليب التسويقية المعدة خصيصا لهذا الغرض.

4.4.3 مرحلة التصنيع البتروكيمياوية:

و هي المرحلة الهادفة الى تحويل و تصنيع المنتجات السلعية النفطية إلى منتجات سلعية بتروكيمياوية مختلفة و متنوعة تعد بالمئات، كالأسمدة الزراعية و المنظفات و المبيدات و الأصباغ و المواد البلاستيكية و الأنسجة الاصطناعية..... إلخ. تضم هذه المرحلة عددا واسعا و غير محدود من النشاطات الاقتصادية و الصناعية المهمة و الحيوية في الجمل الاقتصادي الوطني او العالمي (لم يبدأ ظهورها للوجود الا منذ فترة الثلاثينيات من القرن العشرين و في بعض الأقطار كالولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا...)¹¹⁵.

¹¹⁵ محمد أحمد الدوري ، مرجع سابق، ص 5.

يمكن اعتبار مرحلة التصنيع البتروكيمياوي من ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرا للترابط فيما بينهما و اعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة النفطية بصورتها و بأشكالها المختلفة. و قد لا تعتبر هذه المرحلة من ضمن مراحل الصناعة النفطية نظرا لاستقلالية التي تتميز هذه المرحلة .

ان ما يميز مرحلة الصناعة البتروكيمياوية عن المراحل السابقة الذكر هو تركزها في الدول الصناعية و المتطورة حيث لا يشترط ان تحتوي هذه الدول بالضرورة على موارد نفطية ، تمتاز هذه الدول بتوفر التكنولوجيا التقنيات الحديثة لتوفير هذا النوع من المنتجات.

المطلب الثاني: سوق النفط العالمية

تعد السوق النفط من أكبر الأسواق العالمية و أكثرها حيوية و هذا نظرا الى أن النفط لا يزال الى يومنا هذا أهم مصدر للطاقة في العالم و الأكثر استخداما . إن هذه الأهمية جعلت "السوق النفطية" محل تتبع و ترقب لجميع حكومات العالم.

ان الملاحظ لهذه السوق يجدها تتمتع بقدر كبير من التذبذب في أسعارها و تشعب المتدخلين فيها حيث تحكمها العديد من العوامل و المتغيرات الداخلية و الخارجية و التي تتسم بقدر من الديناميكية و التسارع في الأحداث .

1. تعريف سوق النفط العالمية:

إن السوق النفطية هي المكان الطبيعي لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة الخام منها بسعر معين و زمن معلوم بين الأطراف المتبادلة¹¹⁶، ويجرك هذه السوق قانون العرض والطلب بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية الأخرى التي تحكم السوق، وكذا العوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين والشركات النفطية العالمية، وهي سوق شبه احتكارية تحكمها البلدان المنتجة والمصدرة والبلدان المستهلكة الكبرى¹¹⁷.

من خلال التعريف السابق نستنتج أن السوق النفطية هي سوق قوامها السلع النفطية حيث نجد من أهم المتدخلين فيها كطرف اول البلدان التي تحتوي على احتياطات هامة من النفط الخام و كطرف ثاني الدول

¹¹⁶ محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 142.

¹¹⁷ ضياء مجدي الموسوي، "ثورة أسعار النفط 2004"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.

الصناعية الكبرى التي تستهلك الكثير من هذه المادة ، كما تخضع هذه السوق الى العديد من العوامل التي تتحكم فيها ،

2. خصائص سوق النفط:

من أهم خصائص سوق النفط نجد ما يلي:

1.2. سوق شبه احتكارية: ومعنى ذلك أن هناك مجموعة قليلة من الدول تحتكر هذا السوق، وهي الدول المنتجة للنفط والشركات الاحتكارية الكبرى هذا من جهة العرض، والدول المستهلكة الكبرى التي تؤثر في السوق من خلال تغيير مخزونها النفطي الاستراتيجي أو من خلال طلبها النفطي، وهذا من جانب الطلب¹¹⁸.

2.2 سوق التكتل (الكارتل، والمنظمات والهيئات): تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق. وقد ظهرت أولى هذه التكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تلتها الهيآت والمنظمات الدولية كمنظمة الأوبك (الدول المصدرة للنفط)، الأوبك (الدول العربية المصدرة للنفط)، والوكالة الدولية للطاقة.

3.2 تأثر السوق النفطية بالأسواق ذات الصلة الوثيقة: أي أن السوق العالمية للنفط تتأثر بصورة مباشرة بسوق الناقلات وتكاليف الشحن . حيث تعكس تكاليف ناقلات النفط تقلبات الطلب العالمي على النفط الخام بصورة مباشرة، فانخفاض الطلب العالمي على النفط يخفض من تكاليف الشحن، مما يشجع شركات النفط على الشراء من الأسواق البعيدة، في حين أن الزيادة في الطلب العالمي على النفط لها آثار عكسية¹¹⁹.

4.2 السوق النفطية ذات طابع متقلب: وخاصة فيما يتعلق بأسعار النفط التي يفوق تقلبها كثيرا تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأخرى¹²⁰.

3. العوامل المؤثرة في تحديد اتجاهات السوق النفطية العالمية: إن تعقد السوق النفطية واتساع الأطراف الفاعلة فيها حوّل النفط إلى سلعة إستراتيجية، ولم يعد ميزان العرض والطلب كافيا لتحديد الأسعار أو السيطرة عليها وإنما توجد هنا عوامل أخرى تؤثر على السوق النفطية تتمثل فيمايلي¹²¹:

¹¹⁸ ضياء محمد الموسوي، مرجع سابق، ص 29-30.

¹¹⁹ أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013، ص 54-55.

¹²⁰ روبرت واينر، "تقلب أسعار النفط: العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة، الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2006، ص 164.

1.3 العوامل الاقتصادية: ويدخل تحت هذا العنوان الكثير من المتغيرات في مقدمتها:

1.1.3 التغيير الجوهري في سوق النفط: ونقصد بذلك ظهور أطراف جديدة في سوق النفط، بحيث كان لهذه الأطراف تأثير كبير في السوق النفطية العالمية، وذلك من خلال الطلب الواسع على النفط، مما أدى إلى اختلال التوازن في سوق الطلب والعرض كما هو الحال مع الصين مثلاً.

2.1.3. نقص القدرات الإنتاجية: تشير التحليلات الاقتصادية إلى أن منظمة الأوبك وهي صاحبة الحصة الكبرى في تزويد السوق النفطية العالمية بمادة النفط، لم تعد قادرة على زيادة الإنتاج بشكل كبير. وبحسب المحللين لم يبق أمام الأوبك أن تزيد إنتاجها عن 1,4 مليون برميل في اليوم كحد أقصى، أما بالنسبة للدول المنتجة الأخرى ومنها النرويج وروسيا، فلا يمكن زيادة قدراتها الإنتاجية اليومية.

3.1.3. اختلال التوازن بين الطلب والعرض (الإنتاج والاستهلاك): وهذا نتيجة ظهور دول تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على شراء النفط وفي مقدمتها الصين والهند، وكذا نقص القدرات الإنتاجية للدول المنتجة.

2.3. العوامل السياسية والإستراتيجية: وتتمثل هذه العوامل في الاضطرابات السياسية والأمنية التي شهدتها الكثير من الدول النفطية كالعراق، أفغانستان، السعودية، نيجيريا، فينزويلا، وحديثاً ليبيا ومصر، حيث أدت هذه الاضطرابات السياسية إلى التأثير على سوق النفط مباشرة، وكذا الصراع بين منظمة الأوبك و وكالة الطاقة الدولية و الدول المنتجة من خارج الأوبك.

4. القوى الفاعلة في سوق النفط العالمية: تتكون السوق النفطية من مجموعة من الأطراف الفاعلة، تتحكم فيها من الجانبين أي من جانب الطلب وجانب العرض، بحيث نجد أن كل طرف من هذه الأطراف يسيطر على السوق بنسبة معينة تختلف بينهم بحسب حجم كل طرف، وسوف نتعرف على كل طرف من هذه الأطراف من كل جانب من جوانب السوق على حدى كالاتي:

1.4. القوى المحددة للعرض النفطي: تشمل قوى العرض النفطي أو الأطراف المتحكمة في جانب العرض في السوق النفطي ثلاث قوى أساسية و هي :

- منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)

- الشركات العالمية للنفط

¹²¹ كوثر عباس الربيعي، "التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية"، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 26-

- منتجو النفط خارج منظمة الأوبك.

1.1.4. منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) "opec": هي منظمة حكومية دولية، أنشئت في مؤتمر بغداد يوم 10-14 سبتمبر 1960 من قبل كل من إيران والعراق والكويت والسعودية و فنزويلا¹²²، وانضم في وقت لاحق تسعة أعضاء آخرين وهم⁽¹²³⁾ : قطر(1961)، اندونيسيا (1962) وقد علقت عضويتها من جانفي (2009)، الإمارات العربية المتحدة (1967)، الجزائر(1969)، نيجيريا (1971)، الإكوادور (1973) وقد علقت عضويتها من ديسمبر 1992 حتى أكتوبر 2007، الغابون (1975-1994)، أنغولا (2007).

وكان مقر وجودها في السنوات الخمس الأولى من تأسيسها في جنيف (سويسرا)، تم نقل هذا إلى فيينا (النمسا) في 01 سبتمبر 1965. وكان من بين أسباب تأسيسها:

➤ التحول في المشهد الاقتصادي والسياسي الدولي، وذلك مع انتهاء الاستعمار الواسع وولادة العديد من الدول الجديدة المستقلة في العالم النامي ذات الموارد الطبيعية خاصة النفط.

➤ سيطرت الشركات متعددة الجنسيات "الأخوات السبع" على سوق النفط الدولية .

أ- أهداف منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك):

➤ تنسيق وتوحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء من أجل تأمين أسعار عادلة و مستقرة لمنتجي النفط والكفاءة الاقتصادية و إمدادات منتظمة من النفط إلى الدول المستهلكة.

➤ الإبقاء على سعر النفط الذي يستغله الكارتل الدولي النفطي (الشركات المتعددة الجنسيات) خارج حدودها في مستوى مرتفع.

➤ تسهر المنظمة على ضمان المساواة بين أعضائها.

➤ توحيد جهود البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثروتها الخاصة¹²⁴.

➤ تنظيم وتعزيز موقف الأقطار المصدرة للنفط في علاقتها مع الشركات صاحبة الامتياز¹²⁵.

¹²² عبد القادر سيد أحمد، "الأوبك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها"، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 75.

¹²³ الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على الموقع الإلكتروني: (Brief History): www.opec.org ، تاريخ الزيارة: 2024/03/15.

¹²⁴ عبد القادر سيد أحمد، مرجع سابق، ص.75.

ب- أهمية ودور منظمة الدول المصدرة للبتترول(الأوبك):

لمنظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) اهمية بالغة في السوق العالمية للنفط و يتضح هذا في العديد من المؤشرات و التي نذكر منها ما يلي¹²⁶:

- عدد السكان: بلغ عدد سكان دول الأوبك سنة 2022 ما يقارب 526.6 مليون نسمة.
 - الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الحالية (PIB): قدر الناتج المحلي الإجمالي لدول الأوبك سنة 2022 بـ 3 تريليونات و 375 مليار دولار أمريكي.
 - احتياطي النفط الخام: الى غاية 2022 وصلت احتياطيات النفط الخام المؤكدة لدول الأوبك إلى 1244 مليار برميل، أي بنسبة 79.5٪ من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم .
 - إنتاج النفط الخام: بلغ إنتاج دول الأوبك سنة 2022 ما قيمته 28.9 مليون برميل يوميا، أي ما يعادل نسبة 39,7٪ من الإنتاج العالمي للنفط الخام المقدر بـ 72.8 مليون برميل يوميا.
 - حجم الصادرات من النفط: قدرت قيمة صادرات دول اوبك من المحروقات سنة 2022 بما يقارب 873,57 مليار دولار أمريكي.
- مما سبق يمكن القول أن منظمة أوبك تعد من أهم اللاعبين في السوق النفطية، لاسيما جانب العرض منه حيث تسيطر على قرابة 40 ٪ من انتاج النفط الخام و تصدر ما قرابة 873 مليار دولار، و يبقى الرقم الصعب الذي بحوزة هذه المجموعة : هو أنها تستحوذ على يقارب 80 ٪ من الاحتياطي العالمي للنفط الخام
- أما فيما يخص دور الأوبك في سوق النفطية العالمية، فيظهر كمنتج مرجح في عملية التوازن بين العرض والطلب على النفط، فسياسة الشركات النفطية الكبرى الانفرادية في تسعير النفط ترتب عنها انفجار الطلب العالمي على النفط الخام، بسبب الأسعار الزهيدة والاستنزاف الجائر لمكامن النفط، تبعثها مرحلة مشاركة الأوبك

¹²⁵علي أحمد عتيقة، الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991، ص81.

¹²⁶ Organization of the Petroleum Exporting Countries, https://asb.opec.org/data/asb_data.php, visiting date : 10/12/2023

في تسعير النفط الخام في بداية السبعينات من القرن العشرين، والتي تعاملت أثناءه الأوبك بدور مسؤول إلى حد كبير بما لا يخل بأليات العرض والطلب على النفط الخام في السوق العالمية¹²⁷.

2.1.4. شركات النفط العالمية: تعرف شركات النفط الكبرى بأنها عبارة عن شركات متعددة الجنسيات عملاقة.

والشركات المتعددة الجنسيات كما عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCATAD بأنها "كيان اقتصادي يزاوّل التجارة والإنتاج عبر القارات، وله في دولتين أو أكثر شركات وليدة أو فروع تتحكم فيها الشركة الأم بصورة فعالة وتخطط لكل قراراتها تخطيطاً شاملاً"¹²⁸. كما يمكن تعريفها أيضاً على أنها تلك الشركات التي تملك وتقوم بالإنتاج في الكثير من المجالات مثل الصناعة والمناجم وتكرير النفط في أكثر من دولة واحدة¹²⁹.

وينطبق هذا التعريف على تلك الشركات النفطية التي سيطرت على النفط العالمي قرابة خمسين عاماً تقريباً وكان أول ظهور لها سنة 1870 من طرف الأمريكي روكفلر، الذي قام بتشكيل أولى شركات النفط في تلك الفترة والتي أطلق عليها اسم شركة ستاندار أويل، بحيث ركزت هذه الشركة جهودها لعدة سنوات على الاحتكار شبه الكامل للسوق العالمية، واستمر هذا الاحتكار حتى سنة 1911 بحيث كسر احتكار ستاندار أويل و أنهى وجودها بحكم قضائي من طرف المحكمة العليا الأمريكية الذي أقر بأن شركة ستاندر أويل كانت احتكاراً غير قانوني و بالتالي تم تفكيكها إلى أكثر من 36 شركة¹³⁰.

لتنقسم بعد ذلك 7 شركات متعددة الجنسيات سوق النفط و تحتكر السوق بالرغم من وجود قانون يحارب الاحتكار و الاتفاق المسبق على السيطرة و تفاسم سوق النفط وهي : ستاندار أويل أوف نيو جيرسي (الآن إكسون)، ستاندار أويل أوف نيويورك (الآن موبيل)، ستاندار أويل أوف نيو كاليفورنيا، ستاندار أويل أوف أوهايو، ستاندار أويل أوف انديانا.الثلاثة الأولى بالإضافة إلى غولف وتكساسو ورويال دوتش/شل وبريتيش

¹²⁷ مايكل لينش، "البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)"، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005، ص256.

¹²⁸ بول هيرست، وغراهام طومسون، "ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة فالح عبد الجبار ، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001.

¹²⁹ السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 213.

¹³⁰ عن الموقع : www.economicarab.com ، تاريخ الاضطلاع : 2024/01/21.

بتروليوم (التي تألفت كشركة أنجلو- إيرانية في أوائل القرن العشرين لإدارة امتياز نفطي بريطاني في إيران) شكلت السبع الكبريات.

ويعتبر رجل الأعمال الإيطالي: "أنريكو ماتي" أول من أطلق مصطلح الشقيقات السبع على هذه الشركات في سنة 1950، وهذا لوصفها باعتبارها أكبر شركات النفط العالمية، والتي تهيمن على صناعة النفط العالمية منذ نشأتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

وفي سنة 1973 كانت هذه الشركات تتحكم في 85% من الاحتياطي العالمي للنفط¹³¹، أما في سنة 2000 فسيطرت هذه الشركات على مبيعات 29 مليون برميل يوميا من المنتجات النفطية المكررة، أو ما يقارب من 40% من الاستهلاك العالمي من النفط¹³²، غير أنها واجهت ولا تزال تواجه تحدي كارتل الأوبك وتنامي قدرات الشركات النفطية الوطنية في بعض الدول الناشئة.

❖ **إستراتيجيات الشركات البترولية العالمية:** تتجلى الإستراتيجيات التي وضعتها وخططتها وبرمجتها الشركات النفطية العالمية لتحقيق أهدافها في إستراتيجيتين، الأولى قصيرة الأجل، و الأخرى طويلة الأجل، ويمكن تلخيصها فيما يلي¹³³:

➤ **الإستراتيجيات القصيرة الأجل:** تتمثل الإستراتيجيات القصيرة الأجل فيما يلي:

- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في المناطق "المأزومة سياسيا".
- الاتجاه نحو التوسع في البحث عن النفط في مناطق خارج دول الأوبك.
- التلاؤم مع تطور الطلب على المنتجات المكررة وازدياد أهمية السوق الفورية.
- التلاؤم مع التخفيض في درجة التكامل الرأسي والسيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.
- السيطرة على المراحل اللاحقة في إنتاج النفط.

➤ **الإستراتيجيات الطويلة الأجل:** تتمثل هذه الإستراتيجيات أساسا في السيطرة على السوق العالمية للطاقة، ولتحقيق هذا الهدف تعمل الشركات العالمية للنفط على تركيز استثماراتها بصفة أساسية في كل من

131 محمد زيدان و محمد يعقوبي، "الأثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسئوليتها تجاه البيئة"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012، ص06.

132 قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010، ص 72.

133 علي لظفي، "التنمية والطاقة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010، ص 73-74.

النفط والفحم والغاز الطبيعي، بالإضافة إلى ذلك، تحاول أن تضمن "السيطرة على تكنولوجيا المستقبل" التي ستكون أساس تحقيق التوازن في السوق النفطية في الأجل الطويل .

3.1.4. منتج النفط خارج منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك):

بالإضافة إلى الدول المنتجة للنفط و المنضوية تحت راية منظمة أوبك، هنالك دول أخرى تنتج النفط لكنها غير خاضعة لأي جهة أو منظمة و التي تطلق عليها تسمية " الدول المصدرة للبترول خارج منظمة أوبك " من بين هذه الدول نجد دولاً صناعية مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا و النرويج و أخرى دول نامية مثل : المكسيك، مصر، الهند ،دول غرب إفريقيا.. الخ

ان أهمية هذه الدول ظهرت خصوصاً بعد تأسيس منظمة أوبك في 1960 وهيمنة هذه الأخيرة على جل الانتاج العالمي للنفط مع احتكار جانب العرض للسوق النفطية اذف الى ذلك الأزمة النفطية التي شهدها العالم سنة 1973 و التي انعكست سلبياً على الدول الصناعية بالخصوص ، حيث قامت مجموعة الدول المنتجة للنفط خارج أوبك بمحاولة التقليل من وطأة الأزمات النفطية عليها و محاولة تقليل التبعية العالمية المفرطة لمنظمة أوبك في مجال المحروقات و هذا بالتوسع في إنتاج و تصدير النفط بهدف حماية مصالحها المالية، السياسية و الاقتصادية وفي منتصف الثمانينيات ازداد نصيب الدول المصدرة غير الأعضاء، بحيث ورثت في مجال التصدير ما فقدته الأوبك¹³⁴، وذلك عن طريق المحفزات المالية والضريبية للشركات الأجنبية من أجل إغرائها على الاستثمار والتحري عن النفط وتطويره، بحيث زاد الإنتاج فيما لا يقل عن 08 ملايين برميل يوميا خلال 20 سنة المنصرمة¹³⁵.

2.4. القوى المحددة للطلب النفطي: تتمثل قوى الطلب النفطي في الدولة المكونة لوكالة الطاقة الدولية وكذا الدول المستهلكة الأخرى كالصين والهند.

1.2.4. وكالة الطاقة الدولية (IEA): هي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)¹³⁶، تأسست في نوفمبر 1974 من طرف 17 دولة بهندسة وقرار من هينري كيسنجر، الذي

¹³⁴ أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 174.

¹³⁵ فاضل الجلي وآخرون، "واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997، ص 176 .

¹³⁶ - منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "OECD" : هي منظمة تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية تضم في عضويتها جميع الدول المتقدمة وهي دول الإتحاد الأوروبي بالإضافة إلى تركيا، سويسرا، أيسلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أستراليا، اليابان، نيوزيلندا.

الفصل الثاني..... مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

اكتشف أن الوسيلة الوحيدة من أجل قمع قوة منظمة الأوبك، هي أن يرتفع سعر النفط فتتدفق الأموال للاستثمار خارج نطاق أقطار الأوبك، فارتفع السعر يرتبط ارتباطا جذريا بالرغبة في إضعاف الأوبك¹³⁷. وتأسست أيضا كردة فعل على الأزمة النفطية التي ضربت الأسواق سنتي 1973-1974، أيضا بهدف مساعدة البلدان المستهلكة عبر تنسيق سياساتها في مواجهة الاضطرابات التي قد تطرأ على حجم الامدادات النفطية و هذا عبر الإفراج عن مخزونات اضافية في الحالات الطارئة إلى الأسواق. وقد انضم إليها في وقت لاحق أعضاء آخرين وهم¹³⁸: النمسا، الدنمارك، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، اليابان لوكسمبورغ، هولندا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة البريطانية، الولايات المتحدة الأمريكية بلجيكا، كندا(1974)، النرويج (يشارك في الوكالة بموجب اتفاق خاصة منذ عام 1974)، اليونان (1976)، نيوزيلندا(1977)، أستراليا(1979)، البرتغال (1981)، فنلندا وفرنسا (1992)، المجر (1997)، جمهورية التشيك (2001)، جمهورية كوريا (2002)، الجمهورية السلوفاكية (2007) بولندا(2008)، بحيث تهدف إلى¹³⁹:

- صيانة وتحسين نظم للتعامل مع تعطل الإمدادات النفطية.
- تعزيز سياسات الطاقة العقلاني في سياق عالمي من خلال علاقات تعاونية مع الدول غير الأعضاء، والصناعة والمنظمات الدولية.
- تشغيل نظام المعلومات دائم في سوق النفط الدولية.
- تحسين إمدادات الطاقة وهيكل الطلب في العالم من حيث تطوير مصادر بديلة للطاقة وزيادة كفاءة استخدام الطاقة.

137- أحمد زكي يماني وآخرون، "المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000، ص 196.

138- الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA): <http://www.iea.org/aboutus/history>، تاريخ الزيارة : 2024/02/15.

2.2.4. دولتي الصين والهند: تعتبر كل من الصين والهند من أكبر المستهلكين للنفط في العالم، ومن أكبر المتعاملين في السوق النفطية العالمية، إذ تمثل نسبة الطلب لكل من الهند والصين 40% من الطلب العالمي للنفط بحلول سنة 2030، وهذا وفقا للاتجاهات العالمية الحالية¹⁴⁰.

- الصين: إن ظهور الصين كقوة عظمى في القرن الواحد والعشرين، ستكون له ملابسات فائقة وواسعة النطاق على جميع المشاريع العالمية. فاققتصاد الصين أصبح اليوم سريع النمو مقارنة بما كان عليه في السابق، وفي هذا الشأن قال بول إتش أونيل رئيس شركة "ALCOA" "لم يشهد التاريخ أبدا مثل هذا التحول العاصف، حيث أمكن لقوة اقتصادية لطرف أساسي في العالم أن تغرق فجأة الاقتصاد العالمي"¹⁴¹، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل سنوي يزيد على 09% وهو أعلى بكثير من متوسط النمو السنوي للدول المتقدمة، وقد ارتفع إجمالي إمدادات الطاقة الأساسية في الصين من 493 مليون طن من مكافئ النفط عام 1980 إلى 905 مليون طن من مكافئ النفط عام 1999 بمعدل زيادة يفوق نسبة 3,2% سنويا، حيث تصل حصة الصين من إجمالي الاستهلاك العالمي من الطاقة إلى 10%، مع العلم معدل نمو الطلب على النفط في الصين قد تجاوز معدل النمو في إنتاجه منذ سنة 1975 حيث أصبحت الصين الآن مستوردا للنفط الخام¹⁴²، فالنمو الاقتصادي السريع للصين زاد من استهلاكها للطاقة بوجه عام والنفط خاصة هذا ما جعلها أكثر الدول المؤثرة للغاية في أسواق الطاقة العالمية.

و في سنة 2005 استوردت الصين رقما قياسيا من النفط بلغ 6.7 مليون برميل يوميا و كان المتوقع أن تتجاوز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر مستورد للنفط في العالم عام 2016 . لكن حدث هذا قبل سنة 2016 ، حيث أكدت ادارة معلومات الطاقة الأمريكية أن الصين أصبحت لأول مرة أكبر مستورد للنفط مع نهاية 2013.

- الهند: تعد جمهورية الهند سابع أكبر دولة في العالم من حيث المساحة الجغرافية وثاني أكبر دولة من حيث السكان 2,1 (بليون نسمة)، وتصنف الهند كعاشر أكبر اقتصاد في العالم بأخذ الناتج المحلي الإجمالي

140- لوركان ليوفز، "الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008، ص 16 .

141- دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، "التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)"، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001، ص. ص 114-115.

142- نبيل بوفليح، "دور صناديق الثروة السيادية في تمويل اقتصاديات الدول النفطية الواقع والآفاق مع إشارة إلى حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 82.

في الاعتبار، يرافق ذلك ما تشهده من نمو اقتصادي بمعدل 7 % منذ سنة 2000، وقد استمر نموها المعتاد رغم الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالعالم سنة 2008. وتتمتع الهند بوفرة من مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية، إلا أن هذه المصادر لا تكفي لسد احتياجات الهند المتزايدة، ولذلك تلجأ إلى الاستيراد من الخارج وخصوصاً من مصدري النفط الخام والغاز الطبيعي في الشرق الأوسط.

وصنفت الهند كالثالث أكبر مستهلك للطاقة في العالم في سنة 2023 بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين ، وتعتمد الهند على استيراد النفط الخام ومشتقاته لسد احتياجاتها المتزايدة . وقد ظلت الكميات المستوردة تزداد سنة بعد أخرى حيث بينت بيانات وزارة البترول و الغاز الطبيعي الهندية ان مستوى استهلاك الهند من النفط بلغ مستويات قياسية بأكثر من 231 مليون طن في 2023 متجاوزا بذلك مستوى استهلاك النفط لسنة 2022 و الذي كان في حدود 219 مليون طن ، كما زادت معدل مساهمة الهند في استهلاك النفط حيث بلغت هذه النسبة ما يفوق 5 % من اجمالي الاستهلاك النفطي العالمي لسنة 2022 .

المبحث الثاني: سعر النفط و تأثيره في الصدمات النفطية

عرفت سوق النفط العالمية العديد من التطورات والتغيرات منذ اكتشاف النفط إلى يومنا هذا حيث تأرجحت هذه السوق بين العديد من الوضعيات من احتكار مطلق إلى مستوى حجم كبير من التنافس و هذا ما أثر بطبيعة الحال على أسعار المادة الإستراتيجية و جعلها تشهد العديد من التقلبات و التذبذبات في أسعارها.

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم العناصر المتعلقة بسعر النفط و مختلف الصدمات التي شهدتها الأسواق النفطية بين ما سببها ارتفاع أسعار النفط و ما سببها انخفاضه.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط

نظرا للأهمية التي أصبح يمتاز بها السعر النفطي، فقد احتل الصدارة في الكثير من المؤتمرات الدولية، وكذا حديث وسائل الإعلام العالمية، وكان هذا خاصة بعد مؤتمر طهران سنة 1971 وأثناء الأزمة النفطية الأولى سنة 1973، ونتيجة لهذا سوف نتطرق في هذا المطلب إلى معرفة ماذا يعنى بالسعر النفطي؟ وماهي أهم أنواعه؟ ومراحل تطوره وصولا إلى ما هو عليه اليوم.

1- تعريف سعر النفط:

"هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة، متأثرة بذلك بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذا القوى الفاعلة في السوق".

يعرف سعر النفط بأنه: " القيمة النقدية التي تعطى للسلعة النفطية خلال مدة معينة و محددة نتيجة لتأثير عدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، سياسية و مناخية، بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها"¹⁴³.

و يعرف أيضا بأنه: " المقابل النقدي لبرميل النفط في زمان و مكان معينين، و هو متغير باستمرار و تحكمه عدة عوامل أهمها العرض و الطلب على النفط"¹⁴⁴.

كما يمكن إعطاء تعريف آخر للسعر ، يتمثل في كون أن السعر النفطي هو سعر مشتق ومستخلص¹⁴⁵ ومعنى ذلك أنه يتم احتساب سعر النفط الخام عكسيا، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة (النقل والتكرير والتوزيع) المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى "سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة" من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات. و يتشكل السعر النفطي من عاملان اثنان هما: سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل¹⁴⁶.

2. أنواع سعر النفط: في الحقيقة ليس هناك سعر مفرد للنفط رغم التعود على التحدث حول سعر النفط فهناك عدة أنواع من الأسعار النفطية يختلف كل واحد عن الآخر، وفيمايلي سوف نتعرض لأهم أنواع أسعار النفط المتعامل بها دوليا ووطنيا.

1.2. السعر المعلن "Posted Price": هو ذلك السعر الذي يعلن عنه رسميا من طرف العارض للسلعة بحيث كان يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية.

¹⁴³ الحاج بن زيدان، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر: الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر"، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 90

¹⁴⁴ خليل عبد القادر، "تقلبات أسعار البترول و تداعياتها على الدول"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع انعكاسات أختيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015، ص 8.

¹⁴⁵ - يوسف صايغ، "سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983، ص128.

¹⁴⁶ - Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975, p

لقد ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 من طرف شركة ستاندرداويل، التي كانت تسيطر على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام. بحيث لم يظهر هذا السعر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان عبارة عن سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي مباشرة بعد استخراجها من الآبار دون إشراك مستخدميه في عملية التسعير، واستمر العمل بهذا السعر منذ ذلك الحين إلى غاية 16 أكتوبر 1973 حين أقرت منظمة الأوبك أسعار نفوطها الخام إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية¹⁴⁷.

وعليه يمكن القول بأن الأسعار المعلنة، ماهي في الواقع إلا أسعار نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد نابض وحيوي، بل إن الشركات فرضته كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح، التي كانت تشكل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

2.2. السعر المتحقق "Realized (Actual) Price": هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري كنسبة مئوية كخصم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع.

وظهرت الأسعار المحققة أو الفعلية للوجود منذ أواخر الخمسينات، وقد عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية في الدول النفطية، وتتأثر الأسعار المحققة بظروف السوق النفطية السائدة ومقدار تأثير تلك الظروف على الأطراف النفطية المتعاقدة، كما تتأثر أيضا هذه الأسعار بالعلاقات الاقتصادية الدولية على الأسعار المتحققة.

3.2. سعر الإشارة أو المعول عليه "Reference Price": إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر للنفط الخام يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق، أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق. بحيث ظهر هذا السعر في فترة الستينات، وقد تم الاعتماد عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول المنتجة، والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد النفطية بين الطرفين. ولقد تم احتساب هذا السعر على أساس معرفة وتحديد متوسط، أو معدل السعر المعلن، أو المتحقق لعدة سنوات، وما يلاحظ على هذا السعر أنه تم تطبيقه في العديد من البلدان النفطية مثل: الجزائر وفنزويلا.

¹⁴⁷ - محمد أزهري السماك، زكريا عبد الحميد باشا، "دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980، ص 224.

4.2. سعر الكلفة الضريبية "Tax Cost Price": هو ذلك السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام، مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.

إذن فهذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تقدمها الشركات النفطية الأجنبية من أجل حصولها على برمبل أو طن من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة، وبهذا فسعر الكلفة الضريبية يمثل الحد الأدنى لسعر بيع النفط الخام في السوق النفطية.

5.2. السعر الفوري (الأدنى) "Spot Price": هو السعر المعبر عن قيمة الوحدة النفطية نقديا المتبادلة آنيا، أو فوريا في السوق النفطية الحرة بين الأطراف العارضة والمشتريّة.

ظهر هذا السعر مع ظهور السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية، نتيجة لعدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من السلعة النفطية، وهذا ما أدى إلى كون هذا السعر هو سعر غير ثابت وغير مستقر. وانتشر استعمال هذا السعر بصورة كبيرة في أواخر السبعينات خاصة في سنتي 1978-1979، نظرا لعدم توازن كل من العرض والطلب النفطي لأسباب متعددة.

3. العوامل المحددة لأسعار النفط:

1.3. العرض والطلب: تعد قوى العرض والطلب في السوق العالمية هي الآلية التي تتجسد فيها العوامل الأساسية التي تؤثر في سعر النفط، وهناك عدة عوامل ذات مدى بعيد أو طارئ تؤثر وتتأثر بقوى العرض والطلب وبالتالي تتحكم في سعر النفط. وبتزايد أهمية النفط وتناقص كمياته المعروضة، تتزايد الصراعات والحروب الدولية وأخرى أهلية وداخلية تلهب الوضع السياسي قرب منابع النفط والتي بدورها تؤثر في الإمدادات وتضغط على المعروض وبالتالي الأسعار. وهناك عوامل جيوسياسية، واقتصادية ومالية وأمنية وجيولوجية ومناخية تؤثر في العرض والطلب على البترول وبالتالي الأسعار. فإذا اختل التوازن بين العرض والطلب لصالح أحدهما انخفض أو ارتفع سعر البترول. فنقص المعروض في ظل تزايد الطلب بسبب وجود تلك العوامل العدة أو بعضها وتفاعلها يرفع الطلب على البترول وبالتالي يرفع سعره. ومع حالة التوتر النسبي للعلاقات بين العرض والطلب بسبب عوامل تتعلق بالمدى المتوسط والبعيد وفي ظل حجم المعروض من النفط في الآونة الأخيرة الذي يقل عن حجم

الطلب، أدى إلى ارتفاع في أسعار النفط الدولية باستمرار منذ عام 2002م إلى الوقت الحاضر¹⁴⁸. وبحسب إحصاءات من الهيئات العالمية والدوائر المعنية، فإن حجم عرض النفط الخام في العالم بلغ في مجمله 85.5 مليون برميل يوميا (بما في ذلك زيادة إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) بمقدار نصف مليون برميل يوميا ابتداء من أول تشرين الثاني (نوفمبر) 2007م، أما حجم الطلب فقد يصل تقريبا عند نهاية العام الحالي إلى 88 مليون برميل يوميا مما يوضح صعوبة الموازنة بين العرض والطلب وبالتالي الضغط على الأسعار لمستويات أعلى. ويعد هذا العامل من العوامل الأساسية التي تؤثر في زيادة حجم الطلب على النفط، لأنه تراكمي وينتمي تأثيره إلى المدى البعيد. وزيادة الطلب العالمي على النفط نتيجة التوسع الاقتصادي العالمي أحد العوامل الأساس الذي يؤثر في ازدياد الطلب على النفط وبآثار تنتمي إلى المدى البعيد. لقد أدت الزيادة في عدد السكان في العالم وتحسن مستوى معيشة معظمهم إلى الزيادة في الاستهلاك بشكل عام والنفط بشكل خاص، ومن غير المعقول أن يتوقع بانخفاض عدد السكان أو تدني مستوى المعيشة، وهو عكس العوامل الظرفية أو ذات المدى القصير التي تؤثر في العرض والطلب على النفط كالنزاعات أو الأعاصير التي ينتهي تأثيرها بتلاشيها. وحسب إحصاءات من الدوائر المعنية فإن فالزيادة غير المسبوقة التي طرأت على الطلب العالمي على النفط من مستهلكين جدد كالصين والهند ودول آسيا رفعت الطلب العالمي على النفط إلى 88 مليون برميل يوميا، وسينمو بوتيرة أسرع خلال الاعوام القادمة وبزيادة مقدارها 2.2 مليون برميل يوميا في المتوسط خلال 2013، أي بزيادة 1.53 مليون برميل يوميا هذا العام. وسيرتفع إلى أكثر من 100 مليون برميل في غضون سبع سنوات من الآن، بمتوسط نسبة سنوية لا تقل عن 3.3 في المائة. وفي السنوات القليلة الماضية شهد العالم حدوث ما أشارت إليه بعض المنظمات الدولية بأنه أكبر زيادة في الطلب على النفط منذ 16 عاما، وذلك بسبب توسع الاقتصاد العالمي مما تسبب في زيادة الاستهلاك للنفط.¹⁴⁹

2.3. سعر الصرف: نظرا للارتباط الوثيق بين سعر الدولار و سعر النفط حيث إن معظم التبادلات التجارية النفطية تتم بعملة الدولار. لذلك فإن انخفاض أو ارتفاع سعر الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة. فعندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار النفط بالدولار حتى تظل متوافقة مع سعره باليورو

¹⁴⁸ فهد محمد بن جمعة، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط"، جريدة الرياض، العدد 9834، 2005، ص4.

¹⁴⁹ البحث في العوامل المؤثرة على اسعار النفط الخام، معلومات متاحة على الموقع

http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html تاريخ الاضطلاع : 2023/01/01

على سبيل المثال¹⁵⁰ ، وإن التقييم المرتفع لسعر صرف العملة الوطنية الذي يؤدي من بين جملة عوامل، إلى ضعف القدرة التنافسية الدولية للقطاع الإنتاجي في بيئة اجتماعية وسياسية اعتادت على نمط السلوك الربيعي حيث يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط الذي له آثار سلبية على البلدان المنتجة إذ يكرس خصائص المرض الهولندي. كما إن الانخفاض العنيف والمفاجئ في أسعار النفط يمثل صدمة للاقتصاد النفطي تضطره إلى خفض الإنفاق الحكومي بكيفية تترك أوضاع الاقتصاد الكلي أو ينزلق إلى نفق المديونية. وتعبير آخر أن الحساسية العالية للاقتصاد تؤدي إلى تغيرات سعر النفط وتعطيل دور اغلب العوامل الاقتصادية الأخرى¹⁵¹ ، إن الطلب على النفط الخام، وعلى الطاقة بشكل عام، يرتبط بقوة مع دورة اقتصاد العالم. وأيضاً تؤثر حول النشاط الاقتصادي في أسعار النفط فعندما أعلنت البنوك المركزية في أيلول من عام 2007 إنها عازمة على ضخ سيولة في الاقتصاد العالمي، للتخفيف من الضغوط المحتملة للهبوط الاقتصادي، ارتفع فوراً سعر النفط الخام بأربع دولارات للبرميل لان الإعلان جاء تأييداً لافتراض إن الطلب على الطاقة سوف يزداد. وأيضاً عندما يتراجع النمو ويتقلص النشاط الاقتصادي وينخفض الطلب على الطاقة وتنخفض الأسعار مثلما أدى انخفاض الإنتاج الزراعي في الصين خلال تموز وآب 2008 إلى تراجع سعر النفط¹⁵².

3.3. تناقص الاحتياطيات النفطية: المخزون من النفط أو ما يشار إليه بالاحتياطيات، تكون عبر آلاف السنين في مكامن أو فقاعات كبيرة في باطن الأرض وهو غير قابل للزيادة ويستنفذ أو ينضب حال استخلاصه من مكمنه. ولذا فهو يتأثر بالعوامل الفنية ووسائل الإنتاج التي استخدمت في استخراجها. وعليه فإن نضوب هذا المورد الطبيعي هو استنفاد الاحتياطي بعد استخراج النفط الموجود في المكمن كما هو الحال في البحرين ودي مثلاً التي كانت من منتجي ومصدري النفط في الماضي. ويبلغ إجمالي الاحتياطيات الأرضية المؤكدة في الولايات المتحدة 21.371 مليار برميل، أي أقل بمليار و86 مليون برميل مما كانت عليه قبل عشر سنوات. كما أن بريطانيا بدأت تعد البراميل الأخيرة من حقولها وشارفت احتياطياتها في بحر الشمال على الانتهاء، وكان إنتاجها من النفط في شهر آب (أغسطس) من عام 1999م كان 3.1 مليون برميل يومياً، لكنه انخفض العام الماضي إلى 1.7 مليون برميل. ويذكر تقرير صدر عن مركز "ملفات الطاقة" البريطاني أن معدل تراجع الإنتاج

¹⁵⁰ المرجع نفسه ، تاريخ الاضطلاع : 2023/01/01

¹⁵¹ احمد بريهي علي، تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العدد (1)، المجلد (1)، 2010،

ص9.

¹⁵² أحمد بريهي علي، مرجع سابق، ص11.

خلال السنوات الماضية بدأ عند 6 في المائة ثم تسارعت وتيرته لتصل الآن إلى 17 في المائة، مؤكداً أنه كلما وصل المخزون إلى مراحل الأخيرة ازداد معدل التراجع، أي كلما تسارع الانخفاض. وستبدأ بريطانيا استيراد النفط بعد عام أو عامين، وأن يصل حجم هذا الاستيراد إلى ثلاثة ملايين برميل يوميا في عام 2015م. وأضاف. كما أكدت وكالة "عمليات الأوفشور" البريطانية أنه من شبه المستحيل أن تتم اكتشافات جديدة لحقول أوفشور كبيرة أو ذات أهمية إنتاجية. وفي إحصائيات صادرة عن "إدارة معلومات الطاقة" يتبين أن الاكتشافات الإجمالية الجديدة والقديمة خلال العام الماضي، فهي لا تزال أقل بنسبة 29 في المائة من متوسط الاكتشافات النفطية خلال الأعوام العشرة الماضية. في ظل ارتفاع الطلب على النفط تسبب نقص الاستثمارات في تطوير القطاع النفطي وسرعة الإنتاج إلى أعلى من قدرة الممكن الاستيعابية خلال العقود الثلاثة الماضية إلى محدودية القدرة على الإنتاج من قبل الدول المنتجة عندما ازداد الطلب. وفي ظل محدودية الاستكشافات البترولية في الوقت الحالي، فإن نظرية الندرة لهذا الاحتياطي تزداد كلما زاد معدل استخراج النفط، بينما تزداد تكلفة الاستخراج كلما امتد الاستخراج إلى مخزونات أو احتياطيات ذات جودة أو نقاء أقل. كما أن بعض المتمسكين بفرضية "الذروة النفطية" يحدرون من أن الإنتاج العالمي للنفط قد بلغ ذروته عام 2006م وأنه سيتراجع إلى النصف بحلول العام 2030، ويشيرون إلى أن ذلك سيولد نقصا في الإنتاج سيكون من الصعب سده بالرغم من اللجوء المتزايد إلى الوقود العضوي والطاقة النووية ومصادر الطاقة البديلة.¹⁵³

4.3. الطفرة الاقتصادية والصناعية العالمية: وفي ظل المعطيات المتوفرة، من نمو اقتصادي مستمر، ووصول الطاقة الإنتاجية إلى الحالة القصوى، والتوقعات بزيادة الطلب في العام المقبل مع محدودية العرض، حيث توضح الإحصائيات الفجوة المتنامية بين العرض والطلب بالرغم من أن حجم الإنتاج النفطي العالمي في تزايد، إلا أنه لن يلحق بحجم الطلب الناتج عن عوامل تنتمي للمدى البعيد ويأتي في مقدمتها النمو في اقتصاديات الدول التي تشكل اقتصادياتها نسبة كبيرة من الاقتصاد العالمي وخصوصاً معدلات النمو المحققة في الدول المستهلكة الرئيسية كالصين والولايات المتحدة، والإحصائيات تشير إلى أن المعادلة السوقية للأسعار لن ترجع إلى السابق حيث أن ازدياد الطلب يصطدم بمحدودية الإنتاج. أن زيادة الطلب من دول مثل الولايات المتحدة والصين والهند والبرازيل ودول آسيا يعد المحرك الرئيسي للارتفاعات الراهنة في الطلب على النفط. فالولايات المتحدة تستهلك قرابة ربع الاستهلاك العالمي للنفط، بينما يتناقص إنتاجها ووصل إلى ما دون 9 في المائة من الإنتاج

153 زياد ابو الرب، مرجع سابق، ص2.

العالمي للنفط، واحتياطياتها في الوقت الحالي لا تتعدى 2 في المائة من الاحتياطيات العالمية للنفط. ويعتمد أكثر من 96 في المائة من نظام النقل الأمريكي على النفط، والحاجة إلى نفط يمكن تكريره واستخراج البنزين منه من أجل تلبية الاستهلاك المتنامي في الولايات المتحدة في تصاعد حيث يشكل الطلب على البنزين نحو نصف متوسط الاستهلاك الأمريكي اليومي البالغ 21 مليون برميل من النفط. ويبقى الطلب على النفط في حالة تصاعد مستمر من الصين وتبوءت الآن ثاني أكبر مستورد للنفط بعد أمريكا. فالصين تشهد انتعاشا اقتصادياً سريعاً ومستمر ترتب عليه استهلاكها غير مشهود في النفط، وأصبحت من أكبر مستوردي للنفط بعدما كان لها اكتفاء ذاتي منه قبل عشر سنوات. وفي خلال السنوات العشر الماضية تضاعفت حاجة الصين إلى البترول بأكثر من 100 في المائة ويزداد استهلاكها للنفط بمعدل يزيد على 7 في المائة في السنة. وحسب التقارير العالمية أن العملاق الآسيوي، الصين، سيعتمد على النفط بنسبة 50 في المائة لتوفير مصادر الطاقة وأن الصين ستتجاوز الولايات المتحدة لتصبح أكبر مستهلك للطاقة في العالم بعد عام 2010م. كما أن الطفرة الاقتصادية والصناعية في الهند والبرازيل ودول آسيا في حالة تصاعد مستمر وبمعدلات النمو المحققة سنه بعد أخرى أسهم في زيادة الطلب على البترول وفي الواقع الفعلي فإن معدلات الطلب على النفط قد سجلت هذه السنة زيادة على السنة الماضية بلغت أكثر من مليونا و500 ألف برميل يوميا. وتتوقع الوكالة الدولية للنفط في تقاريرها الشهرية لأسواق النفط أن الطلب سيرتفع بمعدل مليونين و200 ألف برميل يوميا خلال السنة المقبلة هذا بافتراض أن النمو الاقتصادي في الصين والهند يسير بصورة طبيعية ولكن إذا نمت تلك الاقتصاديات بمعدلات أسرع، وهو المتوقع، فسيرتفع الطلب بدرجة أكبر من المتوقع في الطلب¹⁵⁴.

5.3. المضاربات : قد تجعل العرض أكثر أو اقل من الطلب مما يؤدي إلى خلق فوضى في سوق النفط، كذلك أسعار النفط تتأثر بالمضاربة وتكون مسئولة عن الزيادات السريعة في أسعار النفط ، وهناك دراسة تؤكد أن المضاربة لم تسبب تغيير أسعار النفط جوهرياً، بل كانت نتاجاً لعوامل العرض والطلب.

6.3. الأزمات الاقتصادية العالمية: حدوث مثل هذه الأزمات مثل الأزمة المالية لسنة 2008 و الأزمة المالية الآسيوية (1999) تضعف قوة الاستثمار العالمي مما يؤدي إلى خفض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره.

7.3. الحروب وخاصة في المناطق الغنية بالنفط: مثل الحروب في منطقة الشرق الأوسط التي تحتفظ بنحو 80% من مخزون العالم للنفط ، ويوجد تقريبا 62.5 % منه في الخمس دول التالية: المملكة العربية

154 زياد ابو الرب ،مرجع سابق،ص4.

السعودية، الإمارات العربية المتحدة، العراق، الكويت، إيران. بينما تمتلك أمريكا 3% فقط من الاحتياطي العالمي.

8.3 الكوارث الطبيعية: مثل الأعاصير والزلازل خاصة تلك التي تضرب مناطق منتجة للنفط مما يؤدي إلى نقص معدل الإنتاج وزيادة الأسعار

9.3 القرارات والتصرّجات السياسية الدولية: مثل التهديد بالحرب أو فرض عقوبات اقتصادية على دول منتجة للنفط، مثل العقوبات التي فرضتها أمريكا سابقا على العراق وحاليا على إيران

10.3 مصادر الطاقة البديلة: لن يكون لها أي تأثير على المدى القريب حيث أن النفط يلي أكثر من ثلث طلب الطاقة العالمي، و إن أغلب التقنيات الحالية قد صممت لاستخدام النفط والغاز في حين أن المصادر البديلة ما زالت بطيئة التطور من حيث مجالات و تقنيات استخدامها. وبناء على إن اغلب العوامل السابقة غير قابلة للتنبؤ فإنه يصعب التكهن بحركة أسعار النفط في المستقبل¹⁵⁵.

المطلب الثاني : نماذج عن صدمات الارتفاع والانخفاض في أسعار النفط

1. الضبط المفاهيمي للصدمة، الأزمة و الطفرة:

1.1 تعريف الصدمة النفطية:

تعرف الصدمات النفطية على أنها : الحدث الذي نتج عنه تغير كبير و مفاجئ (غير متوقع في معظم الأحيان) في الاقتصاد والمتغيرات الاقتصادية المختلفة، و الصدمة إما أن تكون موجبة أو سالبة ، فالصدمة الموجبة هي التي تؤدي إلى تحسن في قيمة المتغير الاقتصادي، بينما تؤدي الصدمة السالبة إلى تدهور قيمة المتغير الاقتصادي و هذا ما يسمى بالأزمات الاقتصادية¹⁵⁶.

2.1 تعريف الأزمة السعرية: تعرف الأزمات السعرية في صناعة النفط بأنها إختلال مفاجئ في توازن السوق يؤدي إلى إنخفاض أو إرتفاع حاد في الأسعار يمتد على فترة زمنية معينة، حيث تقع نتيجة تأثير محددات العرض أو كلاهما في آن واحد بعوامل داخلية كالتغيرات الهيكلية أو بعوامل خارجية كالتغيرات الجيوسياسية¹⁵⁷.

155 ياسر مفتي، "السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك"، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9834، 31 أكتوبر 2005، ص 1-5.

156 محمد السيد جيهان، إيناس فهمي حسين، "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في السوق المصري"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 71، 2015 ص 44.

157 سعد الله داود، "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 34.

3.1. مفهوم الطفرة النفطية:

تعني الطفرات النفطية تلك القفزات المفاجئة و التلقائية في أسعار النفط، تبدأ بشكل مفاجيء في الأسعار الفورية و تتأكد فيما بعد في الأسعار الحقيقية¹⁵⁸.

2. نماذج عن صدمات الارتفاع في أسعار النفط:

لقد شهد العالم تطورات هامة في الصناعة النفطية منذ سنة 1970 و تجلت هذه التطورات في ظهور بوادر الاختلال بين المعروض النفطي و الطلب عليه، كما قامت الدول المصدرة له بالمطالبة في زيادة الأسعار، و بهذا انتهى عصر النفط الرخيص (1-3 دولار)، كما ساهمت عوامل جيوسياسية إلى ظهور صدمات مفاجئة في أسعاره، سنتطرق إلى أهم هذه الصدمات في النقاط التالية:

1.2. الصدمة النفطية لسنة 1973

شهد العالم في أكتوبر 1973 صدمة نفطية خلفتها الدول العربية عندما قامت بإعلان حظر النفط، و هذا من أجل دفع الدول الغربية لإجبار اسرائيل على الإنسحاب من الأراضي العربية المحتلة، فأوقفت الدول العربية نفطها المصدر إلى الولايات المتحدة و بعض الدول الأوروبية، فأدى هذا الانخفاض الحاد في العرض النفطي إلى التهاب الأسعار من 3.01 دولار للبرميل إلى 11.5 دولار للبرميل.

1.1.2. أسباب الصدمة النفطية لسنة 1973:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل أدت إلى حدوث صدمة 1973 أهمها¹⁵⁹:

- انخفاض قيمة الدولار: شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 ب 8% بسبب تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي، مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

- التنافس الكبير على الطاقة: خاصة النفط من قبل الدول الصناعية الكبرى، و بالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية و دول شرق اسيا (اليابان و كوريا الجنوبية)، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية لوحدها كانت تحتاج إلى 299 مليون طن سنويا من النفط الخارجي، لأن انتاجها لا يتعدى 573.3 مليون طن سنويا و استهلاكها يفوق 880 مليون طن سنويا خلال تلك الفترة.

¹⁵⁸ خميسي محمد، "تأثير الطفرة النفطية لدول مجموعة الدول الأوبك"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 6، جانفي 2012، ص 300.

¹⁵⁹ يخلف حمد جلال، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار البترول"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص 45.

الفصل الثاني..... مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

- **تضاعف قوة الأوبك:** مع بداية السبعينات أصبح عدد الأعضاء في الأوبك 13 دولة منها سبع (07) دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية، أبرزها السعودية بانتاج يومي يقدر ب 10 مليون برميل ما مكن الأوبك من امتلاك القدرة على التأثير في المعروض النفطي في السوق العالمي.

2.1.2. نتائج الصدمة النفطية لسنة 1973:

تتمثل نتائجها فيما يلي:

- **ارتفاع مداخيل الدول المنتجة:** حيث عرفت مداخيل الدول المنتجة للنفط ارتفاعا كبيرا و الجدول الموالي يبين تطور العوائد النفطية لأعضاء منظمة الأوبك¹⁶⁰.

الجدول رقم (02-02): تطور العوائد النفطية لدول الأوبك سنتي 1973-1974

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| الدولة | سنة 1973 | سنة 1974 | الدولة | سنة 1973 | سنة 1974 |
|----------|----------|----------|-----------|----------|----------|
| السعودية | 4340 | 25000 | نيجيريا | 1540 | 7000 |
| ايران | 4200 | 28600 | الجزائر | 977 | 5500 |
| فنزويلا | 4150 | 10000 | الإمارات | 900 | 5500 |
| ليبيا | 2223 | 10000 | اندونيسيا | 1600 | 5000 |
| الكويت | 1735 | 9300 | قطر | 463 | 200 |
| العراق | 1834 | 7500 | الإكوادور | / | 800 |

المصدر: قويدري قويش بوجمة، انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية، مذكرة لنيل

شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة الشلف، 2008-2009، ص 92.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن أكبر ارتفاع كان في دولة إيران بمقدار 24400 مليون دولار، ثم تلتها السعودية بمقدار 20680 مليون دولار باعتبارها من أكبر الدول المنتجة، أما أدنى ارتفاع كان في الجزائر بقيمة 4523 مليون دولار.

- **نتائج الأزمة على الدول الصناعية:** بعد أزمة النفط الأولى انخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير، والجدول التالي يبين ذلك¹⁶¹:

¹⁶⁰ قويدري قويش بوجمة، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية"، شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، سنة 2008-2009، ص 92.

الجدول (02-03): معدل النمو الاقتصادي في عينة من الدول الصناعية

الوحدة : % PIB

| البلد | 63-53 | 73-63 | 83-73 | 93-83 | 03-93 |
|----------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| اليابان | 8.9 | 10.2 | 3.6 | 3.7 | 1.0 |
| كوريا الجنوبية | 4.7 | 10.3 | 7.8 | 8.6 | 5.3 |

المصدر: العمري علي، تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 15.

و الملاحظ من الجدول أعلاه انخفاض في معدلات النمو لكل من اليابان و كوريا الجنوبية، قبل سنة 1973 كان معدل نمو الاقتصاد الياباني (10.6 %) أما كوريا فكان (10.3 %)، أما بعد 1973 أصبح معدل النمو (3.6%) لليابان و (7.8%) لكوريا الجنوبية و امتد هذا الانخفاض لعدة سنوات، و هذا ما أدى إلى وضع استراتيجيات جديدة من بينها البحث عن مصادر الطاقة البديلة للنفط مثل تنشيط مناجم الفحم و تطوير الطاقة النووية و غير ذلك.

2.2. الصدمة النفطية سنة 1979:

بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، و أن الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها، و بذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف و تصحيح الأسعار فشهد العالم أزمة نفطية ثانية بسبب تغيير مفاجيء بين الطلب الطاقوي الكامن و العرض النفطي الضروري.

1.2.2. أسباب الصدمة النفطية لسنة 1979:

لعل أهم الأسباب المؤدية لحدوث الصدمة النفطية لسنة 1979 نجد¹⁶²:

- إهتبار الإنتاج الإيراني: شهد الربع الأخير من سنة 1978 ارتفاع الطلب على النفط، و كان من المتوقع أن يقابله عرض جديد، خاصة في إنتاج دول منظمة الأوبك، و بدلا من ذلك انخفض إنتاج إيران، حيث كان من المرجح أن يحافظ على نفس مستوى إنتاج شهر سبتمبر و البالغ 6 مليون برميل يوميا، و ذلك بسبب إضراب عمال النفط ضد نظام الشاه و بهذا انخفض الإنتاج إلى 5.5 مليون

¹⁶¹ العمري علي، "تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 15.

¹⁶² عبادة عبد الرؤوف، "محددات سعر نفط منظمة الأوبك و أثره على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 32-33.

برميل يوميا في أكتوبر و 3.5 مليون برميل يوميا في نوفمبر و 2.3 مليون برميل يوميا في ديسمبر، و توقفت صادرات النفط في أواخر ديسمبر و اقتصر الإنتاج على حوالي 700.000 برميل يوميا لأغراض الاستهلاك المحلي.

- استمرار تدهور قيمة الدولار الأمريكي: فبعد إتفاقية بروتن وودز في 15 أوت 1971، و إنحيار نظام قاعدة الصرف بالذهب، إنخفضت القوة الشرائية لإيرادات منظمة الأوبك أمام تاكل الدولار إتجاه العملات المنافسة و هي الين الياباني، المارك الألماني، الفرنك الفرنسي، الجنيه الإسترليني، و إنخفض مع ذلك سعر النفط كون الدولار هو الوحدة الأساسية، ومع تواصل إنخفاض الدولار الأمريكي قررت منظمة الأوبك من خلال اجتماع جنيف ما بين 26 إلى 28 جويلية 1979 الإنتقال إلى سلة عملات كوسيلة لتعويض الخسائر الناجمة عن تاكل الدولار.

2.2.2. نتائج الصدمة النفطية لسنة 1979:

لقد خلفت الصدمة عدة نتائج منها¹⁶³:

- نتائج الصدمة على الدول المنتجة: لقد كانت للصدمة البترولية الثانية أثر قوي على دول الأوبك خاصة فيما يتعلق بحصتها في السوق النفطية، حيث انخفضت من 49% سنة 1980 إلى 39% سنة 1981، وقد واصلت حصتها في السوق النفطية تقلصها و التي بلغت خلال السداسي الأول من سنة 1982 حوالي 33% من الإنتاج العالمي.

- قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير السياسة النقدية: و ذلك بالرفع في أسعار صرف الدولار مقارنة بالعملات الأخرى، و قد استعملت هذه السياسة من أجل خفض معدلات التضخم، و أدى ذلك إنخفاض أسعار الإستيراد و تقارب الأسعار الحقيقية للنفط مع الأسعار الإسمية.

3.2. الصدمة النفطية لسنة 2004:

تميزت سنة 2004 بارتفاعات قياسية لأسعار النفط حيث وصلت الى مستويات غير مسبوقة لم تشهدها الأسعار الإسمية للنفط من قبل، فقد وصلت أسعار الخام إلى 42.82 دولار للبرميل في جوان 2004.

1.3.2. أسباب الصدمة النفطية لسنة 2004:

¹⁶³ قويدري قوئيش بوجمة، مرجع سابق، ص 93-94.

تطافت مجموعة من العوامل لدفع الأسعار باتجاه الصعود، و هي عوامل مختلفة و متشابكة في ان واحد، منها ما هو سياسي، اقتصادي، مناخي.

الأسباب الاقتصادية:

- اتساع المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط، و استغلال حالة عدم الإستقرار السائدة في بعض مناطق إنتاج النفط، و التي عملت على رفع الأسعار¹⁶⁴.
- التحسن المحسوس في أداء الاقتصاد العالمي خلال سنة 2004، أدى إلى زيادة الطلب العالمي على النفط خاصة في كل من الصين و الولايات المتحدة، حيث بلغ إجمالي الطلب سنة 2004 إلى 82.2 مليون برميل في اليوم مقارنة بنحو 79.6 مليون برميل في اليوم عام 2003¹⁶⁵.
- الغموض الذي أحاط بشركة الطاقة الروسية العملاقة "يوكوس" و التي كانت تواجه خطر الإفلاس بسبب حجم الضرائب التي تطالب الحكومة بدفعها، حيث صرحت بأنها ستضطر إلى وقف إنتاجها بسبب أمر من المحاكم يلزمها بتسديد 3.4 مليار كرسوم ضريبية مستحقة¹⁶⁶.

الأسباب السياسية:

- عدم الإستقرار السياسي في العراق و الهجمات المتكررة على المؤسسات النفطية العراقية و أنابيب النفط، أدى إلى إنخفاض الصادرات العراقية بشكل كبير¹⁶⁷.
- الإضطرابات السياسية في نيجيريا التي تعتبر أكبر مصدر للنفط في افريقيا ألقت بظلالها على العرض النفطي مما أدى إلى انخفاض الإمدادات النفطية النيجيرية في السوق العالمية¹⁶⁸.

الظروف المناخية: أهم الأسباب المناخية التي أدت إلى ارتفاع الأسعار عام 2004 تمثلت في التخوف

من قدوم شتاء قارس، و التخوف من إعصار إيفان الذي كان قريبا من خليج المكسيك¹⁶⁹.

¹⁶⁴ قابوش لبني، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015، ص 90.

¹⁶⁵ مساعيد فاطمة، "مستقبل الغاز في ظل التوازنات العالمية الراهنة"، دفا تر سياسية و قانونية، العدد 5، جزان 2011، ص 244.

¹⁶⁶ قابوش لبني، مرجع سابق، ص 90.

¹⁶⁷ العراقي ندحت، "ارتفاع أسعار النفط الأسباب و التداعيات"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 8، ص 19.

¹⁶⁸ المزيني عماد الدين محمد، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص

4.2. الصدمة النفطية لسنة 2008:

على امتداد سنة 2008 شهدت أسواق النفط العالمية تقلبات في أسعار النفط لم يسبق له مثيل، حيث قفزت أسعار النفط الخام إلى مستويات مرتفعة، وصلت إلى ما يقارب 150 دولار للبرميل في منتصف السنة، و هذا ما سبب صدمة ارتفاع، ثم انهارت الأسعار في الربع الأخير من السنة مسببة صدمة انخفاض و هذا ما سيتم التطرق إليه لاحقا.

1.4.2. أسباب الصدمة النفطية لسنة 2008:

تمثلت أسبابها فيما يلي:

- نفاذ المستثمرين غير التجاريين إلى سوق العقود الآجلة: في السنوات الأخيرة ظهر إهتمام متزايد لدى المستثمرين باتجاه استخدام بعض السلع كأصول مالية، و نتيجة لذلك شهد سوق العقود الآجلة للنفط نفاذ عدد من المستثمرين الجدد خلال السنوات الخمس الماضية، الحقيقة أن عدد العقود المفتوحة في نهاية اليوم هي العقود الاجلة للنفط الخام التي يجري تداولها في بورصة نيويورك (نايمكس) قد تضاعف من 700000 عقد سنة 2004 إلى ما يقارب 1.4 مليون عقدا سنة 2008¹⁷⁰
- فقاعة الطلب: ينظر معظم المحللين إلى أن أزمة أسعار 2008 تعتبر بداية النمو المتسارع للطلب العالمي على خامات النفط مقارنة بالسنوات السابقة، ففي حين ازداد الطلب العالمي على النفط بمعدل سنوي متوسط بلغ (1.1 %) أي ما مجموعه 402 مليون برميل يوميا خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1998 و 2002، تسارع نمو الطلب العالمي بمعدل سنوي متوسط بلغ (2.1%) أي ما مجموعه 8.2 مليون برميل يوميا خلال الفترة 2004-2009 و ترجع معظم أسباب هذه الزيادة في الطلب على الطاقة إلى اقتصاديات الأسواق الناشئة في اسيا و الشرق الأوسط و بشكل خاص إلى الصين و الهند¹⁷¹.

¹⁶⁹ بن قسكي طارق و فرحاني الزهرة، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة في المؤتمر الأول "السياسات الاستخدمية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف، الجزائر، 2015

¹⁷⁰ داود سعد الله، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008"، مجلة الباحث، عدد 09، سنة 2011، ص 2015.

¹⁷¹ المرجع نفسه، ص 2013.

- تباطؤ الاستثمار و انقطاع الإمدادات: في حين أن الطلب العالمي على النفط خاصة بالنسبة لأنواع معينة من الوقود نمت بقوة، كان العرض بطيء بحيث لم يكفي لمواكبة النمو المسجل في الطلب، و الحقيقة أنه منذ سنة 2004 شهد معدل نمو المشتقات النفطية تباطأ بشكل ملحوظ، حيث انخفض بنسبة (0.2%) سنة 2007 للمرة الأولى منذ خمس (05) سنوات¹⁷².

3. نماذج عن صدمات الانخفاض في أسعار النفط:

تتباين أسعار النفط بين الارتفاع و الانخفاض و هذا لعدة عوامل ، حيث يمكن تفسير هذا التباين بالخلل الحاصل بين جهتي العرض و الطلب في السوق العالمي، مما يترتب عليه دخول الدول المنتجة و المصدرة له في صدمات متفاوت حدتها من بلد إلى اخر، و فيما يلي سيتم توضيح أهم صدمات انخفاض أسعار النفط.

1.3. الصدمة النفطية لسنة 1986 :

بعد العصر الذهبي الذي عاشته الدول المنتجة للنفط خلال فترة السبعينات وبداية الثمانينات وجدت نفسها سنة 1986 تتخبط في صدمة انخفاض الأسعار، و التي اصطلح على تسميتها " الأزمة النفطية العكسية" لأنها تختلف عن الصدمتين 1973 و 1979 من حيث الاثار، و لكن السبب الرئيسي المشترك هو اختلال الكميات المطلوبة و المعروضة.

1.1.3. أسباب الصدمة النفطية لسنة 1986 :

لعل أهم الأسباب التي أدت إلى وقوع الصدمة النفطية لسنة 1986 تتمثل في¹⁷³:

- الغش الممارس بين أعضاء الأوبك: في بداية الثمانينات طبقت الأوبك نظام الحصص للضغط على الأسعار بما يتناسب مع التطورات في الاقتصاد العالمي، و حددت سقف الإنتاج ب 17 مليون برميل يوميا إلا أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة و رفعت إنتاجها، فعلى سبيل المثال رفعت نيجيريا و ليبيا حصصها بزيادة قدرها 200000 برميل في اليوم، كما أبرمت السعودية عقد الصافي المكرر بإنتاج يقدر ب 1.25 مليون برميل في اليوم.

- المنافسة بين دول الأوبك و دول خارج الأوبك: إن ظهور دول جديدة منتجة للنفط و بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا و النرويج، إلى جانب تشجيع الاستكشافات و التنقيب من طرف وكالة الطاقة الدولية كل ذلك

¹⁷² داود سعد الله، مرجع سابق، ص 216.

¹⁷³ موري سمية، "اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد،

تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 19-20.

أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي.

- انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط و تعويض النفط بمصادر طاقة بديلة كالفحم: ففي كندا مثلا تراجع نسبة استهلاك النفط من (41%) سنة 1979 إلى (30%) سنة 1985، في مقابل ذلك ارتفع استهلاك الفحم خلال نفس السنة من (8%) إلى (13%) سنة 1985.

2.1.3. نتائج الصدمة النفطية لسنة 1986:

تمثلت نتائجها فيما يلي:

- **نتائج الصدمة على دول الأوبك:** قد كان من نتائج أزمة 1986 على دول الأوبك خصوصا الدول العربية تراجع في قيمة الصادرات البترولية العربية 71 مليار دولار سنة 1987 أي ما يعادل (43%) من قيمتها بداية الثمانينات، كما انخفض الناتج الإجمالي الحقيقي للدول العربية مجتمعة حوالي (14%) عن مستواه سنة 1980، و شهدت موازين المدفوعات العربية عجزا قدر ب 11.6 مليار دولار سنة 1986 و تفاقمت المديونية العربية لتصل إلى 118 مليار دولار سنة 1986 بعد أن استقرت في حدود 82 مليار دولار بداية الثمانينات¹⁷⁴.

- **نتائج على الدول المستوردة:** لقد نتجت عن الصدمة النفطية سنة 1986 نتائج كانت إيجابية بالنسبة للدول المستوردة للنفط، تتمثل هذه النتائج في النقاط الآتية¹⁷⁵:

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون برميل في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987، و إلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989.

- انخفاض قيمة الواردات النفطية للدول المستوردة للنفط في ظل انخفاض أسعار النفط حيث بلغت و فرات دول مجموعة التعاون الاقتصادي و التنمية نتيجة لذلك حوالي 45 مليار دولار.

2.3. الصدمة النفطية لسنة 1998 :

عد استقرار أسعار النفط خلال نهاية الثمانينات و بداية التسعينات، حيث تراوحت الأسعار بين 14 و 21

¹⁷⁴ يخلف حمد جلال، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار البترول"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016، ص 49.

¹⁷⁵ قويدري قوشيح بوجمعة، مرجع سابق، ص 96-97.

دولار للبرميل، بدأت الأسعار تتآكل سنة 1997 حتى وصلت في سبتمبر إلى أدنى مستوى لها و هو 9.47 دولار للبرميل.

1.2.3 أسباب الصدمة النفطية لسنة 1998 :

ترجع أسباب الانخفاض إلى:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي للنموور الآسيوية: انخفض النمو الاقتصادي لليابان و النموور الآسيوية و روسيا، و كما هو موضح في الجدول (3-1) و هذا جراء الأزمة الاقتصادية الآسيوية التي ظهرت في منتصف 1997، و عدم قدرة الاقتصاد الياباني على تجاوز المشاكل التي يعاني منها، و خاصة ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية و المصرفية و تعثر العديد منها مما أدى إلى إفلاسها. و انعكس هذا النقص على استهلاك الطاقة و خاصة النفط¹⁷⁶.

الجدول(02-04) معدل النمو الاقتصادي للنموور الآسيوية الوحدة : (%)

| السنة | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---------------------------------------|------|------|------|------|
| معدل النمو الاقتصادي للنموور الآسيوية | 6.2 | -4.6 | 3.8 | 4.4 |

المصدر: عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة الأوبك في ظل سوق النفط العالمي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2010-2011، ص 38

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض معدل النمو الاقتصادي للنموور الآسيوية حيث سجلت أدى معدل سنة 1998 قدره -4.6 ثم بدأ معدل النمو الاقتصادي يرتفع من سنة إلى أخرى فسجلت 3.8 و 4.4 في سنتي 1999 و 2000 على التوالي.

- عدم التزام دول أوبك بالتخفيضات المتفق عليها في اجتماعات أوبك: فقد ظل إنتاج الدول الأعضاء في منظمة أوبك مرتفعا و بلغ 27.3 مليون برميل من النفط يوميا و ذلك في شهر سبتمبر 1998، حيث ارتفع الإنتاج العالمي بمقدار 0.8 مليون برميل يوميا، جاءت 70 % من هذه الزيادة خارج منظمة الأوبك، و إن عدم

¹⁷⁶ عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 38.

الالتزام هذا قد حفز نيجيريا إلى زيادة إنتاجها بحوالي 60 ألف برميل يوميا، وكذلك زادت فنزويلا إنتاجها 30 ألف برميل، اندونيسيا 20 ألف برميل و الجزائر، الإمارات زادت إنتاجها إلى عشر (10) آلاف برميل¹⁷⁷.
- عودة العراق إلى الإنتاج من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء: فهذا الاتفاق لا يحدد الكمية بل يحدد قيمة النفط مقابل الغذاء، ففي المرحلة الرابعة من تطبيق هذا البرنامج في 26-11-1998 حتى 12-03-1999 صدرت العراق ما مجموعه 203.4 مليون برميل و قدرت إيراداتها ب 1.146 مليار دولار¹⁷⁸.

2.2.3. نتائج الصدمة النفطية لسنة 1998:

تمثلت نتائج الصدمة فيما يلي¹⁷⁹:

- انخفاض عائدات الدول المنتجة فمثلا انخفضت مداخيل الدول العربية في الأوبك من 108.9 مليار دولار سنة 1997 مليار دولار سنة 1998.
- انخفاض أرباح الشركات النفطية إلى حد كبير فمثلا انخفضت أرباح شركة تكساكو ب (60%)، و شركة إكسون ب (40%) و شركة شيفرون ب 35% ما بين الربع الأول لسنة 1998 و الربع الأول من سنة 1999.

- ظهور متغيرات في السوق النفطي نذكر منها:

- اندماج الشركات البترولية العالمية من أجل تخفيض تكاليف الانتاج
- فتح الدول المنتجة أبوابها للشركات غير الوطنية
- فتح السوق النفطي للمنافسة

3.3. الصدمة النفطية لسنة 2008 :

في أكتوبر 2008 وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل و هو أسوء شهر للنفط في عام 2008، حيث خسر حوالي (32%) من قيمته في أكتوبر فقط، و ذلك راجع إلى الأزمة المالية العالمية التي انعكست اثارها على جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية في العالم بما في ذلك أسواق النفط.

1.3.3. أسباب الصدمة النفطية 2008 :

أهم أسباب تتمثل فيما يلي¹⁸⁰:

¹⁷⁷ عبید هاني، "الإنسان و البيئة"، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، سنة 2000، ص 90-91.

¹⁷⁸ عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 39.

¹⁷⁹ قويدري قوشيج بوجمعة، مرجع سابق، ص 101.

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي و علاقته بالطلب على النفط: لقد تسببت التطورات المتسارعة للأزمة منذ بروزها على السطح في الربع الثالث سنة 2008 في زيادة مستوى الضبابية، و عدم الثقة في الرؤى المستقبلية للاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدخله في أعماق ركود مر به منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و لقد كانت الدول الصناعية سبابة إلى مرحلة الانكماش حيث بدأ نشاطها الاقتصادي ينكمش منذ الربع الثالث لسنة 2008 عندما سجلت نموا سالباً بلغ (-1.4%)، و بحلول الربع الرابع من سنة 2008 أصبح هبوط النشاط الاقتصادي عالمي النطاق، حيث كان النمو السالب مهيمناً على الاقتصاد العالمي و مجموعاته الرئيسية من دول صناعية و نامية و متحولة على حد السواء، فانكمش الاقتصاد العالمي بنسبة (-6.4%) و اقتصاد الدول الصناعية بنسبة (-8%) و اقتصاد الدول النامية و المحولة بنسبة (-3.9%).

- انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الاجلة للنفط: بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط و الصناديق الاستثمارية ضالهم في الأسواق الاجلة للنفط الخام لجني أرباح طيبة من خلال بيع و شراء البراميل الورقية، فالنظرة المتفائلة في النصف الأول من سنة 2008 أدت إلى الإقبال المتزايد لشراء هذه العقود و لكن بعد ظهور بوادر الركود الاقتصادي، و التوقعات المتشائمة للمضاربين أدى ذلك إلى التسرع للتخلص من هذه العقود و بالتالي انخفاض الأسعار.

4.3. الصدمة النفطية لسنة 2014 :

على غرار الصدمات النفطية العالمية السابقة واجه العالم صدمة جديدة حيث انخفضت أسعار النفط أكثر من النصف منذ أواسط سنة 2014 حتى بداية سنة 2015، فقد انخفض سعر البرميل الواحد من مزيج برنت من 115 دولار في جويلية 2014 إلى أقل من 30 دولار في بداية سنة 2016، و هو أكبر انخفاض تشهده الأسعار منذ انبعاثها عام سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية.

1.4.3. أسباب الصدمة النفطية لسنة 2014 :

لقد تضافرت عدة عوامل خاصة بسوق النفط هي التي أدت إلى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، و فيما يلي عرض لهذه الأسباب:

180 بقلة ابراهيم، "تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 12، 2013، ص 14.

- ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، و هو ما يساهم في ضعف الطلب في دول أخرى (مثل أوروبا و اليابان)¹⁸¹.
- وجود مناطق مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط (العراق و ليبيا) و التي ما زالت تسعى لرفع انتاجها من النفط¹⁸².
- و هناك أسباب أخرى تتجلى في¹⁸³ :
- ظهور انتاج النفط الصخري: الذي أتاحتها تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي و الحفر الأفقي، و قد أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.
- الزيادة المتوقعة في الصادرات الإيرانية: و هذا بعد رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الانفاق النووي بينهما. حيث تستعد إيران لتصدير 1.26 مليون برميل نفط يوميا بداية من سنة 2016، و هو ما يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.
- تغير في استراتيجية الأوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار، و هذا ما جعل الأسعار أقرب إلى الأسعار التنافسية.
- تراجع الطلب العالمي و خاصة من الأسواق الصاعدة، كالصين.

2.4.3. نتائج الصدمة النفطية لسنة 2014 :

أكدت سنة 2014 مرة أخرى أن انخفاض المفاجئ لأسعار النفط له تداعيات كبيرة على الدول الريعية، و خاصة تأثيراتها الاقتصادية و الاجتماعية التي خلقت العديد من الإجراءات التقشفية، و ما يتبعها من اثار اجتماعية خاصة على الطبقة ذات الدخل المنخفض.

وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لسنة 2017، و الذي حاول من خلاله تتبع مختلف نتائج تلك الصدمة، يمكن أن نلخصها فيما يلي¹⁸⁴:

¹⁸¹ بشول السعيد، و محمد الأمين مصباحي، "انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015.

¹⁸² بن راشد خالد، "تحديات أختيار أسعار النفط و التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أغسطس 2015، ص 6.

¹⁸³ مرغيت عبد الحميد، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، ورقة بحثية كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل، الجزائر، ص 01، 02.

- أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط في مختلف البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا و أفغانستان و باكستان إلى حدوث طفرة في مستويات عجز المالية العامة و بلغ متوسط عجز المالية نحو 10% من اجماليالناتج المحلي في عامين 2015 – 2016.
- شهد موقف المالية العامة الأساسي، و الذي يقاس بالرصيد الأولي غير نفطي تحسنا كبيرا في 2016، حيث انخفضت مستويات العجز الأولي غير النفطي 5.25 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في مجلس التعاون الخليجي بقيادة عمان و قطر و بمقدار 11 نقطة مئوية في الجزائر و تحقق هذا التحسن نتيجة تخفيضات الإنفاق " الجزائر، عمان، قطر و المملكة العربية السعودية"، فضلا عن الزيادات في الإيرادات غير النفطية في بعض البلدان "الجزائر، عمان، المملكة العربية السعودية"،
- أعطت هذه الصدمة بالنسبة للدول المستوردة في منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا، أفغانستان و باكستان فرصة لالتقاط الأنفاس و حدوث تعافي تدريجي حيث حققت معدلات نمو مضطربة من 3.1% سنة 2014 إلى 3.9% سنة 2015 إلى 3.7% سنة 2016، هذا الاضطراب راجع إلى الصراعات الإقليمية التي لا تزال تؤثر على النشاط الاقتصادي.
- و بالنسبة لدولة مثل الجزائر، لازالت كغيرها تحاول معالجة بعض المشاكل و إيجاد حلول تتعلق بمصادر بديلة للنفط لتعزيز احتياطي الصرف المتأثر بالأزمة، إلى غاية الوقت الحالي، فلم تعد تلك الإجراءات الظرفية و الوقتية المقترحة في أزمات سابقة مقبولة.

5.3. الصدمة النفطية في ظل جائحة فيروس كوفيد-19 لعام 2020 :

تلقي الاقتصاد العالمي خلال الربع الأول من عام 2020 صدمة نفطية قاسية ، حيث تعتبر هذه الصدمة استثنائية فهي عبارة عن مزيج بين صدمات العرض و الطلب حيث تهاوت أسعار النفط من 50 دولار في بداية مارس 2020 الى ما بين 20-35 دولار في منتصف هذا الشهر و هو أكبر انخفاض على أساس شهري منذ أزمة المالية العالمية في 2008.

1.5.3 اسباب الأزمة النفطية :

¹⁸⁴ صندوق النقد الدولي، "مستجدات افاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا أفغانستان و باكستان"، مايو 2017.

- جائحة كورونا كوفيد-19 حيث احدثت هذه الجائحة خللا كبيرا في الاقتصاد الدولي و الحركة التجارية بين الدول نتيجة اجراءات الغلق و الحجر الصحي اضافة الى العديد من التدابير الأخرى المرافقة التي أثرت بشدة على الانتاج الصناعي و تراجع مستويات النمو لجميع دول المعمورة و بالتالي تراجع الطلب على النفط و مشتقاته.
- انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للنفط (OPEC) و كبار المنتجين المتحالفين معها ، حيث اقترحت OPEC خفض الانتاج بمقدار 1,5 مليون برميل يوميا ، 1 مليون برميل بالنسبة لدول اوبك و الباقي أي نصف مليون برميل المتبقية تتكفل بها الدول الغير اعضاء في منظمة اوبك، رفضت روسيا هذا الاقتراح ، و نتيجة انهيار هذا الاتفاق رفعت السعودية و هي اكبر المصدرين للنفط في العالم من حصة انتاجها الى 12,3 مليون برميل يوميا مما أدى الى زيادة كبيرة فيما يخص عرض النفط .

2.5.3 نتائج الأزمة النفطية ل 2020 :

- ان انخفاض الطلب على النفط بسبب جائحة كورونا و رفع الإنتاج إلى مستويات قياسية اثر بشكل كبير على ميزانيات الدول التي تعتمد على عائداته بشكل كبير مما أدى بها إلى اتخاذ إجراءات تقشفية مؤلمة لتعويض هذا النقص مثل خفض الإنفاق الحكومي و رفع الضرائب .
- أما بخصوص الدول المستوردة للنفط فلقد شهدت فائض في موازنتها نتيجة انخفاض أسعار النفط و تراجع فاتورة استيراد هذه المادة الأساسية التي تدخل في انتاج العديد من المنتجات الصناعية .
- هبوط أسواق الأسهم إلى مستويات قياسية متأثرة بجائحة كوفيد و ضعف أداء كبرى الشركات النفطية في الأسواق العالمية و الشرق الأوسط كما اتسعت فروق الفائدة على السندات السيادية بينما بلغت درجة تجنب المخاطر في العالم أعلى مستوياتها التاريخية .

المبحث الثالث: مكانة و أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري

تعتمد الجزائر بصفة شبه كلية على العائدات النفطية في اقتصادها كونه المورد الرئيسي للعملة الصعبة، تلعب من خلاله الدور المحوري في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية. و في هذا الصدد ، سيتطرق هذا المبحث الى مكانة النفط و تأثيره في الموازنة العامة و كذا حجم مساهمته في الناتج الداخلي الإجمالي وحجم الصادرات، وكذا الطرق و الآليات التي اهتمت إليها الجزائر في استعمال ما جنته من فائض للعوائد النفطية جراء الارتفاع الكبير لأسعار البترول.

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية لقطاع النفط.

1. نبذة تاريخية عن النفط في الجزائر:

1.1. اكتشاف النفط في الجزائر:

تعتبر الصحراء الجزائرية ثرية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2.1 مليون كلم²، أي بنسبة تقدر بنحو 85% من المساحة الإجمالية للجزائر، وبدأت أولى محاولات البحث والتنقيب عن النفط في الجزائر سنة 1913 في الجهة الغربية لولاية غليزان، حيث ظلت الشركات الفرنسية تتابع مسحها البيولوجي أثناء الحرب العالمية الأولى بكل من ولاية قسنطينة، العلمة، سيدي عيش وغيرها من المناطق الجزائرية إلا أن هذه المحاولات لم تسفر عن أي اكتشافات نفطية، وقبل الحرب العالمية الثانية أدت عمليات البحث والتنقيب إلى اكتشاف الكثير من الثروات المعدنية والفحم والحديد والنحاس والرصاص والقصدير بالإضافة إلى احتمالات لوجود اليورانيوم¹⁸⁵.

خلال سنة 1949 عثرت الشركة الأهلية الفرنسية للبحث عن المواد النفطية واستغلالها S.N.REPAL على الزيت في حقل صغير بوادي قطيرني في الجنوب الشرقي من البلاد، وبدأ الإنتاج في العام الموالي مباشرة حيث بلغ سنة 1953 أقصاه حوالي 84 ألف طن، وبدأ يتناقص بسبب ضآلة المدخرات¹⁸⁶، بعدها بثلاث سنوات بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء قام بحفر بئر وتصاعدت منه مادة ذات ألوان مختلفة ورائحة كريهة، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسيياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها

¹⁸⁵ يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 437.

¹⁸⁶ راشد البراوي، "حرب البترول في العالم"، مكتبة تالانجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1968، ص 229.

الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة¹⁸⁷، غير أنه في سنة 1956 كانت نقطة تحول في تاريخ استكشاف المحروقات في الجزائر وذلك باكتشاف حقل حاسي مسعود النفطي بمساحة 2500 كم²، مشكلا أحد الحقول العملاقة في العالم، وحقل حاسي الرمل الغازي بمساحة 2100 كم²، وفي عام 1958 تم تحميل أول شحنة انطلاقا من ميناء بوجيه (بجاية) باتجاه لايفرا بمدينة مارسيليا الفرنسية¹⁸⁸.

2.1. تاريخ النفط في الجزائر:

مر النفط منذ اكتشافه أول مرة في الجزائر سنة 1915 من طرف فرنسا إلى غاية تأميمه سنة 1971 من طرف السلطات الجزائرية بعدة محطات تاريخية سنوجزها فيما يلي:

1.2.1. النفط قبل الاستقلال: يعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة فكان مع بداية القرن العشرين.

فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر تليوانيت (Tliouantet) جنوب غرب غليزان سنة 1915، إضافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان، إن احتلال النفط المركز الأول كمصدر أساسي واستراتيجي للطاقة في العالم، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، دفع بفرنسا إلى تكثيف الجهود عن طريق البحث والتنقيب من أجل اكتشافها لآبار نفط جديدة على الأراضي الجزائرية في بداية الخمسينيات، بواسطة مجموعة من الشركات العاملة في هذا المجال مثل: الشركة الفرنسية للبترول، وشركة تنقيب واستغلال البترول في الصحراء¹⁸⁹.

فكان اكتشاف أول بئر لها خلال هذه الفترة سنة 1952 وهو حقل برقة بالقرب من عين صالح، ثم حقل إيجلس سنة 1954، وفي جانفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل عجيلية، وفي جوان من نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل حاسي مسعود، بحيث تعتبر هذه الحقول حاليا من أكبر الحقول النفطية في الجزائر، إذ تنتج ما قيمته 400 ألف برميل يوميا ما يعادل ثلث حصة الجزائر داخل منظمة الأوبك، الأمر الذي دفع بفرنسا آنذاك إلى تشجيع رؤوس الأموال سواء الفرنسية منها أو الأجنبية من أجل الإسراع في الكشف عن المزيد من الثروات النفطية واستغلالها.

¹⁸⁷ حسبية زايدي، "فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)", رسالة

دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2014-2015، ص 276.

¹⁸⁸ⁿ element d'histoire des Hydrocarbures en Algérie ", www.sonatrach-dz.com, date de consultation : 10-01-2023.

¹⁸⁹ - Mustapha Baba-Ahmed, L'Algérie : diagnostic d'un non-développement, L'Harmattan, Paris, France, 1999, p 25 .

وفي هذا الخصوص ومع تزايد أطماع فرنسا في استنزاف الثروات النفطية الجزائرية بدأت السياسة النفطية في فرنسا بالتبلور، فقامت سنة 1957 بإنشاء دستور منظمة دول الصحراء المشتركة

وإلى إنشاء هذه المنظمة هو تطوير المناطق الصحراوية اقتصاديا واجتماعيا، ثم توجهت بعد ذلك إلى تأسيس الإطار القانوني الداخلي من أجل تنظيم أنشطة شركات النفط، وجاء هذا القانون في شكل أمر خاص صدر بإسم قانون البترول الجزائري (CPS) le code pétrolier saharien رقم: 1112/58 الذي صدر في 1958/11/22، وشمل هذا القانون ثلاثة أوامر، تلاها مرسومي تحديد القواعد الجبائية والأطر القانونية للاستكشاف والاستغلال والنقل للمواد النفطية في الصحراء والذي حل محل قانون المناجم الفرنسي¹⁹¹.

وبعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا في 18 مارس 1962 تم التوقيع على اتفاقية إيفيان والتي تضمنت أحكاما وبنود فيما يخص المسائل النفطية.

2.2.1. النفط بعد الاستقلال: ان مرحلة ما قبل النفط في الجزائر مرت بمرحلتين تاريخيتين هامتين هما :

أولا- قبل التأميم: شهدت هذه المرحلة مجموعة من الأحداث تتلخص فيما يلي:

* اتفاقيات إيفيان 1962: إن أهم المسائل النفطية التي تضمنتها هذه الاتفاقية هي¹⁹²:

- إبقاء النصوص المتعلقة بقانون البترول الصحراوي.

- استثمار الثروات البترولية في إطار مشترك من خلال الهيئة الفنية لاستغلال ثروات باطن الأرض.

- اعتماد على الفرنك الفرنسي في عملية تسديد قيمة المنتوجات البترولية.

- إشراف هيئة تحكيم دولية على عملية الفصل في المنازعات البترولية.

* إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONATRACH": بعد فشل اتفاقية إيفيان في استرجاع الجزائر

لسيادتها على ثرواتها الطبيعية، قررت إنشاء الشركة الوطنية سونطراك "SONATRACH" (الشركة الوطنية

لنقل وتسويق المحروقات) في 31-12-1963 وذلك بموجب المرسوم 491/63، وقد انحصر نشاطها في

البداية فقط بنقل وتسويق المحروقات فقط، ليتطور تدريجيا ويشمل جميع الصناعة النفطية الجزائرية وذلك في وقت

قياسي مقارنة بما وصلت إليه اليوم إذ أصبحت من أكبر الشركات النفطية في العالم.

¹⁹⁰ Hosine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, Marinoor, Alger, 1997, p 23.

¹⁹¹ Hosine Malti, Ibid, p 27.

¹⁹² زغيب شهرزاد وحليمي حليلة، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008، ص 04.

* **إتفاق جوبلية 1965:** لقد مثلت هذه الاتفاقية تعاون جزائري فرنسي، ويعتبر الأول من نوعه، فبموجب هذا الاتفاق، شاركت الجزائر في ديسمبر من نفس العام، في جميع مراحل البحث، واستغلال الحقول، تجهيز وتوزيع النفط، وبالتالي الاعتراف بدور المشغل، المدير والبائع لثروتها الخاصة¹⁹³.

ثانيا- بعد التأميم: بعد الاستقلال اختارت الجزائر النهج الاشتراكي، فقد كان العامل الإيديولوجي مساعدا لقرار التأميم، على أساس أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة.

ولقد نص مؤتمر طرابلس 1962 على وجوب تأميم كامل للثروات المنجمية ومنها المحروقات، وبالرغم من ذلك فإن اتفاقيات إيفيان أعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية، تلزم بها الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا، بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى ومصالح الجزائر.

ولقد باشرت الحكومة الجزائرية مفاوضات مع الطرف الفرنسي لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر، لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية، فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة.

فكان تاريخ 24 فيفري 1971 هو موعد التأميم بإعلان إلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سونطراك¹⁹⁴. بحيث أمت الجزائر 51% من أسهم شركتي البترول الفرنسيتين، وشركة البترول الفرنسية سنة 1981، وشمل استيلاء الجزائر على الشركات العاملة في حقل الغاز ووسائل نقله، فاضطرت فرنسا إلى قبول التعويضات عن أسهمها، غير أن الجزائر لم تؤمم الشركات الأمريكية¹⁹⁵.

ولكن بالرغم من العراقيل التي واجهتها الجزائر من فرنسا، إلا أنها استطاعت تحطى تلك العقبة وبسط نفوذها على جميع ثرواتها الطبيعية، كما دفعها هذا إلى سن قوانين جديدة أكثر قدرة على تسيير القطاع والتي كان آخرها القانون 07/05 الصادر بتاريخ 2005 المعدل والمتمم بالأمر 10/06.

3.1. تأسيس الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات (سونطراك): بعد الاستقلال مباشرة عملت

الجزائر على بسط سيطرتها على ثروتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني،

¹⁹³ - Mustapha Baba-Ahmed, op.cit., p 28.

¹⁹⁴ عيسى مقلبد، 3قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية³، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008، ص 30-31.

¹⁹⁵ نعيم الظاهر، 3دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي³، دار البازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998، ص 85.

وخطت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل ، حيث تمثلت الخطوة الأولى في تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك) بتاريخ 2963/12/30¹⁹⁶، لتكون الأداة التي تتحقق من خلالها الأهداف المسطرة لاسيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية (خاصة الفرنسية منها) على معظم الأنشطة البترولية¹⁹⁷، وكان دور شركة سونطراك عند نشأتها مقتصرًا على نقل وتجارة المحروقات فقط، لينتقل منذ سنة 1966 بعد توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح خلال بداية عام 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر لتتولى مهام القيام بجميع أنشطة التنقيب والانتاج والنقل والتسويق، والملاحظ أنه قبل صدور قرارات التأميم الشهيرة في 1971/02/24، فقد انتهجت الجزائر سياسة تدريجية لاستعادة الرقابة على المحروقات، تبدأ بالنقل ثم التنقيب لتليها مرحلة الانتاج لاحقًا بأسلوب متبع منذ تأسيس شركة سونطراك منها القيام بتشغيل أنبوب نقل البترول خلال سنة 1966، ثم شراء حقوق بريتيش بترولوم (BP)، في جانفي من عام 1967، وتأميم كل شركات التوزيع في أوت 1967، كما قامت بشراكة بنسبة 49.51% وهي الأولى من نوعها في الجزائر بين سونطراك و شركة "غيث" الأمريكية، ومع نهاية عام 1967 كانت الجزائر تشرف على حوالي 75% من البحث و التكوير وكامل الرقابة على التوزيع¹⁹⁸.

عكفت الشركة الوطنية الفتية (سونطراك) على تطوير صناعة النفط والغاز الطبيعي، وحملت جهد الاستكشاف نحو مناطق أخرى من الوطن وهكذا فإنه ما بين 1980 و 1985 تم اكتشاف ابار أخرى من النفط والغاز بالجنوب الغربي للبلاد، ومن جانب اخر كانت هناك إعادة تقييم للاحتياطات لاسيما حالة حقل حاسي الرمل سمحت بإجراء توسيع في امكانيات القطاع المنجمي الجزائري، وقد صارت مسألة زيادة جهود البحث خلال الثلاثين سنة الماضية أحد أهم الاهتمامات الكبرى للجزائر، وقد كانت شركة سونطراك عملت فعليا وإلى غاية

¹⁹⁶ أنشأت الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سونطراك) بموجب المرسوم الرئاسي رقم 491/63 المؤرخ في 1963/12/31.

¹⁹⁷ على إثر اتفاقية إيفيان في 18 مارس 1962، تمت الموافقة على إنشاء هيئة مختلطة بين الجزائر وفرنسا سميت بتنظيم الصحاري ORGANISME SAHARIEN تمثلت مهمته الأساسية في تسيير ورقابة الصناعة النفطية في الجزائر واقتراح المسائل النفطية بالجزائر، غير أن هذا التنظيم قبل أن يتم تعديله بتاريخ 1965/07/29، كان يمنح احتكارا معتبرا للشركات الفرنسية في استغلال البترول.

¹⁹⁸ "نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم BAOSEM فرع لمجمع سونطراك3، دالي ابراهيم، الجزائر، العدد 745، الصادر في 2011/03/13،

منتصف الثمانينات من القرن الماضي، فقط على مجال منجمي يفوق 1.5 مليون كم²، وخصصت سنويا ما بين 200 إلى 300 مليون دولار للتنقيب واستكشاف الأحواض الرسوبية الواسعة في الجزائر¹⁹⁹.

رغم الجهود المبذولة لكنها لم تكن كافية بالنسبة للمجال الذي تم استكشافه أو المجال المنجمي الذي يمكن تقسيمه، من وجهة نظر بترولية، إلى أربعة أقاليم هي²⁰⁰:

- الشمال الجزائري بما فيه الساحل: رغم أنه تم اكتشاف النفط والغاز قديما بهذه المنطقة، فقد تم إهمالها فيما بعد بتفضيل حقول مكتشفة في الأحواض الرسوبية الكبرى للجنوب الجزائري، وتبقى الإمكانيات البترولية لها غير مكتشفة بعد بسبب التعقيدات الجغرافية.

- صحراء الوسط: تعتبر منطقة غازية بوجود حقول مختلفة الأهمية، لكن هناك اكتشافات حديثة للنفط تسمح بالأمل في تطورات أخرى بها.

- صحراء الغرب: منطقة تتشكل من أكثر من 500 ألف كم²، تم اكتشاف الغاز الطبيعي بها خلال سنة 1953 (حقول برقة)، فهي تميل أكثر لأن تكون منطقة غازية، لكن مواردها ظلت غير معروفة.

- صحراء الشرق: (حوض بركين وخاصة غدامس سابقا)، وهي المنطقة الأكثر استكشافا والمحتوية للجزء الأساسي من الاحتياطات الحالية للمحروقات، أين يتواجد الحقلين الأكثر أهمية في الجزائر، حقل حاسي الرمل بالنسبة للغاز الطبيعي، وحقل حاسي مسعود بالنسبة للنفط.

4.1. تأميم المحروقات:

التأميم هو نقل ملكية المؤسسات الاقتصادية المملوكة للخوخاص إلى ملكية الدولة، وتكون إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها أو احتكار الدولة لبعض أنشطتها دون السماح لأطراف أخرى سواء كانت محلية أو دولية بالعمل فيها²⁰¹.

إن استعادة السيطرة على الثروات الوطنية كانت مسألة أكثر من ضرورية يمكن أن تضاهي حتى مسألة تحقيق الاستقلال، لهذا أعطت الدولة الجزائرية أهمية بالغة وكبيرة جدا لهذه العملية، فقامت بإقرار مبدأ السيادة الكاملة

¹⁹⁹ مبابي عبد المالك، "الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013-2014، ص 116.

²⁰⁰ Les provinces Pétrolières en Algérie , <http://www.meme-algeria.org/francais/index.php?geologie-des-provinces-petrolieres-en-algerie>, date de consultation : 10-02-2023.

²⁰¹ بن رمضان أنيسة، "دراسة إشكالية استغلال الموارد النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014، ص 223.

على الثروات الوطنية في كل دساتيرها، حيث أقرت في البند الثالث من المادة العاشرة (10) لدستور 1963 ضرورة تصفية جميع بقايا الاستعمار²⁰².

1.4.1. أسباب تأميم المحروقات :

هناك عدة أسباب دفعت السلطات الجزائرية بعد الاستقلال إلى تأميم المحروقات وضمها إلى القطاع العام لعل أهمها²⁰³:

- الصفة المميزة للبتروال الذي أصبح محرك النشاط الصناعي الدولي؛
- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من الاحتكار لجميع مراحل صناعة البترول؛
- تحقيق المساواة الاجتماعية بإعادة توزيع العائدات المتأتية من النفط، وهو أكبر مصدر مالي يحقق هذه الغاية مقارنة بغيره من النشاطات الاقتصادية؛
- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما تسمع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه و رفع الأسعار؛

2. أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد:

يكتسي قطاع النفط أهمية بالغة في اقتصاد أي دولة باعتباره سلعة ذات مزايا خاصة تمنحه مكانة هامة كسلعة إستراتيجية تسمح بضمنان تنافسية اقتصاد البلد بين أهم دول العالم، ناهيك عن الحاجة المستمرة و المتزايدة لهذه المادة كونها أصبحت جزءا لا يتجزأ من المنظومة الإنتاجية العالمية. و لعل أهمية النفط و مكانته المتميزة التي يحظى بها تابعة أساسا من أهميته كسلعة ضرورية في تطوير و تقدم الحياة الإنسانية في العالم المعاصر، و تنعكس أهمية النفط في جوانب رئيسية متعددة نوجزها فيما يلي²⁰⁴:

- تشكل الطاقة عاملا من عوامل الإنتاج إلى جانب الأرض، العمل ورأس المال والتنظيم وتعتبر الطاقة البترولية لحد الآن الأوفر، الأسهل و الأفضل، كما أن تبعية المجتمع العصري حيال البترول أصبحت وثيقة، و اعتبر استهلاكه معيارا للتقدم الاقتصادي؛

²⁰² المادة العاشرة من دستور 1963 على الرابط <http://www.Eil-moradia.dz/arabe/symbole/texts/constitution.html>

²⁰³ Abdelkader Sid Ahmed, Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde », O.P.U, Alger, 1983, P 49.

²⁰⁴ موري سمية ، "اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 60-61.

- من الناحية الصناعية يمكن القول أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة و أغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيمياوية حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف؛
- تكمن أهميته في القطاع الصناعي كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للالات الزراعية الحديثة؛
- أهمية تجارية تكمن في كون البترول و منتجاته يشكلان سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج في البلدان النامية و من ثم تبيع منتجاته المصنعة في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية؛
- أصبح البترول في قطاع المواصلات بمثابة شريان النقل الحديث، وتقدر الكميات المستخدمة منه في قطاع المواصلات بحوالي 35% من مجموع البترول المستهلك في العالم، ويعتبر البنزين وقود السيارات، المازوت وقود الطائرات و البواخر، الكيروسين وقود الطائرات؛
- يؤمن البترول معظم الطاقة الكهربائية المنتجة في العالم فهو الوقود الأفضل في التكلفة؛
- استعمال البترول كسلاح ضغط سياسي وتجلي ذلك من خلال حرب أكتوبر 1973؛
- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية؛
- يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية بالمواد الأولية التي يأتي البترول في مقدمتها.

المطلب الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في مجال النفط لما تمتلكه من ثروة نفطية هامة، فباعتمادها دولة منتجة و مصدرة له جعلها تحتل مكانة مهمة في السوق العالمية و هذا ما سوف نسلط الضوء عليه في ما يلي حيث سيتم التطرق على مجموعة من النقط و التي من أهمها حجم الاحتياطي النفطي و الطاقة الإنتاجية للجزائر

1. امكانيات الجزائر النفطية:

1.1. الاحتياطات النفطية للجزائر: تمتلك الجزائر احتياطا مهما من النفط يتمركز بشكل كبير في جنوبها الشرقي للبلاد حيث يمثل أكثر من 70% من إجمالي الاحتياط النفطي، فمنذ تأميمها للمحروقات عملت جاهدة على اكتشاف آبار نفطية جديدة تمكنها من تعزيز مكائنها أكثر بين أكبر الدول النفطية في العالم و تجديد مخزونها النفطي لأطول فترة ممكنة ومن خلال الجدول التالي سنتعرف على تاريخ تطور احتياطي النفط في الجزائر .

الجدول رقم (02-05): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من(1971-2022).

الوحدة: مليار برميل

| | | | | | | | |
|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-----------|
| 1977 | 1976 | 1975 | 1974 | 1973 | 1972 | 1971 | السنوات |
| 6.6 | 6.8 | 7.37 | 7.7 | 7.64 | 9.74 | 9.84 | الاحتياطي |
| 1984 | 1983 | 1982 | 1981 | 1980 | 1979 | 1978 | السنوات |
| 9 | 9.22 | 9.44 | 8.08 | 8.2 | 8.44 | 6.3 | الاحتياطي |
| 1992 | 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | 1986 | 1985 | السنوات |
| 9.2 | 9.2 | 9.23 | 9.2 | 8.5 | 8.8 | 8.82 | الاحتياطي |
| 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | السنوات |
| 11.31 | 11.31 | 11.2 | 10.8 | 9.97 | 9.97 | 9.2 | الاحتياطي |
| 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | السنوات |
| 12.2 | 12.27 | 11.35 | 11.8 | 11.31 | 11.31 | 11.31 | الاحتياطي |
| 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | السنوات |
| 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | الاحتياطي |
| 2022 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | السنوات |
| 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | 12.2 | الاحتياطي |

Source: Organization of opec, Annual Statistical

Bulletin ,2005, p19, 2007, P17,2014 ,P 22.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (02-05) ان مستوى احتياطي النفط الجزائري في تزايد مستمر منذ 1971 ، كما انه يشهد نوع من الثبات في السنوات الأخيرة و هذا الى غاية 2022 حيث استقرت الاحتياطيات المؤكدة في حدود 12.2 مليار برميل من النفط ، و هذا ما يضع الجزائر من بين اهم الدول في القارة الإفريقية و العالم التي تحتوي على احتياطيات مهمة من هذه المادة .

2.1. الطاقة الإنتاجية النفطية للجزائر: الجزائر من الدول الرائدة في انتاج النفط و تصديره للعالم ، فهي

تحتل مكانة متقدمة سواء على المستوى القاري او العالمي . ان تطوير الانتاج النفطي و مضاعفته يحتاج الى توفر عاملين اساسيين : توفر المادة الخام و تحديد أماكنها كعامل أول ، و وضع و تسخير جميع الامكانيات المادية و البشرية المتخصصة في هذا المجال كعامل ثاني ، و هذا ما سنحاول التعرف عليه في الجدول التالي:

الفصل الثاني..... مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (02-06): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1971-2022)

الوحدة: ألف برميل/ اليوم

| | | | | | | | | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|
| 1978 | 1977 | 1976 | 1975 | 1974 | 1973 | 1972 | 1971 | السنوات |
| 1 161 | 1 152 | 1 075 | 983 | 1 009 | 1 097 | 1 062 | 785 | الإنتاج |
| 1986 | 1985 | 1984 | 1983 | 1982 | 1981 | 1980 | 1979 | السنوات |
| 674 | 672 | 695 | 661 | 705 | 798 | 1 020 | 1 154 | الإنتاج |
| 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | 1989 | 1988 | 1987 | السنوات |
| 753 | 747 | 757 | 803 | 783 | 727 | 673 | 648 | الإنتاج |
| 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | السنوات |
| 730 | 777 | 796 | 750 | 827 | 846 | 806 | 753 | الإنتاج |
| 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | السنوات |
| 1 190 | 1 216 | 1 356 | 1 372 | 1 369 | 1 352 | 1 311 | 942 | الإنتاج |
| 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | السنوات |
| 1 040 | 1 059 | 1 146 | 1 157 | 1 193 | 1 203 | 1 200 | 1 162 | الإنتاج |
| | | | | 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | السنوات |
| | | | | 1 020 | 911 | 899 | 1 023 | الإنتاج |

المصدر : منظمة OPEC ، احصائيات متوفرة على الموقع : <https://asb.opeec.org/data.php>

يلاحظ من الجدول رقم (02-06) أعلاه أن الانتاج الجزائري من النفط مستقر الى حد بعيد ، حيث تتراوح نسبة الانتاج في المتوسط بحوالي المليون برميل يوميا ، لكن هذا الإنتاج شهد نوعا من التذبذبات اما صعودا حيث شهدت سنة 2007 أعلى نسبة انتاج بما يقارب المليون و 372 ألف برميل و هذا راجع لعدة أسباب من بينها ارتفاع اسعار النفط و زيادة الطلب العالمي عليه أضف الى ذلك التسهيلات الممنوحة للمستثمرين الأجانب في مجال المحروقات لزيادة الاستكشاف و الانتاج داخل الاقليم الوطني نتيجة إصدار قانون المحروقات 07/05 ، أو هبوطا حيث شهدت سنة 1987 أقل نسبة انتاج على الاطلاق بحجم انتاج يقدر ب 648 ألف برميل يوميا نتيجة الأزمة النفطية العالمية و انخفاض الأسعار و الطلب العالمي على النفط بشكل كبير ليستمر هذا النسق في الانخفاض الى غاية 2002 مدفوعا بعدة أسباب كان من أهمها الوضعية السياسية و الأمنية المتردية للبلد في هذه الفترة و خروج العديد من الشركات التي تشتغل في ميدان النفط من

السوق الجزائرية ، اما بخصوص السنوات الأخيرة إلى غاية 2022 فلقد عاد الإنتاج النفطي إلى مستوياته السابقة و هذا في حدود المليون برميل يوميا نتيجة لاستقرار سوق النفط رغم أزمة كورونا في 2019 التي أثرت في مستويات الانتاج بعض الشيء ، كما يعزى هذا الارتفاع في الانتاج النفطي للسنوات الأخيرة أيضا إلى الاكتشافات المسجلة مؤخرا في مجال النفط و التي يعتبر من أهمها الاكتشاف النفطي الذي حققته شركة سوناطراك سنة 2022 بمنطقة واد السبع بولاية أدرار حيث تتراوح احتياطياته بين 48 إلى 150 مليون برميل بالإضافة إلى 3 اكتشافات أخرى سبقت هذا الاكتشاف بأشهر قليلة فقط .

2. دور النفط في الاقتصاد الجزائري :

يحتل قطاع المحروقات مكانة مميزة في الاقتصاد الجزائري ، ، حيث يساهم بنسبة كبيرة في الصادرات حيث وصلت هذه النسبة إلى 92% في 2019 و 90.62%²⁰⁵ في 2020 من إجمالي الصادرات الوطنية، كما ساهم قطاع الموارد النفطية بأكثر 21 بالمائة من الناتج المحلي الخام حسب إحصائيات بنك الجزائر في 2021 ، ان هذه النسب ان دلت فهي تدل على الأهمية البالغة و الدور الكبير الذي يلعبه القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري.

سيترك هذا المطلب إلى تبيان مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال دراسة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية و التي سنحاول من خلالها تبيان مدى أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري .

1.2. مساهمة النفط في الناتج الداخلي الإجمالي (PIB):

يعبر الناتج الداخلي الخام عن القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة خلال فترة معينة داخل دولة ما ، ان زيادة نسبة مساهمة سلعة معينة في تكوين الناتج الداخلي الخام لهذا البلد تدل على مدى أهمية هذه السلعة في الاقتصاد و ارتكازه عليها .

²⁰⁵ مديرية الدراسات و الاستشراف ، المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر نوفمبر 2020 ، ص 20

الفصل الثاني.....مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (02-07) : تطور نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام الجزائري (2000-2021)
الوحدة: مليار دينار جزائري

| السنوات | اجمالي الناتج الداخلي الخام | مساهمة قطاع النفط | النسبة المئوية |
|---------|-----------------------------|-------------------|----------------|
| 2000 | 4123.5 | 1616.3 | % 39.19 |
| 2001 | 4227.1 | 1443.9 | %34.20 |
| 2002 | 4522.8 | 1770 | % 32.70 |
| 2003 | 5247.5 | 1868.9 | % 35.60 |
| 2004 | 6150.4 | 2319.8 | % 37.80 |
| 2005 | 7563.6 | 3352.9 | % 44.40 |
| 2006 | 8520.6 | 3882.2 | % 45.90 |
| 2007 | 9366.6 | 4089.3 | % 43.70 |
| 2008 | 11043.7 | 4997.6 | % 45.30 |
| 2009 | 9968 | 3109.1 | % 31.20 |
| 2010 | 11991.6 | 4180.4 | %34.90 |
| 2011 | 14519.8 | 5242.1 | % 36.10 |
| 2012 | 16115.5 | 5536.4 | % 34.40 |
| 2013 | 16643.8 | 4968 | % 39.80 |
| 2014 | 17228.6 | 4657.8 | % 27.00 |
| 2015 | 16702.1 | 3134.2 | % 18.80 |
| 2016 | 17514.6 | 3025.6 | % 17.27 |
| 2017 | 18876.2 | 3699.7 | % 19.59 |
| 2018 | 20259 | 4547.8 | % 22.45 |
| 2019 | 20284.2 | 3991 | % 19.67 |
| 2020 | 18383.8 | 2575.1 | % 14.00 |
| 2021 | 22021.5 | 4734.4 | % 21.50 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر

من الجدول رقم (02-07) أعلاه يلاحظ أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة مهمة في الاقتصاد الجزائري ، فلقد قاربت هذه النسبة الأربعون بالمئة مطلع الألفينيات ، لتصل قرابة نصف الناتج المحلي للاقتصاد الجزائري سنتي 2006 ، 2008 على التوالي و هي نسبة كبيرة جدا مقارنة بباقي القطاعات ، كما يلاحظ أن أضعف نسبة لمساهمة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري كانت سنة 2020 و التي بلغت 14 بالمئة ، و هي قيمة رغم ضعفها مقارنة بباقي السنوات إلا أنها تبقى قيمة لا يمكن الاستهانة بها ، و على العموم يبقى الاقتصاد الجزائري مرتكز في معظمه على القطاع النفطي .

2.2. مساهمة النفط في إيرادات الميزانية العامة:

إن إيرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية التي هي عبارة عن ذلك النظام التشريعي الموضوع حيز التطبيق لضمان إجراءات من أجل تحصيل إيرادات لتغطية نفقات الدولة بصفة مباشرة، إذ تحتل مكانة بارزة نظرا لثباتها و إلزاميتها²⁰⁶. و الجزائر كغيرها من الدول النفطية ساهمت الجباية النفطية بشكل كبير في زيادة إيرادات الميزانية العامة لديها، حيث سيتطرق الجدول الموالي إلى تحديد حجم هذه المساهمة بالتفصيل :

206- غازي عناية، " المالية العامة والتشريع الضريبي"، البيارق، عمان، 1998، ص72.

الجدول رقم (02-08): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات الكلية خلال الفترة (2000-2022).

| النسبة المئوية % | الجباية النفطية (مليون دينار جزائري) | الإيرادات الكلية (مليون دينار) | السنوات |
|---------------------|---|-----------------------------------|-------------|
| 64,00 | 720 000 | 11 24 924 | 2000 |
| 60,49 | 840 600 | 1 389 737 | 2001 |
| 58,12 | 916400 | 1 576 684 | 2002 |
| 54,80 | 836 060 | 1 525 551 | 2003 |
| 53,67 | 862 200 | 1 606 397 | 2004 |
| 52,45 | 899 000 | 1 713 992 | 2005 |
| 49,73 | 916 000 | 1 841 925 | 2006 |
| 49,92 | 973 000 | 1 949 050 | 2007 |
| 59,10 | 1 715 400 | 2 902 448 | 2008 |
| 58,83 | 1 927 000 | 3 275 362 | 2009 |
| 48,84 | 1 501 700 | 3 074 644 | 2010 |
| 43,82 | 1 529 400 | 3 489 810 | 2011 |
| 39,93 | 1 519 040 | 3 804 030 | 2012 |
| 41,48 | 1 615 900 | 3 895 315 | 2013 |
| 40,17 | 1 577 730 | 3 927 748 | 2014 |
| 37,85 | 1 722 940 | 4 552 542 | 2015 |
| 33,57 | 1 682 550 | 5 011 581 | 2016 |
| 35,17 | 2 126 987 | 6 047 885 | 2017 |

الفصل الثاني..... مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

| | | | |
|-------|-----------|-----------|------|
| 36,77 | 2 349 694 | 6 389 469 | 2018 |
| 38,15 | 2 518 488 | 6 601 576 | 2019 |
| 27,27 | 1 394 710 | 5 114 087 | 2020 |
| 32,58 | 1 927 051 | 5 915 434 | 2021 |
| 44,43 | 3 211 921 | 7 228 384 | 2022 |

المصدر:وزارة المالية الجزائرية ، المديرية العامة للتقدير و السياسات ، احصائيات متوفرة على الموقع:

[/https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques](https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques)

يمثل الجدول أعلاه (08-02) نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات الكلية لخزينة الدولة خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2022 ، حيث يلاحظ المساهمة الكبيرة لعائدات الجباية البترولية في ميزانية الدولة فقد بلغت في سنة 2000 ما يقارب 64 % و هي قيمة كبيرة جدا تدل على الاعتماد المفرط للدولة الجزائرية على قطاع المحروقات في تمويل الخزينة العمومية كما يدل على حساسية ايرادات الدولة لأسعار البترول و هذا ما تظهره البيانات بداية من 2014 حيث انخفضت مساهمة قطاع المحروقات في عائدات الدولة و كان هذا راجع بالأساس الى انخفاض أسعار البترول ، لكن يبقى الشيء الايجابي هو سنة 2022 فالبرغم من ارتفاع أسعار المحروقات الى مستويات قياسية الا ان مساهمتها في الجباية البترولية كانت في حدود 44 بالمئة متفوقة بذلك الجباية العادية عليها فيما يخص بتمويل الخزينة العمومية .

و على العموم فان ارتفاع الجباية البترولية في تمويل الخزينة العمومية يؤكد على أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري كما يدل على ان النفط أداة تمويلية في صالح الدولة اذا تم استغلاله بطرق عقلانية و ناجعة ، لكن بالمقابل لا يجب إغفال أن هذه الجباية مرتبطة بأسعار النفط أساسا و مدى وفرته في المستقبل هذا ما يجعل من هذه العائدات رهينة الأسواق العالمية مما يجعل منها مصدر تمويل غير موثوق عكس الجباية العادية التي تتمتع بالاستدامة و الاستقرار مع الزمن .

3.2. مساهمة النفط في حجم الصادرات:

منذ وقت بعيد و صادرات القطاع النفطي (المحروقات) تسيطر على معظم قيمة الصادرات بالجزائر، وبالتالي فهي تشكل المورد الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر، وهذا ما سوف نوضحه من خلال مايلي:

الجدول رقم (02-09): مساهمة القطاع النفطي في حجم الصادرات الكلية خلال الفترة(2000-2022).

| السنوات | إجمالي الصادرات (مليار دولار) | صادرات القطاع النفطي (مليار دولار) | النسبة المئوية % |
|---------|-------------------------------|------------------------------------|------------------|
| 2000 | 21,65 | 21,06 | 97,27 |
| 2001 | 19,09 | 18,53 | 99,03 |
| 2002 | 18,71 | 18,11 | 94,87 |
| 2003 | 24,47 | 23,99 | 98,03 |
| 2004 | 32,22 | 31,55 | 97,92 |
| 2005 | 46,33 | 45,59 | 98,40 |
| 2006 | 54,61 | 53,42 | 97,82 |
| 2007 | 60,59 | 59,61 | 98,38 |
| 2008 | 79,29 | 77,36 | 97,56 |
| 2009 | 45,19 | 44,12 | 97,64 |
| 2010 | 57,05 | 55,52 | 97,33 |
| 2011 | 73,48 | 71,42 | 97,19 |
| 2012 | 71,86 | 69,80 | 97,13 |
| 2013 | 65,91 | 63,75 | 96,72 |
| 2014 | 62,88 | 60,29 | 95,89 |
| 2015 | 34,66 | 32,4 | 93,84 |
| 2016 | 34,76 | 32,95 | 94,79 |
| 2017 | 35,19 | 33,26 | 94,52 |
| 2018 | 41,79 | 38,87 | 93,00 |
| 2019 | 35,82 | 33,24 | 92,80 |
| 2020 | 23,79 | 21,54 | 90,52 |
| 2021 | 38,63 | 35,19 | 91,10 |
| 2022 | 65,52 | 59,55 | 90,89 |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات من الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، مديرية الدراسات و الاستشراف للجمارك الجزائرية و التقارير السنوي للبنك الجزائري اصداري: 2022-2002.

من خلال الجدول رقم (02-09) أعلاه يلاحظ الهيمنة المطلقة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية حيث لم تهبط عن مستوى 90 بالمئة خلال جل عينة الدراسة و التي امتدت من سنة 2000 الى غاية 2022 و الالفت للانتباه أيضا أن هذه النسبة لم تنخفض حتى مع انخفاض عائدات المحروقات نتيجة تدهور اسعار النفط في الاسواق العالمية و هذا يدل هامشية الصادرات خارج المحروقات و رعية الاقتصاد الجزائري.

كما يجب التنويه في هذا الصدد على ان الإيرادات الكبيرة التي يحققها قطاع المحروقات على العموم والقطاع النفطي على الخصوص تساهم بنسبة كبيرة في تكوين احتياطي الصرف من العملة الصعبة مما يعزز من مكانة قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري كأكثر قطاع تصديري و كأكثر مزود للخزينة العمومية بالعملة الصعبة

3. دور صندوق ضبط الموارد في إدارة العوائد النفطية :

شهدت سنة 2000 فترة انتعاش كبيرة و زيادة معتبرة في مداخيل الخزينة العمومية فقد تميزت هذه الفترة بارتفاع أسعار النفط الى مستويات قياسية و الذي نتج عنه زيادات كبيرة و غير منتظرة فاقت كل التقديرات و التوقعات التي حددتها الحكومة الجزائرية ، هذه العائدات دفعت بالسلطات في التفكير الجدي في الاستغلال الأمثل لهذا الفائض و استثماره بصفة صحيحة و في الوقت الأنسب كونها تدرك تماما أن من المميزات المهمة للسوق النفطية تذبذب أسعارها و عدم اليقين بحجم عائداتها .

1.3. تكوين صندوق ضبط الموارد:

إن تسيير العوائد المتأتية من قطاع الموارد يفرض وضع إجراءات و أدوات مبتكرة قي سبيل التدبير الحسن

والتاجع لهذه الثروات الباطنية الناضبة و هذا بمراعاة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي خصوصا اذا علمنا أن العوائد المتأتية من قطاع الموارد (نفط، غاز ..الخ) تحدد أسعارها في الأسواق الدولية كما تتميز بالتدبيب، انطلاقا من هذه النقطة يجب استثمار هذه الفوائض المالية بصفة عقلانية تضمن تحقيق موارد إضافية مستدامة تستفيد منها الأجيال القادمة، و بما أن الجزائر من الدول المنتجة للنفط عالميا، و التي يعتمد اقتصادها بالدرجة الأولى على إيرادات سلعة وحيدة ألا وهي النفط، بحيث و منذ سنة 2000 شهدت أسعار النفط ارتفاعات مستمرة، كان من نتائجها زيادة كبيرة في العوائد النفطية عالميا عامة و الجزائر خاصة، فاقت في مقدارها كل التوقعات حيث قامت الجزائر بإنشاء صندوق ليحتوي هذه الفوائض من الإيرادات النفطية أطلق عليه ما

يسمى "صندوق ضبط الموارد" (FRR) "le fond de regulation des recettes".

2.3. تعريف صندوق ضبط الموارد:

شهدت سنة 2000 ارتفاعا كبيرا في أسعار النفط سجلت خلالها الجزائر عوائد نفطية بلغت مستويات قياسية لم تشهدها البلاد من قبل، ومن أجل الاستفادة من هذه الأموال وتسييرها بعقلانية، قررت الحكومة الجزائرية إنشاء صندوق ضبط الموارد وذلك بموجب القانون رقم 02-2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000 والمتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000، بحيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق وذلك من خلال المادة 10 والتي نصت على مايلي²⁰⁷: "يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد".

ومنذ تأسيسه سنة 2000 طرأ على قانون صندوق ضبط الموارد عدة تعديلات تتمثل أهمها فيمايلي:

- مرسوم رقم 02-67 الصادر بتاريخ 06-06-2002، والذي يحدد كيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد".
- القرار رقم 122 الصادر بتاريخ 16-06-2002 للسيد وزير المالية، والذي يحدد الإيرادات والنفقات المحسومة من حساب التخصيص الخاص رقم: 103-302 "صندوق ضبط الموارد".
- تعليمة رقم 15 الصادرة بتاريخ 18-06-2002 والتي تحدد شروط التطبيق المحاسبي للمرسوم التنفيذي رقم 02-67 والذي يحدد كيفية سير صندوق ضبط الموارد.
- قانون المالية لسنة 2004²⁰⁸، والذي تضمن تعديل يخص جانب تمويل الصندوق وذلك بإضافة تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير للنشط للمديونية الخارجية، وهذا ما نصت عليه المادة 66 من القانون رقم 23-22 المؤرخ في 04 ذي القعدة عام 2004 الموافق لـ 28 ديسمبر 2003.
- قانون المالية التكميلي لسنة 2006⁽²⁰⁹⁾، والذي تضمن تعديل يخص الهدف من وضع الصندوق أي جانب النفقات ليصبح كالتالي: تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري، وهذا ما نصت عليه المادة 26 من القانون 04-06 المؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 جويلية 2006.

²⁰⁷ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000، ص 04.

²⁰⁸ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83، الصادرة بتاريخ 28 ديسمبر 2003، ص 28.

²⁰⁹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 47، الصادرة بتاريخ 15 جويلية 2006، ص 08.

3.3. أهداف الصندوق:

- ان من أهم أهداف انشاء صندوق ضبط الايرادات نجد ما يلي :
- ادخار جزئى من ايرادات الجباية النفطية.
 - تمويل عجز الميزانية العامة حال تذبذب إيرادات المحروقات و بلوغها مستويات أدنى من المعطيات المرجعية لقانون المالية²¹⁰
 - تخفيض المديونية العمومية.
 - المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد.
 - محاولة امتصاص الصدمات النفطية جراء تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية.

4.3. الرقابة على الصندوق:

بما أن صندوق ضبط الموارد هو أحد الحسابات الخاصة بالخرينة، فإنه يخضع لنفس الرقابة التي تمارس على باقي الحسابات الخاصة وذلك كمايلي²¹¹:

- الرقابة القبليّة عند الالتزام بالإتفاق وذلك على مستوى المراقب المالي.
- الرقابة أثناء التنفيذ في إطار العلاقة بين الأمر بالصرف والمحاسب، وذلك عندما ينوي هذا الأخير إجراء رقابته وفقا للمادة 39 من القانون المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية.
- الرقابة البعدية خلال المراقبة القانونية التي يضطلع بها مجلس المحاسبة بعد إيداع حساب التسيير المقدم من المحاسب، وكذا الحساب الإداري المقدم من الأمر بالصرف.
- الرقابة التي تجريها المفتشية العامة للمالية.

5.3. تقييم أداء وفعالية صندوق ضبط الموارد الجزائري : انشأ صندوق ضبط الايرادات من أجل تحقيق

مجموعة من الاهداف و الغايات، و بالتالي يجب تقييم أداء و فعالية هذا الصندوق من خلال مدى نجاحه أو فشله في بلوغ هذه الأهداف ، و التي يمكن حصرها في النقاط التالية :

²¹⁰ بوفليح نبيل وعبد القادر لعطاف، "فعالية صندوق ضبط الموارد في توظيف الثروة البترولية في الجزائر"، ملتقى التنمية المستدامة و الكفاءة، جامعة سطيف الجزائر، سنة 2008، ص 67 و ص 98.

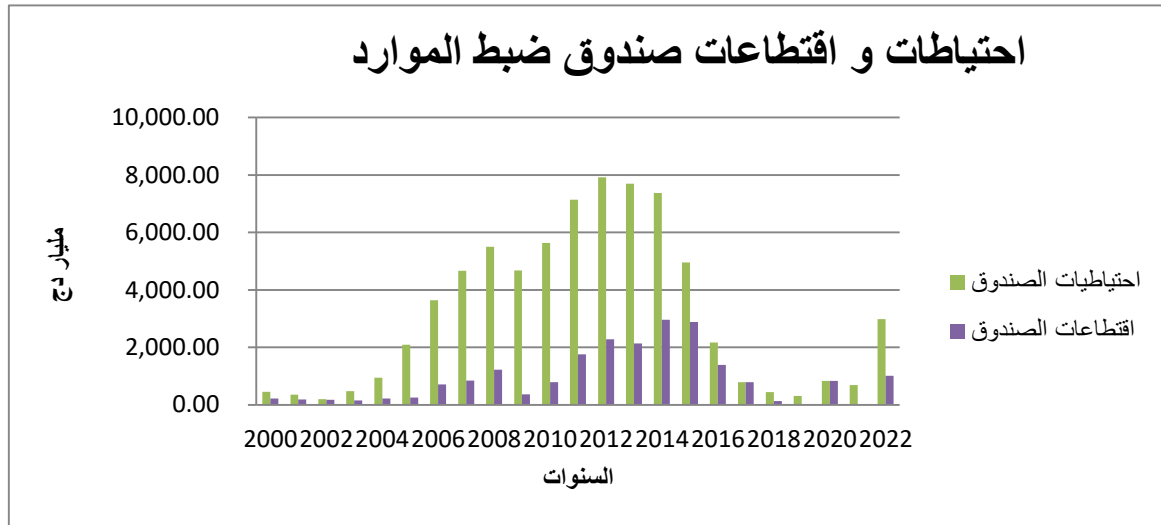
²¹¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 199، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2011، ص07.

1.5.3. تطور وضعية صندوق ضبط الموارد:

شهد صندوق ضبط الموارد منذ تأسيسه سنة 2000 تغيرات هامة في احتياطاته و هذا نتيجة التذبذب الكبير أسعار النفط و عائداته في الأسواق الدولية ، حيث يمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل البياني الموالي :

الشكل البياني رقم (01-02) : احتياطيات و اقتطاعات صندوق ضبط الموارد (2000-2022)

الوحدة (مليار دج)



المصدر : وزارة المالية الجزائرية ، المديرية العامة للتقدير و السياسات ، احصائيات متوفرة على الموقع:

<https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/>

يمثل الشكل البياني رقم (01-02) أعلاه حجم احتياطيات صندوق ضبط الموارد و المبالغ التي اقتطعت منه بهدف سداد المديونية العمومية كمرحلة أولى و تمويل عجز الخزينة كمرحلة ثانية .

يلاحظ من الشكل البياني أن احتياطيات صندوق ضبط الموارد كانت في تزايد مستمر منذ انشائه سنة 2000 ، لتبلغ ذروتها سنة 2012 حيث قاربت الاحتياطيات المتواجدة بداخل الصندوق 6000 مليار د ج ، لتعود بعد ذلك للتناقص و بشكل متسارع حتى سنة 2019 حيث بلغت 305,5 مليار دج . بالمقابل فان استخدامات الموارد النقدية لهذا الصندوق عرفت هي ايضا تزايد منذ انشائه متماشية بذلك و بصفة طردية مع التزايد في إيراداته حيث كان أكبر اقتطاع شهدته الصندوق سنة 2014 بقيمة 2 965,67 مليار دج .

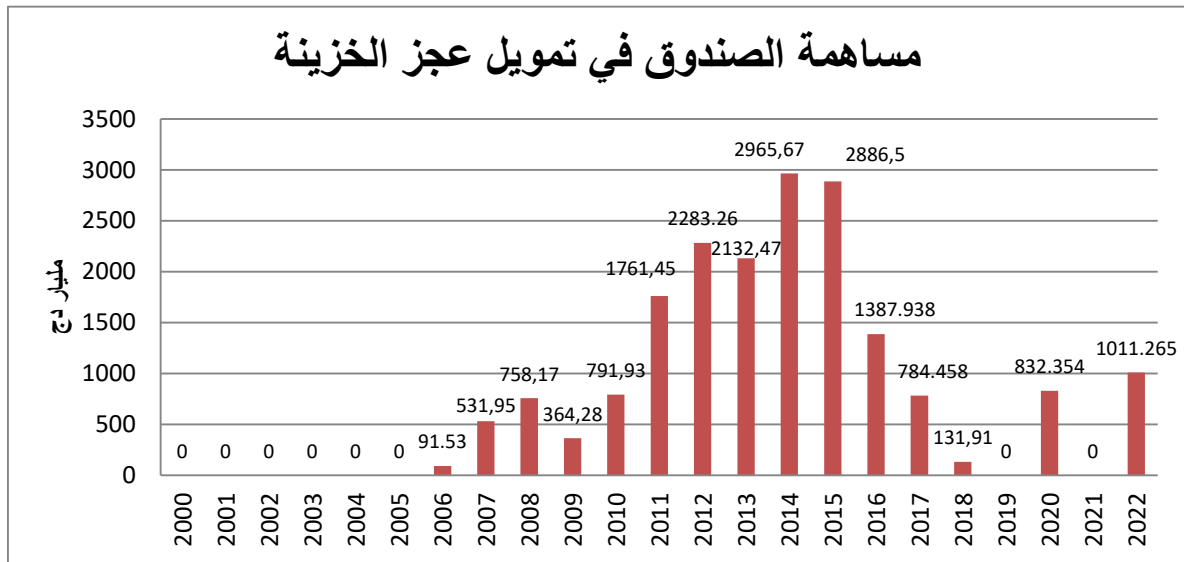
أيضا من النقاط المهمة التي يمكن استنتاجها من الشكل البياني هي الاستنزاف الكبير لموارد الصندوق خاصة بعد انخفاض عائداته نتيجة تدهور الجباية النفطية ، حيث وصلت احتياطاته الى الصفر أي أن الصندوق أصبح فارغ تماما و كان هذا سنتي 2017 و 2019 على التوالي ، حيث شهدت السنة الأولى (سنة

الفصل الثاني..... مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

(2017) حدث مهم في السياسة النقدية المنتهجة من طرف الجزائر أين طبق بنك الجزائر سياسة التسيير الكمي لتمويل عجز الميزانية كبديل للعائدات النفطية بهدف عدم الذهاب للاستدانة الخارجية ، إن هذا الإجراء الأخير حذر منه خبراء الاقتصاد نظرا لتداعياته الخطيرة على المستوى العام للأسعار و التضخم الناجم عن ضخ كميات أموال كبيرة في الاقتصاد ، أما بالنسبة للسنة الثانية (سنة 2020) فلقد تميزت بدخول الاقتصاد الجزائري في عدة مشاكل اقتصادية و اقتصادية فلقد أُلقت المظاهرات المطالبة بتنحي الحكومة ابتداء من 2019 بظلالها على الاقتصاد ، أضف إلى ذلك انتشار جائحة كورونا 2020 و تسببها في غلق شبه كلي للتجارة الدولية حيث شهدت أسعار النفط سقوط حر في الأسواق الدولية الى ما دون 23 دولار .

2.5.3. دور صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الخزينة العمومية: من التعديلات المهمة التي طرأت على صندوق ضبط الموارد هو امكانية تمويل عجز الميزانية باستخدام احتياطاته ، و عليه لتقييم مدى أدائه ستتطرق الدراسة لتحليل مدى مساهمته في تمويل عجز الخزينة في الشكل البياني التالي :

الشكل رقم (02-02): مساهمة الصندوق في تمويل عجز الخزينة (2000-2022)



المصدر : وزارة المالية الجزائرية ، المديرية العامة للتقدير و السياسات ، إحصائيات متوفرة على الموقع:

[/https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques](https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques)

من الشكل البياني رقم (02-02) يلاحظ أن صندوق ضبط الموارد باشر بعملية تمويل عجز الميزانية ابتداء من 2006 ، و هذا نتيجة التعديل الذي جاء به قانون المالية ل 2006 ، حيث تم السماح باستخدام موارد

الصندوق لتمويل عجز الميزانية العامة ، و كأول تمويل ساهم الصندوق ب قرابة 92 مليار د ج لتمويل عجز ميزانية الدولة ل 2006 ، و بارتفاع نسبة العجز في ميزانية الدولة ، ارتفعت مساهمات الصندوق لتمويل هذا العجز حيث كان أكبر اقتطاع من الصندوق لتمويل العجز في سنة 2014 حيث قارب التمويل عتبة 3000 مليار د ج في هذه السنة ، كما أن المحلل لهذه البيانات يجد أن العجز الميزانياتي كان مفتعل من طرف الحكومة حيث انه كلما زادت عائدات الصندوق نتيجة تحسن أسعار النفط في الاسواق الدولية ، تعمدت الحكومة إقرار ميزانيات ضخمة بعجز أكبر ليتم تمويل هذا العجز بعد ذلك عبر صندوق ضبط الموارد بصفة آلية .

3.5.3. دور صندوق ضبط الموارد في التخفيض من المديونية العمومية:

من المهمات الأساسية التي سطرت لصندوق ضبط الموارد منذ تأسيسه هي مهمة سداد الدين العمومي ، حيث استشعرت الدولة الجزائرية خطورة تنامي المديونية العمومية و خاصة الخارجية منها ، و لدراسة مدى تطور حجم المديونية العمومية و مدى مساهمة صندوق ضبط الموارد في سداد هذه المديونية سنقوم بتحليل الجدول رقم (02-10) التالي :

الفصل الثاني.....مكانة و أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (10-02): حجم مساهمة صندوق ضبط الموارد في تخفيض المديونية العمومية (2000-2021)

| السنوات | المديونية الخارجية (مليار دولار) | المديونية الداخلية (مليار دج) | سداد الدين العمومي (مليار دج) |
|---------|-------------------------------------|----------------------------------|----------------------------------|
| 2000 | 25,53 | 1022,9 | 221,1 |
| 2001 | 22,79 | 999,4 | 184,467 |
| 2002 | 22,99 | 980,5 | 170,06 |
| 2003 | 23,68 | 982,2 | 156 |
| 2004 | 22,34 | 1000 | 222,703 |
| 2005 | 17,34 | 1094,3 | 247,838 |
| 2006 | 6,02 | 1779,7 | 618,111 |
| 2007 | 5,91 | 1044,1 | 314,455 |
| 2008 | 6,04 | 734 | 465,437 |
| 2009 | 5,79 | 808,8 | 0 |
| 2010 | 5,8 | 1099,2 | 0 |
| 2011 | 4,44 | 1215 | 0 |
| 2012 | 3,74 | 1312,2 | 0 |
| 2013 | 3,45 | 1171,7 | 0 |
| 2014 | 3,79 | 1239 | 0 |
| 2015 | 3 | 1380,8 | 0 |
| 2016 | 3,81 | 3407,3 | 0 |
| 2017 | 3,95 | 4957,9 | 0 |
| 2018 | 3,99 | 7558 | 0 |
| 2019 | 3,83 | 9225,4 | 0 |
| 2020 | 3,44 | 3108 | 0 |
| 2021 | 3,07 | 4952 | 0 |

المصدر : من اعداد الطالب بالاعتماد على - بنك الجزائر احصائيات متوفرة على الموقع :

<https://www.bank-of-algeria.dz/ar/>

- وزارة المالية الجزائرية ، المديرية العامة للتقدير و السياسات ، احصائيات متوفرة على الموقع:

[/https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques](https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques)

يمثل الجدول رقم (02-10) أعلاه حجم المديونية الخارجية و الداخلية لدولة الجزائر ، مقابل الاقتطاعات التي تم تخصيصها من احتياطات صندوق ضبط الموارد لتسديد الدين العمومي للفترة (2000- 2021) ، حيث يمكن الملاحظة من خلال هذا الجدول المبالغ الهامة التي تم اقتطاعها من صندوق ضبط الموارد منذ إنشائه ، فلقد انطلق الصندوق من سداد ما يقارب من 221 مليار د ج في سنة 2000 الى 465 مليار د ج في سنة 2008 ، و هي آخر سنة تم تسديد فيها شطر من الدين العمومي ، كما شهدت سنة 2006 أكبر نسبة سداد للدين العام بمبلغ قدر ب 618,11 مليار د ج .

إن هذه المبالغ الهامة المخصصة لسداد الدين العمومي الجزائري التي مولها صندوق ضبط الموارد كان لها أثر كبير في تخفيض الدين الخارجي حيث كانت الديون الخارجية تتقل كاهل الحكومة الجزائرية فمن سنة 2000 الى غاية 2004 لم ينخفض هذا الدين تحت 20 مليار دولار أمريكي ، لتتغير الوضعية تماما بعد الشروع في استخدام موارد صندوق ضبط الموارد مدعوما بارتفاع أسعار النفط ، حيث و بعد آخر مبلغ اقتطع من الصندوق سنة 2008 ، لم يتبقى سوى 5.79 مليار دولار ليستقر الدين العام الخارجي للجزائر بعد ذلك إلى ما دون 4 مليار دولار و هذا إلى غاية 2021 .

أما بخصوص الدين الداخلي فهو في حدود 1000 مليار د ج في المتوسط مع بعض الارتفاعات عن هذا الحد و التي كان أكبرها سنة 2019 بأكثر من 9 أضعاف ، حيث نستنتج من هذه البيانات أن القائمين على صندوق ضبط الموارد كانوا يركزون في الأساس أثناء عملية سداد الدين العمومي على المديونية الخارجية كونها تهدد السيادة الوطنية ، كما يجب التنويه في هذا الصدد على أن الدين الداخلي للجزائر مملوك في معظمه من طرف مؤسسات وطنية و شركات عمومية .

خلاصة الفصل

رغم حداثة استغلاله، يلعب القطاع النفطي دورا استراتيجيا في الاقتصاد الجزائري بحيث يعتبر من أهم المساهمين في تمويل الخزينة العمومية و في الناتج الداخلي الخام، بالإضافة إلى ذلك تشكل الصادرات النفطية نسبة كبيرة من الصادرات الجزائرية.

إن عدم استقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية و تدهور أسعاره بصفة مفاجئة من جهة و الاعتماد الكبير على هذا المورد في الاقتصاد الوطني من جهة، جعل من الجزائر عرضة للكثير من الصدمات النفطية حيث بينت الدراسة الحساسية الكبيرة للاقتصاد الجزائري لأي تغيرات في أسعار النفط و العواقب الوخيمة التي نتجت جراء هبوطه ، من هنا جاءت فكرة إنشاء صندوق ضبط الموارد حيث رأت الدولة الجزائرية ضرورة استخدام الفوائض النقدية الناتجة عن بيع النفط زمن ازدهار أسعاره و استغلالها زمن ركود الطلب على النفط و تدهور عائداته حيث كان لهذا الصندوق دور مهم في التخلص من المديونية الخارجية للجزائر كما لعب دورا رئيسيا في تمويل عجز الخزينة العمومية، و من النتائج المهمة التي خلص إليها هذا المبحث أن كل هذه الإجراءات التي قامت بها الحكومة لفك الارتباط ما بين الاقتصاد الجزائري و القطاع النفطي لم تقي الجزائر من الوقوع في أزمات اقتصادية جديدة حيث يبقى السبب نفسه و هو انهيار أسعار النفط ، هذه النتيجة تشكك في مدى جدوى هذه الإجراءات كما تضع الاقتصاد الجزائري أمام حتمية إيجاد حلول جديدة أكثر نجاعة لتطبيقها مستقبلا.

الفصل الثالث

لعنة الموارد و الداء الهولندي

في

الدول ذات الاقتصاد الريعي



تمهيد

لطالما اعتبر الباحثون والدارسون أن العلة الهولندية نظرية مفسرة للعنة الموارد الطبيعية لما لها من ارتباطات بوفرة الثروات الريعية المعرضة للنضوب و تداعياتها السلبية على الاقتصاد حيث استخدم هذا المصطلح " العلة الهولندية " لأول مرة في مجلة The Economist لتفسير ظاهرة ارتفاع قيمة سعر الصرف و التي صاحبها انخفاض مستمر في تنافسية منتجات القطاع الصناعي في دولة هولندا بسبب اكتشاف حقل كبير للغاز الطبيعي سنة 1959 و زيادة صادراته بصفة معتبرة في الفترة الممتدة بين (1960-1970).

فغالبا ما يكون لاكتشاف ثروة طبيعية ذات مردودية عالية تأثيرا سلبيا على النشاطات الاقتصادية المنتجة الأخرى، يظهر في التخلي التدريجي عن أهم قطاعين في الاقتصاد وهما الزراعة والصناعة، فيصبح الاعتماد الكلي على الثروة الجديدة على حسابهما. وتثبت شواهد تجارب التنمية في الدول النامية المصدرة للنفط أن النمو السريع لقطاع المحروقات كان له أثر غير محفز لنمو قطاع الزراعة والصناعة؛ لأن منتجات القطاع الصناعي والزراعي المحلية وإن كانت قابلة للمبادلة التجارية، لكن الطلب عليها بطيء بالمقارنة مع سلعة البترول القابلة للمبادلة التجارية بشكل سريع. ومن جهة أخرى، فإن ما توفره عائدات البترول من السلع الزراعية والصناعية المستوردة بأسعار دولية مناسبة، تفرض منافسة غير متوازنة على السلع المنتجة محليا بما يؤدي إلى بداية إلى انكماش قطاعي الصناعة والزراعة الوطنيين، فالتخلي التدريجي عنهما. وهكذا فإن تطور قطاع النفط في هذه الدول أدى إلى أن يحض قطاع المحروقات بأولوية في سياسات التنمية الوطنية، ويحتكر نصيبا وافرا من الامتيازات والدعم على حساب القطاعات الإنتاجية الضرورية والهامة التي تلبى الحاجات الاستهلاكية المحلية²¹²، في هذا الفصل سيتم التطرق الى أهم مظاهر الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي و سيتم الانتقال بعدها إلى أهم البحوث و النظريات التي بينت بأن وفرة الموارد يمكن لها أن تكون لعنة على البلد، ليختتم الفصل بدراسة العلة الهولندية و تبيان أعراضها على الاقتصاد مع ذكر الحلول الممكنة لهذا المرض و كنموذج يحتذى به في هذا المجال تم التطرق إلى التجربة النرويجية.

²¹² عيسى مقليليد، "قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 74.

المبحث الأول: عموميات حول الربيع.

يعني الربيع الحصول على إيرادات دون سعي أو عمل، لذا فظاهرة الربيع ظاهرة عامة لا يختص بها اقتصاد دون آخر، فبالضرورة توجد ضمن كل اقتصاد وطني عناصر ريعية قد يكون مصدرها داخليا مصدره ربوع السيادة والخدمات والتراخيص، أو خارجيا مصدره الطبيعة كالنفط والغاز. غير أن الاختلاف ما بين الاقتصاديات الوطنية يقع في درجة الاعتماد على العناصر الريعية، ويؤكد المختصون أنه حينما تكون الغلبة للمداخل الريعية غير الإنتاجية بنسبة تتجاوز 50% من إجمالي الناتج المحلي يمكن الحديث حينها عن اقتصاد ريعي.²¹³ سيتناول هذا المبحث الجانب النظري للدولة الريعية و الاقتصاد الريعي كخطوة أولى ليتم الانتقال بعدها إلى تحديد أهم ملامح الاقتصاد الريعي بالجزائر كخطوة ثانية.

المطلب الأول: ماهية الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي .

1. تعريف الربيع :

يعني بالمعنى المعجمي - القاموسي «النماء والزيادة والخصوبة»، أما المعنى الاقتصادي - التقليدي فيعني «دخل مالك الأرض» أو «أجرة استخدام الأرض من قبل غير مالكيها». وقد وصف مؤسس علم الاقتصاد «آدم سميث» في القرن الثامن عشر، الربيع بأنه دخل يحصل عليه الشخص «حصداً دون أن يزرع»؛ أي دخل غير ناجم عن جهد أو عمل أو تضحية أو مشقة. وذلك، على النقيض، مثلاً، من الأجر الذي يحصل عليه العامل مقابل جهده وتعبه أو من الفائدة التي يحصل عليها صاحب المال مقابل الامتناع عن الاستهلاك أو تأجيله أو من الربح الذي يحصل عليه رب العمل مقابل تحمّل مخاطر المشروع أو رأس المال.

وقد ساد ذلك المفهوم للربيع طيلة سيادة المدرسة الاقتصادية التقليدية، أي حتى نهاية النصف الأول من القرن العشرين، إلى أن جاء الاقتصادي الإنكليزي الشهير ألفريد مارشال الذي برهن أنّ الربيع أوسع بكثير وأشمل من دخل مالك الأرض.

إذ تتضمن معظم الدخول عنصراً ريعياً أو جزءاً ريعياً. وقد وصف مارشال الربيع الاقتصادي «ذلك الجزء من الدخل الذي يزيد على نفقة الإنتاج - أي على قيمة التضحية والجهد - بمعنى آخر الربيع هو الفرق بين ما يحصل عليه المنتج أو البائع وبين الحد الأدنى من الدخل الذي كان مستعداً لقبوله».

²¹³ صالح ياسر، "النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة"، مؤسسة فريد ريش إيرت، بغداد، 2013، ص4.

يُستنتج من ذلك ثلاث نتائج أساسية:

الأولى : أنّ الدخل نادراً ما يكون صافياً أو خالصاً من الجهد؛ بل يمتزج أو يختلط، في أغلب الأحيان، باللاجهد، أي بدخلٍ آخر هو الربيع المقصود. إذ ليس هناك من دخل غير ناجم عن تضحية بالمطلق، بل هناك جزء أو مقدار، مهما كان بسيطاً، من التضحية أو الجهد يدخل في هذا الدخل أو ذاك.

الثانية : كل دخل يشكّل فارقاً كبيراً بين التكلفة - الجهد والتضحية - وسعر البيع يتضمّن، بالضرورة، جزءاً من الربيع.

الثالثة : إنّ الربيع - بوصفه لا يقابل الجهد والتضحية - فهو يُثير الشبهة في كونه لا أخلاقياً. إذ المبدأ الأخلاقي للدخل يتمثل في ضرورة أن ينجم عن العمل والتضحية.

هكذا، يصبح الربيع، في الاقتصاد المعاصر، أوسع بكثير من دخل مالك الأرض؛ ويشمل، فضلاً عن ذلك؛ كل الأسعار الاحتكارية وأسعار المضاربات العقارية والمالية التي يكون الفارق بينها وبين أسعار التكلفة غير مبرّر اقتصادياً.

2. أنواع الاقتصاد الريعي:

كما تطرقنا في التعريف فان مفهوم الربيع في الاقتصاد المعاصر مفهوم واسع و عليه قسمه خبراء الاقتصاد إلى عدة أنواع، من بين التقسيمات نذكر ما جاء به الدكتور غسان إبراهيم في محاضراته تحت عنوان " الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية " و التي تطرق فيها إلى أنواع الاقتصاد الريعي و المتمثلة في²¹⁴:

1.2. الأنواع الخارجية :

1.1.2. ريع النفط والغاز :

يعتبر الدخل الناجم عن بيع النفط والغاز دخلاً ريعياً بامتياز. إذ هناك فارق كبير بين تكلفة استخراجهما وسعر بيعهما. وذلك الفارق لا يعكس مجهوداً خاصاً من قبل الدول أو الشركات التي تستخرجهما. وقد يُبرّر ذلك الفارق يكون تلك الثروة ناضبة لا محالة، عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي يجب دفع بدل لعدم إمكانية تجديد مصدرها. إلاّ أنّه، ومهما كان السبب في نشوء ذلك الفارق فإنّ هذا الأخير يتضمّن ريعاً اقتصادياً بامتياز.

²¹⁴ غسان إبراهيم، "الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية"، مداخلة منشورة على الموقع: www.parliament.gov.sy، تاريخ الاطلاع: 2023/07/15.

2.1.2. ريع المعادن:

يُعتبر الدخل الناجم عن بيع المعادن دخلاً ريعياً، وإن كان حجمه أقل، نسبياً، من حجم الريع النفطي أو الغازي. ويتمثل الفارق بين الريع النفطي والغازي وبين ريع المعادن، في أنّ الطبيعة الاستخراجية للنفط والغاز أكثر أهمية من مثلتها بالنسبة للمعادن.

ويتشكّل الريع المعدني نتيجة تفوّق سعر المعادن على تكلفة إنتاجها بشكلٍ كبير.

3.1.2. ريع الممرات وخطوط النقل الإستراتيجية:

يُعتبر الدخل الناجم عن بعض الممرات أو الأبنية البحرية مثل قناة السويس أو خطوط نقل النفط أو الغاز عبر الدول، وكذلك ريع الترانزيت البرّي والحديدي، دخلاً ريعياً، بوصف تلك الممرات والخطوط حتمية العبور ولا بديل عنها بالنسبة إلى الدول المستفيدة من خدماتها.

4.1.2. ريع السياحة:

يُعتبر الدخل العائد للدولة من الخدمات السياحية نتيجة سيادة الدولة على تراثها الثقافي وبيعها الطبيعية بما يمكّن الدولة من الحصول على دخلٍ مرتفع، دخلاً ريعياً. هنا، يُعتبر حق السيادة للدولة مفهوماً أساسياً لفهم كيفية تشكّل الريع.

كما إنّ شبكة المرافق السياحية تدرّ ريعاً اقتصادياً يفوق قيمة الاستثمارات والجهد المبذول فيها و تشكّل الإيرادات السياحية جزءاً متزايداً من الناتج القومي لكثيرٍ من الدول.

5.1.2. ريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج:

تشكّل تلك التحويلات بالنسبة إلى بعض الدول أحد أهم التدفقات المالية الخارجية. والدول المستقبلية لتلك التحويلات لا تبذل أيّ مجهود لجني ذلك الدخل.

6.1.2. ريع المساعدات الخارجية:

يتلقى عدد من الدول مساعدات منتظمة من دولٍ أخرى ومن بعض المؤسسات الدولية حيث تشكّل جزءاً مهماً من موازنات الدول المستفيدة. ولذلك تعتبر تلك المساعدات نوعاً من الريع الاقتصادي نتيجة غياب المجهود من الدول المستفيدة. وقد تعتبر تلك المساعدات مكافأة سياسية لمواقف سياسية معيّنة أو للموقع الاستراتيجي لتلك الدول.

2.2. الأنواع الداخلية :

1.2.2. ريع السيادة والخدمات التابعة لأنشطة الدولة :

يشكّل التدخل الاقتصادي للدولة عنصراً أساسياً بل وحاسماً في الدورة الاقتصادية في أغلبية الدول النامية؛ سواءً أكان بشكلٍ مباشر عبر الملكية الحكومية أم بشكلٍ غير مباشر عبر الموازنة أو التشريع وتعتبر سياسة الإنفاق الحكومي المحدد الحاسم لبنية النشاط الاقتصادي. وينجم الريع في تلك الحالة من خلال سوء استخدام المال العام. والسيادة يمكن نقلها إلى الفعاليات الاقتصادية الخاصّة عبر التأجير أو الاستثمار أو المشاركة وغيرها. وينجم الريع في تلك الحالات من خلال الأرباح التي تجنيها تلك الفعاليات دون جهود كبيرة أو تكاليف استثمارية باهظة.

2.2.2. المضاربات المالية:

يظهر الريع في الاقتصاديات المعاصرة، أكثر ما يمكن، في ظاهرة المضاربات، خاصة المضاربات المالية. ويكمن السبب الأساسي لذلك في أنّ عقلية المضاربة تسعى إلى تحقيق الربح السريع. وهذا الأخير ، ودون مجهود يُعتبر المحرك الأساسي للمضاربة. وتعتبر أكثرية المضاربين من ذوي الدخل المحدود الذين أغرقتهم إمكانية الربح السريع والمجزي دون بذل أيّ مجهود عقلي أو جسدي.

ويُسهم النظام المالي، بشكلٍ عام، والمؤسسات المالية، بشكلٍ خاص، في إشعال نار المضاربة عبر إمداد المضاربين بسيولةٍ لقاء فوائد منخفضة. فضلاً عن الغياب، المقصود أو غير المقصود لأنظمة الرقابة والتشريعات الحكومية. كما أنّ هناك مؤسسة لظاهرة المضاربة عبر إنشاء صناديق مالية تُعرف بـ «الصناديق السيادية» حيث تؤمّن الدخول للأجيال القادمة من خلال توظيف أموال هذه الصناديق، بشكلٍ أساسي، في السندات والأوراق المالية، في الأسواق المالية الأجنبية.

وقد تعتمد بعض الحكومات إلى خلق نوعٍ من الربيع المالي عبر إصدار سندات خزينة مقرونة بفوائد عالية جداً غير مسوّغة اقتصادياً، ممّا يجعل الدين العام؛ عندئذٍ، مصدراً أو مولّداً لربيع مضمون ومكفول لحاملي تلك السندات ودون أن يُرافق ذلك أيّ مجهود إنتاجي. وغالباً ما يكون مالكو تلك السندات من المصارف المحلية والأجنبية التي تلعب دوراً حاسماً في تسويقها.

3.2.2. المضاربات العقارية:

تاريخياً، أسّست المضاربات العقارية وسبقت المضاربات المالية كمصدر لربيع مزدوج: ربيعٌ ناجم عن الإيجار المتصاعد وريعٌ ناجم عن ارتفاع أسعار العقارات، وممّا قد يصيب الاستثمار الإنتاجي بطعناتٍ قاتلة.

4.2.2. ربيع الخدمات :

تُصنّف القطاعات الاقتصادية، تاريخياً، وحسب أهميتها إلى القطاع الأول: الزراعة، والقطاع الثاني: الصناعة، والقطاع الثالث: الخدمات، والذي يتمثل دوره أو وظيفته في الأصل، في خدمة القطاعين السابقين الإنتاجيين.

ولكن، نتيجة التطور الاقتصادي، أصبح قطاع الخدمات خاصّة قطاع التجارة، قطاعاً مستقلاً وقائماً بذاته أيّ متجاوزاً بذلك الخدمة المعهودة المباشرة للقطاعين الأولين وكلّما كانت العلاقة بين منتج الخدمة والمستهلك الأخير مباشرة أيّ بدون وسيط، كلّما تقلص الربيع، وقد ينعدم، وكلّما كانت تلك العلاقة غير مباشرة أيّ بوجود وسيط، كلّما تزايد الربيع وتجلّى في امتلاك الوسيط للفارق بين سعر الخدمة أو المنتج وسعر المستهلك الأخير.

ذلك الفارق في السعر يتمثل، حصراً، نوعاً من الربيع، لأنّه ربح تحقّق دون مجهود متعلّق بخلق قيمة مضافة جديدة. وإذا غاب الوسيط اختفى الربيع. إذن وجود الوسيط الزائد عن الحاجة وتحكّمه في السعر هو الذي يولّد ربيع الخدمة.

كذلك الأمر، تماماً، بالنسبة إلى المؤسسات المالية والأسواق التابعة لها. إذ تتمثل دورها، في البداية، في القيام بالوساطة الضرورية بين المدّخر وصاحب المشروع المحتاج إلى تمويل وكذلك، أيضاً، تتمثل الوظيفة الأولى والأساسية للبورصة في تأمين رأس المال للمشروعات الجديدة. إلّا أنّه مع التطور الاقتصادي والمالي أصبحت البورصات مصدراً لربيع مالي هائلٍ بفضل أسعار المضاربات العالية.

3. الاقتصاد الريعي :

أن لظاهرة الاقتصاد الريعي جذور تاريخية تعود إلى بدايات القرن السادس عشر عندما حصلت اسبانيا على ثروات نتيجة اكتشاف واستغلال مناجم الذهب والنحاس في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية . وشهدت استراليا منذ منتصف القرن التاسع عشر الحالة نفسها في الحصول على المعدن النفيس. وفي بدايات القرن العشرين كانت تلك الظاهرة في الاقتصاد الهولندي نتيجة اكتشاف النفط والغاز فيها. وفي النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كل من المكسيك والنرويج وأذربيجان ظاهرة الاقتصاد الريعي نتيجة اكتشاف النفط والغاز في اراضيها. كذلك ظهرت تلك الاعراض في افريقيا وبشكل خاص في نيجيريا بفضل ما وهبتها الطبيعة من ثروات سخية من الطاقة الهيدروكربونية . وفي العقود الأربعة الأخيرة ظهرت ملامح الاقتصاد الريعي في معظم الاقتصادات العربية ، وفي الدول النفطية على وجه الخصوص²¹⁵..

وانطلاقاً من ذلك عرف الاقتصاديون ،الاقتصاد الريعي بأنه: "ذلك الاقتصاد المدعوم بالإنفاق جوهرياً من قبل الدولة، أذ تصبح الدولة وسيطة بين القطاع الريعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، أي أنها تتسلم العائدات الربعية، ومن ثم تخصصها الى فروع النشاط الاقتصادي الأخرى من خلال برامج الإنفاق العام"²¹⁶. وقد عُرف الاقتصاد الريعي بأنه "حصر النشاط الاقتصادي في ميادين وقطاعات تدر أرباحاً كبيرة من دون أن يكون لصاحب الربح أي نشاط انتاجي أو أبداعي يذكر، سواء أكان رجل أعمال فرداً، أم شخصية اعتبارية من القطاع الخاص، أو شخصية اعتبارية من القطاع العام، وسواء أكانت الدولة المركزية، أم شركات من القطاع العام أو هيئات محلية"²¹⁷. ومن هذا التعريف يتضح إن الاقتصاد يعد ريعي بمجرد امتلاكه لقطاعات تدر أرباحاً كبيرة من دون ممارسة نشاط إنتاجي أو أبداعي. ويستعمل مصطلح الاقتصاد الريعي عندما يكون للربح الخارجي دور أساسي في الحياة الاقتصادية، أي عندما يوصف اقتصاداً ما بأنه ريعي، يشار عادة إلى الأوضاع التي تغلب عليها عناصر الربح الخارجي الذي يُعد أمراً أساسياً في تحديد مفهوم الاقتصاد الريعي²¹⁸.

²¹⁵ مايع شبيب الشمري ، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق "، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة ،العدد (15)، 2008 ، ص7.

²¹⁶ محمود عبد الفضيل،"السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الربعية في المنطقة العربية"، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص314.

²¹⁷ جورج قرم ، " التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي " ، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، 2008 ، ص14.

²¹⁸ حازم الببلاوي،"الدولة الربعية في الوطن العربي ، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي"، ج 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص283.

إن تنامي الاقتصاد الريعي وترسخه , يؤدي الى تراجع تدريجي للاقتصاد الإنتاجي في الصناعة, والزراعة , وكذلك تراجع على الأضعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة. كما إن تنامي الاقتصاد الريعي يولد ثقافة خاصة به, هي الثقافة الريعية, كما يولد قوى وشرائح اجتماعيه, تحتضنه وترعاه وتحميه, وهذه القوى تكون بعيدة عن ذهنية العمل والإنتاج والإبداعي إن مشكلة الاقتصاد الريعي لا تكمن في طبيعة الاقتصاد فقط, بل في الركون اليه والاستسلام له , ومن ثم عدم ايجاد أشكال أخرى من الاقتصاد أو مصادر مولده للدخل. وبمعنى آخر لا يُعد الربيع مشكلة اقتصادية بحد ذاته, وإنما المشكلة هي في فشل أو اخفاق السياسات الاقتصادية في تنمية أنشطه غير ريعية²¹⁹.

4. الدولة الريعية :

لم يقتصر مفهوم الدولة الريعية على دولة معينة , او مجموعة معينة من الدول, فإسبانيا في نهاية القرن السادس عشر تعطينا مثلاً تاريخياً لدولة ريعية اعتمدت في معاشها على ذهب وفضة الأمريكتين وقد استخدم الاقتصاديون في مطلع القرن العشرين, مفهوم الدولة الريعية لوصف تلك الدول الأوربية التي كانت تقدم القروض إلى الحكومات غير الأوربية²²⁰. وقد جاءت المساهمات الأولى في تطوير مفهوم الدولة الريعية من خلال دراسة التبعات الاقتصادية لتأميم قطاع النفط في ايران خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي, وما ترتب عن ذلك من ارتفاع ملحوظ في العائدات النفطية , وتبوء الدولة موقع المركز في الاقتصاد, من خلال ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض الضرائب. وأفضت الزيادة الحادة في أسعار النفط ومن ثم حجم العائدات النفطية للدول المصدرة في اعقاب حرب تشرين الاول عام 1973 إلى إعادة الاهتمام بمفهوم الدولة الريعية²²¹. لقد أطلق عالم الاقتصاد الايراني حسين مهدي مفهوم الدولة الريعية , وقام آخرون , بتطوير هذا المفهوم وتطبيقه على الدول الناشئة في الخليج العربي إذ بين مهدي أن الدولة الريعية تعني " الدولة التي تتلقى موارد كبيرة من الربيع الخارجي بشكل منتظم وهذا يعني أن الدولة الريعية تستلم دخلها من مصادر خارجية, وهي بدورها تقوم بأنفاقه على مواطنيها من خلال توفير الخدمات الأمنية والإدارية وتأمين الوظائف من أنشطتها الاقتصادية المختلفة, فهي تقوم بالدفع لمواطنيها بدلاً من استحصال الضرائب منهم, مقابل كسب ولائهم ومن ثم تضمن استمرارها بالسلطة من دون منازع

²¹⁹ محمد حسين الجبوري و كامل علاوي, اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الريعية , مجلة الادارة والاقتصاد , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , المجلد (2) , العدد (5) , 2013, ص246.

²²⁰ مايكل روس , هل يعيق النفط الديمقراطية , النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الريعية , ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية , بيروت , 2007, ص151.

²²¹ محمد حسين الجبوري و كامل علاوي, مرجع سابق, ص248.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

وبعبارة أخرى ان الدولة الرعية تعقد اتفاقاً مع مواطنيها ، فهي تؤمن الوظائف لهم وتقدم الخدمات العامة مقابل تقديم الولاء للسلطة الحاكمة مما يتيح المجال للأخيرة للتصرف كما تشاء. ويضيف حسين مهدي بأن الدولة الرعية هي "الدولة التي تتلقى ريوغاً ضخمة من أفراد أجانب أو شركات أو حكومات أجنبية.

وقد عرف اقتصاديون آخرون الدولة الرعية بكونها" الدولة التي تتلقى كميات كبيرة من الربح الاقتصادي الخارجي على أساس منتظم، سواءً أكان ذلك بشكل مباشر كعوائد البترول، أم بشكل غير مباشر، عن طريق تحويلات العمالة التي تزايد الطلب عليها في الدول البترولية الى دولها الأصلية. وبذلك فإن الدولة الرعية هي الدولة التي تمارس إدارة اقتصادية لمصادر تقع خارج نطاق سيطرة الطاقة الانتاجية للدولة. وهي بذلك تكون عرضة للتقلبات الشديدة في عوائد تلك المصادر، وفقاً لما يحدث في السوق العالمي.²²².

أما الدولة الرعية النفطية فقد تم تعريفها بأنها " تلك التي تعتمد في معظم صادراتها وتمويل موازنتها العامة على تصدير النفط الخام أو الغاز أو المنتجات النفطية أو المنتجات البتروكيماوية وتملك أو تسيطر على معظم العوائد النفطية "²²³.

أن الحديث عن الدولة الرعية ،فأنه حديث عن الوظيفة أو السلوك الاجتماعي لفئه تحصل على نصيب من الناتج ، دون أن تكون لها مساهمة أو مسؤولية خاصة في تحقيق هذا الناتج. أي ان نمط السلوك الاجتماعي يفقد النظرة الانتاجية ، ويكاد ينحصر عن دورة الانتاج وما يتطلبه من جهود وتحمل المخاطر²²⁴. وبهذا ينصرف مفهوم الدولة الرعية الى هيمنة الدولة على مصادر الدخل الوطني الرئيسية ولا سيما تلك التي يرتبط نشاطها بظروف الطلب الخارجي وتقلباته بغض النظر عن القدرات الإنتاجية لتلك المصادر²²⁵. والدولة الرعية التي تعتمد على الربح الخارجي في تحقيق دخلها ، أي إنها لا تقوم باستخراجه من مواطنيها، يكون دور الدولة دوراً توزيعياً ، أي تقوم بإعادة توزيع ذلك الربح الخارجي بالشكل الذي تراه يتناسب ومصالحها السياسية ، ويضمن ديمومتها ، فلا حاجة لتطوير أي نظام إنتاجي أو مؤسسي داخلي ، أو تنويع مصادر الدخل الأخرى ، مثل الضرائب ، فالدخل يتراكم من مصادر طبيعية وما على الدولة إلا إعادة توزيعه وتدويره. وهذا عكس ما نراه في الدول غير الرعية

²²² نبيل جعفر عبد الرضا ، "اقتصاد الطاقة" ، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة ، 2017، ص255.

²²³ علي مرزا ، "العراق الواقع والافاق الاقتصادية" ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، 2013 ، ص 8 .

²²⁴ حازم الببلاوي ، مصدر سابق ، ص281.

²²⁵ مظهر محمد صالح ، "النموذج التنموية الاقتصادية للعراق - الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية" ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، 2010، ص8.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

التي تسعى إلى توسيع مصادر الدخل من خلال تطوير المؤسسات والأنظمة الإنتاجية فيها , وتنويعها وفرض ضرائب متنوعة²²⁶.

وعند الحديث عن الدول الريعية النفطية، سنجدها دول ريعية يظهر فيها النشاط الريعي بنمطيه معاً، فالنفط يُمثل أحد الموارد الطبيعية، وفي الوقت نفسه فهو سلعة استراتيجية ذات تأثير عالمي . أن اعتماد الحكومات في الدول النفطية على الربح الخارجي، قد حررها من الاعتماد على قاعدة الانتاج المحلي في تحقيق الدخل, علاوة على ذلك فإن العائدات النفطية الهائلة ونمط أنفاقها زاد من قدرة الدولة على إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع، وغدا تطور القاعدة الانتاجية وهياكلها في هذه الدول يعتمد الى حد كبير على نمط الانفاق الحكومي. وقد مكن غياب الضرائب، الحكومة من الحركة بحرية في المجتمع بهامش غير مسبوق. فألى جانب الاليات المباشرة لتوزيع الربح، أسهمت الدولة أيضاً في تنمية بعض المجالات التي تسود فيها أشكال مختلفة من الربح الداخلي من خلال سن القوانين والتشريعات المختلفة التي تدخل ضمن دائرة الاليات غير المباشرة لتوزيع الربح، التي يمكن لها أن تفرز ريعاً احتكاريًا، كمنح الوكالات التجارية التي غالباً ما كان أصحاب الخطوة السياسية يحصلون عليها، وما ترتب على ذلك من استحوادهم على كميات غير قليلة من الدخل الريعي، فيما تنخرط الفئات الاجتماعية الاخرى الأقل حظاً في الانشطة الانتاجية، بسبب عدم قدرتها على اختراق دائرة الربح²²⁷.

5. نموذج النمو في الدولة الريعية.

يطلق الربح على كافة اشكال الدخول التي يكون مصدرها هبات الطبيعة، وبهذا المعنى تعد الدول النفطية دول ريعية بامتياز كونها تحقق مداخيلها من تصدير مورد طبيعي إلى الأسواق الدولية ، أي أن الربح الذي تحصل عليه لم يتولد من العمليات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. ويعد الربح النفطي المحور الأساسي للأنشطة الاقتصادية في هذه الدول إذ تعتمد موازنتها وصادراتها على العوائد النفطية بشكل اساسي، الأمر الذي يجعل من اقتصاد تلك الدول مرتبطين بالربح المتولد من إنتاج النفط المملوك للدولة وغير المرتبط بدورة الإنتاج²²⁸. والاقتصاد الريعي يكون في الغالب عرضة للازمات وتقلبات أسعار المواد الأولية، إذ يعتمد على المبادلات التجارية بشكل رئيس، وينتج مجتمعاً استهلاكياً يسيطر فيه قطاع الاستيراد، ولا يعطي للصناعات التحويلية والزراعية أهمية، حيث تتمتع فيه

²²⁶ محمد زاهي المغربي، "أنماط السياسات العامة والتطور المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الريعية"، ليبيا اليوم للنشر والتوزيع، طرابلس، 2004، ص2-

3 .

²²⁷ محمد حسين الجبوري و كامل علاوي، مرجع سابق، ص251.

²²⁸ نبيل جعفر عبد الرضا ، مرجع سابق، ص250.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

الدولة بعوائد مالية كبيرة عادة ما تنتقل بشكل مباشر إلى البناء والتشييد وتوزيع الأجور للموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة ، دون استثمارها في القطاعات الإنتاجية لإنعاش الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل والتخلص من التبعية لقطاع النفط وهيمنتته على موازنة الدولة⁽²²⁹⁾. وهو وضع يخلق حالة يبقى فيها النمو والاستقرار الاقتصادي مرهونا بتقلبات أسعار النفط وديناميكية الاقتصاد الخارجي، فمن مميزات الاقتصاد الريعي ان الدولة تتدخل في بعض الأنشطة الاقتصادية عن طريق تمويل وإنشاء وضمان اغلب المشروعات الصناعية والتجارية ، كما وأصبحت الدولة وسيط عبر تلقي العوائد من المحيط الخارجي لتنفقها في فروع النشاط الاقتصادي كافة وتقديم كافة السلع والخدمات الضرورية²³⁰.

ولهذا يصف البعض الاقتصاد المعتمد على الربح النفطي بالنوع المثالي لاقتصاد التداول تميزا له عن اقتصاد الإنتاج، فالأفراد والجماعات وحتى الدولة يتنافسون من اجل السيطرة على الربح، ويصبح اغلب النشاط الاقتصادي وسيلة لضمان تداول الدخل ولا يعد مسلكا متجها وجهة انتاجية²³¹. فلا حاجة لتطوير أي نظام انتاجي او مؤسسي داخلي، او تنويع مصادر الدخل الاخرى، مثل الضرائب، فالدخل يتراكم من عوائد النفط الخام، وما على الدولة إلا إعادة توزيعه وتدويره داخل الاقتصاد المحلي عن طريق سياسة الانفاق العام، وهذا نقيض ما يلاحظ في الدول غير الربعية التي تسعى إلى تنويع مصادر الدخل من خلال تطوير المؤسسات والأنظمة الإنتاجية فيها²³².

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى ان الدول الغنية بالموارد الطبيعية تميل، على المدى الطويل، إلى تحقيق معدل نمو اقل من تلك الدول التي تفتقر إلى تلك الموارد. وفي وقت مبكر تحدثت هذه الأدبيات عن تجربة احد البلدان الغنية بالذهب، والتي كانت مثيرة للاستغراب، إذ أصبحت بعد مدة من استخراج وتصدير هذا المورد أفقر مما كان عليه قبل عملية الاستغلال. وحصلت هذه الحالة في البلدان النفطية مع ثورة أسعار النفط في الأسواق العالمية، وبأشكال مختلفة وصلت في بعض الأحيان إلى حد إثبات العلاقة العكسية بين وفرة المورد الطبيعي وعملية النمو الاقتصادي.

²²⁹ صالح ياسر، "النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق"، مؤسسة فريدرش إيبرت، مكتب الاردن والعراق، 2013، ص4.

²³⁰ محمد حسين الجبوري و كامل علاوي، مصدر سابق، ص246.

²³¹ محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، بحث منشور على شبكة الأنترنز. www.ahewar.org

²³² محمد حسين الجبوري و كامل علاوي ، مصدر سابق، ص251.

6. الأثار السلبية للتبعية الريعية : اعتماد الاقتصاد على الربيع لاسيما الربيع النفطي يجعلنا نميز بين جملة من الأثار السلبية على الاقتصاد نذكرها كمايلي²³³:

1.6. الأثر الضريبي: بما أن القسم الأعظم من مداخيل الدولة تأتي عن طريق الصادرات النفطية أو المواد الخام، فإن جمع الضرائب لا يصبح في صدر أجندة الدولة .ولهذا فإن حصة موارد الدولة من الضرائب من مجموع موارد الدولة الريعية محدودة جداً، لأن جمع الموارد من الضرائب مقارنة مع التحصيل الرخيص للصادرات من بيع النفط هو أكثر كلفة ولهذا لا تقوم الدولة بجمع مثل هذه الموارد . ونتيجة لذلك يصبح ضغط الضرائب على المواطنين قليل جداً أو معدوم كلياً .واستناداً إلى ذلك تصبح مساءلة الشعب للدولة محدودة أو معدومة أيضاً .ولكن الموارد السهلة الناتجة عن صادرات النفط لاتعني أنها خالية من المشاكل .إن الموارد الناتجة عن توظيف الرساميل والدخول في السوق العالمي من شأنها أن تؤدي إلى التوظيف على القوى الإنسانية وتنظيم القوى المتخصصة و انتاج العلم .في حين تفتقد فيه المداخيل النفطية إلى هذه التأثيرات، حيث أن القدرة الشرائية الضخمة والتراكم لدى الدولة تفتقد إلى القدرة على انفاق مثل هذه الموارد .ويضاف إلى ذلك أن المجتمع محدود من حيث القوى المتخصصة و تنظيم قوى العمل، ويتعرض إلى هزات مفاجئة عندما يتم ضخ كميات كبيرة من النقد . وتدل البحوث حول الأثر الضريبي على أن تراجع الضرائب يؤدي إلى التقليل من ضغط المواطنين في الرقابة على السلطات التنفيذية.

2.6. الأثر الانفاقي : يوفر الحصول على المداخيل النفطية للدولة الإمكانية على قدر من التجديد من أجل جلب رضا الرأي العام ولو كان ذلك شكلياً . إذ أن توجيه خزينة الدولة نحو الانفاق الجاري أوحى الانفاق على التوظيفات قصيرة الأمد، لا توفر الإمكانية للانفاق على البنى التحتية، لأن الدولة في العادة تميل إلى توظيف الرساميل في مجالات تعود بالربح السريع، وتهتم بالأثر الاستعراضي لذلك على المواطنين وكسب رضاهم . فهي لا تولي الاهتمام بالبنى التحتية وتأمين قوى العمل الماهرة والقطاع الخاص الناضج والمؤسسات المنظمة للمتخصصين، بقدر ما تولي الاهتمام بالدرجة الأولى للانفاق على مشاريع قصيرة الأمد ومشاريع استعراضية جراء حصولهم على المداخيل النفطية سهلة المنال . ويضاف إلى ذلك فإن الدولة تستطيع عن طريق زيادة الانفاق الجاري من أجل إيجاد فرص عمل كاذبة والتستر على البطالة الواسعة . كما تعتمد الدولة على توسع

²³³ لبعل فاطمة، نورالدين حامد، "استراتيجيات إدارة الربيع النفطي للخروج للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريعية"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2015، ص ص: 591-595.

الجهاز الإداري من أجل أن يحصل المواليين للحكم على عمل لهم والحصول على مورد ثابت لهم من أجل تأمين جزء من مقومات حياتهم. ولكن ذلك يؤدي في نفس الوقت إلى ضعف أداء جهاز الدولة. وإن ضعف أداء الجهاز الإداري مع عدم استجابة الدولة لمتطلبات المرحلة وفقدان حرية الصحافة والشفافية يمهّد في غالب الأحيان إلى انتشار الفساد الإداري. وتهدف الحكومة من دعم السلع استهلاكية إلى تفادي استياء الرأي العام. ولكن تدخل الدولة في سوق السلع أو الخدمات بدعوى القضاء على سوء استفادة القطاع الخاص قد يؤدي بشكل مؤقت إلى آثار إيجابية، ولكنه في الأمد البعيد يمهّد للأرضية للفساد الإداري عن طريق تشجيع موظفي الدولة بالحصول على حصة أكبر من الربح الاحتكاري.

3.6. الأثر السياسي : تستطيع الحكومة و بالاستفادة من مداخيل النفط، من خلال الاستفادة من التجديد الشكلي و تقديم الامتيازات و التسهيلات المالية و الامتيازات الأخرى، أن تقف حائلا أمام التنظيمات المستقلة عن الحكم، أو التنظيمات المخالفة، و في نفس الوقت تنظيم أنصارها في اطار جهاز الدولة أو تشكيل مجاميع شبه مستقل تأتمر بأمرها . و تشير البحوث المختلفة أن تشكيل المجاميع في الدول الريعية يعتبر مانعا أمام تكون المجتمع المدني المستقل عن الحكم و كذلك الرأسمال الاجتماعي و على أساس سياسة "الشكليات" في الدولة الريعية، فإن كل فروع المجتمع المدني مثل الأحزاب و المؤسسات المدنية و غير الحكومية هي منظمات شكلية ليس لها القدرة على المساءلة و الشفافية في العلاقات الاجتماعية، و القيام بالرقابة على مؤسسات الحكم. إن توزيع الربح بين المواطنين يهدف الى تشكيل " مجاميع منغمرة في الاجراءات الثورية للحكومة" من أجل الحصول على دعمها و عدم انجرارها إلى مواقع معارضة .

4.6. الأثر على تنويع الاقتصاد الوطني والقدرة التنافسية الخارجية للقطاعات الأخرى: 234

وتأخذ هذه التأثيرات مسارات متنوعة تبدأ من ضعف الاهتمام بالقطاعات الأخرى وإلى غاية ظهور آليات اقتصادية مستقلة تشكل قنوات ناقلة لمجمل التأثيرات السلبية على القطاعات غير الريعية. يمكن تحديد ثلاثة مستويات للتأثير السلبي على القطاعات الأخرى

المستوى الأول: يمارس القطاع الريعي نوعا من أثر الاستبعاد على القطاعات الأخرى نظرا لاستثنائه بالجزء الأكبر من الاهتمام.

²³⁴ طاهر لطرش، "حدود القدرة التنافسية للاقتصاد القائم على الربح محاولة تحليل أثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية" للاقتصاد الجزائري، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد 10، ص. ص. 4-5 .

المستوى الثاني: تستفيد القطاعات الأخرى من ثمرات القطاع الريعي أساسا عبر الميزانية، وهو ما يعيق اعتماد هذه القطاعات على قوى ذاتية محركة تعطيها القوة اللازمة لفرض نفسها في سوق متزايدة المنافسة.

المستوى الثالث: تتأثر القطاعات غير الريعية عبر آلية تغير الأسعار النسبية مقارنة مع القطاعات الأجنبية بشكل يؤدي إلى تقلص نشاطها، لاسيما عبر تقلص الصادرات منها. وتبين هذه الملاحظة الأخيرة، أن ازدهار القطاع الريعي وهيمته على أداء الاقتصاد سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية القطاعات الداخلية مقابل القطاعات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس سلبا على صادراتها. وعندما تكون هيمنة القطاع الريعي هيكلية ومستمرة فإن هذا يدفع مع الوقت نحو سلوك القطاعات الأخرى سلوكا سلبيا يصبح هو الآخر هيكليا مع الزمن، وتصبح هذه القطاعات بانتظار ما يعطى لها والذي يتم أساسا عبر الميزانية.

المطلب الثاني : ملامح الاقتصاد الريعي في الجزائر

كما هو شائع فإن التعرّف على الاقتصاديات الريعية يكون على أساس مجموعة من المحددات و العوامل التي تميزها، فبالإضافة الى ارتكاز هذه الأخيرة على ثروة طبيعية معينة سواء في إنتاجها أو صادراتها من جهة، و قلة التنوع الاقتصادي من جهة أخرى، تعتبر مساهمة القطاعات غير الإنتاجية بنسبة كبيرة بمعدل يفوق النصف في الناتج المحلي الإجمالي دليلا قويا على رعية اقتصاد هذه الدول؛ بينما إذا بلغت تلك النسبة أقل من ذلك فإن الاقتصاد هنا يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريعي.

1. محددات و مرتكزات الدولة الريعية في الجزائر: 235

1.1 ملكية الدولة للريع النفطي:

يؤكد منظرو الدولة الريعية بأن أحد الشروط الأساسية في توصيف الاقتصاديات الريعية هو ضرورة الدولة على مورد طبيعي أو أكثر، وفي الحالة الجزائرية تمتلك الجزائر كميات هائلة من الاحتياطات النفطية المؤكدة والتي بلغت بحلول العام 2007 حوالي 1.5 مليار طن، وقد عرفت هذه الاحتياطات زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة حيث تشير التقديرات لعام 2016 إلى أن الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر قد بلغت حوالي 12.5 مليار برميل وهي بذلك تمتلك رابع أكبر احتياطي نفطي في إفريقيا بعد ليبيا نيجيريا وأنغولا.

²³⁵ جمعي خالد، بولعراس فتحي، "الريع البترولي كآلية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000-2018"، مجلة النقاد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021، صص 158-161.

وبالنظر إلى هذه الاحتياطات النفطية الضخمة تنتج الجزائر ما يقارب 1.5 مليون برميل يوميا، وهو ما يجعلها ثالث أكبر منتج للنفط في القارة الإفريقية.

ولقد لعبت هذه الوفرة النفطية دور بالغ الأهمية في تكريس الطابع الريعي في الجزائر ، حيث دفع امتلاك الدولة لهذه الاحتياطات النفطية الكبيرة الحكومة الجزائرية في هذه الفترة إلى تركيز اهتمامها على القطاع النفطي مع إهمال باقي القطاعات الإنتاجية، وهو ما جعل من النفط حجر الزاوية في النموذج الاقتصادي الوطني، كما أن الإيرادات المالية الضخمة التي حققتها البلاد بالتزامن مع الارتفاع الكبير وغير المسبوق لأسعار النفط مطلع الألفينيات قد جعلت الدولة في غير الحاجة إلى تفعيل النظام الضريبي، وهو ما حقق لها نوع من الاستقلالية في مواجهة المجتمع، وذلك من خلال إتباع القاعدة السياسية المخالفة لمن يحكم وفق منطق الدولة المنتجة "لا ضرائب لا تمثيل".

2.1. أهمية القطاع النفطي بالنسبة لإجمالي الصادرات:

يمثل اعتماد الدولة بشكل واسع على الصادرات النفطية أو المعادن بحسب رواد الطرح الريعي أحد المحددات والمركبات الرئيسية في تشخيص النماذج الرعية في الاقتصاديات المعاصرة، حيث كلما زادت مساهمة الصادرات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات كلما زاد ذلك تكريس الطابع الريعي في الدولة. وفي الحالة الجزائرية كان ولا يزال القطاع النفطي يشكل العصب الرئيسي لنشاط التصدير في البلاد خاصة خلال العقدین الأخيرين. وفي هذا السياق، أدى الارتفاع الكبير والمستمر الذي حققته أسعار النفط في السوق الدولية مطلع الألفينيات، وما ترتب عليه من زيادة اهتمام السلطة بقطاع المحروقات إلى ارتفاع ملحوظ في مساهمة الصادرات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، حيث انتقلت النسبة التي تشكلها هذه الأخيرة من 92.91% عام 1996 إلى 98.08% عام 2000، قبل أن تستقر هذه النسبة في حدود 98% في الفترة ما بين 2003-2013.

واللافت للنظر إلى أنه وبالرغم من تهاوي أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الجزائرية في سبيل التقليل من الاعتماد على هذه المادة، إلا أن القطاع النفطي ظل يحتفظ بدوره باعتباره المحرك الأساسي لقطاع التصدير، حيث يشير خبراء البنك الدولي بأن معدل متوسط مساهمة

الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2014-2017 قد بلغ نسبة 96.12 من إجمالي الصادرات الجزائرية.

3.1. حجم الربع النفطي بالنسبة للإيرادات الحكومية:

يعد كبر الحجم الريعي بالنسبة للإيرادات العامة للدولة أحد أهم الأبعاد المكتملة لتشكيل الطابع الريعي في الدولة، حيث شدد جياكومو لوشيانى Giacomo Luciani في تحديده لمفهوم الدولة الريعية على ضرورة أن تحصل الدولة على أكثر من 40 بالمائة من إيراداتها من النفط أو مصادر خارجية.

وبالعودة إلى مصادر إيرادات الموازنة العامة في التجربة الجزائرية نجد بأن مساهمة الإيرادات النفطية قد شكلت العنصر الغالب على الإيرادات الحكومية، حيث أدى الارتفاع الكبير الذي حققته أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة إلى نمو قوي في الصادرات الطاقوية، والتي أدت بدورها إلى توليد فوائض كبيرة في الحساب الجاري، مع ارتفاع في مساهمة العائدات النفطية، وهو ما جعل الجزائر بحكم تعريفها دولة ريعية.

وفي هذا السياق، تشير الإحصائيات المتوفرة حول الجزائر بأن القطاع النفطي قد شكل العنصر الغالب في الإيرادات المالية العامة للدولة ، حيث سجلت مساهمة العائدات النفطية في العام 2000 نسبة 79.2% من إجمالي الإيرادات الحكومية وذلك بزيادة قدرت ب10.2% مقارنة بالعام 1997 أين بلغت نسبة 60%، وقد أدت الطفرة النفطية الثالثة إلى تحقيق ارتفاع قياسي في مساهمة الإيرادات النفطية حيث سجلت أعلى مستوى لها في العام 2008 بنسبة قدرت ب80%، قبل أن تتراجع بفعل التداعيات التي خلفتها الأزمة المالية العالمية لتستقر في حدود 67% في الفترة الممتدة ما بين 2009-2013 . بيد أن تراجع أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 الحكومة إلى تنويع إيراداتها المالية وسعي الحكومة الى تنويع إيراداتها المالية بالتركيز على الإيرادات غير الهيدروكربونية قد انعكس سلبا على مساهمة الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة والتي انخفضت بشكل ملحوظ حتى بلغت حدود 38.6% في عام 2016 قبل أن ترتفع مجددا كنتيجة للتحسن النسبي الذي شهدته أسعار النفط لتسجل في العام 2017 نسبة 65% من إجمالي الإيرادات الحكومية .

اما بعد جائحة كورونا 2019 فتشير الإحصائيات الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية على أنه وبالرغم من التدهور الذي شهدته أسعار النفط الا أن عائداته بقيت مهيمنة على إيرادات الدولة الجزائرية بأكثر من 60%

لستمر على هذا المنوال حتى 2022 أين شهدت عائدات المحروقات أرقاما قياسية بلغت مايقارب 6597.5 مليار دج و 61160.7 لسنتي 2021 / 2022²³⁶ على التوالي .

2. انخفاض درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر :

بعد تعرض الاقتصاد الجزائري للعديد من الصدمات بسبب اعتماده على مورد واحد و الذي يتمثل في قطاع المحروقات ، تم تداول مفهوم التنوع الاقتصادي بكثرة بين صناع القرار لتجاوز هذه المعضلة التي أرققت الاقتصاد الجزائري، فالتنوع مسألة اقتصادية الطابع، تحرك كل القوى الفاعلة في البلد سواء الاقتصادية، الاجتماعية أو السياسية.

1.2. تعريف التنوع الاقتصادي:

يقصد بالتنوع الاقتصادي عملية تنوع مصادر الدخل،توسيع القاعدة الإنتاجية وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي،بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية²³⁷.

ومن جانب آخر يتضمن معنى التنوع الاقتصادي :تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تتمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق القاعدة الإنتاجية،وهذا يسمح ببناء اقتصاد سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع إنتاجي²³⁸.

مما سبق ، يمكن تقديم تعريف شامل للتنوع الاقتصادي أنه: "عملية توسيع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل، بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه

²³⁶ إحصائيات 2022 شملت فقط 8 أشهر الأولى .

²³⁷ قروف ع.، ك.، " قياس و تقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)" ،مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، مج9، ع.2، الجزائر، 2016، ص.638

²³⁸ حجاب ا.، العقريب ك.، "التنوع الاقتصادي كخيار مستدام القطاع السياحي المغربي أمودجا"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي،جامعة عمار ثليجي، مج.11، العدد : 1،الجزائر ، 2022، ص. 231 .

العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وقادرة على توفير فرص عمل أكثر إنتاجية، وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل²³⁹.

2.2. محددات التنوع الاقتصادي : يعتمد التنوع الاقتصادي على عدة عوامل متمثلة فيما يلي²⁴⁰:

- **الموارد الطبيعية:** تعتبر من بين العوامل التي تقود التنوع الاقتصادي، نجد الموارد الطبيعية التي يمكن أن تستغل لرفع نطاق الصادرات والسلع المنتجة من قبل الدول خاصة من خلال الاستفادة من القيمة المضافة التي يكمن أن تنشأ من الموارد المستخرجة .
- **التدخل الحكومي:** يعتبر حجم تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي عاملا مهما ومسبقا لبناء بيئة مواتية، فمستوى تدخل الحكومة يعكس طبيعة ونوعية النشاطات التي تمولها برامج الإنفاق الحكومي.
- **القدرة المؤسسية والموارد البشرية:** تعتبر الموارد البشرية والقدرات المؤسسية عناصر ذات أهمية كبيرة، كونها تلعب دور مساعد لتسهيل سلسلة العرض وفتح احتمالات للتنوع عبر الموارد الأساسية والقطاعات المختلفة.
- **القطاع الخاص:** يلعب القطاع الخاص دورا هاما في نمو التنوع، عبر تطوير الابتكار والأنشطة الاقتصادية الدائمة الاستثمار في البحث والتطور في الأنشطة الجديدة، كونه يهتم دائما بما يحدث في القطاعات الجديدة ويجلب الابتكار للاقتصاد.

3.3. دوافع التنوع في الاقتصادات ذات الربع النفطي : تأتي أهمية التنوع الاقتصادي من ضرورة

التقليل من اعتماد الشبه الكامل على إيرادات القطاع النفطي التي تتميز بارتباطها بالعالم الخارجي الذي يولد مشكلة لانكشاف الاقتصادي ويجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الاقتصادية الدولية، ومن ناحية أخرى فإن النفط كمورد طبيعي يعد من الموارد غير المتجددة أي لا بد من إيجاد مصادر جديدة بديلة للإيرادات، فالتنوع يعمل على ظهور منتجات جديدة من مكائن ومعدات وسلع نهائية، وادخال أنماط جديدة ملائمة للظروف البيئية تأتي نتيجة تطويع تطوير التكنولوجيا أي توسيع القاعدة التكنولوجية وتكثيف الشبكات الانتاجية من

²³⁹ ضيف أ، عزوز أ، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد:14، العدد: 19، الجزائر ، 2018، ص 24.

²⁴⁰ أسيا طويل و آخرون، "تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية استراتيجية التنوع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد-19) - دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي"، مجلة les cahiers du cread ، الطبعة 37 ، العدد 03، الجزائر ، 2022، ص: 224-225.

خلال فتح قنوات جديدة (أي توسع عمودي لنفس الصناعة) أو الاندماج مع نشاطات جديدة ضمن المؤسسة الواحدة فيظهر التوسع الأفقي، وكل ذلك سيدعم بالتأكيد ظهور ونمو مؤسسات انتاجية جديدة تساهم في تقليص التكاليف وتطوير نوعية الإنتاج²⁴¹، إضافة إلى التنوع بخلق مرونة لدى الجهاز الإنتاجي ازاء التطورات الاقتصادية، والتنوع هدف ضروري تسعى لتحقيقه معظم الدول لأنه يعطي الاقتصاد مرونة للتكيف مع الظروف، علاوة انه يخلق فرص عمل متنوعة لتستوعب الأيدي العاملة وتقلص البطالة، كما يعمل التنوع على زيادة القيمة المضافة المحلية والنتاج المحلي الإجمالي من خلال إقامة المشاريع الجديدة، وفي الحقيقة أن تقلب إيرادات تصدير النفط يمكن ان يؤدي إلى اعاقه الكثير من البرامج التنموية لانه يرفع من حالة عدم اليقين ويؤدي بالتالي الى هدر في الاستثمار العام في فترات الازدهار أو خفض الاستثمار عند هبوط اسعار النفط دولياً.

4.2. قياس درجة التنوع الاقتصادي في الجزائر : يوجد العديد من المؤشرات المستخدمة في قياس التنوع الاقتصادي و التي تختلف باختلاف درجة تأثيرها و مدى كفاءتها ، حيث تعتمد بعض هذه المؤشرات القياسية على ظاهرة التشتت (Dispersion) كمعامل الاختلاف ، و منها من يعتمد على خاصية التركيز (Concentration) كمعامل جيني ، و منها من يعتمد على التنوع (Diversification) كمعامل هيرفندال-هيرشمان²⁴² .

يعتبر معامل هيرفيندال-هيرشمان HERFINDAL-HIRSHMAN أحد المؤشرات الأكثر شيوعاً لقياس التنوع الاقتصادي حيث يعتمد على قياس تركيب و بنية المتغير و مدى تنوعه ، كما أنه مقياس للتركز، و يمكن أن يساعد على تحديد مدى تنوع النظام الصناعي للبلد في قطاعات صناعية مختلفة. يعرف بالصياغة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\sum_1^n (x_i/x)^2} - \sqrt{\frac{1}{n}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{n}}}$$

حيث :

²⁴¹ عام هادي محمد، التنوع الانتاجي في الصناعات التحويلية و نتائجها الاقتصادية في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1994، ص.2.

²⁴² سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس و تحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، Revue Algérienne d'économie et gestion ، الطبعة 16، العدد 01، الجزائر ، 2022، ص 51.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

N: تمثل عدد النشاطات.

X_i : ناتج النشاط i .

X : الناتج المحلي الاجمالي لجميع النشاطات .

تكون قيمة المؤشر محصورة بين 0 و 1 ، حيث كلما اقتربت من الصفر كلما كان الاقتصاد متنوع ، في حين اذا كان يساوي 1 معناه تنوع معدوم أي كلما كان كبير يكون الاقتصاد ضعيف .

■ و باستخدام معامل هيرفيندال-هيرشمان HERFINDAL-HIRSHMAN لقياس مدى تنوع الاقتصاد الجزائري باستخدام بيانات تشمل حجم مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2012-2022) كما هو مبين في الجدول أدناه :

الجدول رقم (03-01): حجم مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام(2012-2022)

الوحدة : مليار دج

| 2022 | 2021 | 2020 | 2019 | 2018 | 2017 | 2016 | 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | |
|---------|---------|---------|---------|---------|---------|---------|-----------|-----------|-----------|-----------|------------------------------------|
| 3207,8 | 2688,3 | 2546,9 | 2529,1 | 2421,6 | 2219,1 | 2140,3 | 2 408,14 | 2 191,91 | 2 021,42 | 1 775,13 | الفلحة و الصيد البحري |
| 256,3 | 243,9 | 233,6 | 228,5 | 208 | 199,1 | 178,5 | 305,47 | 282,88 | 261,60 | 246,33 | الماء و الطاقة |
| 8617,4 | 4912,1 | 2575,1 | 3991 | 4548,8 | 3699,7 | 3025,6 | 4 373,68 | 5 677,52 | 5 876,65 | 6 377,61 | المحروقات |
| 158,8 | 122,8 | 82,2 | 91,6 | 92,5 | 86,3 | 79,2 | 520,80 | 445,64 | 387,06 | 343,98 | الخدمات و الأشغال البنترولية |
| 68,4 | 37,6 | 34,3 | 33,1 | 34,4 | 26,3 | 28,4 | 49,44 | 43,71 | 44,15 | 45,20 | المناجم |
| 143,1 | 136,7 | 109,2 | 141,1 | 115,2 | 120,8 | 118,8 | 391,65 | 346,01 | 337,80 | 313,85 | الصناعات الميكانيكية و الالكترونية |
| 119 | 112 | 113,4 | 117 | 126,2 | 121,2 | 115,5 | 155,32 | 147,28 | 136,03 | 128,65 | مواد البناء |
| 2737,6 | 2455,4 | 2285,1 | 2400,4 | 2254,1 | 2117,4 | 1993,7 | 3 697,89 | 3 357,26 | 2 980,52 | 2 693,61 | الأشغال العمومية |
| 112,7 | 95,9 | 91,1 | 87,2 | 90,4 | 73,6 | 73,3 | 196,43 | 186,08 | 180,26 | 167,42 | الكيمويات و البلاستيك |
| 529,8 | 488,9 | 457,7 | 444,7 | 433,4 | 407,5 | 381,6 | 1 150,77 | 1 062,40 | 987,15 | 899,32 | صناعات غذائية |
| 33 | 29,9 | 24,6 | 24,6 | 21,2 | 20,1 | 17,4 | 47,35 | 45,66 | 45,74 | 45,41 | صناعات النسيج |
| 4,5 | 3,7 | 3,2 | 3,3 | 3,1 | 2,9 | 2,8 | 6,47 | 6,76 | 6,43 | 6,47 | صناعة الجلود و الأحذية |
| 30,9 | 27,1 | 26,4 | 29,4 | 28 | 25,2 | 22,4 | 41,69 | 41,59 | 40,95 | 39,58 | صناعة الخشب و الورق |
| 56,5 | 55,1 | 54,9 | 52,9 | 49,5 | 44 | 40,5 | 44,88 | 52,43 | 55,10 | 58,75 | صناعات مختلفة أخرى |
| 2241,1 | 2125,7 | 2045,3 | 2188,1 | 2157,1 | 1973 | 1800,4 | 2 511,13 | 2 358,45 | 2 219,91 | 1 793,87 | النقل و المواصلات |
| 2846,8 | 2620,9 | 2317,2 | 2446,1 | 2493 | 2412,8 | 2341,3 | 2 681,81 | 2 476,20 | 2 240,57 | 1 977,05 | التجارة |
| 334,5 | 256,6 | 193,5 | 304,2 | 279,4 | 269,4 | 240,4 | 265,82 | 237,58 | 215,17 | 194,67 | الفندقة |
| 344,9 | 320,9 | 298 | 281,2 | 264,9 | 247,9 | 228,9 | 255,14 | 237,05 | 213,90 | 187,09 | خدمات مقدمة للشركات |
| 375,4 | 343,6 | 305 | 307,8 | 285 | 260,4 | 230,3 | 240,57 | 215,87 | 200,87 | 186,20 | خدمات مقدمة للأسر |
| 22218,3 | 17077,2 | 13796,7 | 15701,2 | 15905,6 | 14326,7 | 13059,4 | 19 344,43 | 19 412,28 | 18 451,28 | 17 480,19 | المجموع |
| 0,3035 | 0,2364 | 0,2037 | 0,2216 | 0,23739 | 0,2246 | 0,2168 | 0,2535 | 0,2276 | 0,2422 | 0,2747 | مؤشر هيرشمان هيرفندال HHI |

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

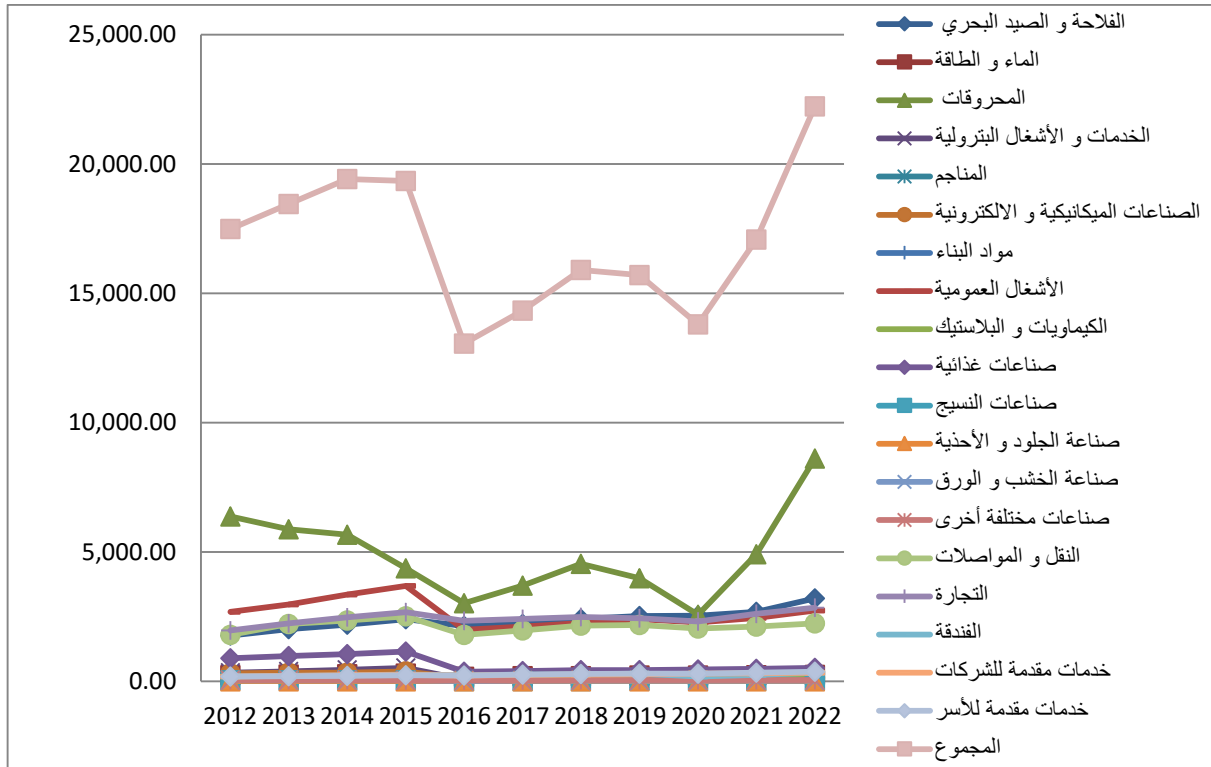
من خلال ملاحظة نتائج مؤشر هيرشمان هيرفاندال للجدول أعلاه يتضح أن مستوى التنوع الاقتصادي للجزائر خلال 10 سنوات الأخيرة كان في حدود المتوسط حيث تراوحت قيمه من 0.2037 كأدنى حد الى 0.3 كأقصى حد، و بتحليل هذه النتائج أكثر يتضح أن قطاع المحروقات لا زال يؤثر سلبا على مستوى التنوع للاقتصاد الجزائري ، حيث يلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار المحروقات و التي بلغت ذروتها في 2012 و 2022 ، يميل مؤشر هيرشمان هيرفاندال للتنوع الاقتصادي للارتفاع مبينا بذلك على تعاظم دور قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام و تمركز الاقتصاد حوله و قلة تنوع الاقتصاد الجزائري ، بالمقابل ينخفض مؤشر هيرشمان هيرفاندال أثناء انخفاض أسعار المحروقات و تماوي أسعارها معطيا بذلك بوادر لتنوع اقتصادي أكبر، فمثلا أثناء أزمة كورونا و الانخفاض القياسي في أسعار المحروقات زاد مستوى التنوع الاقتصادي في الجزائر !.

مما سبق نستنتج أن زيادة تنوع الاقتصاد الجزائري حسب مؤشر HHI ناتج عن انخفاض مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام و ليس بفضل ارتفاع القطاعات الأخرى و أن الاقتصاد الجزائري مزال يتأثر بشدة بقطاع المحروقات معطيا بذلك مؤشرات قوية تدل على ريعيته.

- و للتأكد أكثر من العلاقة بين الزيادة في قطاع المحروقات و الزيادة في الناتج الداخلي الخام ، سنقارن بين التغيرات التي طرأت عليهما في نفس الفترة التي درسنا فيها مدى تنوع الاقتصاد الجزائري (2010-2022)

الشكل البياني رقم(03-01): تطور أهم القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام (2010-2022)
(2022)

الوحدة: مليار د.ج.



المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

من المنحنى رقم (03-01) أعلاه يمكن ملاحظة و بسهولة مدى هيمنة قطاع المحروقات على الناتج الداخلي الخام للجزائر ، فمن جهة يعتبر هذا القطاع الاكبر من حيث مساهمته في الناتج المحلي الخام حيث أخذ أعلى القيم في كل سنوات الدراسة (2010-2022) و من جهة أخرى فان التغيير في اتجاهات منحنى قطاع المحروقات تعتبر مطابقة تماما لتغيير اتجاهات منحنى الناتج الداخلي الخام الكلي للجزائر ، فاذا تأثر قطاع المحروقات سلبا فكل القطاعات ستتبعه مؤدية بذلك لانكماش الناتج الداخلي الخام للجزائر و العكس صحيح

كما يبين المنحنى هامشية مساهمة القطاعات المصنعة في الناتج الداخلي الخام و هذا لضعف النسيج الصناعي الجزائري ، و أن هذه القطاعات هي أيضا لم تسلم من التأثير بقطاع المحروقات و هذا كون الدعم التي كانت تحصل عليه من أجل استمرارها متأني أصلا من نواتج عائدات المحروقات فهي قطاعات في معظمها غير قادرة على المنافسة في السوق الدولية و صادراتها ضعيفة.

المبحث الثاني: قطاع الموارد الطبيعية، من نعمة إلى نقمة

لطالما استبشرت الدول خيرا بالثروات الطبيعية التي اكتشفت حديثا فوق اراضيها حيث كان ينتظر من هذه الثروات الطبيعية ان تعطي دفعة قوية للاقتصاد الى ان جاءت بعض التجارب الاقتصادية الفاشلة لدول غنية بالموارد ، فهذه الاخيرة تميزت بمستويات نمو محتشمة و كان ادائها الاقتصادي ضعيف مقارنة بنظيرتها الفقيرة من حيث وفرة هذه الموارد كما ساهم اكتشاف هذه الثروات حديثا في المزيد من التفاوت و اللامساواة بين أفراد المجتمع ، سيتم في هذا المبحث عرض أهم البحوث التي تكلمت عن نقمة الموارد و مدى تعرض الاقتصاد الجزائري الى هذه الظاهرة.

المطلب الأول: ماهية لعنة الموارد الطبيعية

يمكن تعريف لعنة الموارد : على أنها الحالة التي تكون فيها الدول التي تمتلك موارد طبيعية ثمينة بوفرة كالنفط والغاز وبعض المعادن، وتحقق معدلات نمو اقتصادي وتنمية اقتصادية أقل من الدول التي لا تمتلك تلك الموارد الطبيعية²⁴³.

1. الأدبيات المفسرة لنقمة الموارد:

ظهرت العديد من الدراسات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي والتي توصلت الى إن الموارد الطبيعية هي من تسبب المشاكل الاقتصادية في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل⁽²⁴⁴⁾، وقد واجهت هذه الدراسات اعتراضات كثيرة ، حتى جاء عام 1979 حيث طرح نائب رئيس البنك الدولي غوبند نانكاني (Gobind T. Nankani) نتائج دراسته ومفادها (إن معدل النمو الاقتصادي لمجموعة من الدول المصدرة للمعادن للمدة (1960 – 1976) بلغ (1.5%) سنوياً في حين بلغ معدل النمو الاقتصادي السنوي لنفس المدة للدول غير المصدرة للمعادن (2.9%) حوالي ضعف معدل النمو الاقتصادي السنوي للدول المصدرة للمعادن للمدة نفسها⁽²⁴⁵⁾. وقام البنك الدولي في عام 1988 بإجراء دراسة أخرى لست دول غنية بالنفط ولمدة انتعاش أسعار النفط

²⁴³ Anthony J. Venables, Using natural resources for development: why has it proven so difficult?, Journal of Economic Perspectives,(30).(1), Oxford, 2016: pp161 – 84.

²⁴⁴ Michael L. Ross, The political economy of the resource curse, World politics (51).(2),California, 1999: P299.

²⁴⁵ للمزيد من التفاصيل أنظر إلى :

– Gobind T. Nankani, Development problems of mineral-exporting countries, World Bank Staff Working Paper No. (354), Washington D.C, 1979.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

في السبعينيات وقد حُلِّصت إن هذه الدول الغنية بالنفط قد حققت تنمية اقتصادية أقل من الدول الفقيرة الموارد⁽²⁴⁶⁾.

استخدم مصطلح نقمة الموارد لأول مرة من طرف الاقتصادي Richard Auty عام 1993 بإصداره لمؤلفه بعنوان: Sustained Development in Mineral Economies: The Resources Curse. إذ يصف من خلاله كيف أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات الدخل المنخفض غير قادرة على استخدام تلك الثروة لتعزيز نمو اقتصادياتها مقارنة بتلك الدول ذات الدخل المرتفع ولا تملك ذلك الحجم من تلك الموارد فهي تحقق معدلات نمو مرتفعة²⁴⁷.

وفي عام 1995 جيفري د ساكس وأندرو وارنر (Jeffrey D.Sachs and Andrew M. Warner) دراسة بعنوان (وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي) حيث تناولت 97 دولة للمدة (1971 – 1989) وتوصلت هذه الدراسة الى نقطتين هامتين، فالأولى تتمثل في أن الاقتصاديات الوفيرة الموارد تتميز بنمو بطيء ، أما الثانية ، فانتعاش قطاع الموارد لدولة ما يمكن ان يؤدي بالنمو في ناتجها الداخلي الخام الى أخذ مسار خاص و مختلف مقارنة بالدول الفقيرة من حيث الموارد الطبيعية⁽²⁴⁸⁾. و يظهر مسار النمو في الدول الغنية بالموارد في المنحنى الذي يمثل الشكل رقم (02-03)

²⁴⁶ للمزيد من التفاصيل أنظر إلى :

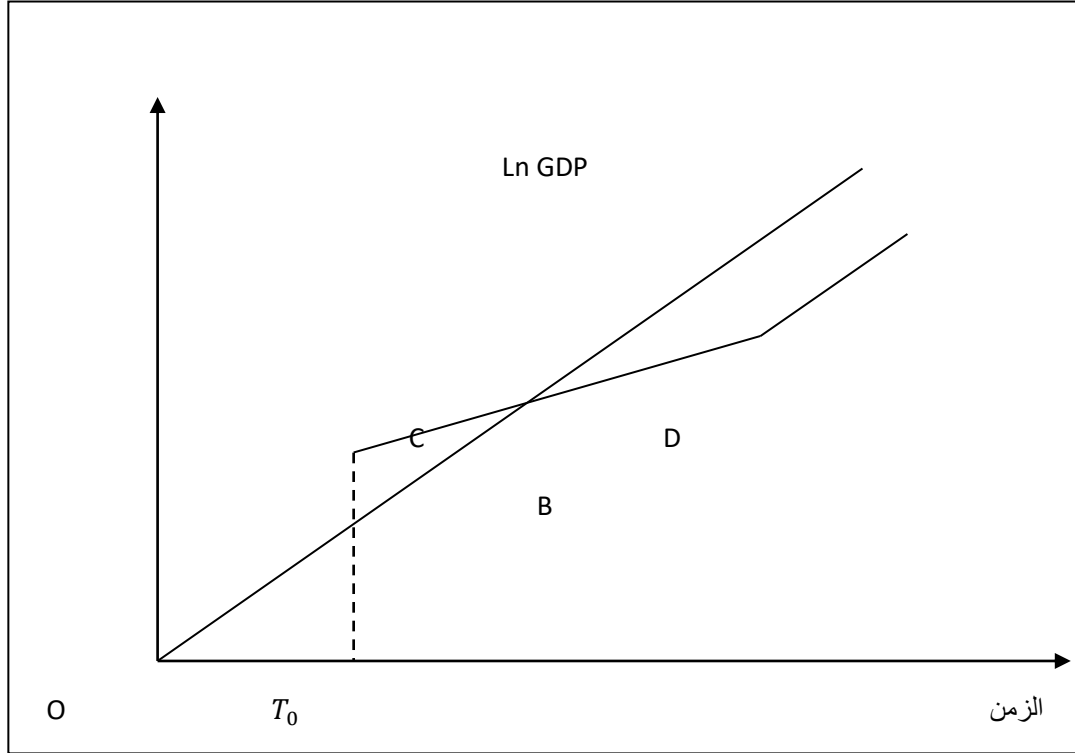
- Alan H. Gelb, Oil windfalls: Blessing or curse?, Oxford university press, New York, 1988.

²⁴⁷ Anthony. J. Using Natural Resources for Development : Why Has it proven so difficult, Journal of Economic Perspective, 30(1), 2016 , pp161-184

²⁴⁸ للمزيد من التفاصيل أنظر إلى :

-Jeffrey D.Sachs and Andrew M. Warner, Natural resource abundance and economic growth, No. working paper n 5398, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 1995.

الشكل (02-03) : مسار نمو الناتج الداخلي الخام في الدول الغنية بالموارد و الدول التي تتميز بوفرة أقل في الموارد الطبيعية



Source: Sacks J.D. and Warner A.M. “National Resource Abundance and Economic Growth” No. working paper n 5398, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 1995,p: Appendix B figure B1.

في هذا الشكل ، يفترض Jeffrey D.Sachs and Andrew M. Warner أنه يوجد اقتصادين لهما نفس معدل النمو، يمثله لوغاريتم الناتج الداخلي الخام في شكل خط مستقيم بين النقطة O و النقطة A ، ثم يفترض أن قطاع الموارد الطبيعية لأحد الاقتصاديين عرف انتعاشا في الزمن T_0 ، فيترتب عليه ارتفاع لحظي لناتجه الداخلي الخام إلى النقطة B ، أي أن هذا الاقتصاد سوف يحقق نموا في المدى القصير نوا اقتصاديا أكبر من النمو الذي يحققه الاقتصاد الأخر، غير أنه في المدى الطويل سوف ينخفض من جديد نمو الاقتصاد المنتعش نحو النقطة C ثم النقطة D ، لأن توسع و انتعاش قطاع الموارد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع خارج التبادل التجاري و بالتالي تخصيص أقل للعمل و رأس المال لصالح قطاع المنتجات المصنعة، فوفرة الموارد في أي اقتصاد تجعل أغلب

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

المبادلات التجارية للبلد تتركز في الموارد الطبيعية بدلا من المنتجات المصنعة، فيؤدي هذا الى تحول رأس المال و العمل من القطاع الصناعي نحو قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري، و تكون النتيجة الأساسية لانتعاش قطاع الموارد هي تراجع انتاج و صادرات القطاع التصنيعي و توسع قطاع السلع الغير قابلة للتبادل، و هذا الانكماش في قطاع المنتجات المصنعة يصير مرضا حقيقيا و مصدر ببطء دائم في النمو الاقتصادي اذ كان القطاع الصناعي يخلق أثر خارجي يتمثل في التعلم عن طريق العمل learning by doing²⁴⁹، و هذا ما يبينه الخط الذي ينطلق من النقطة D ، حيث أن الاقتصاد الذي يحتوي على وفرة في الموارد يتميز بمعدل نمو اقتصادي منخفض دائما بالنسبة للنمو في الاقتصاد الأخر الفقير من حيث الموارد.

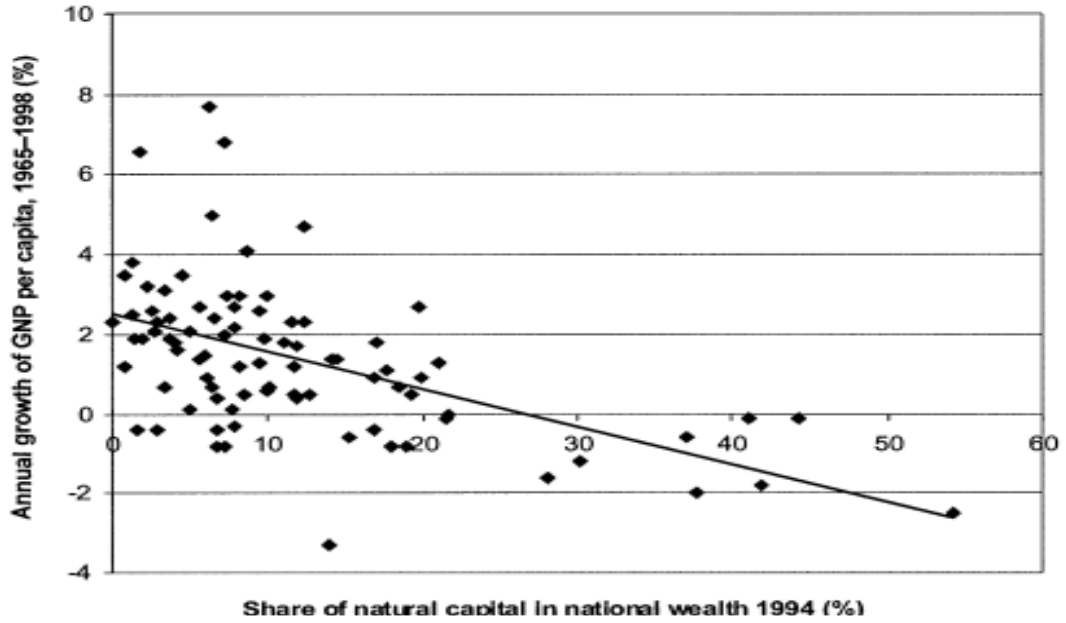
أما Thravaldur Gylfason (2001)²⁵⁰ فقد استنتج أن أغلب البلدان الغنية بالموارد الطبيعية تتميز بمعدلات نمو منخفضة مقارنة بالبلدان فقيرة الموارد، ففي الشكل رقم (03-03) و الذي يبين العلاقة بين نمو الناتج القومي الإجمالي للفرد ووفرة الموارد المعبر عنها بنسبة رأس المال الطبيعي من إجمالي رأس المال الذي يضم كل من رأس المال المادي، رأس المال البشري ورأس المال الطبيعي ل 85 دولة خلال الفترة (1956 – 1998)، توصلت جيلفسون إلى أن كل زيادة ب 10 نقاط بالمائة في حصة رأس المال الطبيعي تؤدي إلى ارتفاع نمو GNP بالنسبة للفرد بنقطة مئوية واحدة في المتوسط في السنة . و يرجع الباحث هذا الارتباط السلبي بين وفرة الموارد و النمو الى أربع عوامل رئيسية :

- تؤدي وفرة الموارد الى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي (أعراض العلة الهولندية)
- ان وفرة الموارد قد تؤدي الى ما يسمى بسلوك البحث عن الربح Rent Seeking
- ان توفر البلد على ثروة كبيرة من الموارد يجعل حافز العمل لدى أفراد الشعب ينخفض
- ان البلدان التي تعتقد أن الموارد هي أهم الأصول التي تمتلكها، يجعلها تقلل من شأن الاستثمار في مواردها البشرية .

²⁴⁹ Sachs J.D. & Warner A.M, " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , Center for International development and Harvard Institute for International development , Harvard University , Cambridge , November 1997 , P:6-8 .

²⁵⁰ Gylfason T., Natural resource, Education and economic development, European economic Review 45 , 2001, p.p. :848-850

الشكل رقم (03-03) : النمو الاقتصادي و رأس المال الطبيعي .



Source: .Gylfason ,G., Natural Resources ,Education, and Economic Development , European Economic Review 45,2001,P:849.

ليعزز بعد ذلك ²⁵¹T.Gylfason & G.Zoega(2002) ما توصل اليه T.Gylfasn سابقا من خلال تقديم تصنيف ل 65 دولة حسب كل من نمو GNP بالنسبة للفرد و نسبة مساهمة رأس المال الطبيعي في ثروتها الوطنية كما هو موضح في الجدول ((و الذي لاحظ الباحثان من خلاله أن الدول التي تقل نسبة مساهمة رأس المال الطبيعي عن 15% حققت نسب نمو أحسن من الدول التي زادت نسبة مساهمة رأس المال الطبيعي فيها عن هذا الحد ، كما توصل الباحثان أن دولاً مثل : افريقيا الوسطى ، تشاد، غينيا بيساو، مدغشقر ، مالي، نيجر، زامبيا و التي تتميز بمساهمة تفوق 30% في رأس مالها الطبيعي كلها سجلت نسب نمو سلبية تقدر حسب الناتج القومي الإجمالي (GNP) للفرد ب - 3% أو أقل .

²⁵¹ Gylfason ,T.&.Zoega G., " Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment" , Working paper , Third Revision , June 2002 , P:5.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

الجدول (02-03): الارتباط بين وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي.

| Growth of GNP per capita per year 1965-1998, adjusted for initial income (%) | | | | | | | |
|--|--|--|--|--|--|----------------------|-------------------|
| Share of natural capital in national wealth (%) | ≤ -3% | -3% < ≤ -2% | -2% < ≤ -1% | -1% < ≤ 0% | 0% < ≤ 1% | 1% < ≤ 2% | 3% < |
| ≤ 5% | Jordan | El Salvador South Africa | Guatemala Morocco | Netherlands Switzerland Turkey U.K. U.S. | Austria Belgium Denmark Egypt France Greece Italy Portugal Spain | Japan Mauritius | Korea |
| 5% < ≤ 10% | Benin Ghana Haiti | Honduras Jamaica Kenya Peru Zimbabwe | Argentina Costa Rica Panama Philippines | Brazil Chile Columbia Dominican Rep. Mexico Pakistan Sri Lanka Sweden Trinidad and Tobago Tunisia | Finland Ireland Norway | Malaysia Thailand | Botswana China |
| 10% < ≤ 15% | Nicaragua Malawi Mozambique | Congo The Gambia | Bangladesh Namibia Uruguay | Australia Paraguay | Canada | Indonesia | |
| 15% < ≤ 20% | Côte d'Ivoire Senegal Togo Venezuela | Burkina Faso Burundi Nepal Papua New Guinea | Ecuador New Zealand | India | | | |
| 20% < ≤ 25% | Mauritania Rwanda | Cameroon | | | | | |
| 25% < ≤ 30% | Sierra Leone | | | | | | |
| 30% < | Central African Rep. Chad Guinea Bissau Madagascar Mali Niger Zambia | | | | | | |

المصدر : *Gylfason, T. & Zoega G, " Natural Resource and Economic Growth : the Role of*

Investment" , Working paper , Third Revision , June 2002 , P: 5.

وظهر في عام 2018 مصطلح لعنة الموارد بصيغة جديدة تتعلق بإمكانية وجود لعنة الموارد المتعلقة بالمواد الأساسية للطاقة المتجددة، سواء كانت الموارد الطبيعية المتجددة كأشعة الشمس والمياه أم الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج الطاقة المتجددة كالنيوديميوم و الديسبروسيوم و الجرمانيوم والليثيوم والكوبلت وغيرها⁽²⁵²⁾.

²⁵² للمزيد من التفاصيل أنظر إلى:

- Indra Overland, The geopolitics of renewable energy: Debunking four emerging myths, Energy Research & Social Science (49), Elsevier, Amsterdam, 2019, P.P. 36 – 40.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

وقد أشارت نظرية Staple of Theory of Growth لدور السلع التقليدية أو الغذائية في اقتصاديات الدول الغنية بالموارد. ويعد الاقتصادي الكندي Harold Innis أول من قام بتفسير نمط التنمية الاقتصادية في كندا عن طريق استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، واعتبر التطور الاقتصادي لكندا كنموذج ناجح يمكن إسقاطه على أي اقتصاد في تصدير الصناعات الثقيلة. يعني ذلك أن وفرة النفط وغيره من الموارد الطبيعية تعد عامل جذب للاستثمار الأجنبي في القطاعات الإستخراجية، فالإنتاج لتحقيق أرباح يمكن استثمارها في البنية التحتية وفي قطاع الصناعة والتكنولوجيا. إذن فهي تتيح فرصة لصنع المواد بدلا من تصديرها في صورتها الخام وهذا ما ينجر عنه تحقيق نمو اقتصادي وتنوع هيكل الاقتصاد²⁵³.

أما نظرية الدفع القوي The Big Push، لمنظرها Paul-Rosenstein-Rodan عام 1943، تستند على أن الدول النامية تحتاج في مسار تنميتها الاقتصادية إلى ضخ كميات هائلة من الموارد لتنمية استثماراتها في القطاع الصناعي. وفي هذا السياق فإن الموارد الطبيعية تعد نموذجا للدفع القوي لتحقيق نمو ذاتي في القطاع الصناعي.²⁵⁴ Pattern of Growth.

و كشفت دراسة لـ Havranek.T وآخرون (2016) عن وجود 40% من الأوراق البحثية دلت عن وجود أثر سلبي لوفرة الموارد في النمو الاقتصادي، وما يقرب كذلك 40% منها دون أثر و 20% منها لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي. وبهذا خلص الباحثون إلى ضعف دعم الفرضية القائمة على وفرة الموارد تؤثر سلبا في النمو الاقتصادي على المدى البعيد²⁵⁵.

وهناك دراسة حديثة تشير إلى أن النظام المعتمد على الربح يتيح من الناحية النظرية عددا من الإمكانيات الاقتصادية، ويشمل ذلك حياده في قرارات الاستثمار والإنتاج. غير أن كفاءة النظام المعتمد على الربح تقوضها من الناحية العملية أوجه التفاوت في المعلومات المتعلقة بتكاليف وإيرادات الشركات المستغلة للموارد، والتي تكون عادة شركات غير وطنية. وعلاوة على ذلك ليس من السهل دائما تحديد التكاليف البيئية والاجتماعية

²⁵³ أنيسة بن رمضان ، "الموارد الطبيعية الناضبة و أثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية"، العدد

15، 2014، ص 298

²⁵⁴ Patrick. G et al, 2007, " Big Push Versus Absorptive Capacity: How to Reconcile the Two Approaches", United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper N° 05, 2007 pp 1-25.

²⁵⁵ Havrenek.T et Al. , "Natural Resource and Economic Growth : A meta-Analysis, World Development Revue", volume88, 2016, pp 134-518

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

والسياسية ما يسبب صعوبة للسلطات الضريبية في حساب الالتزامات الضريبية بدقة. ولهذه الأسباب، يتقاضى العديد من الدول ضرائب على الإيرادات دون أن يأخذ في الحسبان جميع التكاليف المتكبدة أو جزء منها على الأقل²⁵⁶. ويعتبر النظام المعتمد على الضرائب أقل تكلفة من الناحية الإدارية غير أن هذا النظام لا يخلو من التعقيدات فقد بين الأونكتاد (2005) قد تلجأ شركات التعدين إلى عدد من الاستراتيجيات لتجنب الضرائب المرتفعة نسبياً بتغيير معدل الاستخراج إذا تعلق الأمر بضرائب ثابتة أو تعديل مستويات الاستخراج في حالة الضرائب المحسوبة على أساس القيمة.

كما أكد Bravo وآخرون. (2007) على أن تأثير وفرة الموارد في النمو الاقتصادي يعد مشروط بمستوى رأسمال البشري وتم الاتجاه بشكل نسبي إلى أن الموارد تروج النمو الاقتصادي²⁵⁷.

بينما دراسة Torvik وآخرون(2006) بينت أن الموارد الطبيعية تعزز التنمية عندما تكون المؤسسات محفزة للإنتاج والمنتجين وتقل أهميتها بضعف سيادة القانون وانتشار الفساد والبيروقراطية مما يؤدي إلى خلق مؤسسات مشجعة للنهب والانتهاك²⁵⁸.

مما سبق، و بعد استعراض الأدبيات والدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين وفرة الموارد ونتائجها الاقتصادية، اتضح أن لها ثلاثة اتجاهات رئيسية²⁵⁹:

- ✓ الاتجاه التقليدي يؤكد على وجود علاقة مباشرة بين وفرة الموارد وانخفاض النمو الاقتصادي.
- ✓ اتجاه يؤكد على وجود علاقة مشروطة أو غير مباشرة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي، وقد تكون آثاره إيجابية أو سلبية في حالة توافر متغيرات وسيطة معينة.
- ✓ اتجاه معارض يؤكد على عدم وجود علاقة بين وفرة الموارد والنمو الاقتصادي.

²⁵⁶ Mintz J. et Al. , capturing Economic rents from Resources through Royalties and taxes,the school of public policy Research Papers, University of calgary Canada, volume 5 , N30, 2012, p.p. 1,47.

²⁵⁷ Bravo c. et al., The Relative Richness of the Poor ?Natural Resources,Human Capital and economic,Lederman and Maloney,2007, p.p. 71-103.

²⁵⁸ Mehlum H. et Al., Institutions and the Resource Curse,View Issue,Volume 116, N° 508,2006, p.p. 1-20.

²⁵⁹ أسماء ماهر، الدولة الرعية و تحولات الدول، عن الموقع الإلكتروني : www.feps.edu/ar تاريخ الاطلاع : 2022/09/05

و في جانب آخر، تعتبر مساهمة مايكل روس (1997) **Michael Ross**²⁶⁰ مهمة لمعرفة تداعيات نقمة الموارد و التي حسبه لا تشمل الجانب الاقتصادي فقط بل يمكن أن تتعدى ذلك لتشمل الجانب السياسي و الاجتماعي للدول ، حيث فسر نقمة الموارد عبر ثلاث نظريات :

- **النظرية الإدراكية:** التي تُرَجِّح أن تؤدي التدفقات المفاجئة لعائدات الموارد إلى أفق سياسي قصير الأجل بين الفاعلين السياسيين، وهذا ما يفسر فشل عدة حكومات في تنويع سياساتها واستقرار السياسات وضعف القطاع الخاص، الأمر الذي جعلها عرضة للمرض الهولندي.
- **النظرية الاجتماعية:** التي ترى أنّ وفرة الموارد وإرتفاع عائداتها يقوي مجموعات المصالح الأنومية التي تسعى لعرقلة الإصلاحات الداعمة للإصلاح الاقتصادي مما يؤثر سلباً على النمو وعلى نوعية سياسة الدولة.
- **مقاربة المؤسسات:** التي ترى أن العائدات الكبيرة من الموارد تضعف مؤسسات الدولة، التي لها دور كبير في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، لذا نجد أنّ معظم الدول التي تمتلك الموارد تكون مؤسساتها ضعيفة وغير قادرة على التخطيط الاستراتيجي.

بالإضافة إلى ما سبق، أثرى ميشال روس استنتاجاته بعد ذلك أكثر ، سواء عبر مقالته (2001) "هل يعيق النفط الديمقراطية" و التي تطرق فيها الى حتمية وجود علاقة عكسية بين الوفرة النفطية و الديمقراطية ، أو في كتابه (2012) "نقمة النفط: كيف تشكل الثروة النفطية نقمة على نمو الأمم ، و الذي سعى من خلاله الى تطوير فرضيته البسيطة السابقة التي كانت تجزم بحتمية وجود علاقة عكسية بين وفرة الموارد النفطية و الديمقراطية ، كونها لم تصمد أمام الانتقادات الموجهة اليها و التي حاول تجديدها من خلال تضيقها ، لتشمل فقط بعض البلدان النفطية في الشرق الاوسط و شمال إفريقيا ، قبل أن يصل الى نظرية جديدة صاغها في الفصل الثالث من الكتاب مقادها : نفط أكثر ديمقراطية اقل . كما تعتبر دراسة **Anderson** و **Aslaksen** (2008) مهمة في هذا المجال و التي اهتمت بتحليل الأنظمة الديمقراطية ولم يثبت حسب الدراسة وجود دليل لعنة الموارد في ظل الديمقراطية البرلمانية اعتمادا على متغيرة جودة المؤسسات²⁶¹.

²⁶⁰ Ross Michael L. ,OP.CIT., P.P.: 297-322

²⁶¹ Aslaksen S. et Al.Institutions and the resources curse,journal of Development Economics,Volume 87, N°2,2008, p.p 227-246

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

و كحوصلة : إن الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على الموارد الطبيعية المرتكزة جغرافيا تكون أكثر قابلية للتحويل إلى نمط اقتصاد ريعي وبالتالي فهي أكثر عرضة للإصابة بلعنة الموارد الطبيعية أو معضلة الوفرة.

- إن لعنة الموارد الطبيعية قد تؤدي إلى²⁶²:

- تقليل الإنتاجية والتنافسية في القطاعات غير النفطية.
- تذبذب في إيرادات الدولة بسبب التذبذبات في أسعار النفط مما يرفع من حالة التردد في اتخاذ القرارات المالية بشأن إلغاء أو توقيف المشاريع.
- سوء إدارة الحكم العام للموارد.
- ضعف وتفشي الفساد في المؤسسات لوفرة الموارد.
- إمكانية ظهور العلة الهولندية .

2-العلاقة بين نقمة الموارد و العلة الهولندية : تربط الكثير من الدراسات مشكلة نقمة الموارد في شقها

الاقتصادي بتدني معدلات النمو في الدول التي تعتمد بشكل كبير في اقتصادها على قطاع الموارد مقارنة بنظيراتها التي لا تمتلك ثروات طبيعية ، بالمقابل يستخدم مصطلح العلة الهولندية للتعبير على الاثار السلبية التي قد يتسبب فيها التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على الاقتصاد كانكماش القطاع التصنيعي و انخفاض تنافسية الصادرات من المنتجات المحلية ، لكن هاتين الظاهرتين تلتقيان في نقطة مهمة و التي يمكن تبيانها من خلال الجدول رقم (03-05) ادناه .

الجدول رقم (03-03) : أثار نقمة الموارد و العلة الهولندية على الاقتصاد و العلاقة فيما بينهما

| نقمة الموارد | | | |
|--|--|-----|-----------------|
| نعم | لا | | |
| نمو متعثر لكن مع وجود قاعدة تصديرية متنوعة | وجود نمو في الاقتصاد مع قاعدة تصديرية متنوعة | لا | العلة الهولندية |
| نمو متعثر مع وجود قطاع تصنيعي متناقص | وجود نمو في الاقتصاد مع قطاع تصنيعي متناقص | نعم | |

Source: Larsen, E. R. "Escaping the Resource Curse and the Dutch Disease?". American Journal of Economics and Sociology, 65(3), 2006. P612.

²⁶² أنيسة بن رمضان، مرجع سبق ذكره، ص 299 .

من الجدول رقم (03-03) أعلاه يلاحظ أن أهم خاصية تلتقي بها نقمة الموارد مع العلة الهولندية هي أن كليهما يتسبب باضعاف مستويات النمو و التأثير سلبا على القطاعات المنتجة للبلد .

المطلب الثاني : تجليات نقمة الموارد النفطية على الاقتصاد الجزائري

لقد تسببت نقمة الاقتصاد القائم على الربيع النفطي غداة الاستقلال الجزائري و على مر عقود في خلق تناقضات كبيرة بين سياسة الدولة المتبعة . تتجلى هذه التناقضات أو الاختلالات في العديد من المجالات السياسية ، الاقتصادية و الاجتماعية ، ففي كتابه " نقمة النفط على الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية اقتصادية)" تطرق الدكتور علي لطرش الى معظم هذه الاختلالات و التي نذكر منها²⁶³ :

1. نقمة التناسب الطردي بين مداخل النفط وحجم الإنفاق :

أغلب السياسات المالية للحكومات تعتمد على تحديد إطار النفقات العامة بناء على إطار التحصيل الجبائي ، فمن خلال هذا المقياس تحدد الحكومات نوع السياسة المالية المعتمدة ، سواء التوسعية أو الإنكماشية ؛ كما قد تتبع بعض الحكومات لظروف معينة سياسة مالية مرنة لا هي بالتوسعية المطلقة ولا الإنكماشية المطلقة ، كأن تخفض من النفقات العامة وفي آن واحد تخفض من الضرائب ، وكلها سياسات معقولة ، ولكن غير المعقول أن تتحول فلسفة الإنفاق الحكومية إلى سذاجة إنفاق أي شخص طبيعي محدود المستوى العلمي ، فكلما زادت مداخله زاد حجم الإنفاق عنده ، وهي ملاحظة يمكن تعميمها على أغلب الدول النفطية العربية ومنها الجزائر ، فمن خلال ملاحظة جداول الإنفاق العام والمنحنيات الخاصة بالميزانية العامة نؤكد هذه الملاحظة (انظر الشكل رقم : (03-04) ادناه و الذي يوضح العلاقة بين مداخل الدولة الجزائرية من المحروقات و حجم إنفاقها) ، فحتى الحكومات التي تعاني هياكلها الإقتصادية من مشاكل في التسيير الخاص بالبنى التحتية والإنتاج تعتمد إلى علاج هذه المشاكل بالإنفاق العام وليس بالإصلاح ، وهذا دأب الجزائر مثلا . ويعزى سبب التناسب الطردي الدائم في الإنفاق العام والمداخل العامة إلى عدم اعتماد الدولة في مداخلها على الجباية المحلية بقدر اعتمادها المطلق على مداخل النفط ، فلا تتصرف في هذه المداخل بعقلانية وإستراتيجية لتحقيق التنمية الإقتصادية ، بل

²⁶³ علي لطرش، نقمة النفط على الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية اقتصادية)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، الطبعة الأولى، ألمانيا، 2021، ص.: 41،44،53،62.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

تسرف في تبذير المال العام ، إلى درجة خلق إنطباع لدى الأشخاص بأنه من المال السائب الذي لا يجرم أخذه . ولأسف الشديد هذه الصورة خلفها الربيع النفطي بعدما تحول من نعمة على الأمن الإقتصادي إلى نقمة.

الشكل رقم (03-04) : العلاقة بين مداخل المحروقات و حجم الانفاق الحكومي للجزائر

الوحدة: مليار دولار



المصدر : - احصائيات صندوق النقد الدولي بالنسبة للإنفاق الحكومي

- احصائيات بنك الجزائر بالنسبة لمداخيل المحروقات

بتحليل المنحنى رقم (03-04) خلال الفترة الممتدة من 2010 الى 2021 يتضح جليا العلاقة الطردية بين عائدات الدولة الجزائرية من المحروقات و نفقاتها ، فبلوغ أسعار النفط مستويات قياسية سنتي 2012 و 2013 دفع بالنفقات الحكومية الى ارتفاعات كبيرة لأكثر من 80 مليار دولار ، و العكس صحيح فانخفاض أسعار النفط قلصت من الانفاق الحكومي و الذي بلغ أدنى مستوى له سنة في 2021 بقيمة تبلغ 60.57 مليار دولار .

2. نقمة النفط على تقييد الفكر الإقتصادي النقدي لمحافظ البنك المركزي :

في أغلب دول العالم المتقدم وحتى السائرة في طريق النمو ، تفرق حكوماتها بين السياسة المالية والسياسة النقدية كأهم آليات تحريك الإقتصاد وتحقيق التنمية ، ولكن الآليتان ليستا موضوعتان تحت أوامر نفس الشخص ، فالسياسة المالية آلية بيد الحكومة تحت السلطة المباشرة لرئيس الحكومة أو الوزير الأول ، أما السياسة النقدية فموضوعة تحت سلطة محافظ البنك المشرف على سلطة النقد والقرض ، و في أغلب هذه الحكومات هناك إدراك فكري بأن الفشل سيرواد السياستان ليكون مألهما الفشل إن وضعتا من خلال الإملاءات غير العلمية غير المتخصصة أو حتى العلمية منها ، سواء كانت هذه الإملاءات من خارج الدولة أو داخلها ، لأنه بالنهاية السياسة يقودها شخص واحد وإلا فسدت ذات الأمر يتجلى في أعظم إقتصاديات العالم كأمریکا ، والدول الأوروبية واليابان وسنغافورة وكوريا الجنوبية ، يتجلى من خلال قوة استقلالية الشخص القائد لإحداث ثورة إقتصادية ، فكل هذه الحكومات سلطة النقد والقرض عندها مستقلة تحت قيادة وإشراف محافظ البنك المركزي المستقل كذلك عن الحكومة وعن رئاسة الدولة ، بالمختصر المفيد المحافظ غير معين ، وعلى خلاف ذلك محافظ البنك المركزي الجزائري معين ، وبالتالي يعتبر شخص غير مستقل الفكر في إحداث التغيير اللازم في السياسة النقدية للدولة والتي من شأنها تحريك الإقتصاد نحو الأفضل ، بل أكثر من ذلك في خضوعه خضوع المدعن لمن عينه ، فهو أشبه إلى حد كبير بالروبوت أو الآلة التي تنتظر الأوامر من وزير المالية أو الوزير الأول أو رئيس الجمهورية وفي كل هذه الأحوال لا يمكن التكهن بوجود سياسة نقدية مستقلة بالدولة تعمل على تحسين الوضع النقدي وتحريك الإقتصاد ، وهذا لربما ما يفسر قانون النقد والقرض السيئ الذي تسير به البنوك بما في ذلك البنك المركزي ، وهذا الوضع هو بسبب نقمة النفط التي جعلت الحاكم ينظر إلى البنك المركزي كآلية لخدمة فكره الخاص ، سواء كان لقضاء مآربه الخاصة ، أو لتحقيق الصالح العام ولكن بفكره الخاص ، مهما كانت بلاده هذا الفكر في تدمير الإقتصاد ، ومن هذه البلاده مثلا أوامر رئيس الجمهورية سنة 2018 للوزير الأول ومحافظ البنك بطبع كميات هائلة من العملة الوطنية لسد عجز الميزانية للعديد من السنوات الفارطة ، لإعادة إطلاق المشاريع التنموية المتعسرة ، والطامة الكبرى أن عمليات الطبع كانت أضخم بمآت المرات عن إمكانيات الحكومة لتسديد ديون البنك المركزي ، وحيث مازالت الدولة آثار التضخم وإنهيار قيمة العملة الوطنية ، مازال محافظ البنك المركزي معيناً ومدعناً وفيها للأوامر الفوقية في كل المسائل النقدية .

3. نقمة النفط على إتساع رقعة التعاملات الإقتصادية الموازية :

بالكاد لا تجد تعاملات إقتصادية موازية خارج الأطر القانونية للدولة على المستوى العالمي ، ولكن المفارقة تكمن في حجم هذه الأخيرة ، حيث تزداد حجما وإتساعا في الدول غير الديمقراطية ، وخصوصا حين غياب الشفافية في التعاملات الإقتصادية للدولة ، فدوائر الأسواق السوداء نجدها في الدول النفطية على كل المجالات من تجارة ، إستثمار و خدمات ، حيث نجد بهذه الدوائر كتلة مالية هائلة من العملة الوطنية والعملات الأجنبية التي لا يستفيد منها الإقتصاد ، والجزائر مثال على ذلك . ففي نظر الحكومة الجزائرية 95 بالمئة من الإيرادات العامة مصدرها الربيع البترولي ، أما جباية كل القطاعات العامة والخاصة النظامية ، إضافة إلى الجباية الجمركية ، كلها على بعضها بالكاد تصل مشارف أو 5 بالمئة من الإيرادات العامة ، أي وجود هذه الجباية كعدمها ، ولذلك لا يرهق أشخاص الحكومة أنفسهم عسرا حتى مجرد التفكير في تأطير سوق موازي قد لا يساهم إلا ب1 من المئة من الإيرادات العامة ، وهذه أكبر مغالطة إنطلت على هؤلاء الأشخاص بفعل نقمة النفط فالنفط سلعة محددة الكمية وفي تناقص دائم ، أي مآلها النضوب ، وشتان بين الصناعة النفطية المنتجة وبين النفط الخام ، فمن يملك الصناعة النفطية لا يتوقف الإنتاج عنده إلا بنضوب النفط عالميا أو توقف التجارة فيه خاما ، وعليه جباية القطاعين العام والخاص هو الأصل الثابت لقوة إقتصاد الدول ، أما التأطير القانوني للسوق الموازية فسيزيد من توسيع قاعدة الوعاء الجبائي ، ويساهم في قوة الدخل القومي ، نهيك عن وقاية المجتمع من مختلف أنواع الجرائم ، وكذا المساهمة في قوة التماسك الإجتماعي في ميدان الضمان والتأمين الاجتماعيين ، وميدان تضافر الطبقة الشغيلة لتأمين مرتبات الطبقة المتقاعدة . فالدول القوية إقتصاديا هي التي تسعى دوما لتطوير مداخل الجباية المحلية من خلال التشجيع الدائم على العمل وإنشاء المؤسسات الإستثمارية في كل الميادين ، فمتى تمكنت من ذلك ، فهي تسعى دوما إلى إحداث موازنة بين القيم المالية الناتجة عن مداخل الجباية وبين القيم المالية للنفقات العامة ، فبحسب قيمة الجباية تكون قيمة الإنفاق العام ، فهكذا إقتصاد يعيش على الواقع وليس في عالم الخيال ، حتى ما إذا نضب النفط يحزم الساسة والأشخاص الطبيعية النافذة في الدولة أمتعتهم نحو وجهات أجنبية للعيش الرغيد ، ويترك الشعب يتخبط في مآزقه الاقتصادية ، أبسطها حلا التسول نحو صندوق النقد الدولي الذي إن تكرم وأقرض فبشروط مخزية كإعادة هيكلة الإقتصاد ، وتسببيه في ذلك منطقي أساسه أن الشعب كان يعيش فوق قدراته الإنتاجية ، وحن الأوان للتوقف عن نمطية الإستهلاك السابقة . ولذا على الحكومات العربية ومنها الجزائر ، ليبيا

وبعض دول الخليج خاصة أن تدرك الفارق بين نقمة النفط ونعمته ، فإن لم تهيكّل بإرادة سياسية ذاتية إقتصادها ، فسوف يأتي عليها زمان يفرض عليها هذا التهيكّل وبشروط مخزية ، و من أطراف أجنبية .

4. نقمة النفط على ترسيخ مفهوم الاعدالة في الدعم الإجتماعي :

منذ الإستقلال السياسي الجزائري عام 1962 ، والحكومات الجزائرية المتعاقبة متخبطة في تجريب السياسات الإقتصادية الدولية الفاشلة على تسيير الميزانية العامة للدولة ، حيث هذه الميزانية المكتسبة من تسول إستراتف الثروة النفطية الناضبة للأجيال المتلاحقة بنسب خيالية تفوق في الغالب 95 بالمئة من كل مداخيل الدولة من الصادرات ، تبذرنا هذه الحكومات المتعاقبة دون أدنى نظرة إستشرافية ولا إستراتيجية من باب الدعم الإجتماعي غير الذكي ، الذي يساوى فيه كل الفئات الإجتماعية ، ضعيفي الدخل ومتوسطي الدخل وحتى الأغنياء. وهذا الدعم غير الذكي موجه لبعض القطاعات مثل : الصحة ، التعليم ، السكن ، ودعم المواد الغذائية واسعة الإستهلاك مثل : الحليب ، الخبز ، السكر والزيت . ولكن الحكومات المتعاقبة تنظر إلى هذا الدعم كآلية لشراء السلم الإجتماعي فتساوي بين الغني والفقير ومتوسطي الدخل ، وكان من الواجب أن تنظر إليه بعين العدالة الإجتماعية لرفع القدرة الشرائية للفئات المعوزة والمحتاجة حقيقة لهذا الدعم وهذا يحتاج في المقام الأول إلى وجود إرادة سياسية من طرف الدولة. ثم إلى عدم وجود فكر استراتيجي.

5. نقمة النفط على تنامي ظاهرة الفساد المالي :

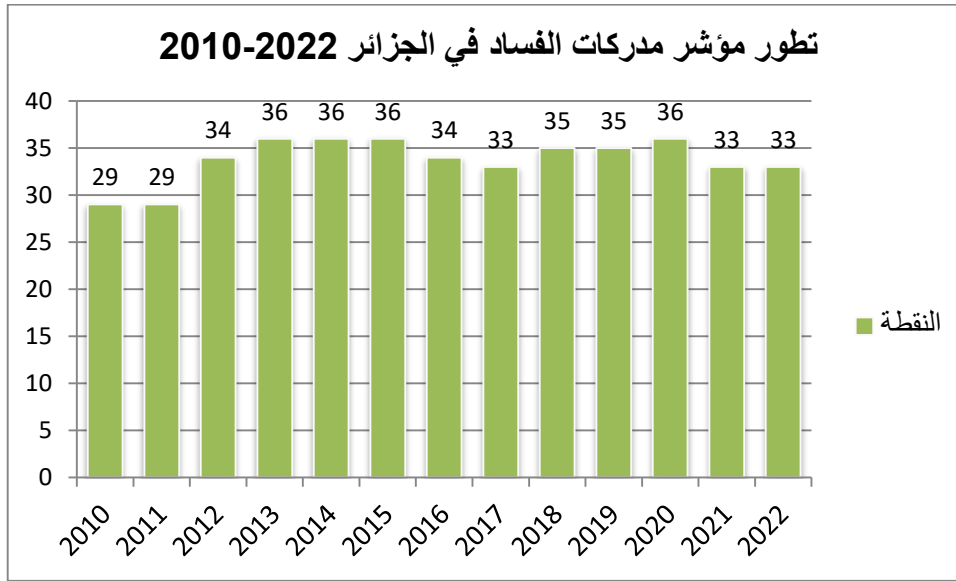
إن الفساد يزعرع الاستقرار و يزيد من حالات التمرد و الصراع ، و كم من دولة أفلست بسبب الفساد بأنواعه خاصة المالي منه ، فلقد عرفت الجزائر قضايا فساد مهولة و الملاحظ هنا أن زيادة مداخيل الدولة من النفط ساهمت بشكل كبير في تنامي هذه الظاهرة و أن شركة المحروقات الجزائرية سونطراك كان لها نصيبها من الفساد و لعل من ابرز قضايا الفساد نجد : قضية الخليفة سنة 2003 ، سونطراك 1 سنة 2006، ثم الطريق السيار شرق غرب سنة 2009 و التي بدأت تكلفته ب 4 ملايين دولار لتنتقل الى 19 مليار دولار ، لتليها بعد ذلك سونطراك 2 و سونطراك 3 سنة 2013 ، كما أكدت بعض الإحصائيات أن 49 بالمئة من قضايا الجناح المسجلة على مستوى المحاكم الجزائرية لسنة 2019 هي عبارة عن قضايا تتعلق بالفساد المالي و الاقتصادي²⁶⁴ .

²⁶⁴ عن الموقع : www.sawtalahrar.dz ، تم الاضطلاع يوم : 19-08-2023 .

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

و يمكن الوقوف على درجة الفساد المالي في الجزائر من خلال قيمة مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الدولية ، يرتب هذا المؤشر الدول حسب مدى ملاحظتها و إدراكها لوجود الفساد في القطاع العام على مقياس من صفر (شديد الفساد) الى 100 (نظيف جدا). قيم هذا المؤشر الخاصة بالجزائر موضحة في الشكل رقم (03-05)

الشكل رقم (03-05): تطور مؤشر مدركات الفساد في الجزائر للفترة (2010-2022)



المصدر: بالاعتماد على تقارير منظمة الشفافية الدولية

من الشكل أعلاه نجد أن الجزائر سجلت نقاطا ضعيفة في مؤشر الفساد للفترة من 2010 الى غاية 2022 و التي نجد أن كلها تحت 50 نقطة أي أقل من المتوسط ، حيث تمحورت حول 30 نقطة على العموم ، كما أن أكبر قيمة كانت في السنوات: 2013 ، 2014 و 2020 على التوالي.

هذا جعل الجزائر تحتل مراكز متقدمة في الفساد عالميا ، حيث صنفتها ذات المنظمة في المركز 116 عالميا و هو مركز متدني جدا.

المبحث الثالث: العلة الهولندية بين النظرية و التطبيق

إن المرض الهولندي هو مرض يعكس العلاقة الظاهرة بين ازدهار النمو الاقتصادي بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية والزراعة، فالتدفق المفاجئ والسريع لمداخيل النفط ينظر لها على أنها عامل مشوه للاقتصاد لأنه يخلق نمط من التنمية معتمد على الخارج، وسبب ذلك عدم الارتباط ما بين قطاع النفط والقطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى، فصناعة النفط لا تدمج مدخلات القطاعات الأخرى من الزراعة والصناعة وبالتالي لا تصبح منتجة، وفي مقابل ذلك ينشأ قطاع خدمات مصطنع ومضخم²⁶⁵. و رغم ارتباط مصطلح العلة الهولندية باكتشاف الموارد الطبيعية غالباً، إلا أن هذا الداء يمكن ربطه بأي تطور ينتج عنه تدفق كبير من العملات الأجنبية ، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية، المساعدات الأجنبية و الاستثمار الأجنبي المباشر²⁶⁶ . و بغية الامام بالجانب النظري لهذه الظاهرة سيتناول هذا المبحث ماهية العلة الهولندية و أهم النظريات التي حاولت تفسير هذه الظاهرة بالإضافة إلى محاولة إعطاء حلول لها .

المطلب الأول: ماهية العلة الهولندية

تعريف العلة الهولندية :

هنالك العديد من التعاريف التي حاولت ضبط مصطلح العلة الهولندية و التي يطلق عليها بالانجليزية DUTCH DISEASE و يرمز لها الباحثين في علم الاقتصاد اختصاراً ب : DD و التي نذكر منها ما يلي :

❖ هي حالة التوسع الفجائي ، القوي و غير المتوقع لقطاع معين، يتميز بمنافسة دولية يعجل باندثار القطاعات الأخرى²⁶⁷ .

❖ نظرية تركز على إعادة التوزيع القطاعي لعوامل الانتاج رداً على آثار مواتية اما من اكتشاف موارد جديدة أو زيادة في أسعار بعض السلع الأساسية بشكل عام و القابلة للتصدير²⁶⁸.

²⁶⁵ Meliha Benli Altunışik, "Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal", Uluslararası İlişkiler, vol 11, N 42, 2014, p.77

²⁶⁶ Ebrahim-zedah, Christine , Back to Basics-Dutch Disease : Too much wealth managed unwisely , Finance and Development, IMF, Vol.40, N.1, March 2003, p.1.

²⁶⁷ Jean-Jacques Nowak, Le syndrome néerlandaise : Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches , l'Actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre 1995, p309

²⁶⁸ Alan gelb , Oil windfalls : Blessing or Curse , Oxford University press, join 1989, p21

❖ تلك الآثار السلبية التي تحدث في اقتصاد معين ، يتميز باعتماده الكلي على القطاع الاستخراجي أو الموارد الطبيعية من خلال التوسع فيه و انحلال القطاعات الأخرى في الاقتصاد²⁶⁹ .

❖ هي حالة التوسع أو الانفجار (BOOM) في قطاع انتاجي قابل للتصدير يؤدي الى انتقال عوامل الانتاج من القطاعات المنتجة الاخرى لهذا الأخير، بمعنى اخر أن كل ارتفاع كبير أو غير متوقع في أسعار السلع غير التجارية وكذا الخدمات ، تعطي نتائج سلبية على القطاعات التي تنتج السلع التجارية²⁷⁰ .

مما سبق يتضح أن مفهوم العلة الهولندية مفهوم اقتصادي يشير الى هيمنة قطاع معين (قطاع الموارد الطبيعية المزدهر غالبا) بشكل مرضي على الاقتصاد، مما يؤثر سلبا على القطاع التصنيعي و التصديري و يحدث اختلالا هيكليا في بنية الاقتصاد للدولة المصابة به، كما يمكن تعميم هذه النظرية على أن تشمل أي تطور لقطاع معين ينتج عنه مداخل كبيرة بصفة مفاجئة من العملة الصعبة بما فيها الارتفاع الكبير لأسعار المواد الخام ، المعونة الاجنبية أو الاستثمار الاجنبي.... الخ

1. الأسباب المؤدية لظهور المرض الهولندي :

ظاهرة العلة الهولندية ، و رغم ارتباطها مضمونا بدولة هولندا و الحالة السيئة التي عرفها اقتصادها نهاية السبعينيات من القرن الماضي بسبب الانتعاش الذي حصل في صادرات الغاز نتيجة اكتشاف كميات معتبرة من هذا المورد الطبيعي على أراضيها ، الا أن الأسباب و العوامل المساعدة على ظهور هذا المرض الاقتصادي تبقى عديدة و التي يمكن حصرها في ما يلي²⁷¹ :

1.2 أسباب العلة الهولندية :

1.1.2 اكتشاف مفاجئ لمورد اقتصادي هام :

أثبتت الدراسات العملية والتجارب العالمية ان وفرة الموارد الطبيعية قد تمثل نقمة وليس نعمة على الدول التي تتمتع بوفرة من هذه الموارد. وهذا نظرا الى التحديات التي تخلقها تلك الوفرة لاستدامة النمو الاقتصادي. وهذا

²⁶⁹Jean-Philippe Koutassila – Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun , Centre d'économie du développement Université Montesquieu,Bordeaux IV , France , p02.

²⁷⁰ Marc –Antoine Adam , La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole , université de Montréal , 2003, p8

²⁷¹ مايج شبيب الشمري، مرجع سابق، ص 7.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

عكس الناحية النظرية التي تفترض أن اكتشاف مورد طبيعي في بلد ما يوفر موارد مالية ضخمة وهذا مثل النفط سوف يؤدي الى تحرير القيود المادية التي قد تقف أمام جهود ارساء دعائم قوية تكون من خلالها انطلاقة قوية للنمو الاقتصادي في هذا البلد ومنه ارساء دعائم التنمية المستدامة فيه. حيث تشير التجارب العالمية الى أن استدامة التنمية لا تشترط وفرة في الموارد الطبيعية، فهذه الأخيرة تساعد عليها. و يمكن ضرب أحسن مثال على هذا ما يسمى بالنمور الآسيوية من تحقيق معدلات مبهرة للنمو بدون أن يكون لديها موارد طبيعية، فعندما بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الحديثة لم يكن يتجاوز متوسط دخل الفرد السنوي فيها 70 دولار، كما أنه لم تركز عملية التنمية على أي وفرة في الموارد الطبيعية، و مع ذلك استطاعت أن ترسي دعائم قوية للتنمية المستدامة لاقتصادها بحيث أصبحت في قائمة الدول الصناعية . وهذا الوضع لا يختلف بالنسبة الى سنغافورة التي أصبح فيها متوسط الدخل الفردي السنوي من أعلى مستويات الدخل الفردي في العالم وهذا أيضا بدون موارد طبيعية. والأمثلة في هذا الجانب عديدة.

هذا الوضع الذي شهدته دول النمور الآسيوية مختلف عن الوضع الذي تشهده الدول النفطية، حيث أدت الوفرة النفطية بعملية التنمية الى بلوغ طريق شبه مسدود أصبحت فيه التنمية مشلولة تقريبا. واقتصر ما يتم تحقيقه من نمو في الناتج المحلي الاجمالي على ما يتحقق من ارتفاعات في سعر النفط، وتشير الكتابات في علم الاقتصاد الى أن التأثير السلبي لوفرة الموارد الطبيعية على النمو يأتي من ثلاثة مصادر أساسية نوجزها كالآتي²⁷²:

■ ميل قيمة عملة الدولة نحو الارتفاع مع اكتشاف مورد طبيعي جديد وبكميات ضخمة

كالنفط أو الغاز فيها.

■ زيادة درجة الاعتماد على الإيرادات المالية الناتجة عن عملية تصدير الإنتاج من المورد الطبيعي الجديد.

■ الأوضاع السياسية المصاحبة لهذه الوفرة من هذا المورد الطبيعي.

2.1.2. ظهور قطاع مزدهر بشكل مميز نتيجة تقدم تكنولوجيا مفاجئ:

ما يميز الصناعة حديثة هو اسهام التكنولوجيا في التصنيع و هذا لما توفره من آلات و طرق انتاج دقيقة ذات فعالية و سرعة عالية في نفس الوقت. هذا ما يؤدي الى خفض التكاليف وزيادة الأرباح في البلد الذي شهد هذا

²⁷² محمد ابراهيم السقا، "لعنة الوفرة النفطية في الكويت"، مدونة اقتصاد الكويت و دول مجلس التعاون الخليجي، ليوم 2009/10/24، على الموقع

http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/10/blog-post_24.html تاريخ الاضطلاع: 2023/06/05

التطور التكنولوجي. فإذا كانت هذه الأرباح في المدى القصير ستؤدي الى خلق مشاكل في المدى المتوسط و الطويل.

3.1.2. زيادة غير متوقعة في الأسعار العالمية للمنتج التصديري الرئيسي:

حيث أن تصبح إيرادات المنتج التصديري في الغالب عماد الإيرادات العامة للدولة، لكن الخطر يكمن في المشكلة الأساسية و المتمثلة في ضعف قدرة الدولة على التخطيط ماليا بشكل دقيق و هذا نظرا لعدم القدرة في السيطرة على توقيت تدفقات الإيرادات نتيجة عدم انتظامها، الأمر الذي يجعل الاقتصاد برمته تحت رحمة تقلب أسعار الصادرات من المورد الطبيعي، و هو ما يعرض الاقتصاد المحلي لتقلبات عنيفة نتيجة لعدم استقرار الأسعار و الطلب في السوق المحلي.

4.1.2. تدفق العملات الأجنبية كالمساعدات الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر:

هذه العملات يكون لها تأثير على سلبي على عملة الدولة المستقبلية لهذه العملات اذ تؤدي الى زيادة مؤقتة في الصرف الأجنبي المتاح ، حيث ان هذه المساعدات تكون في شكل منح بدون مقابل . كما أن هذه المساعدات يكون لها تأثير اذا صرفت في مجال الأعمال الانسانية فلا تحقق ففزة في النمو . و هذا عكس ما اذا استثمرت في الأنشطة الانتاجية فإنها تحقق نمو . أما الاستثمار الأجنبي المباشر فتدفقاته المالية قد تؤدي اما الى ارتفاع قيمة العملة المحلية أو تؤدي الى انخفاضها، وهذا يتوقف على ما اذا كانت هذه الأموال الجديدة يتم استخدامها لتمويل النفقات الجارية أو تراكم راس المال في قطاعات السلع التجارية أم لا.

5.1.2. عائدات السياحة:

يبدو قطاع السياحة، بالنسبة للعديد من الجهات الاقتصادية الفاعلة كمصدر مهم للثراء و النمو، لكن يمكن لهذا القطاع أن يلعب دورا هاما في تطور المرض الهولندي من خلال تحسن شروط التبادل التجاري. حيث تشير العديد من المساهمات الى اصابة العديد من البلدان السائرة في طريق النمو من العلة الهولندية جراء التأثير السلبي للنمو الحاصل في قطاع السياحة و ارتفاع عائداته على القطاع الصناعي في البلد حيث أن السياح يستهلكون سلع غير قابلة للتجارة مزاحمين بذلك السكان المحليين ، ارتفاع الطلب على هذا النوع من السلع يدفع بالأسعار

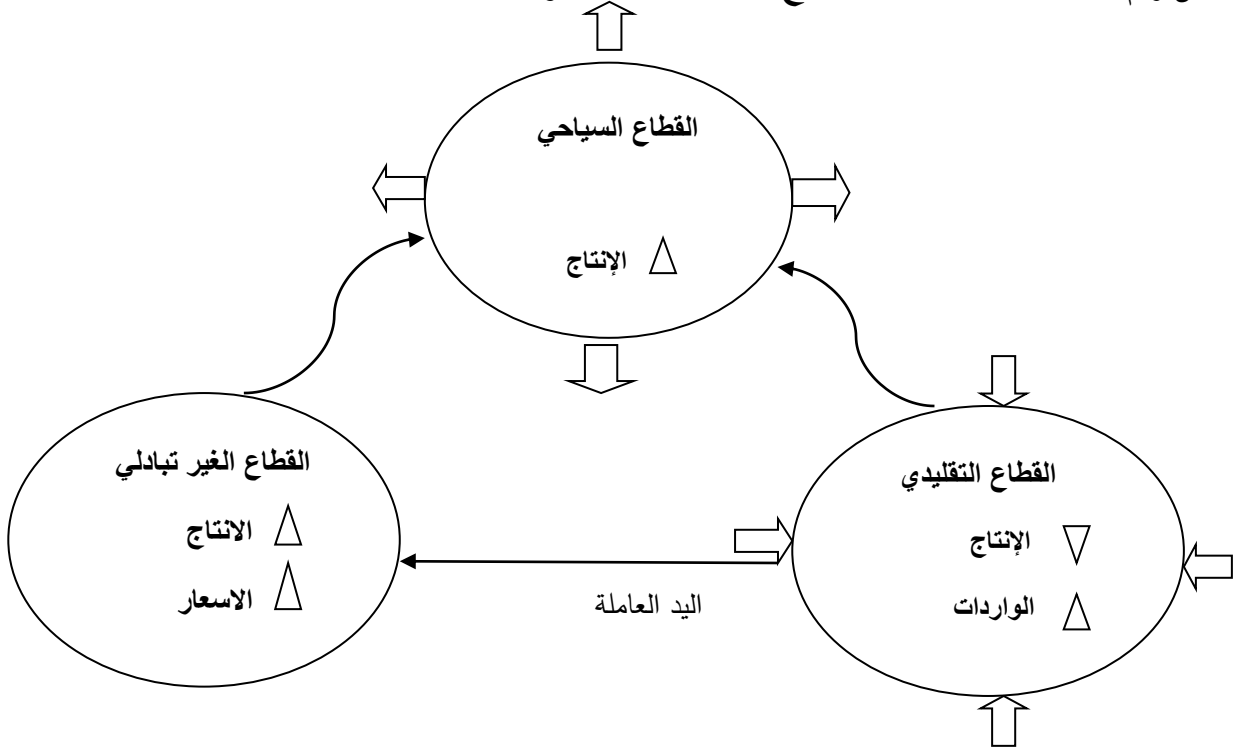
الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

النسبية الخاصة بما للارتفاع دافعا بذلك سعر الصرف الحقيقي للارتفاع ،كل هذا سيؤدي بانخفاض نسبة الرفاهية في المجتمع .

أضف الى ذلك الانتعاش الحاصل في صادرات المنتجات التي لها علاقة بالقطاع السياحي سيؤدي بانخفاض الإنتاج في القطاع التقليدي للسلع التبادلية و ارتفاع انتاج السلع الغير التبادلية، هذا التغير الحاصل في هيكل الاقتصاد سيؤدي بإعادة تخصيص الموارد (أثر حركة الموارد) فعمال القطاع الصناعي و الفلاحي التقليدي سينتقلون الى قطاع السياحة المنتعش الذي يمتاز بالسهولة و الارتفاع في العائد مما يؤدي الى الانخفاض في ناتج القطاعات المصنعة و الفلاحية كما

هو موضح في الشكل البياني رقم (03-06) أدناه :

الشكل رقم (03-06): العلاقة بين قطاع السياحة و العلة الهولندية



Source : Parilla,j.c. & Al., " Dutch disease in tourism economics,Evidence from spain " ,CRE Working Papers/Documents de treball del CRE) , Centre de Rebecca Economica(UIB. Sa Nostra),01/2005, p.5.

المطلب الثاني: النماذج النظرية المفسرة للعللة الهولندية

1. نظريات التجارة الخارجية و علاقتها بالعللة الهولندية

1.1. نظرية حيازة عوامل الانتاج(هيكشروأولان)

تعود صياغة هذه النظرية لمساهمة كل من " هيكشر " سنة 1919 ثم من بعده تلميذه " أولين " سنة 1933 ثم طورها من بعدهما الاقتصادي " بول سامويلس " سنة 1941 ولقد قام الاقتصاديين " هكشروأولين " بتحليل فروض النظرية الكلاسيكية . وطرحا فكرة الاختلاف في الوفرة النسبية لعوامل الانتاج، حيث ترى هذه النظرية أن سبب قيام التجارة الخارجية هو التفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الانتاج المختلفة في كل منها وهذا التفاوت من شأنه أن يخلق اختلافا في أسعار عوامل الانتاج وبالتالي في اسعار المنتجات نظرا لاختلاف ما تحتاجه السلع من عوامل الانتاج مما يبرر قيام التجارة بين مختلف الدول.

هكذا فان التجارة الدولية لا تقوم على أساس الاختلاف النسبي في تكاليف الانتاج حسبما جاءت به نظرية ريكاردو وانما تقوم التجارة الدولية على أساس الاختلاف النسبي لأسعار عوامل الانتاج بين الدول²⁷³، ومن هنا فان نظرية هكشروأولين ترى انه اذا كان التبادل حرا بين البلدين. فان كل بلد سيتخصص ويصدر المنتج الذي يتطلب انتاجه كميات أكبر من عامل الانتاج الوافر نسبيا و يستورد المنتج الذي يستعمل في انتاجه كميات من عامل الإنتاج النادر نسبيا .

وبهذا فالتبادل الدولي للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الانتاج المتوافرة في مختلف الدول فمن خلال هذه الوفرة في عوامل الانتاج بدأت التحاليل حول مفارقة الوفرة في الموارد الطبيعية التي تعتبر هبة مجانية والنمو الاقتصادي. ومن بين هذه التحاليل نظرية المرض الهولندي.

²⁷³ حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الطبعة 1، عمان، 2002، ص 45.

2.1. نظرية ستوبلر - سامولسون :

تدرس نظرية ستوبلر - سامولسون Stolper - Samuelson Theory أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج". وضعت هذه النظرية عام 1941، أي أنها تسبق الدراسة التي نشرها سامولسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، لقد بينت النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر - أولين، ولكنها تبحث في الأثر الذي يمكن أن يؤدي اليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع، وبالتالي على عوائد عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاجها، وذلك في نموذج للتوازن العام²⁷⁴.

يبدأ التحليل أخذا بعين الاعتبار أن دخل الشخص يعتمد على ما يقدمه للاقتصاد، فيكسب العمال الأجور التي تكون مرتفعة أو منخفضة اعتمادا على مستوى مهارتهم، ويكسب مالكو رأس المال الربح، ويربح ملاك الأرض الربح، لذا فإن مقدار الدخل المكتسب لكل عنصر يعتمد على الطلب على مدخلاته المعروضة، ويشار إلى الطلب على مدخلات معينة بالطلب المشتق لأنه مشتق بطريقة غير مباشرة من الطلب على الإنتاج، فإذا كان الطلب على المنتجات مرتفعاً وسعرها مرتفع سيكون العنصر المستخدم في الإنتاج مفيداً نظراً لمردوده المرتفع. بشكل عام فأي تغير يحدث في الاقتصاد يغير سعر المنتج يؤثر عليه مباشرة، وتؤثر التجارة الخارجية في تغير أسعار المنتجات، فعلى سبيل المثال ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات وتحرك الأسعار بسبب التغير في الطلب على تلك العناصر، وتقود إلى تغير العائد المدفوع لكل عنصر وبالتالي تؤثر التجارة على توزيع الدخل²⁷⁵.

لقد أثبتت النظرية أن زيادة الأسعار النسبية المحلية لإحدى السلع سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي لعامل الإنتاج الذي يستخدم بكثافة في إنتاج السلعة، ويعود السبب في ذلك إلى أن ارتفاع السعر المحلي لهذه السلعة مقارنة بالسلع الأخرى سيحفز المنتجين على زيادة إنتاجها، بدلاً من استيرادها المكلف، وبما أن حجم العرض من عملي الإنتاج ثابت، فإن الإنتاج الإضافي المترافق بزيادة الأسعار يستلزم تحول قسم من عوامل الإنتاج المستخدم في صناعة السلعة الثانية إلى السلعة الأولى، ولكي يتم ذلك لا بد من زياد سعر هذا العامل مع سعر العامل الآخر، ومن ثم سوف يزداد دخله²⁷⁶.

²⁷⁴ محمد دياب، التجارة الدولية في غير العوامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 121

²⁷⁵ خالد محمد السواعي، التجارة الدولية- النظرية و تطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 195

²⁷⁶ وليد عاي، اطروحة دكتوراه تحت عنوان: حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف 1، الجزائر، 2018/2019، ص 27

3.1. نظرية ريبكزانكي Rybczynsk (1955) :

تعد نظرية Rybczynsk (1955) من المدرسة النيوكلاسيكية التي تبحث في آليات قيام التجارة الدولية، والعوامل التي تحدد نوع السلع التي يقوم عليها التبادل الدولي، في إطار تحليل الوفرة النسبية التي تنص عليها نظرية هيكشر – أولين، والتي مفادها أن الدولة الغنية نسبيا في عنصر العمل تقوم بالتخصص في إنتاج وتصدير السلعة كثيفة العمل نسبيا، وتستورد السلعة كثيفة رأس المال نسبيا، وكذلك الدولة ذات الوفرة النسبية في عنصر رأس المال، وبالتالي يتحدد نمط التخصص والتبادل الدوليين، وترجع هذه النظرية الفروق في الأسعار النسبية للسلعة ومن ثم الميزة النسبية بين الدول إلى الفروق في هبات عوامل الإنتاج (بما يترتب عليها من وفرة نسبية في احد العوامل، وندرة نسبية في العامل الإنتاجي الأخر). أي أن هذه الفروق هي التي تحدد الميزة النسبية ونمط التجارة الدولية²⁷⁷. يقوم نموذج Rybczynski على العديد من الفرضيات، نذكر منها:

- سيادة المنافسة التامة في الأسواق الدولية، بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يؤثر على أسعار السلع والخدمات في السوق، والمؤثر الوحيد هو الميزة التنافسية للسلع والخدمات، إضافة إلى إمكانيات الإنتاج لكل دولة، التي تعمل على أن يكون اقتصادها في حالة تشغيل كامل، وهي تركز على عاملين أساسيين في العملية الإنتاجية (العمل – رأس المال)، اللذان تفترض عدم تنقلها دوليا وحرية تنقل عنصر العمل بين القطاعات داخل الإقتصاد، وعدم تنقل عنصر رأس المال نظرا لطبيعته التخصصية في العملية الإنتاجية؛
- نسبة مساهمة الإقتصاد المحلي في التجارة الدولية صغيرة، أو بالأحرى متناهية في الصغر بالنسبة لبقية العالم، بحيث أنه لا يكون لها تأثير على شروط التبادل الدولي؛
- الإقتصاد المحلي يقوم بإنتاج سلعتين ، وهما سلعتان تبادليتان، تستخدمان إثنين من عوامل الإنتاج العمل ورأس المال ، ويقوم إنتاج السلعة الأولى على كثافة في عنصر العمل في تركيبة توليفة الإنتاج، في حين تكون السلعة الثانية ذات كثافة في عنصر رأس المال في تركيبة توليفة عوامل الإنتاج، وعليه تكون الفوارق في وفرة عوامل الانتاج هي المحدد الأول للميزة النسبية لإحدى السلعتين وبالتالي تحدد نمط التجارة الدولية؛
- أن كل السلع عادية وبذلك فهو يستبعد من التحليل صفة السلع الرديئة والضرورية ويعاملها كلها على أنها سلع عادية؛

²⁷⁷ محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999، ص.ص. 20-21.

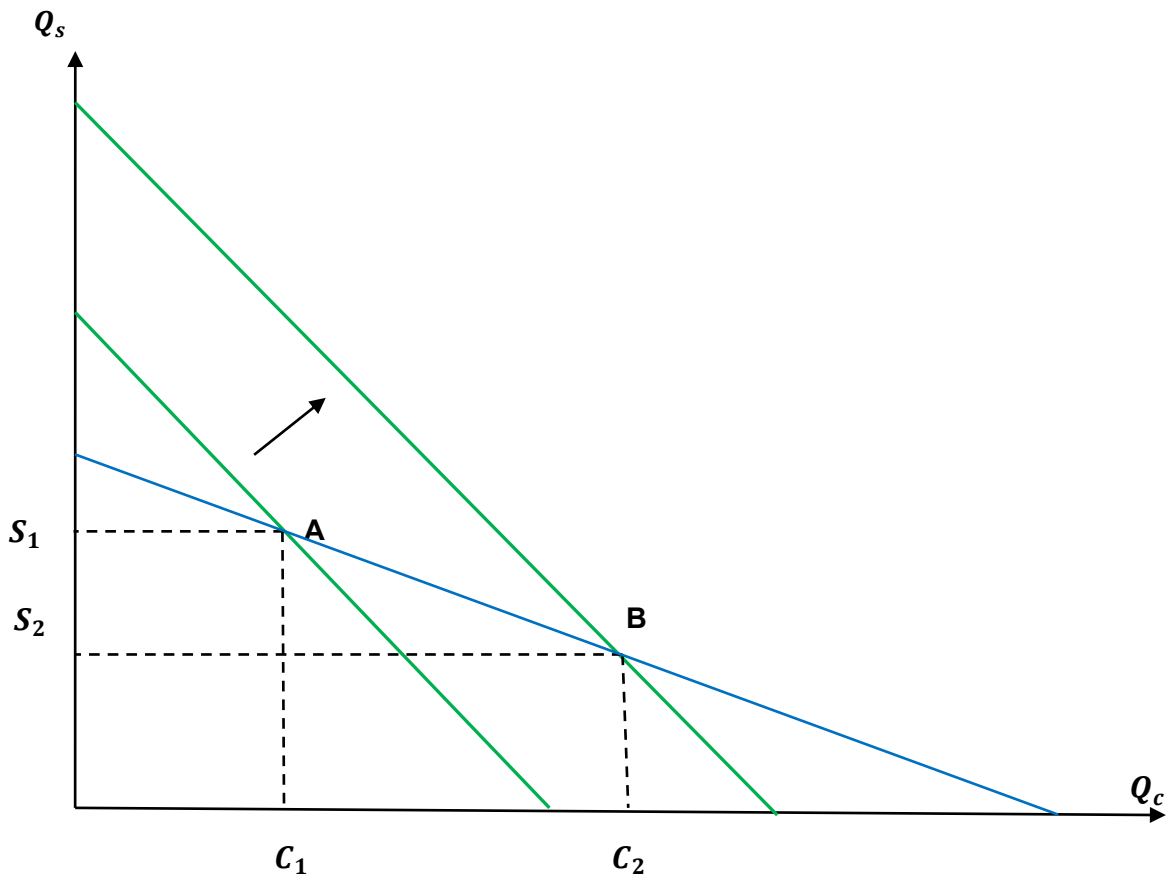
الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

- الإقتصاد المحلي مغلق، إلى غاية حدوث وفرة نسبية في عامل انتاجي معين، يؤدي إلى زيادة في سلعة تكون ذات كثافة عالية في توليفة انتاجها من هذا العنصر، مما يؤدي إلى إكسابها ميزة نسبية تنافسية على حساب السلعة الأخرى التي تشهد تأخرا، هذا الوضع يؤدي بالاقتصاد المحلي إلى التخصص في السلعة ذات الميزة النسبية وينفتح على التبادل التجاري مع الخارج؛

- عوائد السلعتين المنتجتين متساوية.²⁷⁸

ويمكن تفسير العلة الهولندية بواسطة نظرية Rybczynski عبر الشكل (03-09) أدناه اعتمادا على نموذج (هيكشير-أولين) و باعتماد الفرضيات السابقة .

الشكل رقم (03-07): نظرية ريبزانسكي في اطار نموذج H.O (هيكشر-اولين).



Source : Arpine Sahakyan, Dutch Disease in Armenia: By Sector Study, Armenia

Economic Association, <http://www.aea.am>.

²⁷⁸T.M.Rybczynski, Factor endowment and relative commodity prices, *Economica*, New series vol. XXII, n° 85-88, (1955), p336 .

حيث أن الزيادة في وفرة عامل العمل ستؤدي بالزيادة في منتجات القطاع الذي يستخدم عامل العمل بكثافة ، في نفس الوقت ، تتغير نقطة التوازن من النقطة A الى النقطة B، ما يعني ارتفاع انتاج القطاع الذي يعتمد على عامل العمل بكثافة من C1 الى C2 مع هبوط انتاج القطاع الذي يعتمد على عامل راس المال بكثافة من النقطة S1 الى النقطة S2 كما هو مبين في الشكل البياني ، و بصفة عامة فان الزيادة في وفرة عامل انتاج معين في دول ما ، سيرفع من انتاج القطاع الذي يعتمد على هذا العامل بصفة كثيفة و بانخفاض انتاج القطاع الأخر .

ان تفسير نظرية ريبزنسكي لحالة زيادة الانتاج في قطاع معين نظير نمو عامل الانتاج الذي يستخدمه بكثافة على حساب الانتاج في القطاع الأخر الذي لم ينمو عامل الانتاج الذي يستخدمه مع افتراض ثبات الأسعار النسبية ، كان له أثر كبير في النظريات التي أتت بعده و التي تبنت افكاره في بناء نماذج قصد تفسير ظاهرة " العلة الهولندية "

2. أطروحة GREGORY (1976) :

تمحورت دراسة GREGORY في محاولة تفسيره للوضعية الاقتصادية التي عرفتها دولة استراليا في مطلع السبعينيات من القرن الماضي 1970s ، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاع سعر الصرف الاسمي 3 مرات متتالية في أقل من سنة من ديسمبر 1972 الى سبتمبر 1973 ، مما دفع بالسلطات النقدية الى تخفيض قيمة العملة المحلية ابتداءا من سبتمبر 1973 . أما بخصوص سعر الصرف الفعلي فهو الآخر شهد ارتفاعا ب 20 بالمائة خلال الفترة ما بين (ديسمبر 1972 – ديسمبر 1973) و انخفاض ب 15 بالمائة في الفترة الموالية

(ديسمبر 1973 – ديسمبر 1974).²⁷⁹

في جويلية 1973 ، قامت الحكومة الأسترالية بتخفيض جميع معدلات الرسوم الجمركية على الواردات بنسبة 25 % مما أثر سلبا على القطاع المصنع المحمي من طرف الحكومة مثل قطاع السيارات ، و معظم الصناعات

²⁷⁹ Gregory , RG & Martin , "An Analysis of relationships Between Import Flows to Australia and Recent Exchange rate and tariff Changes" , Economic Record, vol.52, no.1, LD 1976, pp.1-25.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

كثيفة العمالة نسبيا²⁸⁰. هذا الإجراء جاء كنتيجة للأوضاع السائدة آنذاك في الاقتصاد الأسترالي : التضخم و الفائض في ميزان المدفوعات، و كان الهدف منه زيادة عرض الواردات و الحد من التضخم²⁸¹.

و عليه ف GREGORY اهتم كخطوة أولى ب : محاولة دراسة تداعيات التخفيض الكبير للرسوم الجمركية و التغيرات في سعر الصرف من جهة ، و الارتفاع الكبير في صادرات قطاع المعادن (الفحم الحجري) في سنوات 1965/1964 من جهة أخرى . و كخطوة ثانية : هدفت دراسة GREGORY إلى محاولة تفسير العلاقة ما بين الازدهار الذي وقع في صادرات قطاع المعادن و علاقته بالاختلالات الهيكلية التي طرأت على الاقتصاد الأسترالي و التي كانت من مظاهرها الانخفاض الكبير في نسبة العمالة بدلالة عدد السكان بدوام كامل للذكور .

تم تسمية الورقة البحثية باسم " أطروحة gregory " من قبل الصحيفة The Australian News Paper و CHRIS HARFORD الذي كان عضوا في البرلمان الفيدرالي جنوب أستراليا، كان لأطروحة غريغوري تأثيرا عميقا في نقاشات ساحة السياسة الاقتصادية في أستراليا في ذلك الوقت ، كما قدمت إطارا نظريا قويا في تفسير إعادة تخصيص الموارد و اثر ازدهار قطاع المعادن في أستراليا على سعر الصرف زمن السبعينيات ، كما أدت إلى التطور اللاحق لمفهوم العلة الهولندية . و شدد الاقتصادي corden على أن " مقارنات التعريفات الجمركية التي ركز عليها gregory لم تكن النقطة الأساسية التي جذبت الانتباه ، بل الحجة البسيطة التي قدمها GREGORY و التي تنص على أن ازدهار قطاع المعادن له تأثير سلبي على المنتجات الصناعية الخاضعة للمنافسة الدولية"²⁸².

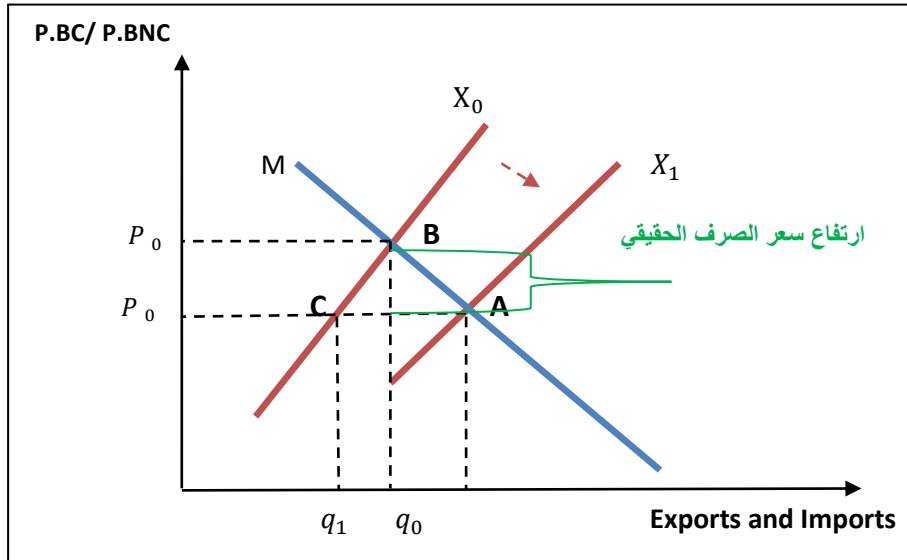
²⁸⁰ Anderson K., " Tariffs and The manufacturing sector" the australian economy in the long run ,1987, pp.94-165.

²⁸¹ Anderson,K. , Australia's Economy in its international Context, vol. II, University of Abdelaide Press,SA, 2014.

²⁸² Corden WM , An Essay in Boblogy ,Economic record, Vol.82,no.257, 2006, p. 25

1.2. تحليل نموذج GREGORY :

الشكل رقم (03-08): نموذج Gregory



Source:Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics, 20 Aout 1976 , P:08.

حيث تمثل الأسعار النسبية للسلع القابلة للتبادل التجاري بالنسبة لأسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري على المحور العمودي و تمثل هذه النسبة في الواقع سعر الصرف الحقيقي (B.C/B.N.C) ، وعلى المحور العمودي يتم تمثيل كل من حجم الصادرات والواردات وقد وضع Gregory نموذجه على أساس الفرضيات التالية :

1. ثبات محددات التبادل التجاري الدولي²⁸³.
2. وحدات الصادرات والواردات تم اختيارها على أساس أن كل وحدة صادرات تبادل بوحدة واردات
3. النموذج يلغي حركة رؤوس الأموال ويتمحور تحليله فقط على الميزان التجاري
4. الأسعار النسبية للواردات تتحدد في الأسواق العالمية دون أن يكون للاقتصاد الأسترالي تأثيرا عليها،وبالمقابل فإن السلع خارج التبادل التجاري الدولي يتحدد سعرها في السوق المحلي بتقابل كل من الطلب والعرض المحلي .

²⁸³ في الاقتصاد الدولي يمثل مصطلح معدل التبادل التجاري الدولي les termes de l'echange النسبة بين مؤشر سعر الصادرات و مؤشر سعر الواردات لمنتوج معطى، و يعكس القوة الشرائية لصادرات البلد بالنسبة للواردات.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

في الرسم البياني، تمثل X_0 و M_0 على التوالي كل من، منحني الصادرات (خارج صادرات قطاع المناجم) ، ومنحنى الطلب على الواردات، وتتساوى الصادرات مع الواردات عند تقاطع X_0 مع M_0 عند النقطة P_0 ، ومع اكتشاف موارد منجمية يتضاعف حجم الصادرات المحلية (المنجمية وغير المنجمية) فينتقل منحنى الصادرات من X_0 إلى X_1 ، وبالمقابل يبقى منحنى الطلب على الواردات M_0 بدون تغيير في مرحلة أولى، وتسمح حركة سعر الصرف (عدد الوحدات من العملة الأجنبية مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية) بتصحيح هذا الوضع لأن ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلبا على الصادرات المحلية ويجفز الواردات التي يصبح سعرها أكثر انخفاضا بالعملة المحلية، وفي الحالة العامة، فإن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (B.C/B.N.C) يؤدي بالتزامن إلى ارتفاع في حجم الواردات وانخفاض في حجم الصادرات خارج القطاع المنتعش (من q_0 إلى q_1 أو من B إلى C)، ويضيف Gregory أن انتعاش قطاع الموارد المنجمية يترتب عليه تراجع في نشاط الصناعات التي تنتج سلعا لإحلال الواردات والصناعات المصدرة التي كانت موجودة من قبل في الاقتصاد (قبل اكتشاف الموارد المنجمية) وزيادة في حجم الواردات من خلال حركة سعر الصرف الحقيقي²⁸⁴.

ويعتقد هذا الأخير، أن هذه التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد يمكن أن تدفع في المدى القصير الحكومات للتدخل سواء من خلال سياسة تخفيض العملة المحلية أو الرغبة في تقديم إعانات خاصة لقطاع سلع التبادل التجاري²⁸⁵.

بالنسبة للإعانات، يرى الكاتب أنه لن يكون لها أثر دائم ولا يمكنها أن تحمي قطاع سلع التبادل التجاري، بل على العكس فإنها سوف تزيد من حجم الفائض في الميزان التجاري وبالتالي تدفع أكثر سعر الصرف نحو الارتفاع من جديد، أما تخفيض العملة، فإنه غير مرغوب فيه لأن هذا الإجراء من شأنه أن يقلل من حجم الأرباح التي تأتي من تصدير الموارد المنجمية بالنسبة للاقتصاد المحلي ثم يستخلص الكاتب أنه لا توجد أي وسيلة لتجنب التراجع النسبي لقطاع السلع القابلة للتبادل التجاري باستثناء الاستثمار الخارجي للمداخيل المتأتية من تصدير الموارد الطبيعية، وأن الحماية الكاملة للاقتصاد تتطلب استثمار كل المداخيل في الخارج مما يمنع الاقتصاد المحلي من الاستفادة من انتعاش قطاع الموارد المنجمية .

²⁸⁴ Gregory, R..G, " Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20

Aout 1976 , P:07 .

²⁸⁵ Sid Ahmed , A. , " Economie de L'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R.) " , O.P.U , Tome 02 , P.23.

وفي الأخير فإن الكاتب يرى أن هذا التحليل ينطبق على كل حالة يكون فيها للقطاع المنتعش تأثير على الميزان التجاري، حيث ينصرف التوسع في استغلال هذه الموارد الطبيعية معدنية كانت أو زراعية إلى انكماش تصدير المنتجات المحلية المصنعة التي يتراجع نسبيا إنتاجها المحلي من جهة ولا تكاد تصمد للمنافسة السعرية في أسواق التبادل التجاري الدولي من جهة أخرى، وفي غياب أي تدخل للدولة فإن الممتلكين لهذه الموارد والأشخاص الموظفين في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري (الخدمات، البناء،...) هم المستفيد الأكبر من الحصيلة المالية، على حساب اليد العاملة الموظفة في قطاع سلع التبادل التجاري (الصناعات التحويلية) ²⁸⁶.

3. النموذج الأساسي (The Core Model) ، أثر حركة الموارد و أثر الإنفاق:

في دراسة قام بها ²⁸⁷Corden (1984) وضع نموذجا جديدا يشرح من خلاله ظاهرة المرض الهولندي و قد أطلق على هذا النموذج تسمية النموذج الأساسي "The Core Model" ، و ينطلق هذا النموذج من فرضية وجود اقتصاد صغير مفتوح يتكون من ثلاثة قطاعات : أولا : القطاع المنتعش " Booming Sector " B : و الذي يمثل قطاع الموارد الطبيعية (المناجم والبترول) ، ثانيا :القطاع المتأخر " Lagging Sector " L ، يتمثل في قطاع مصدر لسلع يتم مبادلتها خارجيا غير الموارد الطبيعية ، و يشمل كل من قطاع المنتجات الصناعية المحلية و القطاع الفلاحي ، ثالثا: قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري " Non-Traded Goods " N : أي أن إنتاجه ليس محل مبادلة خارجية ، و يتمثل خاصة في قطاعات الخدمات ، البناء و النقل و مختلف الأشياء التي يصعب استيرادها و تصديرها ، و تتحدد الأسعار فيه محليا بتقابل كل من العرض و الطلب .

كما يفترض و.م. كوردن أن لكل قطاع عامل إنتاج خاص به (رأس المال) و عامل إنتاج متحرك ومشارك بين كل القطاعات (العمل) ، و افتراض ثبات مخزون العوامل مع مرونة أسعارها، و لغرض تحليل الآثار الحقيقية على الاقتصاد فإن النموذج يترك جانبا الجوانب النقدية.

²⁸⁶ شكوري سيد أحمد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012، ص. 15.

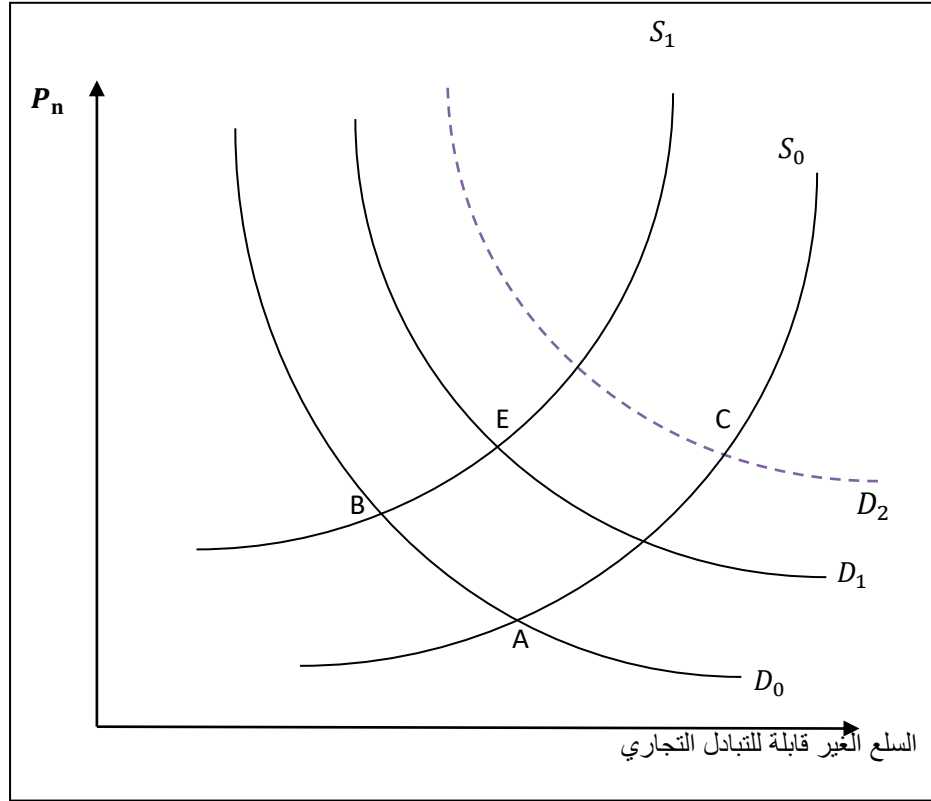
²⁸⁷Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P : 360-363..

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

ويمكن توضيح عمل هذا النموذج في المخطط البياني الممثل في الشكل (03-09) ، حيث تظهر أسعار السلع الغير قابلة للتبادل التجاري P_N على المحور العمودي ، و على المحور الأفقي يمثل إنتاج السلع خارج التبادل التجاري ، المنحني D يمثل منحني الطلب على منتجات القطاع N ، أما المنحني S فيمثل منحني عرض منتجات هذا القطاع .

يدرس هذا النموذج أثر انتعاش أو التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على قطاعات الاقتصاد الأخرى ، و قد توصل و.م.كوردن أن توسع القطاع المصدر للموارد الطبيعية نتيجة صدمة خارجية يولد أثرين على الاقتصاد المعني ، و هما : أثر النفقات و أثر حركة الموارد .

1.3. أثر النفقات " Spending Effect " : يحدث أثر الإنفاق بسبب ارتفاع مداخيل الاقتصاد نتيجة ازدهار القطاع B ، وإذا ما تم إنفاق جزء من هذا الفائض من المداخيل سواء مباشرة من طرف الدولة أو من قبل المستفيدين الآخرين ، و إذا كانت مرونة الدخل بالنسبة للطلب على منتجات القطاع N موجبة فإن أسعار هذه المنتجات سوف ترتفع بالنسبة لأسعار سلع التبادل التجاري ، و هذا يؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي و زيادة الطلب على منتجات القطاع N ، و ينعكس هذا في المنحني من خلال انزلاق منحني الطلب من D_0 نحو D_1 ، و بالتالي ارتفاع الأسعار P_n و تحول الموارد من القطاعين B و L لصالح القطاع N .



Source: Corden, M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984 ,P : 361.

2.3. أثر حركة الموارد " Resource Movement Effect " : يؤدي انتعاش القطاع B إلى زيادة الإنتاجية الحدية للعمل فيه و يترتب عنه تحول في اليد العاملة من القطاعين L و N نحو القطاع B ، و يؤدي هذا التأثير حسب و.م. كوردن إلى أثرين مهمين²⁸⁸ :

- تحول اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع المزدهر B يجعل إنتاج القطاع L ينخفض ، و يسمى هذا بالأثر المباشر لتراجع القطاع الصناعي Direct De-industrialisation وهو مباشر لأن القطاع N لم يكن له دخل ، و هذا التراجع لم يكن نتيجة ارتفاع سعر الصرف الحقيقي
- كذلك هناك تحول لليد العاملة من القطاع N نحو القطاع المنتعش B بسعر صرف حقيقي ثابت ، و في هذه الحالة يؤدي أثر الموارد إلى تحرك منحنى العرض من S_0 إلى S_1 (انخفاض إنتاج القطاع N

²⁸⁸ibid. P.361.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

بسبب تحول الموارد منه نحو القطاع B) و بالتالي خلق طلب إضافي على السلع خارج التبادل التجاري N يضاف للطلب الناتج عن أثر النفقات ، و يظهر هذا الطلب الإضافي في المنحنى D_2 .

و يتولد عن الجمع بين الأثرين تحول في اليد العاملة من القطاع المتأخر L نحو القطاع N و بالتالي ظهور ما يسمى بالأثر الغير مباشر لتراجع القطاع الصناعي Indirect De-industrialisation و الذي يكمل أثر تراجع القطاع الصناعي الناتج عن تحول العمل من القطاع المتأخر L نحو القطاع B ، ويلاحظ من خلال هذا التحليل أن إنتاج قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري الخارجي يمكن أن يكون أكثر أو أقل من الحالة الابتدائية ، حيث أن أثر النفقات يتجه لزيادته و أثر حركة الموارد يجعله ينخفض.

و في الأخير فقد أشار و.م. كوردن إلى حالة خاصة و التي تتميز انتعاش قطاع الموارد الطبيعية ، وهي الحالة التي لا يستخدم فيها هذا القطاع عامل إنتاج متحرك في باقي الاقتصاد ، و في هذه الحالة فإن الأثر الوحيد هو أثر النفقات ، كما يشير و.م. كوردن كذلك إلى ملاحظة أخرى هامة و هي الحالة التي يشمل فيها القطاع المتأخر L ، القطاع الصناعي بالإضافة إلى وجود قطاع فلاحى مصدر للخارج ، و في وضعية مثل هذه فإن المرض الاقتصادي الهولندي سوف يؤدي إلى تراجع القطاع الصناعي De-industrialisation و تراجع القطاع الفلاحى De-agriculturation .

أما من ناحية التوزيع القطاعي ، فإن كلا الأثرين يخفضان المداخيل الحقيقية لعامل الإنتاج الخاص بالقطاع المتأخر L ، و هذه النقطة تمثل المشكلة الرئيسية للمرض الاقتصادي الهولندي لأن زيادة الأسعار النسبية لما لا يقبل التداول دوليا يصحبه عادة ارتفاع معدلات الربح فيها، وهذا عامل رئيسي في دفع المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع والخدمات التي يصعب استيرادها، أكثر من استثمارها في قطاع المنتجات الصناعية وهذا من أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا، و تزايد اعتماد الاقتصاد على الاستيراد .

و يرى و.م. كوردن و ج.ب. نيري (1982)²⁸⁹ أن فعالية و هيمنة كل أثر من الأثرين (الإنفاق و حركة الموارد) بالنسبة للأخر تعتمد على عدة متغيرات، و أما أثر حركة الموارد فان تأثيره يرتبط ارتباطا وثيقا بكثافة

²⁸⁹Corden .M.. & Neary P., " Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol .92, december 1982 ,P: 826.

استخدام عوامل الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، فإذا كان قطاع الموارد الطبيعية يتميز مثلاً بكثافة رأس المال كما هو الشأن بالنسبة لغالبية الدول المصدرة للنفط، ففي هذه الحالة فإن أثر الإنفاق سوف يهيمن على أثر حركة الموارد.

و عندما يتحقق في اقتصاد معين كل من الأثرين مجتمعين يتحقق ما يلي :

- ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي
- ارتفاع مخرجات القطاعات الغير قابلة للتجارة الدولي (البناء و الخدمات)
- ينخفض الإنتاج في قطاع المنتجات الصناعية
- تنخفض صادرات القطاع الصناعي

3.3. أثر اختلال التوازن النقدي " Monetary Effect " :

تناولت دراسة و.م. كوردن و ج.ب. نيري (1982) و و.م. كوردن (1984) بالتحليل الآثار التي تحدث نتيجة التوسع في استغلال قطاع الموارد و انتعاش صادراته و الذي لخصاه في النقاط التالية : ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية، ارتفاع الإنتاج في قطاع السلع الغير قابلة للتبادل التجاري ، تراجع العمالة و انكماش في قطاع السلع القابلة للتبادل التجاري ، هذا التغير الهيكلي في الاقتصاد الحقيقي يحدث من خلال أثرين رئيسيين وهما : أثر حركة الموارد و أثر الإنفاق . إلا أن بعض الدراسات تطرقت الى أثر ثالث مهم يؤثر على الاقتصاد في المدى القصير من خلال سعر الصرف الحقيقي و هو " الأثر النقدي Monetary Effect " ، من أهم الأعمال التي تكلمت على هذا الأثر نجد : الدراسة التي قام بها S.Edwards (1985) .

1.3.3. تحليل نموذج S.Edwards 1985 :

وضع ²⁹⁰S.Edwards(1985) نموذجاً لحالة اقتصاد صغير سائر في طريق النمو ، يتميز بعدم وجود أسواق مالية محلية و فرض رقابة على حركة رؤوس الأموال ، و يتكون هذا النموذج من جانب نقدي و جانب يمثل الاقتصاد الحقيقي .

²⁹⁰ Edwards,S., " Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link" , National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985 , P . 1-10.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

فالجانب النقدي عبر عنه S.Edwards بكل من الطلب و عرض النقود في الاقتصاد ، في المعادلات التالية²⁹²:

$$\dot{M}_t = \alpha \dot{R}_t (1 - \alpha) D \dot{C} R \dots \dots \dots (1)$$

\dot{M}_t : معدل نمو عرض النقود .

\dot{R}_t : الاحتياطات الأجنبية معبر عنها بالعملة المحلية .

المعادلة (1) ، تبين أن عرض النقود في الاقتصاد يعتمد على كل من احتياطات الصرف المتراكمة لدى البنك المركزي و القروض الممنوحة للاقتصاد ، فزيادة \dot{R}_t تعني زيادة في عرض النقود المحلية كما أن ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد يزيد في نمو الكتلة النقدية لأن معظم الدول النامية تلجأ إلى آلية خلق النقود من خلال مضاعفة حجم القروض الممنوحة للاقتصاد كأهم مصدر لتمويل النفقات الحكومية .

$$\dot{R}_t = \gamma_0 [\dot{M}_t^d - \dot{M}_{t-1}] + \gamma_1 \dot{P}_t^c \dots \dots \dots (2)$$

\dot{M}_t^d الطلب على النقود في الفترة . t

\dot{M}_{t-1} عرض النقود للفترة t-1

\dot{P}_t^c أسعار السلع المصدرة معبر عنها بالعملة المحلية في الفترة t

حسب هذه المعادلة ، احتياطات البلد من الصرف الأجنبي تستجيب لعاملين ، أولاً ، الفائض في تدفق الطلب أو عرض النقود يترجم سواء في زيادة تراكم أو تراجع تراكم احتياطات العملات الأجنبية ، وثانياً ، التغير في الأسعار المحلية للسلع المصدرة في الفترة t يؤدي إلى تغير في الاحتياطات لنفس الفترة ، فارتفاع أسعار السلع المصدرة ينعكس بزيادة إيرادات البلد و بالتالي نمو الاحتياطات من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي .

و يكتمل الجانب النقدي لهذا النموذج بإضافة معادلة تصف معدل تغير الطلب على النقود في الاقتصاد:

²⁹¹ شكوري سيد أحمد، مرجع سابق، ص 19، 20 .

²⁹² يشير \dot{X} الى نسبة التغير للمتغير X ، أو معدل نمو هذا المتغير .

$$\dot{M}_t^d = \dot{P}_t + \sigma \dot{Y}_t \dots \dots \dots (3)$$

\dot{P}_t : معدل النمو في المستوى العام للأسعار أو معدل التضخم في الاقتصاد

\dot{Y}_t : الدخل الحقيقي

إن الطلب على النقود يعتبر دالة لمستوى الدخل الحقيقي ، حيث أن زيادة الدخل يترتب عليها زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات ، أما الجانب الحقيقي من الاقتصاد فتم تمثيله بمعادلة الدخل الحقيقي :

$$\dot{Y}_t = g + \rho(\dot{P}_t^{*c} - \dot{P}_{Tt}^*) \dots \dots \dots (4)$$

g : معدل نمو المخرجات (الإنتاج) في المدى الطويل

\dot{P}_t^{*c} : أسعار السلع المصدرة بالعملة الأجنبية معبر عنها بما يعادلها من العملة المحلية

\dot{P}_{Tt}^* : معدل التغير في أسعار الصادرات معبر عنها بالعملة الأجنبية .

و هذه المعادلة تبين أن التغير في الأسعار الحقيقية للسلع المصدرة $(\dot{P}_t^{*c} - \dot{P}_{Tt}^*)$ يؤدي إلى تغير في الدخل الحقيقي في المدى الطويل ، و هذا يعني أن لتغير أسعار السلع المصدرة تأثير على عائدات سعر الصرف الحقيقي فيعرف على أنه السعر النسبي للسلع الغير القابلة للتبادل التجاري إلى سعر سلع التبادل التجاري .

و كما هو الحال بالنسبة لتأثير توسع القطاع المصدر على الاقتصاد الحقيقي ، فإن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية في الأسواق العالمية يؤدي إلى ارتفاع الدخل الحقيقي (كما توضحه المعادلة (4)) وزيادة في الطلب على مخرجات القطاع الغير مصدر ، و بدوره يؤدي هذا الفائض في الطلب إلى ارتفاع في الأسعار النسبية للسلع خارج التبادل التجاري ، و يحدث هذا بفعل أثر النفقات .

أما فيما يتعلق بالجانب النقدي ، فإن ارتفاع أسعار السلع المصدرة للخارج و ما يرافقها من ارتفاع في الدخل الحقيقي و في أسعار السلع الغير متاجر بها سوف يؤثر في كل من الطلب و عرض النقود ، وكما توضحه المعادلة (3) فإن زيادة الدخل الحقيقي تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود ، حيث بينت مختلف النماذج التي تناولت ظاهرة المرض الاقتصادي الهولندي و أدمجت العوامل النقدية ، حدوث هذا الارتفاع في الطلب على النقود كنتيجة لإنتعاش القطاع المصدر ، و هناك أثر هام ينتج عن هذا الارتفاع في الطلب على النقود والذي يتمثل في تراجع في

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

مستوى الأسعار المحلية Effect Deflationary و يحدث هذا في الحالة التي لا يتغير فيها عرض النقود بعد الانتعاش ، و بالتالي فإن التوازن النقدي يتحقق فقط إما بانخفاض المستوى العام للأسعار P_t أو بتراجع في الدخل الحقيقي (المعادلة (3)).

و يضيف (S.Edwards 1985)، أن زيادة الطلب على النقود يعتبر الأثر النقدي الأول فقط لإنتعاش القطاع المصدر ، و هناك أثر نقدي ثاني يخص عرض النقود ، و كما يظهر من خلال المعادلتين (1) و (2) اللتان تصفان كل من عرض النقود و تغير الإحتياطي من الصرف الأجنبي فإن انتعاش القطاع المصدر للموارد الطبيعية يؤدي إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات و بالتالي زيادة تراكم الاحتياطات الأجنبية ، و إذا تم تحويل هذه العملات الأجنبية إلى العملة المحلية فإن هذا سوف يؤدي إلى توسع القاعدة النقدية و زيادة عرض النقود ، و هذه الحالة فإن الأثر النهائي على الاقتصاد يكون إرتفاع الأسعار المحلية و التضخم ، و يؤدي بدوره هذا الإرتفاع في الأسعار إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى القصير و سواء الآثار الحقيقية للمرض الهولندي (أثري حركة الموارد و النفقات) أو الآثار النقدية

(زيادة الطلب و العرض على النقود) كلها تفضي إلى إرتفاع في سعر الصرف الحقيقي و عجز في النشاط الإنتاجي الصناعي بالذات و ضعف تنافسية صادرات المنتجات الصناعية في الأسواق الخارجية وميل المستهلك المحلي نحو الواردات التي تصبح أقل سعرا .

و كتساؤل مهم هنا : كيف يكون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي في ظل اتباع الدول لسياسات صرف مختلفة : ثابتة أو مرنة ؟

ان تحويل مداخيل صادرات القطاع المزدهر من العملة الأجنبية الى العملة المحلية في ظل نظام سعر الصرف الثابت سيؤدي الى ارتفاع المعروض النقدي لهذه الدولة ، مولدا بذلك ضغوطا على الطلب المحلي الذي سيفضي الى ارتفاع الأسعار و هنا يكون ارتفاع حقيقي للعملة المحلية حيث أن العملات الأجنبية ستشتري سلع و خدمات محلية أقل مما كانت عليه قبل الطفرة . اما في حالة سعر الصرف المرن : ان زيادة معروض النقد الاجنبي

نتيجة الطفرة سيتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي من خلال التحسن في قيمة سعر الصرف الاسمي و ليس من خلال التغير في الأسعار²⁹³.

كما تجدر الاشارة الى أنه في حالة تخصيص مداخيل الصادرات من العملة الصعبة لتمويل الواردات فلن يكون لها تأثير مباشر على المعروض النقدي أو على طلب السلع المنتجة محليا وبالتالي لن يكون هناك أي تغيير يذكر فيما يخص سعر الصرف الحقيقي.

4.3. اثر التطاير Volatility effect :

نتكلم عن أثر التطاير عندما تؤثر التغيرات الكبيرة في أسعار الصادرات بشكل رئيسي على الاقتصاد الذي لا يتمتع بتنوع كبير ، حيث يرى²⁹⁴ BRAHMBHATT ET ALL إذا كان الاقتصاد يتركز بشكل كبير في تصدير المنتجات النفطية التي سجلت تقلبات كبيرة في أسعارها ، فانه يكون أكثر عرضة للخطر مما لو كانت صادراته أكثر تنوعا لان أسعار المنتجات المصنعة اقل تقلبا مقارنة بأسعار النفط . ففي المدى القصير، انخفاض مرونة العرض لإنتاج الموارد الطبيعية له تأثير في جعل الأسعار و الدخل متقلبة جدا، و إذا كان الإنفاق الحكومي يعتمد على إيراد هذا المورد الطبيعي، فانه يصبح بدوره أكثر تقلبا، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى المزيد من التقلبات في سعر الصرف الحقيقي .

4. الحالات الممكنة لتنقل عوامل الانتاج وفقا ل كوردن و نيري(1982) :

1.4. أثر ازدهار قطاع الموارد BOOM في حالة تنقل عامل راس المال بين قطاعي الخدمات و الصناعات التحويلية .

في هذه الحالة يتميز قطاع الطاقة بعامل خاص به و يتقاسم عامل العمل مع القطاعات الأخرى ، أما قطاعي الخدمات و الصناعات التحويلية فيتنقل بينهما كل من عاملي العمل و رأس المال .

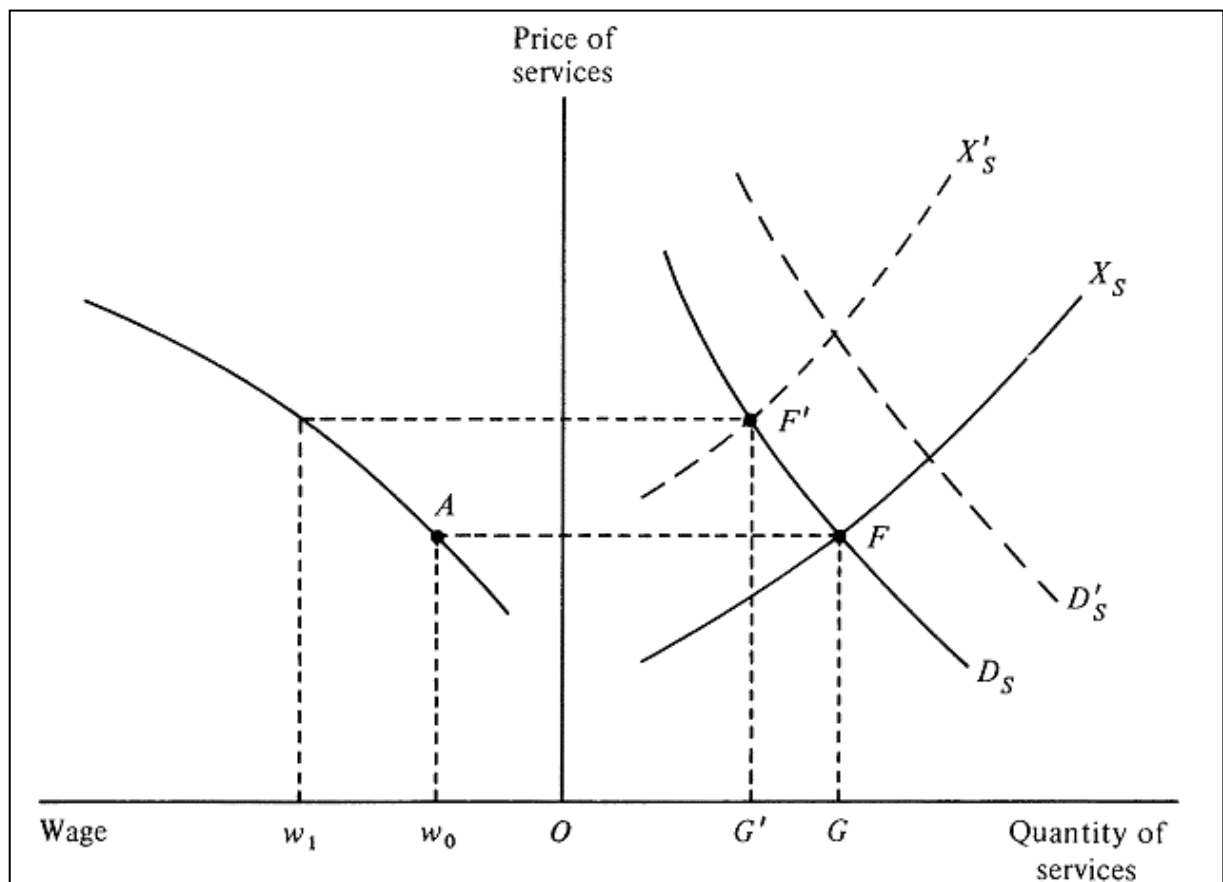
²⁹³ Tamas Gabor Barczikay , Identification of Dutch disease by asymmetrical cointegration in sub-Saharan african and South American countries, PHD Thesis, Departement of World Economics, Budapest,Hungary,2021,P:08.

²⁹⁴ Milan Brahmhatt & all., Dealing with dutch disease , Poverty Reduction and Economic management network(PREM), The world Bank, june 2010, p.4

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

تمثل النقطتين A و F في المنحنى رقم (03-12) أسفله، حالة التوازن قبل حدوث الطفرة أو الازدهار في الاقتصاد PRE-BOOM ، بالنسبة للجهة اليمنى فتمثل سوق الطلب و العرض لعوامل الانتاج للقطاع الغير تبادلي (الخدمات) ، اما الجهة اليسرى فتمثل سوق العمل ، X_S يمثل منحني العرض و D_S يمثل منحني الطلب.

الشكل رقم (03-10) : أثار طفرة الموارد في حالة تنقل رأس المال بين قطاعين : الخدمات و الصناعات التحويلية



Source: Corden .M.. & Neary P., "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol .92, december 1982 ,P: 834.

في هذه الحالة قام الباحثان بتحليل أثر الموارد بشكل منفصل ، حيث تم اقصاء أثر الانفاق عبر افتراض مرونة دخل للطلب على الخدمات مساوية ل الصفر كما يضمن هذا أيضا عدم انزلاق منحني الطلب في الشكل البياني اعلاه . ان ازدهار قطاع الطاقة BOOM في هذه الحالة سيزيد من مستوى الطلب على عامل العمل مما يقلل كمية العمل المتاحة لقطاعي الخدمات و الصناعات التحويلية . هذه التغيرات التي طرأت على

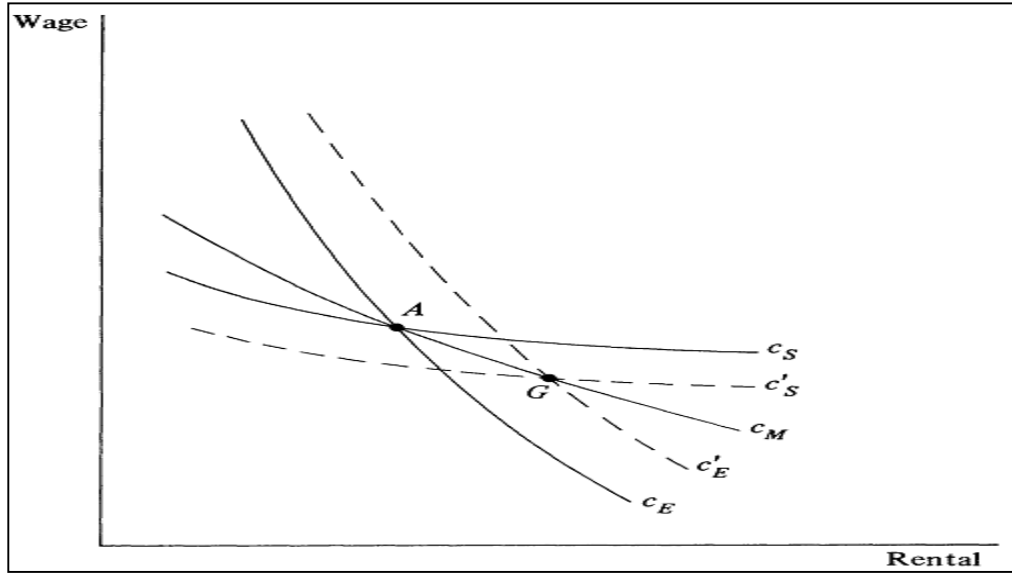
الاقتصاد تتوافق مع نظرية ريبزنسكي السالفة الذكر، هذا ما يفسر انزلاق منحني الطلب على الخدمات X_S الى \hat{X}_S كما هو مبين في المنحنى أعلاه ، و بالتالي ستتغير نقطة توازن قطاع الخدمات X_S من F الى \hat{F} ، منتجات قطاع الخدمات ستخفض من OG الى \hat{OG} ، سترتفع الأجور من W_0 الى \hat{W}_1 كما سترتفع اسعار الخدمات معها أيضا. في الأخير انخفاض انتاج قطاع الخدمات سيصاحبه ارتفاع في الصناعات التحويلية (المصنعة) لذلك في هذه الحالة " أثر الموارد" سيرفع من وتيرة التصنيع او ما يصطلح عليه بالانجليزية *pro-industrialisation*

من جانب آخر عبر افتراض أن قطاع التصنيع كثيف العمالة نسبيا مقارنة ب قطاع الخدمات، فان المنحنى الموجود في الجانب الأيسر من الشكل رقم (03-12) سيأخذ بالانحدار نحو الأسفل ، بما أن الأسعار النسبية المرتفعة للخدمات مقترنة الآن ب أجور حقيقية منخفضة ، اما المنحنى في الجهة اليمنى فان طفرة الموارد ستؤدي ب منحني العرض للانزلاق نحو اليمين ، و مثلما حدث سابقا فان معدلات الأجور W ترتفع كنتيجة لحركة الموارد ، لكن في هذه الحالة منتجات قطاع الخدمات ارتفعت مؤدية بأسعارها للانخفاض . اما مخرجات القطاع التحويلي ، و الذي كان من المفروض أن تتغير كما حدث في السابق عكسيا مع قطاع الخدمات ، حاليا انخفضت، أي أننا امام حالة : لا-تصنيع عادية . الغير عادي هنا هو ان معدل الصرف الحقيقي انخفض .

لينتقل الباحثان لتحليل أثر الانفاق نتيجة الطفرة الحاصلة في القطاع المزدهر كمرحلة ثانية ، حيث ينتقل منحني الطلب نحو الأعلى من D_S الى \hat{D}_S و الذي يؤدي بدوره الى ارتفاع مخرجات و أسعار قطاع الخدمات ، كما سيؤثر سلبا على مخرجات القطاع التصنيع و هذا بغض النظر عن كثافة القطاعين . لكن وجب التنويه هنا حسب الباحثان الى أن الاسعار المرتفعة للخدمات تكون مرفوقة بأجور W مرتفعة فقط في حالة ما اذا كان قطاع الخدمات كثيف العمالة نسبيا كما هو مبين في المنحنى .

2.4. أثار طفرة الموارد BOOM في حالة تنقل عاملي العمل و رأس المال بين كل القطاعات :

الشكل رقم (03-11): أثار طفرة الموارد BOOM في حالة تنقل عاملي العمل و رأس المال بين كل القطاعات .



Source : Corden .M.. & Neary P., "Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy ", The Economic Journal , Vol .92, december 1982, P836.

يرى كوردن و نيري انه في حالة انتقال عاملي العمل و رأس المال بين القطاعات الثلاثة فان الاثار عند حدوث الطفرة في قطاع الطاقة BOOM ستكون مغايرة للتحليل السابق ، فكما هو مبين في الجدول رقم () أعلاه ، نقطة التوازن هنا قبل حدوث الطفرة هي النقطة A ، بحيث يكون القطاع التصنيعي أكثر كثافة لرأس المال من الخدمات و اقل منه لقطاع الطاقة، اثناء حدوث الازدهار في قطاع الطاقة سيدفع منحنى تكلفة الوحدة UNIT COST لقطاع الطاقة من C_E الى \hat{C}_E ، و بما ان أسعار التصنيع و التكنولوجيا المستخدمة في هذا القطاع تمتاز بالحيداد و الثبات ، فان منحنى تكلفة الوحدة لقطاع التصنيع يبقى في مكانه ، و عليه فنقطة التوازن الجديدة هنا تكون G : توسع القطاع الكثيف للعمالة نسبيا يدفع الأجور الحقيقية للأعلى ، كما أنه لن تحدث حالة التوازن في عوامل الانتاج هنا الا عبر مرور منحنى تكلفة الوحدة لقطاع الخدمات عبر النقطة G و هذا يتطلب ارتفاع أسعار هذا الاخير بشكل يتناسب مع القطاعات الاخرى (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) و بالتالي سينتقل منحنى تكلفة الوحدة للخدمات من C_S الى \hat{C}_S .

المطلب الثالث: سياسات وأدوات معالجة الداء الهولندي

غالبا ما تشهد البلدان المتضررة من الداء الهولندي العديد من الأعراض الناجمة عنه، والتي يكون لها تأثير سلبي كبير على قطاعات متعددة في الاقتصاد المحلي، و مما يزيد من خطورة هذا الداء ، عدم وجود علاج اقتصادي نموذجي و شامل لهذا الداء الا أن هذا لا يمنع من وجود بعض الحلول و السياسات و التي اقترحها خبراء في الاقتصاد و التي من شأنها لعب دور مهم في معالجة آثار الداء الهولندي، و التي نذكر منها²⁹⁵ :

1. سياسات قطاع الصناعات التحويلية:

وفق نظرية الداء الهولندي فإن قطاع الصناعات التحويلية يسجل تراجعا كبيرا، وهذا نتيجة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي الناجم عن تدفقات العملات الأجنبية من عائدات الموارد الطبيعية، وفي هذا الإطار هناك مجموعة من الاقتراحات لحماية هذا القطاع من تداعيات العلة الهولندية ومنها:

- العمل على معالجة التكاليف الباهظة لإنتاج المنتجات الصناعية المحلية، عن طريق تقديم الإعانات لهذه الصناعات، ما يؤدي إلى ارتفاع ربحية هذا القطاع، وزيادة الإنتاج والعمالة، وأكثر ذلك يعني الدخل الاسمي والإنفاق؛
- مراقبة الواردات : تستطيع الحكومة حماية قطاع السلع القابلة للتداول من التأثيرات السلبية المحتملة للمرض الهولندي من خلال فرض قيود تجارية و زيادة الرسوم الجمركية على الواردات، مما يؤدي الى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع المستوردة مقارنة بأسعارها في الأسواق العالمية و من شأن هذا الاجراء أن يقلل من تنافسيتها أمام المنتجات المحلية²⁹⁶.

2. السياسات الزراعية :

إن الدول المتأثرة بالداء الهولندي كثيرا ما تشهد تراجعا في القطاع الزراعي، على الأقل في المدى القصير، وهذا راجع أيضا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وفي هذه الحالة قد تكون الإعانات الحكومية هي الأخرى ملاذا آمنا للقطاع من التدهور، وهذه السياسات قد تكون في صورة دعم للأسعار عبر شراء

²⁹⁵ Cecilia Mussi Rodriguez, Dutch Disease in Saudi Arabia?, Master's thesis, Department of economics, Lund University, Sweden, December, 2006, p11_16, Document Internet disponible sur le site (<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOID=1337580&fileOID=1646251>).

²⁹⁶ شكوري سيد احمد، مرجع سابق ، ص.59.

السلع والمنتجات الزراعية بأسعار تسمح للمزارعين بتغطية تكاليف الإنتاج، والحصول على هامش ربح معين، أو قد تكون هذه الإعانات في شكل مساعدات مالية مباشرة، أو إعانات بالأجهزة والمعدات ومختلف لوازم النشاط الزراعي، وهذا من أجل ضمان استمرارهم في ممارسة النشاط الزراعي، كما ينبغي أن تركز السياسات الزراعية أيضا على تحسين ظروف معيشة ونشاط المزارعين ورفع دخولهم، بما يكفل استقرارهم في المناطق الريفية.

3. صناديق النفط :

وتنقسم إلى صناديق للمدخرات النفطية وصناديق لتثبيت أسعار النفط بالعملة الأجنبية فصناديق تثبيت أسعار النفط يمكن أن تحقق فائدة كبيرة لأسباب عديدة، فهي تحصن ميزان المدفوعات في البلدان المصدرة للنفط ضد تقلبات سوق النفط، مما يشكل وقاية من أعراض الداء الهولندي، كما تعمل هذه صناديق على أساس افتراض استمرار الدخل عند مستوى معين باعتماد سعر تقديري للنفط، والقيام بادخار المبالغ الفائضة عن هذا السعر، وعندما ينخفض السعر إلى ما دون سعر الأساس يمكن أن تساعد الأموال المسحوبة من الصناديق في تسهيل الاستهلاك والاستثمار.

أما صناديق المدخرات النفطية، فيمكن أن تؤمن مصدرا بديلا للدخل في حال استنفاد الاحتياطي النفطي في البلد، أو تراجع المزايا النسبية للنفط في الأجلين المتوسط والطويل، بفعل التغيرات التكنولوجية وغيرها من المستجدات التي تطرأ على الاقتصاد العالمي، وفي معظم الحالات، تركز صناديق النفط على افتراضات متحفظة بشأن أسعار النفط، ولا بد من الإشارة إلى أن هذين النوعين من الصناديق كانا موضع انتقادات من الناحيتين المفاهيمية والعملية، ومن هذه الانتقادات:

- عدم قدرة هذه الصناديق على الحلول محل سياسة مالية مسؤولة، نظرا إلى أن الحكومات يمكن أن تستنفذ الدخل المستقبلي بالافتراض مثلا، مما يجرد هذه الصناديق من النتائج التي كانت مرجوة منها؛
- عدم فعالية هذه الصناديق، ما لم تخضع لقواعد واضحة وشفافة، وتدقيق مستقل، وهذا حمايتها التلاعب في الأجل الطويل، مع تنويع مجالات استثمار الأموال المودعة فيها.

4. سياسات أخرى:

هناك سياسات أخرى قد تلجأ إليها الدولة للحد من الآثار السلبية للداء الهولندي، تتمثل في :

1.4. تخفيض قيمة العملة المحلية: ان أثر النفقات للعبة الهولندية يؤثر سلبا على قطاع السلع القابلة للتداول و القطاع الصناعي عبر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يزيد من تكلفة منتجات القطاع التصديري و يقلل من تنافسيته امام السلع الأجنبية ، من بين الاجراءات المقترحة هنا و الذي يمكن للحكومة القيام به هو : سياسة تخفيض العملة . لكن يجب الاشارة هنا الى أن تخفيض قيمة العملة و الذي سيؤدي إلى رفع السعر النسبي للسلع التي تدخل في التجارة بصنفيها السلع الكمالية و الضرورية قد يكون له آثار سلبية على الأسر ذات الدخل المنخفض أكثر من الأسر ذات الدخل المرتفع و هذا نظرا لاختلاف السلع التي يحتاجها كل من ذوات الدخل المنخفض والمرتفع . كما أنه في حالة اعتماد اقتصاد ما على مدخلات (مواد نصف مصنعة مثلا) اجنبية في عمليات الانتاج و التي زادت تكلفتها استيرادها نتيجة التخفيض ، هذا سينعكس بشكل آلي على أسعار المنتجات النهائية التي ترتفع بدورها، مما يؤثر سلباً على الطلب من خلال انكماشه. وهذا يفضي إلى تراجع المبيعات، ثم الإنتاج، فتقلع المقاولات عن الاستثمار ويدخل الاقتصاد في دورة انكماش²⁹⁷.

2.4. سياسة التعقيم : تستهدف سياسة التعقيم (تقييد عرض النقود) التدفقات الغير مرتقبة للعمولات الأجنبية لغرض الحد من ارتفاع الطلب على السلع الغير قابلة للتداول و الخدمات لتجنب ارتفاع المستوى العام للأسعار و التضخم، و تتطلب عملية التعقيم بالاضافة الى سياسة نقدية صارمة تكوين احتياطي اجنبي للصرف (صناديق نפט على سبيل المثال)²⁹⁸.

- اعتماد إستراتيجية التنوع الاقتصادي، من أجل تقليل الاعتماد على عائدات الموارد، وجعل الاقتصاد أقل عرضة لتقلبات أسعارها و/أو صدمات الطلب الخارجي على هذه الموارد؛

- استثمار عائدات هذه الموارد في الخارج، من خلال تحويل صناديق النفط إلى صناديق سيادية لمنع الآثار السلبية لهذه الإيرادات على الاقتصاد الوطني في حالة عدم قدرة هذا الأخير على استيعابها بشكل

5. التجربة النرويجية كمثال يحتدى به للوقاية من الداء الهولندي :

تم اكتشاف النفط بدولة النرويج بصفة متأخرة بباقي الدول النفطية ، و كان ذلك سنة 1969، بعد اكتشاف حقل (Ecofisk) الذي بدأ الإنتاج فيه سنة 1971، و هو أحد أهم حقول النفط في العالم ، فالنرويج تعتبر من أهم الدول المنتجة للنفط في العالم ، فحسب إحصائيات 2016 ، تمتلك دولة النرويج احتياطات مؤكدة من

²⁹⁷ Nicholas W.Minot, "Distributional Effects of Currency Devaluation on Households in Rwanda", Michagin university , 1992.p.23

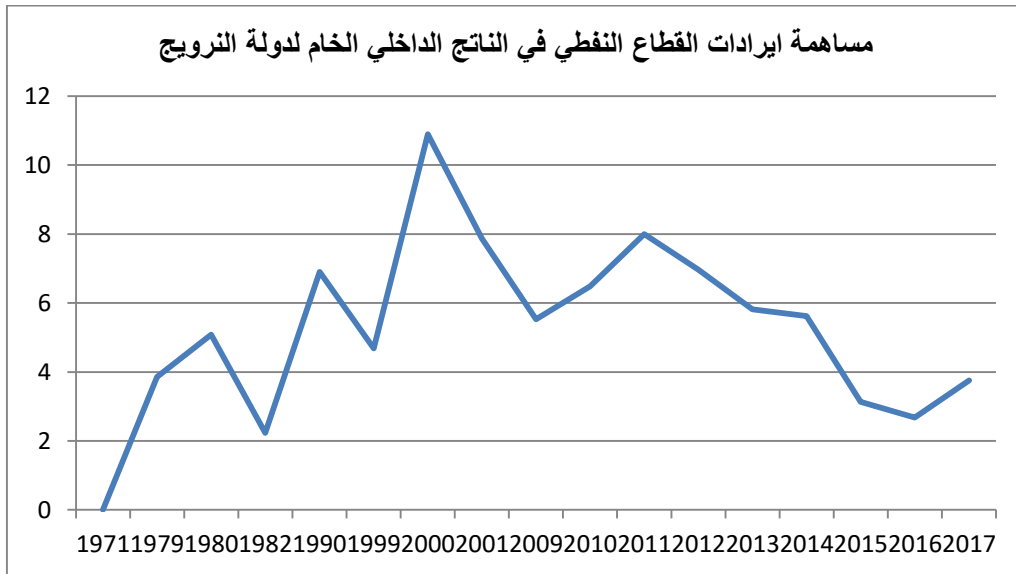
²⁹⁸ Sid Ahmed, Abdelkader, " Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques ",Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman , ORSTOM, Paris, 1991, p :31

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

النفط بما يقارب 5.13 مليار برميل ، محتملة بذلك المرتبة 22 عالميا ، كما تحتل المرتبة 13 عالميا في انتاج هذه المادة وتصدر أكثر 1.3 مليون برميل يوميا و هي بذلك تتفوق على الكثير من البلدان في صادراتها النفطية و من بينها الجزائر، بالرغم من الامكانيات النفطية و الغازية الهائلة لدولة النرويج ، الا أننا نجد الاقتصاد النرويجي لا يعتمد على هذا المورد فقط ، فالاقتصاد النرويجي متنوع و يشمل صناعات عديدة ، بعضها يحتاج الى درجة عالية من التكنولوجيا و التقنية مثل : صناعة السفن ، الأسلحة ، المواد الكيميائية ، النسيج، التعدين....الخ، و بخصوص مساهمة ايرادات قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي النرويجي فهي متدنية جدا مقارنة بباقي الدول النفطية فكما هو مبين في الجدول رقم (03-12) أدناه فنسبة مساهمة ايرادات النفط في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ما بين 1971- الى 2017 لم تتجاوز 11 % في ذروتها ، كما أنها عرفت نسق متناقص بداية من 2011 لتبلغ فقط 1.2% سنة 2017 و هي قيمة هامشية جدا في بلد نفطي ، و في الفترة (1971 الى 1979) و هي نفس الفترة التي كانت تعاني فيها دولة هولندا من العلة الاقتصادية التي عرفت باسمها و تدهور قطاعاتها المنتجة مع اعتمادها المفرط على قطاع المحروقات كانت نسبة مساهمة هذا المورد في دولة النرويج في حدود 0%-3.8% و هي دلالة قوية على قوة أداء الاقتصاد النرويجي و تنوعه .

الشكل رقم (03-12) : مساهمة الايرادات النفطية في الناتج الداخلي الخام الاجمالي النرويجي.

الوحدة : نسبة مئوية%



المصدر: إحصائيات البنك العالمي

كل هذه المعطيات وضعت دولة النرويج في مصاف الدول الأكثر تطورا و ازدهارا بناتج إجمالي يفوق 579 مليار دولار و نصيب للفرد من الناتج الإجمالي من بين الأعلى في العالم حيث بلغ 106 149 دولار حسب إحصائيات البنك العالمي سنة 2022 .

هذه النتائج الجيدة ، دفعت بالباحثين في ظاهرة العلة الهولندية و نقمة الموارد ، أن يصنفوا هذا البلد ك : دولة نموذجية ، استطاعت أن تسير قطاع النفط بصفة ناجعة و أن تجعل منه نعمة في خدمة اقتصادها و ليس نقمة عليه ، كما استطاعت أن تتجنب أعراض العلة الهولندية . و فيما يلي بعض القواعد و الاستراتيجيات الاقتصادية التي اعتمدها الدولة الاسكندنافية في ادارة ثروتها النفطية :

1.5. قواعد إدارة النفط في النرويج:

هذه القواعد هي عبارة عن إعلان مبادئ حول السياسة البترولية النرويجية، وقد صدر هذا الإعلان في تقرير اللجنة الصناعية في البرلمان النرويجي بتاريخ جوان 1971، وعدد هذه القواعد هو عشرة، وترتكز أساسا على مبدأ أن الموارد الطبيعية لا بد أن تكون في خدمة البلد بصفة كاملة، وتتمثل هذه القواعد العشر فيما يلي²⁹⁹:

- لا بد أن تتأكد السيطرة الوطنية على مختلف القرارات والأنشطة المتعلقة بقطاع النفط؛
- لا بد أن يتم استغلال النفط بالطريقة التي تضمن توفير احتياجات البلد من الموارد الطاقوية؛
- لا بد أن يشكل النفط ركيزة أساسية لتوفير فرص استثمارية جديدة؛
- لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار حماية البيئة والصناعات المعاصرة من التأثيرات السلبية للأنشطة النفطية؛
- منع إحراق وإطلاق الغاز الطبيعي، ماعدا ما تعلق منه بفترة التجارب (مثل تحريب الحقول النفطية)؛
- لا بد أن تتم عملية نقل النفط والغاز إلى النرويج قبل تصديرهما، ماعدا الحالات الخاصة التي تستدعي حولا مختلفة؛
- وضع سياسة ملائمة للمناطق غير المفتوحة، حيث أن أي نشاط يتم القيام به شمال دائرة عرض 62° (مثلا: خارج بحر الشمال) لا بد أن يأخذ بعين الاعتبار السياسات الخاصة المتبعة في تلك المنطقة؛
- لا بد أن يضيف النفط أبعادا جديدة للسياسة الخارجية للنرويج.

²⁹⁹ Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocarbures dans le golfe du Saint-Laurent : préoccupations des communautés côtières”, Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril 2011, P8. Document internet disponible sur le site: www.oga.no (Consulté le 10/08/2022).

إن التحليل الدقيق لهذه المبادئ يوحي بأن السلطات النرويجية تنظر إلى قطاع النفط على أنه قطاع حيوي استراتيجي، من خلاله تصون الدولة سيادتها على كافة مواردها الطبيعية الواقعة داخل حدودها الجغرافية، ويضمن توفير احتياجاتها الطاقوية بالدرجة الأولى، كما يعتبر رافدا أساسيا من روافد التنمية الاقتصادية، وهذا عبر إرساء صناعة نفطية تنافسية ومستدامة، لما لها من تأثير كبير على القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال خلق الطلب على السلع والخدمات ذات الصلة بالاستكشاف والتنقيب وتطوير وإنتاج ونقل وتوزيع النفط، دون إغفال حماية البيئة من الآثار السلبية الناجمة عن إقامة وتطوير الصناعات النفطية، إضافة إلى العمل على التوفيق بين المصالح الوطنية المرتبطة بالقطاع النفطي، وكذا الالتزامات نحو العالم الخارجي لتوفير الاحتياجات الدولية من الموارد الطاقوية³⁰⁰.

لقد سمحت الفوائض النفطية الكبيرة والمتراكمة منذ اكتشاف النفط في بحر الشمال سنة 1969 بإنشاء "صندوق النفط النرويجي" سنة 1990، والذي تم تغيير اسمه سنة 2006 ليصبح "صندوق التقاعد النرويجي العالمي"، ويمثل هذا الصندوق الأداة التي استخدمتها الحكومة لوضع عائدات إنتاج النفط والغاز الطبيعي في محفظة متنوعة للغاية من الأوراق المالية العالمية، ولهذا الصندوق هدفان رئيسيان، الأول ليكون بمثابة آلية عازلة لآثار التقلبات قصيرة الأجل في عائدات النفط، والثاني يكون أداة لمواجهة التحديات المالية لشيخوخة السكان، والانخفاض غير المتوقع في عائدات النفط، وهذا عبر نقل جزء من هذه الثروة للأجيال القادمة³⁰¹.

2.5. ماهية صندوق الثروة النرويجي:

تعتبر تجربة النرويج في استخدام العوائد النفطية عن طريق الصندوق السيادي من أنجح التجارب في هذا المجال حسب خبراء صندوق النقد الدولي، وهذا ما سوف نعالجه من خلال التعريف بهذا الصندوق أولا ثم التطرق إلى أهم آلية عمل وإستراتيجية هذا الصندوق.

نشأة صندوق الثروة النرويجي: لقد اعتمد البرلمان النرويجي القانون رقم 36 المتعلق بصندوق النفط الحكومي النرويجي يوم 22 جوان 1990. وتنفيذا لهذا القانون "قام رئيس الوزراء النرويجي "Gro Harlem Brundtland" بتأسيس صندوق النفط الحكومي Fund petroleum The وقال بهذه المناسبة: "

³⁰⁰ صادق هادي، لعنة الموارد و الداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم و الاثار و أدوات العلاج "دراسة تحليلية لحالة الجزائر و النرويج"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية، المجلد 2، العدد 1، جوان 2019، ص 26.

³⁰¹ Ole Gunnar Austvik, OP.CIT. , p.105

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

لكي نتجنب إنفاق النقود بالسرعة التي حصلنا عليها فينبغي أن تستفيد أجيالنا القادمة أيضا من ثروات بلادنا النفطية، وأعلم جيدا أيها النرويجيون أنكم على يقين من أنكم تدركون بأن النفط والغاز هي من المصادر المستنفدة التي لن تبقى للأبد³⁰².

ويتمثل دخل الصندوق في "صافي التدفق النقدي المركزي للحكومة من النشاطات النفطية، إضافة إلى العائد من استثمارات الصندوق. كما تصب عوائد حوصصة شركة ستات أويل في الصندوق، وتتضمن المصروفات تحويلا سنويا إلى وزارة المالية يتوافق ومبلغ عوائد النفط المطبقة في الموازنة المالية لتغطية العجز غير نفطي، إضافة إلى التكاليف الإدارية للصندوق³⁰³. ومن أسباب إنشاء الصندوق مايلي:

- ارتفاع في أسعار النفط في سنتي 1973-1974، أدى بالحكومة النرويجية إلى الحصول على إيرادات كبيرة من هذا القطاع.
- زيادة الإنفاق الحكومي بشقيه الاستثماري والتشغيلي، نتيجة تحول الإيرادات النفطية مباشرة إلى الميزانية العامة للدولة.
- انخفاض في القدرة التنافسية لصادرات البلد، ضف إلى ذلك ارتفاع سعر صرف الكرونة النرويجية اتجاه عملات بلدان الجوار.
- تحبب الحكومة النرويجية في الخطط المستقبلية المقررة للإنفاق العام و الميزانية العامة بعد انخفاض أس عار النفط سنة 1986.

ومن هنا تم إنشاء صندوق الثروة النرويجي سنة 1990، ليكون هذا الصندوق داعماً لإدارة طويلة الأجل لإيرادات القطاع النفطي، والعمل على تراكم الأصول المالية الحكومية من أجل التعامل مع الالتزامات المالية الكبيرة في المستقبل، والمتعلقة بمتطلبات الإنفاق العام في مجال التقاعد وشيخوخة السكان والرعاية الصحية³⁰⁴.

³⁰² عبد الغني دادان، هشام غربي، "التأهيل البيئي للدول النامية النفطية و اولوية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية،مجمع مداخلات المنتدى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات"، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصادات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الاداء البيئي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،نوفمبر 2011، ص 218.

³⁰³ أويستين نورينج،"قطاع النفط و الغاز في منظمة الخليج-امكانيات و قيود- (التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة

النفطية)"،مركز الامارات للدراسات و البحوث،الطبعة الأولى، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2007، ص 218

³⁰⁴ محمد حسين الجبوريو آخرون،" التجربة النفطية في النرويج و امكانية تطبيقها في العراق، مجلة الادارة و الاقتصاد"، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الادارة و الاقتصاد،جامعة كربلاء، العراق، 2014، ص.ص 150-151.

1.2.5. آلية عمل واستراتيجيات صندوق الثروة النرويجي: إن صندوق الثروة النرويجي يعمل وفق آلية معينة حددها أخصائيو في هذا المجال، وكذا وفق إستراتيجيات محددة بدقة، وهذا من أجل الاستخدام الجيد لموارده بما يضمن خدمة الأجيال القادمة في ذلك.

✓ آلية عمل صندوق الثروة النرويجي.

من أجل معرفة آلية عمل صندوق الثروة النرويجي يجب علينا أولاً الوقوف على أهم المبادئ الأساسية التي وضعت للصندوق، بحيث تتمثل هذه المبادئ فيما يلي³⁰⁵:

- يشمل دخل الصندوق كل عوائد النفط، وكذلك ربح الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق.
- لا يسمح للحكومة في أي سنة من سحب أية أموال من الصندوق تزيد على النقص في ميزانية الدولة غير النفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق بصناعة النفط).
- كقاعدة عامة، اتفقت عليها الأكثرية من السياسيين في البلد، يجب أن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية نسبة تزيد على 4 % من الربح السنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق.

ويتضح مما ورد أعلاه، أن الصندوق في الواقع هو جزء لا يتجزأ من الميزانية، وما يحول إليه في النهاية مجموع الفائض من الميزانية العامة، بما في ذلك عوائد النفط، وتحويل الأموال للميزانية يكون سنويا ولا يزيد على 4 % من الربح السنوي الصافي، كما أن أموال الصندوق لا تستثمر إلا في الخارج. وهذا وفق تعليمات هامة وضعتها وزارة المالية للعمل في الصندوق وهي كالاتي³⁰⁶:

- الصندوق مخول في استثمار أمواله خارج النرويج فقط . ولا يجوز الاستثمار داخل النرويج
- يجب أن يسعى الصندوق إلى تحقيق أعلى ربح ممكن مع أقل مجازفة.
- يجب أن لا تتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية 45 % من كل الاستثمارات. ومن المحتمل زيادة هذه النسبة إلى 25 % في المستقبل.

³⁰⁵ فاروق قاسم ، " النموذج النرويجي، ادارة المصادر البترولية"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، مارس 2010، ص 410

³⁰⁶ المرجع نفسه، ص 410

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

■ على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسيء إلى حقوق الإنسان، والابتعاد عن الرشوة، أو الإساءة إلى البيئة، وذلك للمحافظة على سمعة البلد. كاستبعاد كوريا الجنوبية بقرار من وزيرة المالية النرويجية سنة 2006 من استثمارات الصندوق، نظرا لقيام الشركة المستفيدة من تمويل الصندوق في إنتاج القنابل العنقودية³⁰⁷.

- تتوزع الاستثمارات جغرافيا بين أوروبا 50 % ، أمريكا مع إفريقيا 30 % وآسيا مع أوقيانيا 10 % .
- تكون الإيداعات الثابتة 60 % من استثمارات الصندوق. وقد تخفض النسبة إلى 40 %، وهي موزعة كآآي : أوروبا 60 %، أمريكا مع إفريقيا 35 % وآسيا مع أوقيانيا 05 %.

✓ استراتيجيات صندوق الثروة النرويجي:

إن النشاط الرئيسي لصندوق الثروة النرويجي هو الاستثمار في الأسواق النقدية والمالية الدولية وبمختلف أدوات كلا السوقين، وهذا وفق إستراتيجية محددة تضعها وزارة المالية لكونها الهيئة المكلفة بإعداد إستراتيجية استثمار أصول الصندوق، بحيث يتم تطبيق هذه الإستراتيجية عن طريق بنك النرويج بصفته المسير الفعلي للصندوق، مع الإشارة إلى أن هذه الإستراتيجية ليست ثابتة وإنما هي متغيرة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة.

ويرجع سبب استثمار أموال الصندوق خارج النرويج نظرا لكثافة هذه الأموال وصعوبة احتوائها من طرف السوق النرويجي وهذا نظرا لصغر حجمه، وضخ أي زيادة مالية فيه قد تؤدي إلى إصابته بلعنة الموارد و بأعراض العلة الهولندية .

ويخضع صندوق الثروة النرويجي إلى رقابة البرلمان في سياسته الاستثمارية، هذا ما أضفى المزيد من الشفافية في إدارة واستثمار أموال الصندوق. وترتكز هذه الإستراتيجية على مجموعة من المبادئ نوجزها في ما يلي³⁰⁸ :

- اقتصار نشاط الصندوق على الاستثمار في الأسواق الخارجية ومنع الاستثمار في أصول الشركات النرويجية، وهي الشركات التي يقع مقرها في النرويج مهما كان مجال عملها داخلي أو خارجي
- تحديد مكونات المحفظة الاستثمارية والأماكن الجغرافية لاستثمارات الصندوق.

³⁰⁷ زواري فرحات سليمان ، "دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر و النرويج) "، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2011/2012، ص 204.

³⁰⁸ بوفليح نبيل، "دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية، صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجاً"، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي و التنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، نوفمبر 2012، ص 08.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

- إعداد محفظة استثمار مرجعية للصندوق وإلزام البنك المركزي بضرورة التقييد بها من أجل التقليل من المخاطر المصاحبة لاستثمارات الصندوق.
 - إضفاء الطابع الأخلاقي على استثمارات الصندوق بالامتناع عن الاستثمار في الشركات والبلدان التي تنتهك مجموعة من المبادئ الأخلاقية المحددة سلفاً من طرف الحكومة.
- وتتكون المحفظة الاستثمارية من السندات الحكومية والتي تمثل من 30 إلى 50 % من المحفظة، بالإضافة إلى الأسهم بنسبة تتراوح من 50 إلى 70 % من المحفظة الاستثمارية، موزعة على كل من أوروبا، إفريقيا وأمريكا، ومنطقة آسيا والمحيط الهادي.
- ولكن تركيبة محفظة الصندوق لم تكن على نسق واحد منذ مزاولته لنشاطه سنة 1996، إذ طرأت تغيرات إستراتيجية مهمة عليه و هي كالتالي :
- 1996 - 1998: بدأ النشاط الاستثماري للصندوق بالاستثمار في السندات، حيث أن مكونات المحفظة في هذه الفترة كانت 100 % سندات.
 - 1998: إضافة الاستثمار في الأسهم إلى المحفظة الاستثمارية مع تعديل مكوناتها لتصبح 60 % سندات، 40 % أسهم.
 - 2007: تعديل مكونات المحفظة الاستثمارية للصندوق لتصبح 60 % أسهم، 40 %
 - 2010: إضافة عنصر جديد للمحفظة الاستثمارية يتمثل في الاستثمار في الأصول العقارية مع تعديل مكونات المحفظة على النحو التالي: الأسهم 60%، السندات 35 %، العقارات 5%.
- أما فيما يخص المحفظة الاستثمارية المرجعية، فهي عبارة عن محفظة معيارية أو نموذجية يتم إعدادها مسبقاً من طرف وزارة المالية، بهدف تحقيق محفظة استثمار مثلى، وهي المحفظة التي تحقق أكبر عائد بأقل خطر ممكن، علماً أن بنك النرويج ملزم بتكوين محفظة استثمار فعلية للصندوق مطابقة للمحفظة المرجعية المعتمدة من قبل وزارة المالية مع السماح بهامش خطأ أو بانحراف معياري في حدود + 1,5% ، إذ يجب أن لا يتجاوز الفرق بين مكونات محفظة الاستثمار الفعلية والمحفظة المرجعية المجال المحدد سلفاً، تتكون محفظة الاستثمار المرجعية من محفظة مرجعية للسندات بنسبة 40 % ، ومحفظة مرجعية للأسهم بنسبة 60 % موزعة على عدة مناطق جغرافية في العالم.

الفصل الثالث..... لعنة الموارد و الداء الهولندي في الدول ذات الاقتصاد الريعي

و هكذا فان النرويج باعتمادها لهذه الأهداف و الاستراتيجيات الاقتصادية ، استطاعت أن تتفادى نقمة الموارد و المرض الهولندي من جهة ، و بإعطاء دول العالم سواء المتقدمة او المتخلفة منها نموذجا اقتصاديا يحتذى به ، فالتجربة الهولندية تعتبر تجربة رائدة في تسيير عوائد قطاع المحروقات المعرضة للنضوب و تجنب الصدمات المتأتية عنه و هي تؤكد أن النفط هو نعمة لكن بوجود إستراتيجية اقتصادية وطنية واضحة المعالم لتسييره بصفة ناجعة و فعالة .

خلاصة الفصل

سلط هذا الفصل الضوء على ماهية الدولة الريعية و الاقتصاد الريعي بالإضافة إلى معضلة التنوع في الاقتصاد الجزائري في مبحثه الاول حيث تم التوصل الى ان الجزائر دولة ريعية و أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد يعتمد على قطاع المحروقات بشكل كبير كما بين مؤشر هيرشمان هيرفندال ان مستوى التنوع ما زال ضعيف في الجزائر لتنتقل الدراسة في المبحثين الثاني و الثالث الى تحديد الاطار المفاهيمي لظاهرة نقمة الموارد و العلة الهولندية حيث تطرقت الدراسة الى أهم النظريات و البحوث البارزة في هذا المجال و التي من أهمها البحث الذي جاء به Thravaldur Gylfason فيما يخص نقمة الموارد و بحوث كل GREGORY و Corden .M.. & Neary P فيما يخص العلة الهولندية ، كما تم التوصل الى ان العلة الهولندية نظرية مفسرة لظاهرة نقمة الموارد في شقها الاقتصادي و تتلاقى معها في أن كليهما يتسبب باضعاف مستويات النمو و التأثير سلبا على القطاعات المنتجة للبلد. و في الختام حاولت الدراسة في هذا الفصل إيجاد حلول لداء العلة الهولندية و ذكر أهم السياسات و الأدوات الممكن استخدامها للحؤول دون التعرض لهذا المرض كما تم التطرق للإستراتيجية الناجحة التي اعتمدها دولة النرويج في إدارة قطاع الموارد الخاص بها .

الفصل الرابع

دراسة تحليلية قياسية لتشخيص

أعراض المرض الهولندي على

الاقتصاد الجزائري



تمهيد

يعتبر " الاقتصاد القياسي" من المجالات الحديثة في علم الاقتصاد ، حيث يهتم الاقتصاديون في هذا المجال بدراسة المتغيرات و السلاسل الزمنية التي تحتوي على بيانات اقتصادية باستخدام أساليب قياسية تعتمد على الإحصاء و الرياضيات و مجموعة من التقديرات الكمية بغية تفسير النظرية الاقتصادية .

سيتم في هذا الفصل قياس العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي و أسعار النفط وفقا لنظرية العلة الهولندية في دولة الجزائر و هذا بهدف التأكد من مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لظاهرة المرض الهولندي حيث سيتم فحص و اختبار إمكانية ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية و معانات الاقتصاد الجزائري من انكماش القطاعات الإنتاجية " حدوث لا تصنيع " عبر عدة نماذج قياسية بهدف تشخيص أعراض هذا المرض والمتمثلة في : أثر الإنفاق ، أثر حركة الموارد و الأثر النقدي ، حيث ستستخدم الدراسة بالإضافة إلى المتغيرين الرئيسيين : أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي الفعلي، مجموعة من المتغيرات الأخرى بهدف التشخيص الدقيق و الإلمام بفحص ظاهرة العلة الهولندية من عدة جوانب .

أما بالنسبة للبرنامج المستخدم لإنجاز هذه الدراسة ، فستستخدم الدراسة برنامج " Eviews " الإصدار العاشر و الذي يعتبر من البرامج الحاسوبية الرائدة ذات الكفاءة العالية التي تعمل في مجال الاقتصاد القياسي و التحليل الإحصائي .

المبحث الأول: الدراسات التجريبية التي تناولت ظاهرة العلة الهولندية

بعد الدراسة النظرية التي قام بها كل من كوردن و نيري (1982) و التي كان لها دور كبير في تفسير أعراض العلة الهولندية و أثارها الوخيمة على الاقتصاد ، برزت العديد من الدراسات القياسية التي حاولت فحص هذه الآثار السلبية ، سواء من خلال انكماش القطاع التحويلي و الصناعي أو القطاع الفلاحي أمام توسع قطاع الموارد المزدهر ، أو من خلال ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بصفة تحد من تطور الصادرات الصناعية المحلية على العديد من الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على استغلال الثروات الطبيعية بشكل مفرط ، الجزائر و باعتبارها بلد نفطي كانت أيضا ساحة خصبة لهذه الدراسات ، و على العموم بين نفي العلة الهولندية في هذه الدول أو إثباتها قياسيا ، سيتم في هذا المبحث ذكر عينة من هذه الدراسات.

المطلب الأول: دراسات تجريبية فحصت أعراض العلة الهولندية في دول أجنبية

من بين أبرز الدراسات التي حاولت اثبات نظرية العلة الهولندية على المستوى الدولي نجد دراسة **Looney**³⁰⁹ (1990) القياسية و التي فحص من خلالها أعراض العلة الهولندية لدولة السعودية في الفترة (1965-1985) حيث اعتمد في دراسته على:

- اربع قطاعات تابعة لقطاع السلع التبادلي و هي على التوالي: - قطاع الفلاحة - قطاع المناجم - قطاع تكرير البترول - قطاع السلع المصنعة)
- و اربع قطاعات أخرى تابعة للقطاع الغير قابل للتبادل : - قطاع الأشغال العمومية - قطاع البيع بالجملة و التجزئة - قطاع النقل والمواصلات - قطاع السكن.

الزيادة في الناتج المتوقع لكل قطاع هو عبارة عن دالة تشمل المتغيرات التي تؤثر فيه و التي تشمل سعر الصرف الحقيقي (بين الولايات المتحدة و السعودية)، نسب التضخم المتوقعة، الاستهلاك أو الاستثمار الحكومي المتوقع ، القيمة المضافة للقطاع النفطي و الناتج الداخلي الخام المتوقع للقطاع الغير النفطي.

حيث اعتبر الباحث مؤشر سعر الصرف كعارض مباشر لوجود العلة الهولندية . بالمقابل عامل التضخم اعتبر كدليل غير مباشر للعللة الهولندية فمع وجود نسب تضخم عالية سيؤدي هذا الى انخفاض هامش الربح للسلع التبادلية . بالنسبة للقطاع القابل للتجارة أو التبادلي أظهرت الدراسة دلائل عديدة على وجود العلة الهولندية فارتفاع قيمة العملة المحلية و ارتفاع مستويات التضخم المتوقع أثرا على النمو بصفة سلبية ، و بصفة عامة نتائج الدراسة أكدت على معاناة الاقتصاد السعودي من ظاهرة المرض الهولندي (انكماش القطاعات التبادلية و توسع القطاعات الغير القابلة للتبادل) خلال فترة الدراسة . كما تعتبر دراسة **Oomes and (2007)**³¹⁰

Kalcheva مهمة في هذا المجال حيث ناقشت الدراسة إمكانية أن يكون التطور الحاصل في الاقتصاد الروسي (المعتمد على قطاع الموارد) كان مصحوبا بأعراض العلة الهولندية ، و لاختبار فرضيتهما قام الباحثان بفحص عارضين مهمين للعللة الهولندية (1) ارتفاع سعر الصرف (2) تباطؤ نمو قطاع التصنيع (اللاتصنيع) . بالنسبة للعارض الأول استخدم الباحثان نموذج (BEER) لقياس العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الروسي

³⁰⁹ Looney, R. ,Oil Revenues and Dutch Disease in Saudi Arabia: Differential Impacts on Sectoral Growth', Canadian Journal of Development Studies, 11(1),1990, pp. 119-133.

³¹⁰ Oomes, N., & Kalcheva, K., 'Diagnosing Dutch disease: Does Russia has the symptoms?' Social Science Research Network, 2007, (<http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract=>

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

و محدداته و الذي أكدا من خلاله وجود علاقة تكاملية بين سعر الصرف، سعر النفط، الانتاجية التفاضلية، الاستهلاك الحكومي، صافي الاحتياطي النقدي الأجنبي، مؤشر مدركات الفساد و هذا خلال الفترة ما بين 1995 الى 2005. كما وجدت الدراسة ان الزيادة ب 1 % في أسعار النفط ستسبب زيادة قدرها 0.5 % في قيمة سعر صرف الروبل الروسي . و بالنسبة للعراض الثاني (اللاتصنيع) استخدم الباحثان بيانات لقطاعات مختلفة لمقارنة النمو و البطالة التي طرات على هذه القطاعات ، حيث تم دراسة أثر ارتفاع أسعار النفط على 5 قطاعات تصنيعية : صناعة الالات ، الكيماويات، النجارة، الصناعات الخفيفة، صناعة الاغذية ، و أيضا على مؤشر التصنيع ، توصل الباحثان اثناء فحصهما لعراض ضعف النمو في القطاع التصنيعي (اللاتصنيع) أن هناك صعوبة لربطه بالعلة الهولندية حيث أكد الباحثان أنه يمكن تفسير هذا الضعف من خلال عوامل اخرى خارج نظرية المرض الهولندي و أعطيا مثال على ذلك بان اليوم أ و بعض الدول الصناعية أيضا تعاني من هذه الظاهرة و التي اعتبرها ظاهرة طبيعية لا ترتبط بوفرة الموارد ، فحسبهما كلما زادت ثروة الأسر يميل الطلب الخاص بهم أكثر نحو الخدمات بدلا من السلع .

كما نفت بعض الدراسات آثار العلة الهولندية على بعض من الدول التي شهدت ازدهارا لقطاع الموارد في اقتصادها حيث حاول ³¹¹ Bjornland (1998) تحليل الآثار الاقتصادية لارتفاع عائدات القطاع الطاقوي (النفط و الغاز) على الناتج الصناعي لدولتي النرويج و المملكة المتحدة باعتبارهما دولتان منتجتان للطاقة ، استخدم الباحث نموذج VAR و الذي اعتمد فيه على المتغيرات التالية: حجم استخراج النفط و الغاز، أسعار النفط الحقيقية، نسب التضخم (تم حسابها عن طريق معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي) ، باستخدام بيانات ربع سنوية من 1976:1 الى 1994:3 توصلت الدراسة على أنه هنالك فقط مؤشرات ضعيفة على معانات الاقتصاد المملكة المتحدة من أعراض العلة الهولندية، أيضا أن الاقتصاد النرويجي استخدم عائدات قطاع المحروقات و ارتفاع اسعار النفط لصالح القطاع الصناعي و دعم التصنيع . اعزت الدراسة هذه النتائج الى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الدولتان لمعالجة الصدمات النفطية ، فالنسبة للنرويج، استخدمت العائدات النفطية المكتسبة من حقول بحر الشمال لدعم التصنيع هذا بدوره أدى لانخفاض البطالة لمستويات قياسية أما المملكة المتحدة فقد استخدمت هذه العائدات للتقليل من آثار غلق المصانع و ارتفاع معدلات البطالة من جهة و لتعزيز جهاز الضمان الدراسة خالفت فرضية الدراسة و أن اللاتصنيع لم يكن كنتيجة مؤكدة للنمو الحاصل في

³¹¹ Bjornland H.C., The Economic effects of North sea Oil on the manufacturing sector, scottish Journal of political Economy 45(5), 1998, pp.553-585.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

قطاع الطاقة سواء في المدى القصير أو البعيد . و باستخدام عينة كبيرة من بيانات بانل ل 100 دولة ، تشمل دول غينية بالنفط و دول أخرى غير غنية بالنفط قدم ³¹²Smith (2014) دلائل مهمة على نفي أعراض العلة الهولندية على الاجتماعي من جهة أخرى . أما ³¹³Hutchison(1994) فاستخدم نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لقياس فرضية أن النمو في قطاعي البترول و الغاز له أثر ضار بشكل حتمي على القطاع الصناعي في البلدان التالية: هولندا، المملكة المتحدة و النرويج ، استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية 2:67-89:2 بالنسبة لهولندا، 3:71-89:1 بالنسبة لدولة النرويج و 1:76-89:2 للمملكة المتحدة. نتائج القطاع الصناعي حيث اثبت أن الازدهار في القطاع النفطي له أثر ايجابي على القطاع الصناعي و علاوة على ذلك ان هذا الازدهار يزيد من الناتج الصناعي ، الأجور، الانتاجية و الاستثمار في القطاع الصناعي للدول، لكن بالمقابل وجد أن القطاع الفلاحي تأثر بأعراض هذا المرض ففي تحليله لعينة الدراسة التي اعتمد عليها توصل الى دلائل مهمة تدل على الآثار السلبية للطفرة BOOM النفطية على القطاع الفلاحي . كما نفى **Hodge** ³¹⁴(2015) وجود أعراض العلة الهولندية في اقتصاد دولة جنوب افريقيا بسبب الزيادة في اسعار المعادن التي يتم التنقيب عنها في هذا البلد حيث تطرقت الورقة البحثية الى محاولة قياس أثر ارتفاع اسعار المعادن على الناتج الصناعي لدولة جنوب افريقيا باستخدام نموذج متجه شعاع تصحيح الخطأ VECM للفترة 1980-2010 و بالتركيز على ظاهرة اللاتصنيع في القطاع التحويلي بسبب العلة الهولندية، نجد أبحاث كل من : ³¹⁵Papapetrou, E., (2001) : قام بفحص العلاقة الديناميكية بين : أسعار البترول ، الأسعار الحقيقية للسندات، أسعار الفائدة ، النشاط الاقتصادي الحقيقي و سوق العمل لدولة اليونان ، النتائج القياسية لنموذج Var أكدت على أن التغيرات في اسعار البترول تؤثر على الانشطة الحقيقية للاقتصاد و سوق العمل كما ان اسعار البترول كانت مؤثرة بدرجة كبيرة في تفسير تحركات أسعار الأسهم، اما الصدمات البترولية فقد أعطت بدورها تفسيراً لحجم الزيادات في الانتاج الصناعي و التوظيف فلقد كان لهذه الصدمات أثر سلبي عليهما . توصلت الدراسة الى خاصيتين مهمتين و هما : بخصوص الانتاج الصناعي و سوق العمل ، أظهرت

³¹² Smith, B., Dutch Disease and the Oil and Boom and Bust. OxCarre Research Paper 133. *Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies*, 2014.

³¹³ Hutchison M.M., Manufacturing Sector Resiliency to Energy Booms: Empirical Evidence From Norway, The Netherland, and The united Kingdom, *Oxford Economic Papers* 46(2), PP.311-329, 1994

³¹⁴ Hodge, D. , The exchange rate, Dutch disease and manufacturing in South Africa: What do the data say?, *African Journal of Economic and Management Studies*, 6(4), 2015, pp. 156-179.

³¹⁵ Papapetrou, E., Oil price shocks, stock market, economic activity and employment in Greece, *Energy Economics*, Vol. 23, No. 5, 2001, pp. 511-532.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

النتائج القياسية أن الصدمة البترولية الموجبة تخفض من العائد الحقيقي للأسهم، اما بخصوص النمو في الانتاج الصناعي و سوق العمل فهو يتأثر سلبا جراء الصدمات الحقيقية لعائدات الأسهم حيث ان الزيادة في العائدات الحقيقية للأسهم لا تساهم فعليا في الرفع من الانتاج الصناعي و نمو سوق العمل . و في الاخير خلصت الدراسة انه يوجد ارتباط سلبي بين أسعار الفائدة و نمو الانتاج الصناعي و العمل و هو ما يدل على ان الزيادة في سعر الفائدة سيكون مرفوقا بنسب نمو منخفضة للانتاج الصناعي و العمل .

³¹⁶Ismail(2010) : حلل الايرادات الغير المتوقعة للصادرات النفطية و أثرها على القطاع التصنيعي ل 90 دولة (تشمل العينة دول متطورة و سائرة في طريق النمو حيث نجد من بينها 15 دولة مصدرة للنفط) ، للفترة ما بين (1977-2004)، و باستخدام نموذج تحليل بيانات البانل PANEL الساكن (FE) في التحليل تم التوصل الى أن الانفجار في أسعار النفط BOOM له آثار سلبية على ناتج الصناعات التحويلية و الذي فسره الباحث من خلال أثر حركة الموارد لليلة الهولندية ، كما لاحظ الباحث أن هذه الاثار السلبية تكون أكثر شدة في الدول التي تملك أسواقا مالية منفتحة على الاستثمارات الاجنبية و هذا راجع حسبه لهروب الأموال و عزوف المستثمرين عن الاستثمار في قطاع التصنيع بسبب انخفاض العائد الحدي لرأس المال نتيجة حركة و تنقل العمالة نحو قطاع السلع الغير قابلة للتجار .

³¹⁷Omolade and Ngalawa (2014) : درس أثر عائدات النفط على معدلات النمو في

القطاع التصنيعي بالاعتماد على بيانات بانل PANEL DATA لعينة من 6 دول افريقية مصدرة للنفط (الجزائر ، الكاميرون، مصر، السودان، الغابون و نيجيريا) للفترة ما بين (1970-2010) ، باستخدام نموذج تحليل بيانات البانل الساكن و طريقة العزوم المعممة GMM ، بينت نتائج الدراسة ان لعائدات النفط آثار سلبية واضحة على القطاع التصنيعي و هذا ما يعني معانات هذه الدول من أثر حركة الموارد و هذا حسب نظرية العلة الهولندية و في الأخير رأى الباحثان أنه لحماية القطاع التصنيعي من الازدهار الحاصل في القطاع النفطي يجب أن يكون القطاع التصنيعي كثيف من حيث رأس المال .

كما حاز القطاع الفلاحي هو أيضا على العديد من الدراسات التي حاولت ربط انكماشه بنظرية العلة الهولندية من أهم هذه الأعمال نجد : ³¹⁸Apergis et al. (2014) : ناقشت الدراسة اشكالية

³¹⁶ Ismail, K., The structural manifestation of the 'Dutch disease': the case of oil exporting countries. International Monetary Fund, 2010.

³¹⁷ Omolade, A., Ngalawa, H. , Oil revenue and manufacturing sector growth in Africa's oil-exporting countries, Journal of Economic and Financial Sciences 7 (3), 2014, pp. 925-944.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

اعتماد الاقتصاد على المداخيل النفطية على حساب القطاع الفلاحي لعينة PANEL متكونة من ثماني دول تقع في شمال افريقيا و الشرق الأوسط MENA (الجزائر، مصر ، ايران، الكويت، المغرب، تونس و الامارات العربية المتحدة) للفترة ما بين 1970-2011 ، و باستخدام منهجية العزوم المعممة GMM للتحليل القياسي ، توصلت الدراسة الى وجود تأثير سلبي في المدى الطويل للعائدات النفطية على القطاع الفلاحي و بالتالي معانات القطاع الفلاحي من العلة الهولندية في شقها المتأتي من أثر حركة الموارد ، كما اقترحت الدراسة أن يتم تقييم مدى معانات القطاع التبادلي من اعراض العلة الهولندية لكل دولة و بناء على هذا التقييم تتدخل الحكومات عبر سياسات اقتصادية مناسبة .

Abdlaziz et al. (2018)³¹⁹ : قام هذا الباحث بفحص أثار أسعار النفط على القطاع الفلاحي لبيانات PANEL لعينة تشمل 25 دولة سائرة في طريق النمو غنية بمورد النفط للفترة ما بين 1975-2014 باستخدام طريقة المربعات الصغرى المصححة كلياً (FMOLS) ، المربعات الصغرى الديناميكية (DOLS) و طريقة متوسط المجموعة المدجة (PMG) ، نتائج الدراسة أثبتت أن اقتصادات هذه الدول تعاني من العلة الهولندية كما أن أسعار النفط لها أثرت سلباً على ناتج القطاع الفلاحي ، و في هذا الصدد أكد الباحثان أن أثر حركة الموارد للمرض الهولندي حدث بسبب تركيز هذه الدول في اقتصادياتها على الثروة النفطية كركيزة اساسية في صادراتها ، ميزانيتها و إنفاقها مهملتا بذلك القطاع الفلاحي .

✚ و في الأخير ان ارتفاع سعر صرف العملة المحلية نتيجة القطاع المزدهر يعتبر من أهم العوارض للعلة الهولندية و لاثبات ذلك ، ركزت الكثير من الدراسات على هذا العارض ، حيث نجد من بينها :

Amin and El-SAKKA (2016)³²⁰ : درس الباحثان العلاقة بين الأسعار الحقيقية للنفط و سعر الصرف الحقيقي لدول مجلس التعاون الخليجي ، حيث امتدت عينة الدراسة من 1980 الى 2012. باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) لتحليل بيانات الدراسة ، أظهرت الدراسة أن أسعار النفط ساهمت في تهمين أسعار الصرف مما يدل على معانات هذه الدول من أعراض اثر الانفاق للعلة الهولندية كما

³¹⁸ Apergis, N., El-Montasser, G., Sekyere, E., Ajmi, A.N., Gupta, R., Dutch disease effect of oil rents on agriculture value added in Middle East and North African (MENA) countries. Energy Econ. 45,2014,pp. 485-490.

³¹⁹ Abdlaziz, R.A., Naseem, N.A.M., Slesman, L., Dutch disease effect of oil price on agriculture sector: evidence from panel cointegration of oil exporting countries. Int. J. Energy Econ. Pol. 8 (5),2018,pp. 241-250.

³²⁰ Amin, Z.A., El-Sakka, M.I.T., Determining real exchange rate fluctuations in the oil-based GCC economies. Asian Econ. Financ. Rev. 6 (7),2016,p. 374.

نوهت الى أن هذا التثمين يعتبر عامل لا يدعم نمو صادرات هذه الدول كما يؤثر سلبا على تنافسية منتجات القطاع التبادلي و هذا بدوره لا يخدم نمو الناتج الداخلي لهذه الدول .

³²¹JAHAN PARVER AND MOHAMEDI (2011)

طبق الباحثان في دراستهما نموذج ARDL الانحدار الذاتي للفجوات الموزعة لفحص فرضية العلة الهولندية بدراسة أثر أسعار النفط الحقيقية على أسعار الصرف الحقيقية لعينة تتكون من 14 دولة مصدرة للنفط للفترة 1970-2007.

النتائج القياسية توصلت إلى أنه أسعار النفط الحقيقية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف الحقيقية في المدى البعيد لتؤكد بذلك صحة فرضية وجود العلة الهولندية في هذه الدول و معاناتها من أعراض أثر الإنفاق.

³²²AL-MULALI AND CHESAB (2012)

درس الباحثان أثر أسعار النفط الحقيقية على أسعار الصرف الحقيقية ل 12 دولة نامية غنية بالنفط (الجزائر، البحرين، مصر، أندونيسا، الكويت، نيجيريا، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، فنزويلا)، في الفترة (2000-2010)، حيث استخدموا نموذج التأثيرات العشوائية Random effects model لتحليل بيانات الدراسة. توصل الباحثان إلى أن أسعار النفط الحقيقية تؤثر على أسعار الصرف بالارتفاع، كما نوهوا على أن الزيادة في أسعار النفط العالمية تولد عائدات إضافية متأتية من الصادرات النفطية، هذه الزيادات تشجع على الزيادة في الإنفاق على القطاع الغير التبادلي مما يرفع أسعار هذا القطاع و بالتالي سعر الصرف يتجه نحو الارتفاع.

³²³AREZKI ISMAIL (2013)

استخدم الباحثان بيانات 32 دولة بترولية للفترة ما بين 1992 و 2009 لاختبار العلة الهولندية و دراسة أثر الإنفاق لهذه العلة، حيث اعتمدا على نماذج ساكنة و نماذج ديناميكية GMM للفروق العامة للعزوم لتقدير أثر التغيرات في حجم الإنفاق العام على سعر الصرف الحقيقي RER ليقوما بعدها بدراسة أثر التغيرات لأسعار النفط الدولية على التغيرات في حجم الإنفاق العمومي.

توصل الباحثان وجود : - علاقة طردية بين الإنفاق العام الجاري و سعر الصرف الحقيقي

³²¹ Jahan-Parvar, M.R., Mohammadi, H., Oil prices and real exchange rates in oil-exporting countries: a bounds testing approach. J. Develop. Area, 2011, pp. 313-322.

³²² Al-Mulali, U., Che Sab, C.N.B., Oil prices and the real exchange rate in oil-exporting countries. OPEC Energy Review 36 (4), 2012, pp. 375-382.

³²³ Arezki, R. and Ismail, K. 'Boom-bust cycle, asymmetrical fiscal response and the Dutch disease', Journal of Development Economics, 101, 2013, pp. 256-267.

- أن أسعار النفط ترتبط ارتباطا طرديا مع الإنفاق العام الجاري

- هناك اتجاه تنازلي في الإنفاق الجاري عند تعرض الاقتصاد لتقلب اسعار النفط

خلصت الدراسة الى أن قطاع السلع التبادلية يتأثر سلبا نتيجة للطفرة BOOM في قطاع المحروقات

DULGER, LOPCU, و MIRONOV AND PETROVICH (2015) ³²⁴

BURGAS, BALI ³²⁵ (2013) تمحورت دراسات هؤلاء الباحثين على تحليل للفترة بيانات لكل

أربعة أشهر خاصة للفترة (1995-2011) ، و بيانات شهرية للفترة (2007-2013) على التوالي لدولة

روسيا . باستخدام نماذج التكامل المشترك ، كلا الدراستين توصلتا الى دلالات قوية مفادها أن الزيادة في أسعار

النفط أو عوائد النفط تسبب الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي في المدى البعيد ، بالمقابل فان تأثير هذه الزيادات

(أسعار الصرف و عوائد النفط) على اللاتصنيع في البلد ضئيل ، زيادة على ذلك توصلت دراسة

MIRONOV AND PETRONOVICH أن العلاقة بين عائدات النفط و أسعار الصرف

الحقيقية أقوى من العلاقة أسعار النفط و أسعار الصرف الحقيقية .

kablan and loening (2012) ³²⁶ استخدم الباحثان نموذجين ل VAR : نموذج شعاع الانحدار

الذاتي، لتقدير أثر صدمات انتاج النفط و أسعار النفط على معامل انكماش الناتج الداخلي الإجمالي في دولة

تشاد. باستخدام إحصائيات رباعية (04 أشهر) للفترة 1985-2008. لاحظ الباحثان وجود أثر إيجابي

لصدمات أسعار النفط على التضخم (لكن بالمقابل لا يوجد أثر لزيادة انتاج النفط على التضخم) و الذي فسراه

كدليل على وجود العلة الهولندية .

³²⁴ Mironov, V. and Petronevich, A. (2015) 'Discovering the signs of Dutch disease in Russia', Resources Policy, 46,2015, pp. 97-112.

³²⁵ Dülger, F. et al. 'Is Russia suffering from Dutch Disease? Cointegration with structural break', Resources Policy, 38,2013, pp. 605-612.

³²⁶ Kablan, S. and Loening, J. 'An Empirical Assesment of the Dutch Disease channel of the Resource Curse : the Case of Chad', Economics Bulletin, 32(3),2012, pp. 2007-2014.

المطلب الثاني: دراسات تجريبية فحصت أعراض العلة الهولندية بدولة الجزائر

تميزت الساحة العلمية الاقتصادية الجزائرية هي أيضا بالكثير من البحوث التي حاولت تفسير العلاقة بين

التوسع في قطاع الموارد و أعراض العلة الهولندية و التي يمكن ذكرها على سبيل المثال لا الحصر كالتالي :

ر.جبير ، س. زواري غربال (2011)³²⁷: تمحورت الدراسة حول دراسة أثار الارتفاع في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية لدولة الجزائر باستخدام بيانات ربع سنوية من (Q1.1995 الى Q3. 2007) ، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR توصلت الدراسة الى أن الزيادة في مستويات التضخم للبلد نتيجة الصدمة النفطية كان من أهم مسببات ارتفاع قيمة سعر صرف الدينار الجزائري في المدى القصير ، هذا التثمين الحاصل في سعر الصرف يتوافق مع نظرية العلة الهولندية و الذي حدث حسب الباحثان بفعل أثر الانفاق و هو ما يفسر تعرض الاقتصاد الجزائري لظاهرة المرض الهولندي .

يوب فايزة (2014)³²⁸ : تطرقت الباحثة من خلال دراستها الى قياس تغيرات أسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة الممتدة بين 1970 - 2014 ، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR تم التوصل الى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي للدينار فارتفاع اسعار النفط ب 1 بالمئة سيؤدي الى انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار 0.025 بالمئة و هو لا يعني بالضرورة وجود علة هولندية ، كما رأت الباحثة أن أسعار النفط تعتبر أهم مصدر لتقلبات سعر صرف الدينار الجزائري .

لياس شوبار، عبد المنعم حجيرة (2015)³²⁹ : بنى الباحث دراسته عبر فرضية أن كل ما تعانیه الجزائر من مشاكل اقتصادية سببه ارتكازها على مورد واحد في اقتصادها و هو القطاع النفطي وأن هذه المشاكل تتوافق مع نظرية العلة الهولندية ، و من أجل فحص هذه الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد استعان الباحث بنموذج

³²⁷ R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel, Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria, Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy Journal, vol.6, issue 3,2011, p.p.280-293

³²⁸ يوب فايزة، "اثر تغيرات اسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الفترة 1970 - 2014" ، مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، vol.3، العدد 2، الجزائر ، 2014، ص ص 217-237.

³²⁹ لياس شوبار، عبد المنعم حجيرة، العلة الهولندية ، دراسة فحصية قياسية لحالة الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد و المناجنت، VOL.2، العدد 2 ، 2015، ص ص 37-56.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

الانحدار الذاتي VAR باستغلال بيانات سنوية من 1980 الى غاية 2014 لمجموعة من المتغيرات و التي تشمل : سعر الصرف الحقيقي و اسعار البترول ، نتائج الفحص القياسي خالفت فرضية الدراسة حيث أكدت على عدم معانات الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية .

محمد هاني (2017)³³⁰ : حاول تسليط الضوء من خلال بحثه على ظاهرة المرض الهولندي و كيفية تنفيذ سياسات اقتصادية كلية ملائمة للحد من تراجع القطاعات الاقتصادية التي أثرت عليها هاته العلة ، بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة 2000-2015 للمتغيرات التالية : قطاع السلع التبادلية ، قطاع المحروقات و هو القطاع المزدهر ، قطاع السلع الغير التبادلية ، الناتج المحلي الخام ، رسوم الواردات ، المجمع النقدي ، سعر الصرف الحقيقي و باستخدام نموذج الانحدار المتعدد ، كانت النتائج القياسية لأطروحة الدكتوراه كالتالي :

- أن الجزائر تعاني من ظاهرة العلة الهولندية خصوصا في جزئية اثر الانفاق و هو ما تعكسه العلاقة العكسية بين القطاع التبادلي و القطاع المزدهر
- انحلال قطاع التصنيع في الاقتصاد الجزائري
- اما بخصوص جزئية ارتفاع سعر الصرف فلا وجود لعلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري و أسعار المحروقات عكس ما جاءت به نظرية العلة الهولندية .

بوزاهر سيف الدين ، عامر حبيبة(2017)³³¹ : حاول الباحثان معرفة هل يعاني حقيقة الاقتصاد الجزائري من أعراض نظرية المرض الهولندي في ظل الارتفاع الغير مسبوق لاسعار النفط بداية من 2000 و هل أدى هذا الارتفاع الى تهمين سعر صرف الدينار الجزائري. باستغلال بيانات شهرية للفترة من (M1:2004 الى 2014 : M2) و باستخدام نموذج الانحدار الخطي لدراسة طبيعة العلاقة بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي ، توصل الباحثان الى وجود علاقة عكسية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة (-0.147) و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية و بالتالي تأثر الاقتصاد الجزائري بالمرض الهولندي .

³³⁰ محمد هاني ، "السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في مكافحة المرض الهولندي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر 2000-

2015"، أطروحة دكتوراه ، جامعة يحيى فارس ، المدينة، الجزائر ، 2017-2018.

³³¹ بوزاهر سيف الدين، عامر حبيبة، "سعر الصرف الحقيقي و المرض الهولندي ،دراسة قياسية لحالة الجزائر (2004-2014)"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، VOL.1 ، العدد 3، 2017، ص ص 63-79.

GASMI AND LAOURARI (2017)³³²: باستخدام بيانات سنوية خاصة بالجزائر للفترة الممتدة من 1960 إلى 2016 اختبرا الباحثان امكانية وجود علاقة طويلة الأمد بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي REER للدينار الجزائري مع أسعار النفط الحقيقية، اجمالي الناتج المحلي للفرد بالنسبة الى الشركاء الرئيسيين في التجارة الخارجية للجزائر و هذا من اجل قياس اثر بالاسا سامويلسون، صافي الأصول الأجنبية ، معدلات التبادل التجاري، الانفاق الحكومي بدلالة الناتج الداخلي الخام و هذا بهدف بحث عارض أثر الانفاق طبقا لنظرية العلة الهولندية . باستخدام نموذج ARDL الانحدار الذاتي للابطاء الموزع توصل الباحثان إلى عدم وجود علاقة تكاملية بين المتغيرات المدروسة و الذي قاما بتفسيره على أنه لم يحدث أثر الإنفاق الناتج عن العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري ، لينتقل بعد ذلك الباحثان لفحص أثر انتقال أو حركة الموارد كمرحلة ثانية ، حيث اعتمدت الدراسة على النمو في ناتج القطاع التصنيعي كمتغير تابع و سعر الصرف الحقيقي الفعلي و أسعار النفط الحقيقية كمتغيرين مستقلين و هذا باستخدام نفس المنهجية المعتمدة سابقا (نموذج ARDL) ، بينت نتائج التقدير أن أسعار النفط الحقيقية أثرت سلبا على نمو الناتج الصناعي للجزائر عكس اسعار الصرف التي كان لها أثر ايجابي ، هذه النتائج المتباينة أكدت على خصوصية الاقتصاد الجزائري و أن حالة اللاتصنيع الذي يعاني منها البلد لا يمكن تفسيرها فقط عبر نظرية العلة الهولندية .

حداب محي الدين (2018)³³³: ناقش الباحث في اطروحته فكرة امكانية معانات الاقتصاد الجزائري من أعراض ظاهرة العلة الهولندية لا سيما أثر الانفاق الحكومي و تنقل عوامل الانتاج من القطاعات الانتاجية الى القطاع التوسعي للفترة ما بين 1990-2016 ، اعتمدت الدراسة على نموذجين اثنين لشعاع تصحيح الخطأ VECM ، حيث تضمن النموذج الأول الانفاق الحكومي كمتغير تابع اما النموذج الثاني فتضمن معدلات البطالة كمتغير تابع في حين بقيت المتغيرات المستقلة نفسها في كلا النموذجين و التي تمثلت في مدى مساهمة قطاع المحروقات ، الصناعة (خارج قطاع المحروقات) ، الفلاحة و الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي، توصلت الدراسة الى نتائج متباينة فمن جهة أثبتت وجود تراجع في القطاع الصناعي و الفلاحي كما نفت وجود دلائل قياسية على تأثر الاقتصاد الجزائري بأثر الإنفاق حسب التحليل الاقتصادي الذي جاءت به نظرية العلة الهولندية.

³³² Gasmi, F. and Laourari, I. ,Has Algeria Suffered From the Dutch Disease? Evidence From 1960–2016 Data, Revue d'économie politique, 127(6),2017, pp. 1029–1058.

³³³ حداب محي الدين ، "أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016" ، أطرحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2017-2018 .

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

ATTOUCHI AMEL (2020)³³⁴ : درس الباحث تأثير الصدمات النفطية على وضع الاقتصاد

الكلي و على ديناميكيات الدورات الاقتصادية مع امكانية ظهور أعراض العلة الهولندية في الجزائر ، بعد تحليل العلاقة بين النمو و الصدمات النفطية باستخدام نماذج NARDL/ARDL انتقل الباحث الى محاولة تحديد العلاقة بين أسعار النفط الحقيقية و معدل الصرف الحقيقي للدينار الجزائري و هذا بالاعتماد على بيانات

سنوية للفترة 1980-2017 ، و لتقدير هذه العلاقة استخدم الباحث نماذج TAR و MTAR و كذا اختبارات السببية الخطية و غير الخطية حيث كانت النتائج مخالفة لنظرية العلة الهولندية في شقها الذي يربط بين ارتفاع سعر صرف العملة المحلية و الازدهار في قطاع الموارد (المحروقات في حالة الجزائر) أي ان قيمة سعر صرف العملة المحلية لم ترتفع و هذا بسبب التشوه القطاعي للاقتصاد الجزائري مع تراجع القطاع الصناعي ، و في الأخير اقترح الباحث للخروج من هذه المعضلة ضرورة اتخاذ تدابير التنويع لتقليل هيمنة اقتصاد الطاقة .

قدال سيف الدين (2022)³³⁵ : بحثت الدراسة امكانية تواجد ظاهرة العلة الهولندية عبر دراسة الآثار المتوقعة لارتفاع أسعار المحروقات على الاقتصاد الجزائري ، باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام CGEM (يحتوي النموذج على 1048 معادلة غير خطية , 1048 متغير داخلي , 293 متغير خارجي بالإضافة الى الثوابت التي تم تحديدها و معايرتها على أساس حلقة التوازن الكلي) حيث تم إدراج الربيع النفطي كأحد عوامل الإنتاج الذي يعاد توزيعه على جميع الأنشطة الانتاجية بالتساوي و عبر بناء قاعدة معطيات النموذج عن طريق مصفوفة المحاسبة الاجتماعية ، خلصت الدراسة الى أن ارتفاع أسعار المحروقات ظل يتسبب في آثار عكسية على الاقتصاد الجزائري بفعل تقلص العديد من الأنشطة الاقتصادية بالإضافة الى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي مما يوحي بريعية الاقتصاد الجزائري من جهة و معاناته من المرض الهولندي من جهة أخرى .

■ و في الختام ، يتضح مما سبق ان ظاهرة العلة الهولندية مازالت محل اهتمام الباحثين و هي موضوع متجدد باعتبار ان هذه الظاهرة تعود للواجهة كلما فشلت احدى الدول التي تعتمد بصفة كبيرة على الموارد الطبيعية في اقتصادها على تحقيق نتائج اقتصادية مرضية و أن هذه البحوث القياسية جاءت كتكملة للجهود النظرية في هذا

³³⁴ Attouchi Manel , chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algérie : Etudes économétrique , These de doctorat En sciences Economiques , Univeristé Djillali Liabes De Sidi Belabbes, algérie , 2019-2020.

³³⁵ قدال سيف الدين ، "آثار ارتفاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري في اطار العلة الهولندية : نموذج التوازن الحسابي" ، مجلة : les cahiers du cread ، vol.38 ، العدد 2، ص ص 325-360.

المجال ، و بالعودة الى الاقتصاد الجزائري فقد تباينت نتائج الدراسات القياسية بين اقرار معانات الاقتصاد الجزائري من العلة الهولندية و بين نفي ذلك و يعود هذا التباين بشكل اساسي الى تعدد النماذج القياسية المستخدمة في هذه الدراسات اضافة الى الاختلاف في الفترات الزمنية و تعدد المتغيرات.

المبحث الثاني : فحص قياسي لمدى تاثر سعر صرف الدينار الجزائري بأعراض العلة الهولندية

المطلب الأول : منهجية الدراسة القياسية

1. التعريف بالنموذج القياسي المستخدم في الدراسة :

غالبا ما يلجأ الباحث في دراسته للعلاقات الكمية و السببية للمتغيرات الاقتصادية الى نموذج تصحيح الخطأ (ECM) عندما تتصف المتغيرات المراد دراستها بخاصية التكامل المشترك ، حيث يتميز هذا النموذج بالتوفيق بين سلوك العلاقات الاقتصادية في كل من الاجل القصير و الطويل مع الأخذ بفرضية ان المتغيرات الاقتصادية تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار يطلق عليها وضع التوازن .

و انطلاقا من واقع ان معظم السلاسل الزمنية الخاصة ببيانات المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في صورتها الاصلية ، هذا سيضعنا أمام عدم قدرة الطرق التقليدية على دراسة علاقات الانحدار بين المتغيرات ، حيث يؤدي استخدامها الى الحصول على نتائج مظللة أو ما يسما بالانحدار الزائف (spurious regression) و بالتالي حتمية اخذ الفرق الأول للمتغيرات لتجنب هذه الظاهرة ، و لكن أخذ هذه الفروق قد يخل بالعلاقات طويلة الاجل بين المتغيرات ، و التي تتميز بأهميتها الكبيرة خاصة لدى متخذي السياسات الاقتصادية³³⁶. من هنا تأتي أهمية نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (Vector error correction model) و الذي يسمح لنا بقياس العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات بدون الحاجة الى أخذ الفرق الأول كما يسمح لنا هذا النموذج بتقدير بيانات السلاسل الزمنية الغير مستقرة كل على حدا في حالة ما اذا كانت تتصف بخاصية التكامل المشترك فيما بينها كمجموعة (Co-integration Relationship) أي أن البواقي تكون مستقرة ، مما يدل على ان متغيرات النموذج المراد دراسته تتحرك كمجموعة في نفس الاتجاه و يمكنها التوازن في الاجل الطويل . أضف الى ذلك عبر هذه الطريقة يمكننا أيضا تحديد العلاقات في الأجل القصير تزامنا مع تحديد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، أيضا من مزايا نموذج (VECM) أنه يساعد في تحديد العلاقات السببية بين

³³⁶ Christopoulos D. K. & Tsionas E. G., Financial Development and Economic Growth: Evidence from Panel Unit Root and Co Integration Tests, *Journal of Development Economics*, Vol. 73, 2004 , PP. 55–74, www.elsevier.com/locate/econbase.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

المتغيرات ، فباستخدام اختبار (Wald Test) يتم تحديد علاقات السببية في الأجل القصير، كما أنه من خلال معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT) يتم تحديد علاقات السببية في الاجل الطويل .

ان نموذج تصحيح الخطأ هو نموذج ذاتي لكنه مقيد، و له علاقات تكامل مشترك تم توصيفها لتقيد على المدى الطويل سلوك المتغيرات الداخلية لتتجمع حولها علاقاتها التكاملية مع السماح بالتعديل الديناميكي في الأجل القصير³³⁷.

ان معادلة تصحيح الخطأ تكتب كالتالي :

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

كما يمكن كتابة المعادلة السابقة عبر الصيغة التالية:

$$\varepsilon_t = Y_t - \alpha - \beta X_t$$

حيث (Y) : المتغير التابع ، (X) : متجه من المتغيرات المفسرة، و حد تصحيح الخطأ يتمثل في البواقي (E) ، فاذا كانت البواقي مساوية للصفر فان المتغيرات Y و X تكون في حالة توازن ، و في حالة أن البواقي غير مساوية للصفر يعني هنالك تباعد عن التوازن للمتغيرات و الذي يعرف ب خطأ التوازن ، و في هذه الحالة يمكن افتراض أن (Y) لها علاقة مع (X) و مع القيم المتباطئة لكل من (Y) و (X) ، و يمكن تمثيل نموذج تصحيح الخطأ كما في المعادلة أدناه :

$$\Delta Y_t = \delta_0 \Delta X_t - u(Y_{t-1} - \alpha - \beta X_{t-1}) + \varepsilon_t$$

حيث تمثل (Δ) : الفروق الأولى. و توضح المعادلة أعلاه أن التغير في Y يعتمد على التغير في X و كذلك القيم المتباطئة لخطأ التوازن ، و هذا يتضمن أنه عندما تكون القيمة Y_{t-1} أعلى من القيمة التوازنية فان قيمة Y_t سوف تنخفض في الفترة القادمة لتصحيح الخطأ و هذا بالاعتماد على القيمة التي تأخذها معلمة تصحيح الخطأ C و عليه فان النموذج يدرس الكيفية التي يجب أن تصححها القيمة (Y) للعودة إلى التوازن و من هنا تأتي أصل تسمية النموذج : نموذج تصحيح الخطأ .

³³⁷ محمد علي حميد، طازم أحمد حمادة البطاط ، "قياس و تحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا و اليونان نموذجاً"، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد، 2016، ص.125.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

يجب الإشارة هنا أيضا أن كل من (β, δ_0) تقيسان معالم الأجل الطويل و الأجل القصير بالمقابل تقيس (u) سرعة التكيف لتوازن الأجل الطويل.

ستعتمد الدراسة على نموذجين اثنين في قياس العلاقات السببية بين المتغيرات و فحص أعراض العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري لاسيما اثر الانفاق SPENDING EFFECT حيث ان ازدهار قطاع الموارد النفطية و ارتفاع أسعاره يؤدي الى طفرة في المداخيل من العملة الاجنبية و ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية بصفة مرضية تؤثر سلبا على القطاع المصنع للبلد و قدرته على المنافسة و الذي سمته النظرية ب LAGGING SECTOR القطاع المتأخر.

بالنسبة للنموذج الأول: سيكون سعر الصرف الحقيقي الفعلي كمتغير تابع ، و المتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة :الإنفاق الحكومي ، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة، المعروض النقدي أو الكتلة النقدية

بالنسبة للنموذج الثاني: سيعتمد على نفس المتغيرات المستقلة في النموذج الأول بدلالة علاوة سعر الصرف الموازي كمتغير تابع .

2. خطوات تطبيق نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات

1.2. اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) ، لتحديد مدى استقرار أو عدم استقرار المتغيرات الخاصة بالنموذج .

الخطوة الأولى لدراسة السلاسل الزمنية تتمثل باختبار استقراريتها ، حيث يدل عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية في الكثير من الأحيان الى وجود جذر الوحدة و بالتالي امكانية أن يكون الانحدار محل الدراسة مزيفا، و ستعتمد الدراسة على اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller .

1.1.2. اختبار ديكي فولر الموسع (AUGUMENTED DICKEY FULLER)

يتطلب القيام باختبار (ADF) للتأكد من إمكانية سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة من عدمه ثلاثة معادلات كالتالي³³⁸:

$$\begin{aligned} \Delta y_t &= \mu + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t & - \text{إمكانية وجود حد ثابت وبدون اتجاه زمني} \\ \Delta y_t &= \mu + \alpha T + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t & - \text{إمكانية وجود حد ثابت واتجاه زمني} \\ \Delta y_t &= \delta y_{t-1} + \varepsilon_t & - \text{بدون حد ثابت واتجاه عام} \end{aligned}$$

وفقا للمعادلات أعلاه يكون قبول الفرضية الصفرية ($H_0: P=1$) التي تعني إن السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تتضمن جذر الوحدة، وبالعكس إمكانية قبول الفرضية البديلة ($H_1: P < 1$) التي تعني سكون السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة، ويتم التحقق من اختبار (ADF) بالمقارنة بين القيمة المحسوبة t_{CAL} مع القيمة الحرجة (الجدولية) t_{Tab} عند مستوى معنوية (1%، 5%، 10%)³³⁹. فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من الجدولية (بالقيم المطلقة) فهذا يعني أن السلسلة الزمنية ساكنة عند المستوى، وتكون هذه السلسلة الزمنية غير ساكنة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الجدولية (بالقيم المطلقة)، وفي هذه الحالة يتطلب أخذ الفرق الأول. قام كل من ديكي و فولر عام 1981 بتطوير اختبار لجذر الوحدة أطلق عليه فيما بعد باسم اختبار ديكي- فولر الموسع باستخدام متغير ذو إبطاء للمتغيرات المفسرة للتوصل إلى نتيجة مفادها معالجة نقطة الضعف التي يعاني منها اختبار ديكي- فولر البسيط المتمثلة بمشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ، ما يجعله أكثر دقة وكفاءة من اختبار ديكي- فولر البسيط، ويمكن توضيح اختبار ديكي- فولر الموسع من خلال المعادلة التالية³⁴⁰:

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t$$

2.2. تحديد فترات التباطؤ الزمني المثلى (Optimal Lag Length)

من الخطوات الأساسية التي يجب استخدامها لاجراء اختبار التكامل المشترك و تقدير المعلمات في كل من الأجل الطويل و الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM) هو تحديد مدة فترة الإبطاء المثلى (OPTIMAL LAG LENGTH) للنموذج، حيث تعتبر عملية تقدير رتبة نموذج مشكلة

³³⁸Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979, p.428.

³³⁹ Wooldridge, Jeffrey M, Introductory Econometrics: A Modern Approach, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013, P349.

³⁴⁰ Gujarati ,Damodar.N, Basic Econometrics,5Th edition ,New York, 2005, p.759.

بارزة³⁴¹، فلو تم اختيار رتبة أدنى من الرتبة الفعلية سيؤدي بنا هذا الى عدم اتساق معلمة النموذج أما في حالة اختيار رتبة أعلى فان تباين النموذج سيزداد والذي سيؤدي الى فقدان صحة النموذج ، و سيتم القيام بذلك بالاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي (VAR) من خلال أربع معايير يتيحها نظام EVIEWS10، ان هذه المعايير ترمي كلها الى تدنية مجموع مربعات البواقي الى أقل قيمة ممكنة و التي تحسب كالآتي :

1.2.2. معيار خطأ التنبؤ النهائي FINAL PREDICTION ERROR : قام الباحث أكايكي

باقترح هذا المعيار عام (1969،1970) سمي بمعيار خطأ التنبؤ النهائي و يرمز له بالرمز FPE و يعرف

$$FPE(p) = \hat{\sigma}_a^2 \left(1 + \frac{p}{n}\right) \left(1 - \frac{p}{n}\right)^{-1} : \text{كالتالي}^{342}$$

و يعتبر هذا المعيار كتقدير لتباين خطأ التنبؤ لفترة تنبؤية قادمة واحدة (L=1) ، و يمكن كتابة المعادلة أعلاه

$$FPE(p) \cong \frac{n+p}{n-p} \hat{\sigma}_a^2 : \text{كما يلي}$$

حيث أن P : رتبة النموذج المختارة

N : عدد المشاهدات المقابلة لعدد البواقي

$$\hat{\sigma}_a^2 : \text{تقدير تباين الخطأ}$$

2.2.2. معيار معلومة أكايكي Akaike information criterion : يعد هذا المعيار من أحد

الأدوات القياسية لنمذجة بيانات السلاسل الزمنية لقياس ملائمة النموذج الاحصائي ب M من المعلمات حيث وضع من قبل العالم الياباني (هيرو توغو أكايكي) في عام 1973³⁴³ ، و يرمز له بالرمز (AIC) ، و يمكن

التعبير عنه عبر المعادلة التالية : $AIC(M) = -2\ln[\text{MaximumLikelihood}] + 2M$

أو

$$AIC(M) = -2\ln \frac{RSS}{n} + 2M$$

³⁴¹ Shibata, Ritei , Selection of the Order of an Autoregressive Model by Akaike's Information Criterion , Biometrika, Vol. 63, No. 1, 1976, PP. 117-126.

³⁴² الناصر، عبد المجيد حمزة، أحلام أحمد ، "المقارنة بين طرائق تحديد رتبة النموذج الانحدار الذاتي الطبيعي باستعمال بيانات مولدة و بيانات لبعض العناصر المناخية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد(48)، 2007، ص 253.

³⁴³ Akaike, Hirotugu , (Statistical Predictor Identification) – Ann. Inst. Statist., Vol. 22, 1970, PP. 203-217.

اذ أن :

RSS = تمثل مجموع مربعات الانحدار

M : تمثل عدد معلمات النموذج

N : تمثل عدد المشاهدات

و أن دالة LOG_likelihoood تأخذ الصيغة التالية :

$$LNL = -\frac{n}{2} \ln(2\pi\sigma_a^2) - \frac{1}{2\sigma^2} s(\underline{\phi})$$

حيث

$$s(\underline{\phi}) = \sum_t^n = -p \left[E \left(\frac{a_t}{\phi} \cdot Z \right) \right]^2$$

و عند تعظيم المعادلة الأخيرة نحصل على الصيغة التقريبية لمعيار أكايكي (AIC)

$$AIC(M) \simeq n \ln \hat{\sigma}_a^2 + n(1 + \ln(2\pi)) + 2p$$

ان الحد الثاني لمعامل أكايكي بعد تعظيم المعادلة يكون ثابتا (constant) و عليه تصبح المعادلة الأخير

لمعيار أكايكي AIC كالتالي :

$$AIC(M) \simeq n \ln \hat{\sigma}_a^2 + 2M$$

3.2.2. معيار معلومات شوارتز³⁴⁴

و ضع هذا المعيار من طرف Schwarz في عام 1978 و الذي يرمز له بالرمز : SIC و قد عالج هذا المعيار

مشكلة التقدير المفرط للنماذج و من مزايا هذا المعيار أنه يقدر النماذج باتساق ، و يمكن تعريفه من خلال

الصيغة التالية :

$$SIC = \frac{-2L}{T} + \frac{2K}{T}$$

$$L = \frac{-T}{2} (1 + \ln(2\pi)) + \ln \frac{\hat{u}'\hat{u}}{T}$$

³⁴⁴ Ayalew, S., M. C. Babu, and L. K. M. Rao., Comparison of New Approach Criteria for Estimating the Order of Autoregressive Process , *Department of Statistics, Andhra University, India , ISSN: 2278-5728 Volume 1, Issue 3 (July-Aug 2012), 2012, PP 10-20 .*

$\hat{u}'\hat{u}$: يمثل مجموع مربعات الأخطاء

K : يمثل عدد المعالم

T : عدد المشاهدات

4.2.2. معيار حنان-كوين Hannan-Quinn Criterion

قام الباحثان (Hannan-Quinn) باقتراح معيار جديد سمي عليهما في عام 1979 ، و يرمز لها بالرمز H-Q ، ان الصيغة الرياضية لهذا المعيار تأخذ الشكل التالي³⁴⁵ :

$$H_Q(m) = \ln(\hat{\sigma}_a^2) + \frac{2m \ln(\ln n)}{n} ; \quad c > 2$$

أو

$$H_Q(m) = n \ln \frac{RSS}{n} + 2m \ln[\ln(n)]$$

حيث تمثل :

RSS : تمثل مجموع مربعات الانحدار

M : تمثل عدد المعلمات في النموذج

N : تمثل حجم العينة

3.2. تحليل التكامل المشترك بين متغيرات النموذج باستخدام أسلوب جوهانسون-جوسيلوس للتكامل

المشترك Johansen-Juselius Cointegration test

من أبرز خصائص نظرية التكامل المشترك انها تتميز بتحليل السلاسل الزمنية الغير ساكنة، حيث يرى كل من (Engle, Granger 1987) أنه من الممكن توليد مزيج خطي يتصف بالسكون (متكامل من الدرجة الصفرية) من سلاسل زمنية غير ساكنة . و في هذا السياق يوجد العديد من الاختبارات التي تدرس التكامل المشترك حيث نجد من أشهرها اختبار جوهانسون-جوسيلوس و الذي يعتبره الخبراء من الأحسن في هذا الميدان حيث يتميز هذا الاختبار بملائمته للعينات صغيرة الحجم و بقدرته على اختبار أكثر من متغيرين، كما

³⁴⁵ الناصر، عبد المجيد حمزة، أحلام أحمد، مرجع سابق، ص. 251-272.

انه يكشف عن وجود تكامل مشترك فريد بين المتغيرات. من أجل تحديد عدد متجهات التكامل المشترك، فان الاعتماد الأساسي يندرج على اختبارين مبينين على دالة الامكانات العظمى و هما³⁴⁶:

1.3.2. اختبار الأثر (Trace test) و فيه يختبر الفرض العدمي H_0 على أن عدد المتجهات التكامل المشترك يقل عن أو يساوي العدد (q) في مقابل الفرض البديل H_1 الذي يشير الى أن (q=r) و يحسب على

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^p \ln(1 - \lambda_i) : \text{النحو التالي}$$

2.3.2. اختبار القيمة العظمى (Maximal eigenvalue) و يحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \lambda_{r+1})$$

في هذا الاختبار، نختبر الفرض العدمي H_0 بوجود متجه (r) للتكامل المشترك ، في مقابل الفرض البديل H_1 بوجود (r+1) متجه للتكامل المشترك.

❖ في حالة وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات ، يتم تطبيق نموذج تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM) و الذي نقوم عبره بتحليل السببية طويلة الاجل بواسطة معنوية معامل تصحيح الخطأ (ECT)

❖ بعدها سيتم تقدير المعادلة التي تحتوي على المتغيرات المراد تحليلها بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) و دراسة العلاقة السببية قصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع باستخدام اختبار (Wald Test)

2.6. اختبارات صلاحية النموذج

- اختبار معامل التحديد R^2 : يشير معامل التحديد الى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة في النموذج.
- اختبار فيشر F: يستخدم اختبار فيشر للتأكد من أن النموذج مقبول احصائيا ، في برنامج Eviews يمكن التأكد من المعنوية الاحصائية لمعادلة الانحدار المقدرة ككل عبر قراءة قيمة (p-value) .
- اختبار ديرين واتسون (DW) : يصلح هذا الاختبار لنظام المرتبة الأولى من الارتباط الذاتي للأخطاء ،

³⁴⁶ إيمان محمد ابراهيم علي، "أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية: الدلائل من مصر"، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 22، العدد الثاني، 2021، ص 559.

و لكنه بالرغم من اشتقاقه على اساس حجم العينة الكبيرة ، فانه ينطبق على العينات صغيرة الحجم³⁴⁷ .

تتمثل فرضية الاختبار $H_0 : \rho=0$ عدم وجود ارتباط ذاتي **VS** $H_1 : \rho \neq 0$ وجود ارتباط ذاتي تحسب احصائية دارين واتسون على النحو التالي :

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^n (\hat{\epsilon}_t - \hat{\epsilon}_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^n \hat{\epsilon}_t^2}$$

هذه الاحصائية تكون قيمتها المقدرة بالضرورة بين 0 و 4. اذا كانت قيمة DW تساوي أو قريبة من 2 يتم قبول فرضية العدم و الاقرار بعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى بين الأخطاء الاحصائية³⁴⁸.

- اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين White test)³⁴⁹ :

اقترح (White) اختبارا يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي و جميع المتغيرات المستقلة و كذا مربعاتها يمكن ابراز خطوات هذا الاختبار كما يلي :

- تقدير النموذج العام $Y = XB + \epsilon$ بطريقة المربعات الصغرى العادية ثم حساب مربعات البواقي $\hat{\epsilon}_t^2$.
- تقدير المعادلة الوسيطة التالية :

$$\hat{\epsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 x_{t1} + \alpha_1 x_{t1}^2 + \dots + \beta_k x_{tk} + \alpha_k x_{tk}^2 + \mu_t$$

- ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .
فرضية ثبات تباين الاخطاء (H_0) التي ينبغي اختبارها هي :

$$H_0: \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 \dots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

إحصائية مضاعف لاگرانج $LM = n R^2$ تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $2K$. اذا كان $LM =$

$n \cdot R^2(2k)$ فاننا نرفض فرضية العدم أي أن تباين الأخطاء غير متجانس.

و في نظام *Eviews* يمكن اختبار مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء عبر احتمال مربع كاي *Prob.chi-squared* ، فاذا كانت أكبر من 0.05 نقبل الفرضية العدم القائلة بأن البواقي ذات تباين متجانس و هذا باستخدام اختبار وايت.

³⁴⁷ تومي صالح، "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي"، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 54 .

³⁴⁸ [https://web.archive.org/web/20200310143021/http://theses.univ-](https://web.archive.org/web/20200310143021/http://theses.univ-lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2007.brunel_j&part=127977)

lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2007.brunel_j&part=127977, date de consultation:10/10/2023

³⁴⁹ محمد شيخي، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2012، ص115.

- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يرتكز هذا الاختبار على اختبار فيشر و مضاعف لاغرانج و الذي يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي أكبر من الواحد ، يكتب الارتباط الذاتي للأخطاء من الدرجة (ρ) على النحو التالي³⁵⁰ :

$$\varepsilon_t = \rho_1 \varepsilon_{t-1} + \rho_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \rho_p \varepsilon_{t-p} + \mu_t$$

و النموذج العام للأخطاء المرتبط ذاتيا ذات الدرجة (ρ) :

$$Y_t = a_1 x_{1t} + a_2 x_{2t} + \dots + a_k x_{kt} + a_0 + \rho_1 e_{t-1} + \rho_2 e_{t-2} + \dots + \rho_p e_{t-p} + \mu_t$$

و يوجد ثلاث خطوات لتقدير النموذج :

أ- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي ε_t

ب - تقدير المعادلة الوسيطة التالية :

$$\varepsilon_t = a_1 x_{1t} + a_2 x_{2t} + \dots + a_k x_{kt} + a_0 + \rho_1 e_{t-1} + \rho_2 e_{t-2} + \dots + \rho_p e_{t-p} + \mu_t$$

ثم حساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 .

ج - فرضية استقلال الأخطاء (H_0) التي ينبغي اختبارها هي :

$$H_0: \rho_1 = \rho_2 = \dots = \rho_p = 0$$

و هناك طريقتان لاتخاذ القرار : اما اجراء اختبار فيشر الكلاسيكي لاستقرار المعاملات أو اللجوء لإحصائية (LM) التي تتبع توزيع $\chi^2 > R^2$. فاننا نرفض فرضية استقلال الأخطاء.

و في نظام *Eviews* يمكن اختبار مشكلة الارتباط الذاتي باستخدام *LM TEST* مباشرة ملاحظة

الاحتمال الخاص ب احصاءة (*Obs*R-squared*) فاذا كانت أكبر من مستوى معنوية 0.05 نقبل

فرضية عدم القائلة بأن بواقي النموذج المقدر لا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

ان الهدف من هذا الاختبار هو معرفة ما اذا كانت المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي و الذي من صفاته وجوب

أن يكون معامل الالتواء (SKEWNESS) و أن يكون معامل التفلطح (Kurtosis) يساوي 3 .

³⁵⁰ Régis Bourbonnais, Économétrie Cours et exercices corrigés, 9e édition, Dunod ,Paris, 2015, P.P 130-131.

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

يمكن استخدام احصائية (JARQUE BERRA) لاختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ، حيث تحسب عبر

$$LJB = \frac{T}{6} [T^{-1} \sum_{t=1}^T (\hat{\mu}_t^S)^3]^2 + \frac{T}{24} [T^{-1} \sum_{t=1}^T (\mu_t^S)^4 - 3] :^{351}$$

يقوم هذا الاختبار على اختبار الفرضيتين التاليتين :

$$H_0 : E(\mu_T^S)^3 = 0 \text{ and } E(\mu_T^S)^4 = 3 \quad \text{: فرضية العدم (التوزيع الطبيعي)}$$

$$H_1 : E(\mu_T^S)^3 \neq 0 \text{ and } E(\mu_T^S)^4 \neq 3 \quad \text{: الفرضية البديلة (التوزيع غير الطبيعي)}$$

و باستخدام برنامج EVIEWS يمكن التأكد من اختبار JARQUE-BERA عن طريق قيمة

P-VALUE ، فاذا كانت قيمة P-VALUE أكبر من مستوى معنوية 0.05 نقبل الفرضية العدم و أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، أما اذا كانت قيمة P-VALUE أقل من مستوى معنوية 0.05 نرفض الفرضية العدمية و نقبل الفرضية البديلة وبالتالي فان البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي .

3.التعريف بمتغيرات الدراسة :

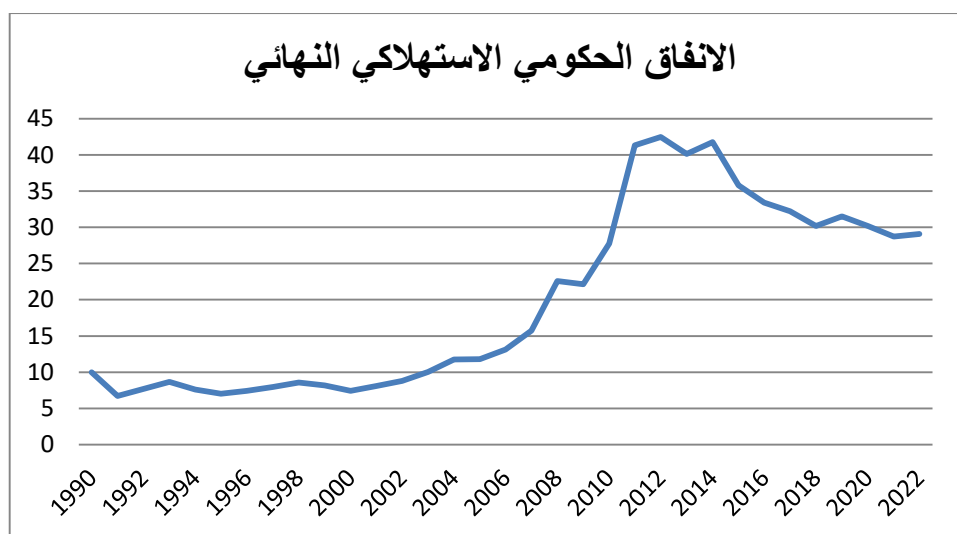
GOV - يمثل هذا المتغير الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي³⁵² ، ان سياسة الحكومة في الانفاق تأثر في سعر الصرف الحقيقي ، حيث يختلف هذا الاثر حسب السلوك الانفاقي للحكومة و ما اذا كان هذا الانفاق موجه نحو قطاع السلع التبادلي أو قطاع السلع الغير التبادلي ، ففي الحالة الاولى اي انفاق حكومي على السلع التبادلية أكبر من السلع الغير تبادلية تميل قيمة سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية للانخفاض و في حالة العكس ترتفع قيمة سعر الصرف الحقيقي (Lossifov and loukoianova,2007) ، أخذت بيانات السلسلة الزمنية من البنك الدولي و هي بالمليار دولار .

³⁵¹ helmut lu tkepohl and markus kra,tzig, applied time series econometrics, cambridge university press, new york, usa, 2004, p.p. 45-46.

³⁵² يمثل الانفاق الاستهلاكي النهائي للحكومة ، مجموع انفاق الحكومة على السلع و الخدمات الاستهلاكية الفردية و الجماعية.

الشكل رقم (04-01) : منحى الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي (1990-2022)

الوحدة: مليار دولار



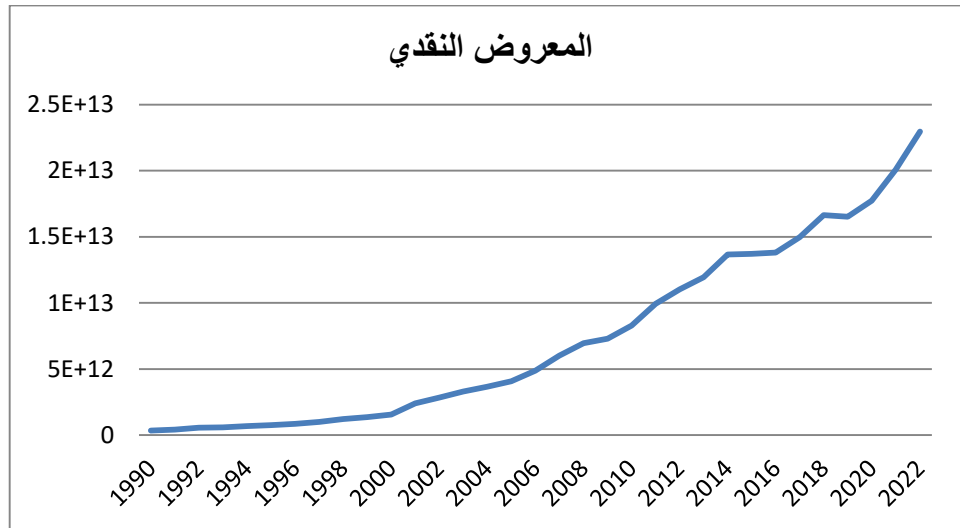
المصدر: البنك الدولي

- M2: يمثل هذا المتغير المعروض النقدي بمفهومه الواسع و يشمل كل المتاحات النقدية اضافة الى الودائع

لأجل ، أكدت الدراسات السابقة التي تناولت العلة الهولندية أن التوسع في المعروض النقدي له علاقة عكسية مع سعر الصرف الحقيقي ، حيث أن الزيادة في المعروض النقدي يزيد في المستوى العالم للأسعار داخل البلد و بالتالي تحسن في سعر الصرف الحقيقي الفعلي (Shahid Hussain Javaid) ، اخذت البيانات من البنك الدولي و هي بالدينار الجزائري

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

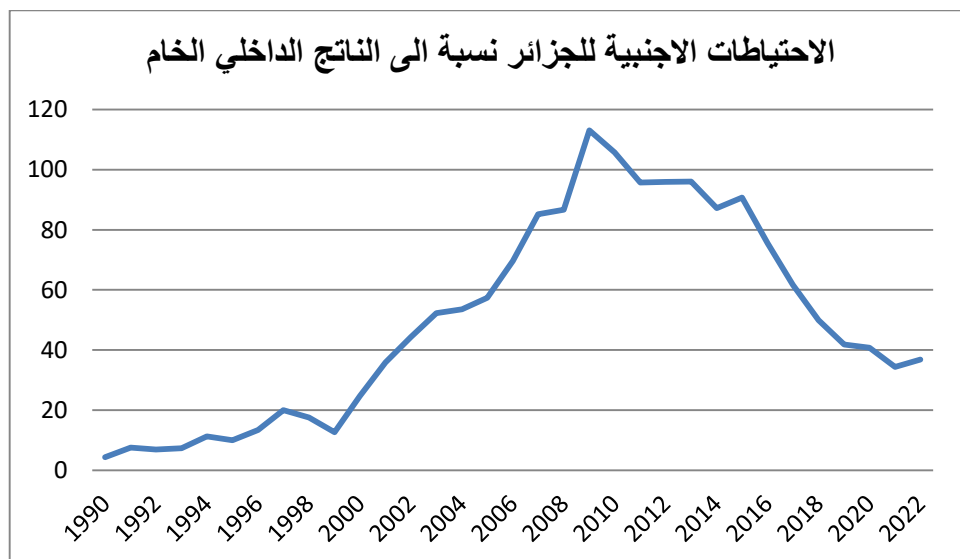
الشكل رقم (02-04) : منحى المعروض النقدي (1990-2022) الوحدة: الدينار الجزائري



المصدر : البنك الدولي

Reserp - الاحتياطات الأجنبية للجزائر كنسبة من الناتج الداخلي الخام ،بينت نظرية العلة الهولندية ان الفوائض النقدية المتأتية من القطاع المزدهر ان لم يتم تعقيمها ستؤدي الى تحسن في قيمة سعر الصرف الحقيقي ، أخذت بيانات هذا المتغير من البنك الدولي و هي عبارة عن نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام .

الشكل رقم (03-04) : منحى الاحتياطات الأجنبية (1990-2022) الوحدة: %

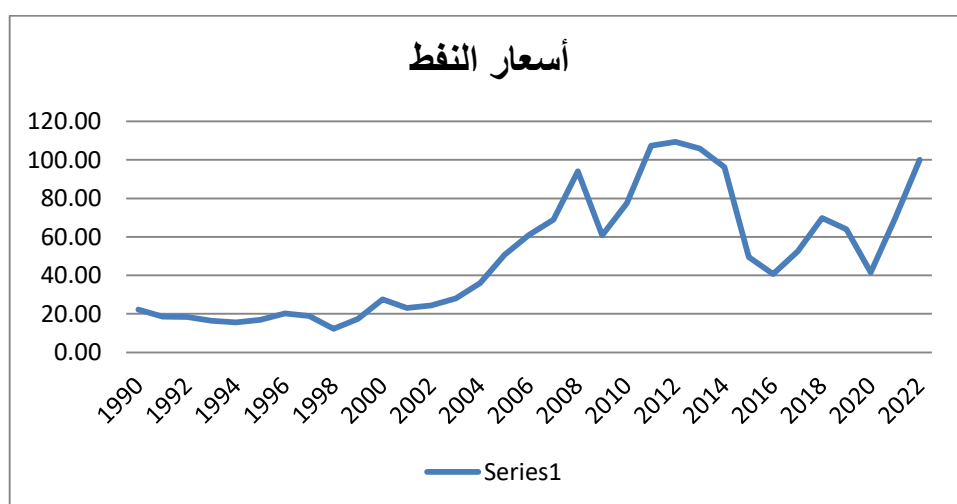


المصدر : البنك الدولي

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

OP - تعبر عن متوسط سعر النفط السنوي لسلة اوبك opec basket ، يمثل هذا المتغير القطاع المزدهر حسب نظرية العلة الهولندية حيث تنص النظرية ان يلعب هذا القطاع دورا سلبيا في الاقتصاد أي ان زيادة أسعار النفط ستؤدي الى ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للعملة المحلية الذي سيؤدي بدوره الى حدوث لاتصنيع في البلد، أخذت الاحصائيات من الموقع الرسمي لمنظمة اوبك <https://www.opec.org> و هي بالدولار الامريكي .

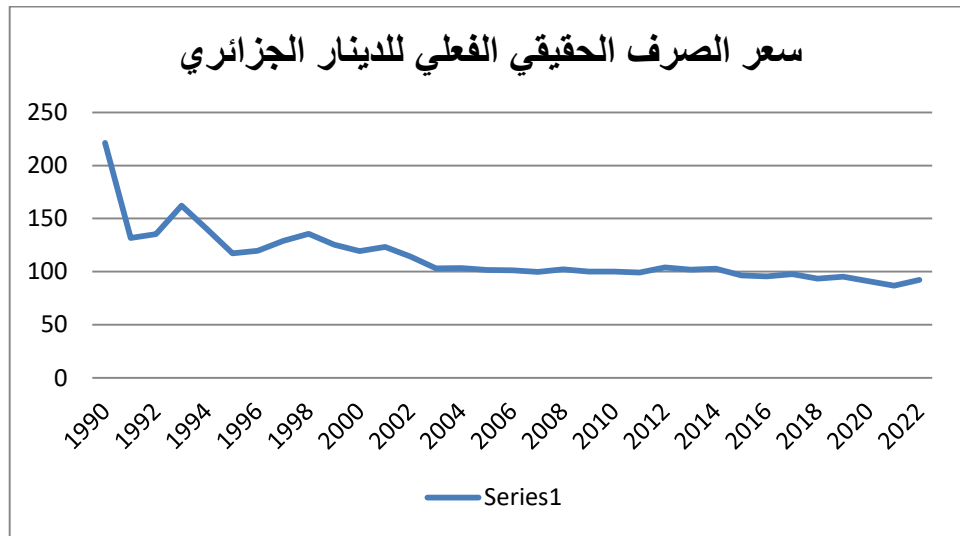
الشكل رقم (04-04) : منحى أسعار النفط (1990-2022) الوحدة: دولار أمريكي



المصدر : منظمة الدول المصدرة للنفط، <https://www.opec.org>

REERDZ - سعر الصرف الحقيقي الفعلي ، وفقا لنظرية العلة الهولندية فان أثر الإنفاق نتيجة العوائد المالية المتأتية من التوسع في قطاع الموارد سيؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي و بالتالي من المتوقع أن تكون العلاقة عكسية بين سعر النفط و قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري ، تم الحصول على الإحصائيات من صندوق النقد الدولي .

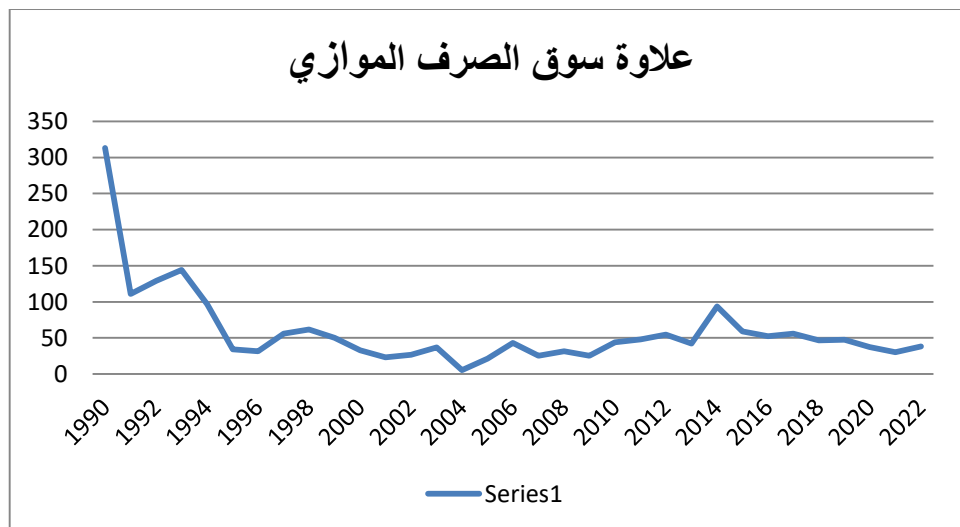
الشكل رقم (04-05) : منحني سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري (1990-2022) الوحدة: دج



المصدر : صندوق النقد الدولي

PREM - تمثل علاوة سوق الصرف الموازي بالدولار الأمريكي و هي الفارق بين سعر الصرف الموازي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و سعر الصرف الرسمي للدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلى سعر الصرف الرسمي بالنسبة المئوية ، حيث تعتبر الجزائر من البلدان التي تعاني من تواجد سوق صرف موازي واسعة النطاق ، تم أخذ بيانات سعر الصرف الرسمي من البنك الدولي أما سوق الصرف الموازي فتم الاعتماد على بيانات غير رسمية من السوق الموازي.

الشكل رقم (04-06) : منحني علاوة سوق الصرف الموازي (1990-2022) الوحدة: %



المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات غير رسمية للسوق الموازي

المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الأول الخاص بسعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري

1. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية للمتغيرات :

1.1. اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى AT LEVEL :

الجدول رقم (01-04) : اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى AT LEVEL

| النتيجة | القيمة الجدولية ل ADF عند 5 % | القيمة المحسوبة ADF | النماذج | المتغيرات |
|------------|-------------------------------|---------------------|------------------------|-----------|
| مستقرة | -2.95 | -4.42 | بوجود ثابت | REERDZ |
| مستقرة | -3.55 | -7.39 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | -1.54 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -2.95 | -0.48 | بوجود ثابت | GOV |
| غير مستقرة | -3.57 | -2.20 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | 1.11 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -2.95 | -2.77 | بوجود ثابت | M2 |
| غير مستقرة | -3.55 | -0.50 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | 8.71 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -2.95 | -1.17 | بوجود ثابت | OP |
| غير مستقرة | -3.55 | -2.16 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | 0.07 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -2.96 | -1.37 | بوجود ثابت | RESERP |
| غير مستقرة | -3.55 | 0.11 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | -0.19 | بدون اتجاه و ثابت | |
| مستقرة | -2.95 | -3.72 | بوجود ثابت | PREM |
| غير مستقرة | -3.55 | -3.50 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | -1.15 | بدون اتجاه و ثابت | |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد نظام EViews 10 .

2.1. اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الأول FIRST DIFFERENCE :

الجدول رقم (02-04) : اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الاول FIRST

DIFFERENCE

| المتغيرات | النماذج | القيمة المحسوبة ADF | القيمة الجدولية ل ADF عند 5 % | النتيجة |
|-----------|-----------------------|---------------------|-------------------------------|---------|
| REERDZ | وجود ثابت | -9.48 | -2.96 | مستقرة |
| | وجود ثابت و اتجاه عام | -9.14 | -3.56 | مستقرة |
| | بدون اتجاه و ثابت | -9.53 | -1.95 | مستقرة |
| GOV | وجود ثابت | -5.30 | -2.96 | مستقرة |
| | وجود ثابت و اتجاه عام | -5.21 | -3.56 | مستقرة |
| | بدون اتجاه و ثابت | -4.87 | -1.95 | مستقرة |
| M2 | وجود ثابت | -4.26 | -2.96 | مستقرة |
| | وجود ثابت و اتجاه عام | -4.96 | -3.56 | مستقرة |
| | بدون اتجاه و ثابت | -1.99 | -1.95 | مستقرة |
| OP | وجود ثابت | -5.06 | -2.96 | مستقرة |
| | وجود ثابت و اتجاه عام | -4.95 | -3.56 | مستقرة |
| | بدون اتجاه و ثابت | -4.85 | -1.95 | مستقرة |
| RESERP | وجود ثابت | -3.9 | -2.96 | مستقرة |
| | وجود ثابت و اتجاه عام | -4.29 | -3.56 | مستقرة |
| | بدون اتجاه و ثابت | -3.93 | -1.95 | مستقرة |
| PREM | وجود ثابت | -6.15 | -2.96 | مستقرة |
| | وجود ثابت و اتجاه عام | -6.29 | -3.56 | مستقرة |
| | بدون اتجاه و ثابت | -6.13 | -1.95 | مستقرة |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج نظام EViews 10

ان نتائج اختبار جذر الوحدة الموسع لديكي فولر AUGMENTED ADF اظهرت لنا أن السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة في صورتها الأصلية عند مستوى معنوية 5% و التي أصبحت كلها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول و بالتالي رفض الفرضية العدمية و قبول الفرضية البديلة ($H_1: P < 1$) ، أي عدم وجود جذر الوحدة للسلاسل الزمنية بعد أخذ الفرق الاول و عليه فمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

تم ادخال اللوغاريتم النبيري على كل متغيرات نموذج الدراسة الا متغير الاحتياطات الأجنبية و الذي هو عبارة عن نسبة مئوية من الناتج الداخلي الخام.

2. تحديد فترة التباطؤ المثلى:

الجدول رقم (04-03): درجة تأخر النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: REERDZ GOV OP RESERP M2
Exogenous variables: C
Date: 12/31/23 Time: 18:06
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------|-----------|-----------|------------|-----------|------------|
| 0 | -139.1483 | NA | 0.010261 | 9.609889 | 9.843422 | 9.684598 |
| 1 | 44.59696 | 293.9925* | 2.67e-07 | -0.973131 | 0.428067* | -0.524876 |
| 2 | 72.19544 | 34.95807 | 2.62e-07 | -1.146363 | 1.422499 | -0.324562 |
| 3 | 106.5772 | 32.08962 | 2.16e-07* | -1.771812* | 1.964715 | -0.576465* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج EViews 10.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04-03) بان عدد فترات الإبطاء المثلى هو (3) اعتماداً على معيار *AKAIKE* (AIC) ، (HANNAN QUINN) (HQ) و FPE حيث انه كلما كانت نتائج المؤشرات اعلاه في الجدول اقل قيمة كلما كان النموذج أحسن للدراسة القياسية.

3. اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون :

بينت دراسة الاستقرارية للمتغيرات المدرجة محل الدراسة أن كلها مستقرة بعد أخذ الفرق الأول (I1) و بالتالي امكانية اجراء اختبار التكامل المشترك ل JOHANSEN(1988) و الذي يشترط لاستخدامه أن تكون كافة المتغيرات لها نفس رتبة التكامل³⁵³ (MUHAMMED , 2011) للتحقق من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات .

³⁵³ Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I “Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria”, Developing Country Studies, Vol. 1, No. 1, PP. 56-66,2011, disponible sur le site : www.iiste.org.

الجدول رقم (04-04): اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون

| | | | | |
|--|------------|-----------|----------------|---------|
| Included observations: 29 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: REERDZ GOV OP RESERP M2 | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 3 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.886559 | 134.9443 | 69.81889 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.686278 | 71.82657 | 47.85613 | 0.0001 |
| At most 2 * | 0.561967 | 38.20833 | 29.79707 | 0.0043 |
| At most 3 | 0.303128 | 14.26994 | 15.49471 | 0.0758 |
| At most 4 | 0.122706 | 3.796489 | 3.841466 | 0.0514 |
| Trace test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | | |
| Hypothesized | | Max-Eigen | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.886559 | 63.11777 | 33.87687 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.686278 | 33.61824 | 27.58434 | 0.0074 |
| At most 2 * | 0.561967 | 23.93839 | 21.13162 | 0.0196 |
| At most 3 | 0.303128 | 10.47345 | 14.26460 | 0.1827 |
| At most 4 | 0.122706 | 3.796489 | 3.841466 | 0.0514 |
| Max-eigenvalue test indicates 3 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

تشير نتائج اختباري TRACE TEST واختبار القيمة الذاتية Eigen value test الواردة في الجدول رقم (04-04) الى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج ، حيث يلاحظ أن القيم المحسوبة لاختباري اختبار الأثر و القيمة الذاتية أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، و نقبل الفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة بالاضافة الى ذلك يشير اختبار الأثر على احتواء النموذج على 3 أشعة للتكامل المشترك على الأقل بين متغيرات النموذج أما بالنسبة ل اختبار القيمة الذاتية العظمى فهو أيضا يشير الى وجود 3 أشعة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

4. نتائج تقدير نموذج (VECM) :

1.4. اختبار السببية في الأجل الطويل :

تسمح معاملات تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) باستنباط العلاقات السببية طويلة الاجل و قصيرة الأجل معا ، و ذلك من خلال تقديرات التحليل الديناميكي متعدد المتغيرات وفقا لنموذج (VECM) .

- ان مخرجات نموذج (VECM) بالاستعانة ببرنامج الايفوز لتقدير العلاقات السببية في الأجل الطويل كما هو مبين في الملحق رقم (01)، أعطت المعادلة التالية :

$$REERDZ_{t-1} = +0,4GOV_{t-1} - 0.2OP_{t-1} + 0,0003RESERP_{t-1} - 0.18M2_{t-1} + 9.8$$

2.4 اختبار السببية قصيرة الأجل بالاعتماد على نتائج (VECM) :

كما تقدمنا سابقا فان نموذج (VECM) يسمح لنا باستنباط العلاقة قصيرة الأجل و طويلة الاجل معا ، و لبوغ هذا الهدف سنضع المعادلة التي تحتوي على كل من : أسعار النفط، الانفاق الحكومي، الكتلة النقدية و احتياطي النقدي الأجنبي للجزائر كمتغيرات مستقلة بدلالة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري كمتغير تابع و التي تحصلنا عليها عبر تقديرمتغيرات الدراسة بواسطة نموذج متجه تصحيح الخطأ في الملحق رقم (01) و التي كانت كالتالي :

$$\begin{aligned} D(REERDZ) = & C(1)*(REERDZ(-1) - 0.403048039394*GOV(-1) + 0.200623736371*OP(-1) \\ & - 0.000388594866503*RESERP(-1) + 0.189823699729*M2(-1) - 9.80228960854) + C(2)*D(REERDZ(-1)) \\ & + C(3)*D(REERDZ(-2)) + C(4)*D(REERDZ(-3)) + C(5)*D(GOV(-1)) + C(6)*D(GOV(-2)) + C(7)*D(GOV(-3)) \\ & + C(8)*D(OP(-1)) + C(9)*D(OP(-2)) + C(10)*D(OP(-3)) + C(11)*D(RESERP(-1)) + C(12)*D(RESERP(-2)) \\ & + C(10)*D(OP(-3)) + C(11)*D(RESERP(-1)) + C(12)*D(RESERP(-2)) + C(13)*D(RESERP(-3)) + C(14)*D(M2(-1)) \\ & + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)*D(M2(-3)) + C(17) \end{aligned}$$

ولمعرفة الأثر المشترك للمتغيرات المبطنة التي تمثل معالمها العلاقة قصيرة الأجل ستعتمد الدراسة على اختبار WARD من أجل تبيان الأثر المشترك لكل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وفقا لفرضيات العدم (تحقق الفرضية العدمية يدل على وجود علاقة سببية قصيرة الأجل بين المتغير المستقل للنموذج و المتغير التابع) و الموضحة في الجدول الأتي :

الجدول رقم(04-05): اختبار السببية قصيرة الأجل (WALD TEST)

| الاحتمال | القيمة | الاختبار الاحصائي | الفرضية العدمية H_0 | المتغيرات التفسيرية |
|----------|----------|-------------------|-----------------------|---------------------|
| 0.0218 | 9.651776 | CHI-SQUARE | $c(8)=c(9)=c(10)=0$ | OP |
| 0.4432 | 2.682804 | CHI-SQUARE | $C(5)=C(6)=C(7)=0$ | GOV |
| 0.7257 | 1.314603 | CHI-SQUARE | $c(14)=c(15)=c(16)=0$ | M2 |
| 0.0152 | 10.44311 | CHI-SQUARE | $c(11)=c(12)=c(13)=0$ | RESERP |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج برنامج EViews 10 .

تشير نتائج اختبار والد (Wald Test) حسب الجدول رقم (05-04) أعلاه أنه يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل لكل من :

- أسعار النفط نحو سعر الصرف الحقيقي الفعلي OP ← REERDZ حيث أن الاحتمالية المرفقة لاختبار CHI-SQUARE ذو دلالة احصائية عند معنوية 2 % ،
- الاحتياطي الاجنبي من العملة الصعبة نحو سعر الصرف الحقيقي الفعلي RESERP ← REERDZ حيث أن الاحتمالية المرفقة لاختبار CHI-SQUARE ذو دلالة احصائية عند معنوية 1.5 %
- بالمقابل لا يوجد علاقة سببية لكل من الانفاق الحكومي GOV و المعروض النقدي M2 في الأجل القصير نحو سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري فاحتمال CHI-SQUARE لكليهما غير معنوي احصائيا.

5.تقييم جودة نموذج (VECM) الخاص بسعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري و اختبار مدى صلاحيته

بغرض التشخيص الدقيق و التقييم الفعلي لمدى صلاحية و جودة النموذج ، ستعتمد الدراسة على مجموعة من الاختبارات التشخيصية ، و لتحقيق هذا الغرض سيتم تقدير المعادلة التي تحتوي على سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري كمتغير تابع بطريقة المربعات الصغرى العادية و التي سنقوم باستخراجها من نتائج تقدير نموذج (VECM) المبينة في الملحق رقم (01) .

1.5. تقدير النموذج المستهدف بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

الجدول رقم (04-06) : تقدير المعادلة الخاصة بالمتغير التابع (D(REERDZ)) بطريقة المربعات

الصغرى العادية (OLS)

Dependent Variable: D(REERDZ)
Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
Date: 12/31/23 Time: 18:15
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments

$$D(REERDZ) = C(1)*(REERDZ(-1) - 0.403048039394*GOV(-1) + 0.200623736371*OP(-1) - 0.000388594866503*RESERP(-1) + 0.189823699729*M2(-1) - 9.80228960854) + C(2)*D(REERDZ(-1)) + C(3)*D(REERDZ(-2)) + C(4)*D(REERDZ(-3)) + C(5)*D(GOV(-1)) + C(6)*D(GOV(-2)) + C(7)*D(GOV(-3)) + C(8)*D(OP(-1)) + C(9)*D(OP(-2)) + C(10)*D(OP(-3)) + C(11)*D(RESERP(-1)) + C(12)*D(RESERP(-2)) + C(13)*D(RESERP(-3)) + C(14)*D(M2(-1)) + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)*D(M2(-3)) + C(17)$$

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|-----------|
| C(1) | -1.110689 | 0.418858 | -2.651710 | 0.0211 |
| C(2) | 0.641213 | 0.374314 | 1.713036 | 0.1124 |
| C(3) | 0.064786 | 0.257321 | 0.251770 | 0.8055 |
| C(4) | 0.155823 | 0.183541 | 0.848979 | 0.4125 |
| C(5) | -0.239955 | 0.254612 | -0.942433 | 0.3646 |
| C(6) | -0.223535 | 0.148056 | -1.509801 | 0.1570 |
| C(7) | -0.106439 | 0.171205 | -0.621705 | 0.5458 |
| C(8) | 0.274045 | 0.109704 | 2.498045 | 0.0280 |
| C(9) | 0.110280 | 0.094985 | 1.161031 | 0.2682 |
| C(10) | 0.043965 | 0.073082 | 0.601578 | 0.5586 |
| C(11) | 0.005574 | 0.001987 | 2.805641 | 0.0159 |
| C(12) | 0.002288 | 0.003124 | 0.732387 | 0.4780 |
| C(13) | 0.000796 | 0.002083 | 0.381958 | 0.7092 |
| C(14) | 0.155857 | 0.163123 | 0.955457 | 0.3582 |
| C(15) | 0.154664 | 0.168089 | 0.920135 | 0.3756 |
| C(16) | 0.081909 | 0.182076 | 0.449862 | 0.6608 |
| C(17) | -0.054181 | 0.041236 | -1.313932 | 0.2134 |
| R-squared | 0.795988 | Mean dependent var | | -0.019491 |
| Adjusted R-squared | 0.523971 | S.D. dependent var | | 0.058384 |
| S.E. of regression | 0.040282 | Akaike info criterion | | -3.295814 |
| Sum squared resid | 0.019471 | Schwarz criterion | | -2.494296 |
| Log likelihood | 64.78930 | Hannan-Quinn criter. | | -3.044788 |
| F-statistic | 2.926248 | Durbin-Watson stat | | 2.043484 |
| Prob(F-statistic) | 0.032899 | | | |

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

يلاحظ من الجدول رقم (04-06) أعلاه أن:

1.1.5. حد تصحيح الخطأ : ان قيمة C(1) : حد تصحيح الخطأ (ECT_t) أو سرعة التكييف (Speed of

Adjustment) سالبة -1.11 و هي ذات دلالة إحصائية عند معنوية 0.021 أي اقل من 5% مما يعني

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

أن أي انحراف عن التوازن في المدى الطويل يصحح حالياً بمقدار (110%) و هي سرعة تعديل مرتفعة ، بعبارة أخرى يمكن القول أنه في المدى الطويل سيصحح الاقتصاد ما مقداره 110% في حالة اللاتوازن التي حدثت في السنة السابقة و بالتالي قبول نموذج تصحيح الخطأ مما يعني وجود علاقة تكامل متزامن طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة : الإنفاق الحكومي، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة، الكتلة النقدية و المتغير التابع : سعر الصرف الحقيقي الفعلي .

2.1.5. اختبار معامل التحديد R^2 : يلاحظ من الجدول رقم (04-06) أن معامل التحديد: R^2 مرتفع = 0.795 أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج محل الدراسة تفسر ما يقارب 80% من التغيرات التي تطرأ على علاوة سعر الصرف الموازي أي أن النموذج ذو قدرة تفسيرية عالية .

3.1.5. اختبار فيشر F: لدينا من الجدول رقم (04-06) الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر $\text{Prob}(F-\text{statistic}) = 0.032$ أقل من 5% أي أنها ذات دلالة احصائية و عليه فان المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة، الكتلة النقدية ، مجتمعة تؤثر على المتغير المستقل : علاوة سعر الصرف الموازي .

4.1.5. اختبار ديربن واتسون (DW) : من الشكل رقم (04-06) احصائية ديربن واتسون $DW=2.04$ و هي قريبة من 2 و منه عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين الاخطاء الاحصائية .

2.5. اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين White test) :

في هذا الاختبار سيتم اختبارالفرضية العدمية H_0 و التي تنص على أن بواقى النموذج ذات تباين متجانس *Homoskedasticity* .

الجدول رقم (04-07) : اختبار عدم التجانس

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey | | | |
|---|----------|----------------------|--------|
| F-statistic | 1.301869 | Prob. F(20,8) | 0.3657 |
| Obs*R-squared | 22.18396 | Prob. Chi-Square(20) | 0.3306 |
| Scaled explained SS | 3.237329 | Prob. Chi-Square(20) | 1.0000 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج برنامج 10 EViews .

توضح نتائج اختبار white test للجدول رقم (04-07) الى رفض مشكلة عدم التجانس ، حيث أن احتمال (Obs*R-squared) هو 0.33 أي أكبر من 5 % و منه نقبل بالفرضية العدمية أي أن بواقى النموذج ذات تباين متجانس (ثبات التباين لحدود الخطأ) .

3.5. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (lm tests) Autocorrelation

الجدول رقم (04-08) : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

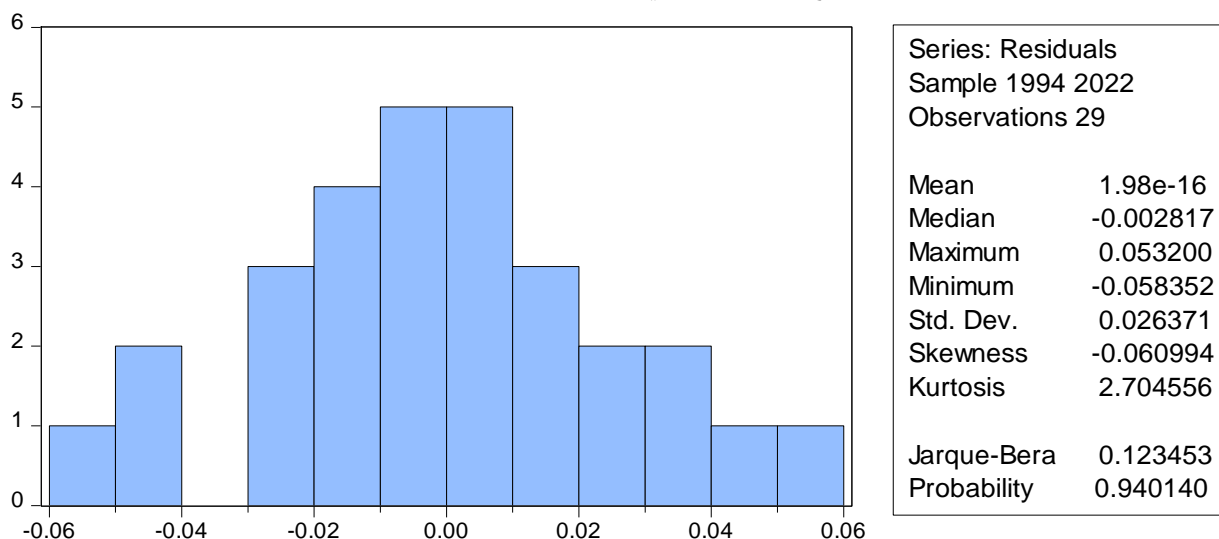
| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: | | | |
|--|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.423057 | Prob. F(2,10) | 0.6662 |
| Obs*R-squared | 2.262316 | Prob. Chi-Square(2) | 0.3227 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج برنامج 10 EViews .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04-08) أن الاحتمال المقابل لقيمة احصاءة (Obs*R-squared) أخذت قيمة 0.32 و بالتالي هي أكبر من 5% و عليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

4.5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم (04-07) : اختبار التوزيع الذاتي للبواقي



المصدر : مخرجات نظام Eviews10

يبين الشكل رقم (04-07) أعلاه نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي ل JARQUE BERRA و التي كانت كالتالي: $JARQUE-BERRA=0.12$ ، و الاحتمالية المرفقة بها أكبر من $PROB > 5\%$ ، و بالتالي نقبل الفرضية العدم و عليه فان بواقي النموذج المتحصل عليه خاضعة للتوزيع الطبيعي.

6. مناقشة نتائج الدراسة القياسية لنموذج سعر الصرف الفعلي للدينار الجزائري :

- الاختبارات التشخيصية أكدت على أن النموذج القياسي المقدر ذو جودة و مقبول احصائيا
- وجود أثر مشترك بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري في المدى القصير هذا يدل على الأهمية الكبيرة للقطاع النفطي بالنسبة للاقتصاد الجزائري و أنه يعتبر من أهم محددات سعر الصرف الحقيقي الفعلي .
- علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي و سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي ب 1 % يترتب عليه انخفاض في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 0.4 % : إن معلمة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي معاكسة لمعلمتي أسعار النفط و المعروض النقدي ، و تفوقهما بالضعف و هذا يدل على مكانة الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري من جهة و كعامل مهم في تحديد سعر الصرف الحقيقي الفعلي من جهة أخرى ، فالإشارة

الموجبة هنا تدل على الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في الحد من ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي (المتأتي خصوصا من ارتفاع أسعار النفط و القطاع المزدهر) حيث أن الحكومة توجه جزئ كبير من إنفاقها نحو السلع التبادلية و كما هو معروف فان الدولة الجزائرية تنتهج سياسات اقتصادية ذات بعد اجتماعي و أن سياسة الإنفاق لديها متشعبة و تشمل مختلف زوايا الاقتصاد : دعم الطبقات الهشة ، دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع ، دعم المؤسسات المتعثرة ، امتصاص البطالة... الخ . و من الأشياء المثيرة للاهتمام أن سياسة الإنفاق للحكومة لم تنخفض بانخفاض أسعار النفط فلقد كانت دائما في نسق متزايد و للمحافظة على هذا النسق لجأت الحكومة للعديد من الاجراءات و التي ساهمت بشكل كبير في تدهور قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري و التي كان من أهمها :

- فرض ضرائب جديدة مع كل انخفاض لأسعار النفط و هذا لتعويض انخفاض الجباية البترولية و للتقليل من وطأة الصدمات النفطية على الاقتصاد : الرفع من الضريبة على القيمة المضافة في 2017 بواقع 2% ، احداث ضريبة على الثروة في 2018 ، الزيادة في تسعيرة الرسم على المنتجات البترولية بواقع 3 دينار كزيادة للتر الواحد لفئات البنزين و 5 دينار للتر الواحد بالنسبة للغازوال في 2020... الخ

- ايضا و بغرض مجابهة الانخفاض الحاد في أسعار البترول بداية من 2014 ، حيث قدر سعره في نهاية 2016 ب 44.28 دولار أمريكي مقابل تحديد الحكومة لسعر مرجعي للبترول ب 45 دولار أمريكي هذا ما هدد التوازنات المالية للدولة و فاقم الأزمة التي كانت تعيشها الجزائر آنذاك بداية من 2014 لجأت الحكومة إلى خطوة جريئة سميت ب " التمويل الغير تقليدي " حيث تم تعديل قانون النقد و القرض في سنة 2017 ، فوفق هذا التعديل " يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزي بشكل أوسع، فبالإضافة الى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض و السلفيات، سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل الموارد المالية عن طريق آليات جديدة مباشرة و دون قيود (التقليدية)³⁵⁴، حيث تم طبع ما يقارب 4005 مليار دج في سنة واحدة (سنة 2017) و ما يقارب 62.3% من الإيرادات المالية ل 2018. إن هذا الإجراء ببساطة هو عبارة عن طبع الأموال لصالح الخزينة العمومية حيث يرى الخبير الاقتصادي فرحات علي في هذا الصدد أن " أخطر شيء في عملية طباعة النقود لتمويل الخزينة العمومية وفق النسخة الجزائرية، هو تحكم

354 نبيلة مسيلتي و آخرون، "التمويل الغير التقليدي بالجزائر-واقع و أفاق-"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد2018،01، ص 75

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

المدين في الدائن ، أي أن الحكومة تطلب من البنك المركزي أن يطبع حسب ما تريده هي و ليس وفق ما يراه البنك المركزي مناسباً لحماية الاقتصاد ، أي أن الحكومة تقترض عبر ترتيبات وضعتها هي وحدها³⁵⁵.

- وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط و سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري حيث أنه كلما ارتفعت أسعار النفط ب 1 % سيثمن (Appréciation) سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري ب 0.2 % : باعتبار أن قطاع النفط هو القطاع المزدهر فان تحسن سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بسبب الزيادة في أسعار النفط يتطابق مع أهم عارض للعبة الهولندية ألا و هو عارض "أثر الإنفاق"

- ان العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي للعملة الصعبة و سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري ، علاقة موجبة ، لكنها ذات تأثير ضعيف يقارب من الصفر +0,0003%: ان هذه النتيجة تدل على أن معظم الأموال الصعبة المتأتية من الصادرات النفطية يتم توجيهها في معظمها نحو تمويل الاستيراد "سبع تبادلية" حيث نجد ان معظم احتياطات البنك المركزي من العملة الصعبة مصدرها الأساسي هو عائدات قطاع المحروقات ، مما ساهم في هذه النتيجة ايضاً هو ازدواجية سعر الصرف في الجزائر فوجود علاوة سعر الصرف الموازي نفرت ، السياح و المغتربين من التعامل مع البنوك الرسمية و توجيه أموالهم نحو السوق السوداء و بالتالي لم يتبقى لبنك الجزائر لتمويل وارداته من السلع و الخدمات الأجنبية سوى قطاع المحروقات ، بالمقابل يبرز دور السوق السوداء في تمويل الحاجيات اليومية للمواطنين من العملة الصعبة حيث تتمتع هذه السوق بتعدد مصادرها من العملة الصعبة عكس السوق الرسمية.

- وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي و الكتلة النقدية ، فزيادة هذه الاخيرة ب 1% ترافقها تحسن في سعر الصرف الحقيقي الفعلي بما يقارب 0.2% : ان وجود علاقة عكسية بين عرض النقود و سعر الصرف الحقيقي الفعلي يثبت أن الجزائر تعاني من الأثر النقدي للعبة الهولندية فزيادة الكتلة النقدية لطالما كانت نتيجة تحسن قطاع المحروقات في الجزائر و زيادة مداخل الدولة ، ان هذه الزيادة أثرت في المستوى العام للأسعار بالارتفاع و بزيادة الضغوط التضخمية ، مما نجم عنه حدوث " أثر اختلال سوق النقد" وفقاً لنظرية اللعبة الهولندية و بالتالي تحسن في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري .

المطلب الثالث : تحليل الدراسة القياسية للنموذج الخاص بعلاوة سوق الصرف الموازي

بعد تقدير سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بدلالة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، أسعار النفط، أحتياطي سعر الصرف، و الكتلة النقدية. و يجب التنويه الى أن الجزائر من البلدان التي تعاني من مشكلة السوق السوداء أو الاقتصاد الغير الرسمي و الذي حدده بعض الخبراء الاقتصاديين بأكثر من 75 مليار دولار و هو رقم مهول اذا قارناه بالنتائج الداخلي الخام الجزائري كما أن للجزائر أيضا نظام سعر صرف موازي تتداول فيه ملايين الدولارات سنويا و التي يلجأ اليها المواطنين لأسباب متعددة (ارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المستوردة ، ضعف النظام البنكي في توفير العملة الصعبة للمواطنين ، قرارات حضر الواردات... الخ) ، فبدل التقليل من الاعتماد على السوق السوداء للعملات الأجنبية و محاولة تأطيرها ، زادت و توسعت في السنوات الأخيرة و هذا أمام أنظار الحكومة الجزائرية و التي تبقى عاجزة لحد الان في إيجاد حلول ناجعة لها، ان هذه المعضلة لطالما حذرت منها الجهات المختصة حيث أن وجود سعرين صرف، رسمي و غير رسمي، يشوه الاقتصاد ، ينفر الاستثمار و يشجع على الفساد... الخ .

ان خصوصية الاقتصاد الجزائري تعقد الوضع في فهم مدى تعرضه لظاهرة نقمة الموارد من جهة و أعراض العلة الهولندية من جهة أخرى ، حيث ان السوق السوداء لها مصادر تمويل و أطر اقتصادية تسيروها تختلف عن السوق الرسمية المنظمة فالاقتصاد الهولندي مثلا اثناء تعرضه للعلة الهولندية كان لا يحتوي على سوق صرف غير رسمية مما سهل المأمورية أمام الاقتصاديين لتحديد مصدر المرض و كيفية علاجه . انطلاقا من هذا الجانب و الذي أهملته الكثير من الدراسات الاقتصادية السابقة التي حاولت تشخيص اعراض العلة الهولندية في الاقتصاد الجزائري ، ستعتمد الدراسة على محاولة فهم و قياس علاوة سعر الصرف الموازي بدلالة القطاع المزدهر و ارتفاع أسعار النفط وفق نظرية العلة الهولندية.

1. تحديد مدة الإبطاء المثلى:

الجدول رقم (04-09): تحديد مدة الإبطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: PREM GOV OP RESERP M2
Exogenous variables: C
Sample: 1990 2022
Included observations: 30

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|-----------------|------------------|------------------|------------------|-----------------|-----------------|
| 0 | -201.9693 | NA | 0.676174 | 13.79796 | 14.03149 | 13.87267 |
| 1 | -22.17767 | 287.6667 | 2.29e-05 | 3.478512 | 4.879709* | 3.926767* |
| 2 | -4.269038 | 22.68427 | 4.28e-05 | 3.951269 | 6.520131 | 4.773070 |
| 3 | 37.73158 | 39.20058* | 2.13e-05* | 2.817895* | 6.554421 | 4.013242 |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

يلاحظ من خلال الجدول (04-09) بان عدد فترات الإبطاء المثلى هو (3) اعتماداً على معيار *AKAIKE* (AIC) ، LR و FPE حيث ان كلما كانت نتائج المؤشرات اعلاه في الجدول اقل قيمة كلما كان النموذج أحسن للدراسة القياسية.

2. اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون :

تم اختبار جذر الوحدة للمتغيرات في النموذج الأول باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ، حيث بينت النتائج أن السلاسل الزمنية التي سيتم استخدامها في النموذج الحالي مستقرة بعد أخذ الفرق الاول $I(1)$ ، و بالتالي امكانية اجراء اختبار جوهانسون للتكامل المشترك و الذي كانت نتائجه كالآتي :

- الجدول رقم (10-04) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

| Sample (adjusted): 1994 2022 | | | | |
|--|------------|---------------------|---------------------|---------|
| Included observations: 29 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: PREM GOV OP RESERP M2 | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 3 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.891114 | 123.2169 | 69.81889 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.534070 | 58.91076 | 47.85613 | 0.0033 |
| At most 2 * | 0.393985 | 36.76287 | 29.79707 | 0.0067 |
| At most 3 * | 0.364521 | 22.23821 | 15.49471 | 0.0041 |
| At most 4 * | 0.269086 | 9.090313 | 3.841466 | 0.0026 |
| Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | | |
| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.891114 | 64.30613 | 33.87687 | 0.0000 |
| At most 1 | 0.534070 | 22.14789 | 27.58434 | 0.2129 |
| At most 2 | 0.393985 | 14.52466 | 21.13162 | 0.3236 |
| At most 3 | 0.364521 | 13.14790 | 14.26460 | 0.0745 |
| At most 4 * | 0.269086 | 9.090313 | 3.841466 | 0.0026 |
| Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

تشير نتائج اختباري TRACE TEST اختبار الأثر و اختبار القيمة الذاتية Eigen value test الواردة في الجدول رقم (10-04) الى وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين متغيرات النموذج ، حيث يلاحظ أن القيم المحسوبة لاختباري القيمة الذاتية و اختبار الأثر أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5% و بالتالي نرفض الفرضية العدمية H_0 التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، و نقبل الفرضية البديلة H_1 أي وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة بالإضافة الى ذلك يشير اختبار الأثر على احتواء النموذج على 5 أشعة للتكامل المشترك على الأكثر بين متغيرات النموذج أما بالنسبة ل اختبار القيمة الذاتية العظمى فيشير الى وجود شعاع واحد تكامل مشترك على الأكثر بين متغيرات النموذج .

3. نتائج تقدير نموذج (VECM) :

1.3. اختبار السببية في الأجل الطويل :

- ان مخرجات نموذج (VECM) بالاستعانة ببرنامج الايفوز لتقدير العلاقات السببية في الأجل الطويل كما هو مبين في الملحق رقم (02)، أعطت المعادلة التالية :

$$PREM_{t-1} = +12,57GOV_{t-1} - 8.53OP_{t-1} + 0,008RESERP_{t-1} - 1.99M2_{t-1} + 85$$

2.3. اختبار السببية في الأجل القصير:

سنقوم بإجراء نفس الاختبار (WALD TEST) الذي أجريناه على النموذج السابق من أجل تبيان الاثر المشترك للمتغيرات المبطة لدراسة العلاقات السببية قصيرة الاجر ، حيث كانت المعادلة التي تحصلنا عليها عبر تقدير متغيرات الدراسة بواسطة نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM كالتالي :

$$\begin{aligned} D(PREM) = & C(1)*(PREM(-1) - 12.5798807598*GOV(-1) + 8.32858448704 *OP(-1) \\ & - 0.00868477917566*RESERP(-1) + 1.99357947435*M2(-1) - 56.8344993733) \\ & + C(2)*D(PREM(-1)) + C(3)*D(PREM(-2)) + C(4) *D(PREM(-3)) + C(5)*D(GOV(-1)) \\ & + C(6)*D(GOV(-2)) + C(7)*D(GOV(-3)) + C(8)*D(OP(-1)) + C(9)*D(OP(-2)) + C(10)*D(OP(-3)) \\ & + C(11) *D(RESERP(-1))+C(12)*D(RESERP(-2)) + C(13)*D(RESERP(-3)) +C(14)*D(M2(-1)) \\ & + C(15)*D(M2(-2)) + C(16)*D(M2(-3)) + C(17) \end{aligned}$$

الجدول رقم(04-11): اختبار السببية قصيرة الأجل (WALD TEST)

| الاحتمال | القيمة | الاختبار الإحصائي | الفرضية العدمية H_0 | المتغيرات التفسيرية |
|----------|----------|-------------------|-----------------------|---------------------|
| 0.0823 | 6.694 | CHI-SQUARE | $c(8)=c(9)=c(10)=0$ | OP |
| 0.3564 | 3.237786 | CHI-SQUARE | $C(5)=C(6)=C(7)=0$ | GOV |
| 0.0012 | 15.88279 | CHI-SQUARE | $c(14)=c(15)=c(16)=0$ | M2 |
| 0.0786 | 6.798179 | CHI-SQUARE | $c(11)=c(12)=c(13)=0$ | RESERP |

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد برنامج 10 EViews .

تشير نتائج اختبار والد (Wald Test) حسب الجدول رقم (04-11) لوجود علاقات سببية قصيرة الاجل و ذلك باستخدام فرضيات العدم للمتغيرات التفسيرية باتجاه علاوة سعر الصرف للسوق الموازي :

- المعروض النقدي نحو علاوة سعر الصرف الموازي M2 ← PREM حيث أن الاحتمالية المرفقة لاختبار CHI-SQUARE ذو دلالة احصائية عند معنوية 0.0012 % .

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

- اسعار النفط نحو علاوة سعر الصرف OP ← PREM عند مستوى معنوية 0.08 % .
- الاحتياطي من العملات الاجنبية نحو علاوة سعر الصرف RESERP ← PREM عند مستوى معنوية 0.07 % .
- بالمقابل انتفاء العلاقة السببية قصيرة الأجل للانفاق الحكومي GOV حيث أن احتمال CHI-SQUARE الخاصة بهذا المتغير غير معنوية .

4. تقييم نموذج (VECM) الخاص بعلاوة سوق الصرف الموازي و اختبار مدى صلاحيته:

يهدف التحقق من جودة النموذج و مدى صلاحيته ، نفس الخطوات التشخيصية المطبقة على النموذج الأول ستطبق على النموذج الثاني .

1.4. تقدير النموذج المستهدف بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)

الجدول رقم (04-12) : تقدير المعادلة الخاصة بالمتغير التابع (D(PREM)) بطريقة المربعات

الصغرى العادية (OLS)

Dependent Variable: D(PREM)
 Method: Least Squares (Gauss-Newton / Marquardt steps)
 Date: 01/01/24 Time: 11:05
 Sample (adjusted): 1994 2022
 Included observations: 29 after adjustments

$$D(PREM) = C(1) * (PREM(-1) - 12.5798807598 * GOV(-1) + 8.32858448704 * OP(-1) - 0.00868477917566 * RESERP(-1) + 1.99357947435 * M2(-1) - 56.8344993733) + C(2) * D(PREM(-1)) + C(3) * D(PREM(-2)) + C(4) * D(PREM(-3)) + C(5) * D(GOV(-1)) + C(6) * D(GOV(-2)) + C(7) * D(GOV(-3)) + C(8) * D(OP(-1)) + C(9) * D(OP(-2)) + C(10) * D(OP(-3)) + C(11) * D(RESERP(-1)) + C(12) * D(RESERP(-2)) + C(13) * D(RESERP(-3)) + C(14) * D(M2(-1)) + C(15) * D(M2(-2)) + C(16) * D(M2(-3)) + C(17)$$

| | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|-------------|------------------|-----------------|------------------|---------------|
| C(1) | -0.476920 | 0.216168 | -2.206245 | 0.0476 |
| C(2) | -0.005668 | 0.298951 | -0.018958 | 0.9852 |
| C(3) | 0.041104 | 0.327037 | 0.125687 | 0.9021 |
| C(4) | 0.039221 | 0.202316 | 0.193858 | 0.8495 |
| C(5) | -5.532056 | 3.127736 | -1.768709 | 0.1023 |
| C(6) | -1.341202 | 1.471096 | -0.911702 | 0.3799 |
| C(7) | -2.456847 | 1.637120 | -1.500713 | 0.1593 |
| C(8) | 4.739245 | 2.150925 | 2.203352 | 0.0478 |
| C(9) | 3.299642 | 1.554467 | 2.122684 | 0.0553 |
| C(10) | 3.190580 | 1.240996 | 2.570983 | 0.0245 |
| C(11) | 0.041138 | 0.029233 | 1.407219 | 0.1847 |
| C(12) | 0.079804 | 0.040497 | 1.970628 | 0.0723 |
| C(13) | 0.068230 | 0.029611 | 2.304193 | 0.0399 |
| C(14) | -3.269783 | 1.605329 | -2.036830 | 0.0643 |
| C(15) | -2.490997 | 1.662487 | -1.498356 | 0.1599 |

| | | | | |
|--------------------|-----------|-----------------------|-----------|--------|
| C(16) | -3.443335 | 1.351812 | -2.547200 | 0.0256 |
| C(17) | 0.921864 | 0.348785 | 2.643074 | 0.0215 |
| R-squared | 0.796289 | Mean dependent var | -0.045951 | |
| Adjusted R-squared | 0.524673 | S.D. dependent var | 0.592157 | |
| S.E. of regression | 0.408257 | Akaike info criterion | 1.336183 | |
| Sum squared resid | 2.000082 | Schwarz criterion | 2.137701 | |
| Log likelihood | -2.374655 | Hannan-Quinn criter. | 1.587209 | |
| F-statistic | 2.931678 | Durbin-Watson stat | 1.974216 | |
| Prob(F-statistic) | 0.032678 | | | |

المصدر : من مخرجات Eviews10

يلاحظ من الجدول رقم (04-12) أعلاه أن :

1.1.4. حد تصحيح الخطأ ان قيمة $C(1)$: حد تصحيح الخطأ (ECT_t) أو سرعة التكيف (speed of adjustment) سالبة -0.47 و هي ذات دلالة إحصائية عند معنوية 0.047 أي اقل من 5% مما يعني أن أي انحراف عن التوازن يصحح سنويا بما يقارب 50% و عليه هناك علاقة سببية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة : الإنفاق الحكومي، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة، الكتلة النقدية و المتغير التابع : علاوة سعر صرف السوق الموازي .

2.1.4. اختبار معامل التحديد R^2 : يشير معامل التحديد الى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغيرات المستقلة في النموذج ، حيث يلاحظ من الجدول رقم (04-12) أن معامل التحديد: $R^2 = 0.796$ أي أن المتغيرات المستقلة للنموذج محل الدراسة تفسر ما يقارب 80% من التغيرات التي تطرأ على علاوة سعر الصرف الموازي أي أن النموذج ذو قدرة تفسيرية عالية .

3.1.4. اختبار فيشر F: لدينا من الجدول رقم (04-12) الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر F -Prob (statistic) = 0.032 أقل من 5% أي انها ذات دلالة احصائية و عليه فان المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج : الإنفاق الحكومي، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي من العملة الصعبة، الكتلة النقدية ، مجتمعة تؤثر على المتغير المستقل : علاوة سعر الصرف الموازي .

4.1.4 اختبار ديرين واتسون (DW) : لدينا من الشكل رقم (04-12) احصائية ديرين واتسون $DW=1.974$ و هي قريبة من 2 كما تقع في المجال بين [1.5 - 2] و منه عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى بين الاخطاء الاحصائية .

2.4 اختبار عدم التجانس (عدم ثبات التباين) :

الجدول رقم(04-13): اختبار عدم التجانس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic | 0.999579 | Prob. F(20,8) | 0.5343 |
| Obs*R-squared | 20.71179 | Prob. Chi-Square(20) | 0.4143 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج برنامج EViews 10 .

توضح نتائج اختبار white test من الجدول رقم (04-13) أعلاه أن احتمال (Obs*R-squared) هو 0.41 أي أكبر من 5% و عليه نقبل بالفرضية العدمية القائلة بأن البواقي ذات تباين متجانس و بالتالي فالنموذج خالي من مشكلة عدم التجانس .

3.4 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء :

الجدول رقم(04-14): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

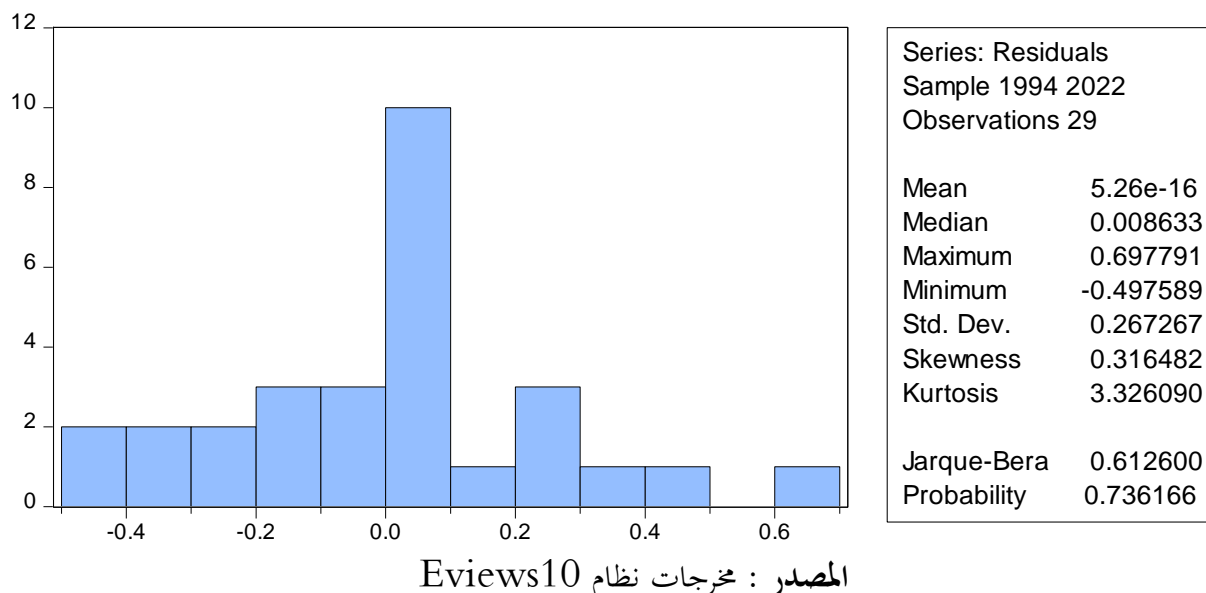
| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 0.013612 | Prob. F(2,10) | 0.9865 |
| Obs*R-squared | 0.078732 | Prob. Chi-Square(2) | 0.9614 |

المصدر: من اعداد الباحث بناء على نتائج برنامج EViews 10 .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04-14) أن الاحتمال المقابل لقيمة احصائية (Obs*R-squared) أكبر من 5% حيث قدر ب 0.96 و عليه نقبل فرضية العدم H_0 أي أن النموذج المقدر خال من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء .

4.4. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

الشكل رقم (04-08) : اختبار التوزيع الذاتي للبقايا



تشير نتائج اختبار JARQUE-BERA في الشكل رقم (04-08) إلى أن احتمال إحصائية JARQUE-BERA تساوي (0.61) أي أنها أكبر من 0.05 و بالتالي قبول الفرضية العدمية H_0 القائلة بأن بقايا النموذج تتوزع توزيعاً طبيعياً .

5. مناقشة النتائج القياسية لنموذج علاوة سوق الصرف الموازي :

- الاختبارات التشخيصية أكدت على أن النموذج القياسي المقدر ذو جودة و مقبول احصائياً
- وجود أثر مشترك بين أسعار النفط و علاوة سعر الصرف عند مستوى معنوية 0.08 في المدى القصير هذا يدل على الأهمية الكبيرة للقطاع النفطي بالنسبة للاقتصاد الجزائري و أنه يعتبر أحد أهم محددات علاوة سعر الصرف الموازي
- في تطابق مثير للاهتمام ، ان علاوة سوق الصرف الموازي تتأثر بنفس تأثر سعر الصرف الحقيقي الفعلي بدلالة نفس المتغيرات المستقلة : الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي، المعروض النقدي . من التفسيرات الممكنة لهذه النتائج هو أن السوق السوداء أو السوق الموازية للعملة الصعبة سوق حرة تخضع لعامل العرض و الطلب ، هذا ما يتوافق مع رأي بعض الخبراء في الاقتصاد الذين يرون أن "

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

القيمة الحقيقية للدينار الجزائري موجودة في السوق الموازية " ، كما يعبر هذا التطابق على أن سوق الصرف الموازي يعتبر مرآة حقيقية لأداء السلطات النقدية ، حيث أن فشل السلطات النقدية في التقدير الحقيقي لسعر صرف الدينار الجزائري في السوق الرسمية ، سينعكس مباشرة عبر زيادة الهوة بين سعر الصرف الرسمي و سعر الصرف الغير الرسمي (زيادة علاوة سعر الصرف للسوق الموازية) .

- ان استمرار الانفاق الحكومي بالتعاضد رغم انخفاض أسعار النفط أدى الى استمرار الزيادة في علاوة سعر الصرف فمن نتائج الدراسة القياسية للنموذج الثاني نجد أن الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي يؤثر بالزيادة في نسبة علاوة السوق الموازي لسعر صرف الدينار الجزائري في الأجل الطويل ، كما أن هذا التأثير كبير جدا فيلاحظ أن أي زيادة في الإنفاق الحكومي ب 1 % ستزيد في علاوة سعر الصرف الموازي ب 12.57% .

- تلعب أسعار النفط دورا ايجابيا في التقليل من علاوة سوق الصرف الموازي حيث أن زيادة أسعار النفط ب 1% ستقلل من علاوة سعر الصرف بأكثر من 8.5% ، و هذا يدل على الدور الكبير لقطاع النفط في تحسن أسعار الصرف في الجزائر سواء سعر الصرف الحقيقي أو سعر الصرف الموازي ، ان هذا الدور الذي تلعبه أسعار النفط يمكن تفسيره على أنه عارض من أعراض العلة الهولندية و أنه ناجم عن "أثر الانفاق" ، كما يمكن تفسيره على أن الزيادة في مداخل الحكومة من القطاع النفطي يزيد من مستوى استيراد السلع و الخدمات خاصة السلع الأساسية التي يحتاجها المواطنين عبر استغلال العملة الصعبة المتأتية من ارتفاع العائدات النفطية من العملة الصعبة و بالتالي يقل الاعتماد على السوق السوداء للعملة الصعبة مما يؤدي بارتفاع قيمة الدينار في السوق السوداء " أو بالأحرى التقليل من نسبة تدهور الدينار " .

- بالنسبة للاحتياطي الأجنبي يبقى دوره هامشي في التأثير على علاوة سعر الصرف للسوق الموازي لكنه ايجابي و هذا راجع كما تقدمنا سابقا لطبيعة نظام سعر الصرف حيث تذهب عائدات العملة الصعبة من المحروقات لتمويل الواردات و العمليات التجارية الرسمية للدولة مع الخارج ، بينما عائدات العملة الصعبة من السياحة و تحويلات المهاجرين... الخ فتذهب لتمويل باقي نواحي الاقتصاد لاسيما حاجات المواطنين العاديين .

- ان وجود كتلة نقدية كبيرة خارج البنوك و مشكلة التسرب النقدي التي تعاني منه البنوك الجزائرية، زاد من هيمنة سوق الصرف الموازي كما أصبح تأثير الكتلة النقدية ينعكس مباشرة على السوق السوداء و على علاوة سعر الصرف الموازي في تغير شبيه بالتغير في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري (أنظر النموذج الأول) حيث أن العلاقة بين الكتلة النقدية و علاوة سعر الصرف الموازي علاقة عكسية ، فالزيادة ب 1% في الكتلة النقدية يقابلها انخفاض في علاوة سعر الصرف بما يقارب 2% .

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

و كخلاصة ان التقارب بين التغيرات في علاوة سوق الصرف الموازي و التغيرات في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري كما هو مبين في النموذج القياسي الأول و النموذج القياسي الثاني ، يثبت لماذا عجزت الحكومة في استيعاب السوق الموازية لسعر الصرف و عن ماهية " العلة الجزائرية " ، فغالبا ما كانت السياسة النقدية تهدف الى التخفيض من قيمة الدينار لمحاولة امتصاص علاوة سعر الصرف الموازي و القضاء على السوق السوداء عبر : سياسة الانزلاق التدريجي 1987-1992 ، التخفيض الصريح في قيمة الدينار الجزائري بأكثر من 22 % سنة 1992 و الملاحظ لهذه الاجراءات يجد أنها كانت تبرز خصوصا أثناء انخفاض أسعار النفط بالمقابل كانت تختفي أو تقل مع العودة للارتفاع في أسعار البترول و البجوحة المالية حيث كان يحافظ البنك المركزي على سعر صرف اسمي و لا يكثر لعلاوة سعر الصرف الموازي سواء زادت او نقصت ! هذا كان دائما يفضي لنزيف في العملة الصعبة عندما تعود أسعار النفط للهبوط مجددا ، بالمقابل ، و على النقيض سياسة الانفاق الحكومي كانت دائما في تزايد مستمر اما مدفوعة بزيادة أسعار النفط في وقت ازدهار هذا القطاع أو مدفوعة بزيادة الضرائب و تدهور في سعر الصرف الاسمي في وقت انخفاض اسعار النفط (يعني سواء انخفض سعر النفط أو ارتفع، فالانفاق الحكومي كان دائما في نسق ثابت و متزايد) و بالعودة الى نتائج دراستنا القياسية و الدور الكبير للانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي في تدهور سعر الصرف الحقيقي الفعلي و الذي يعني بالمقابل ارتفاع علاوة سعر الصرف الموازي ، و تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية ، سيبقى أي اجراء تقوم به السلطات النقدية لتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري لمحاولة امتصاص علاوة سعر الصرف و استيعاب العملة الصعبة المتداولة في السوق السوداء يقابله انخفاض أكثر في قيمة سعر الصرف الموازي بنسبة أكبر .

المبحث الثالث : فحص قياسي لمدى تأثير قطاع المنتجات الصناعية و الفلاحية ذات المنشأ الجزائري بالمرض الهولندي

بعد التوصل الى أن أسعار النفط تتسبب في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري بما يتوافق مع فرضية أثر الانفاق للعبة الهولندية ، كما أن لها دور في تحسن سعر صرف السوق الموازي و انخفاض علاوته و هذه خصوصية تميز الاقتصادات التي تحتوي على أسواق موازية و أنظمة سعر صرف متعددة و التي من بينها الاقتصاد الجزائري (خلافا للاقتصاد الهولندي)، لكن كما هو معلوم فان الاقتصاد الهولندي لم يعاني فقط من ارتفاع سعر صرف العملة المحلية نتيجة طفرة الموارد ، بل كان لهذه الطفرة أثر سلبي على القطاع التصنيعي الهولندي ، حيث أن ارتفاع تكلفة إنتاج المواد المصنعة المحلية و انخفاض قيمة الواردات نتيجة تحسن سعر صرف العملة الهولندية أدى إلى ضعف تنافسية المنتجات المصنعة ذات المنشأ الهولندي و الذي تسبب بدوره في انكماش القطاع التصنيعي و ضعف تنافسية المنتجات الهولندية امام نظيرتها الأجنبية و مما عقد المأمورية أكثر على أصحاب القرار لايجاد حل ناجع للاقتصاد الهولندي المتعثر هو الأثر الثاني للعبة الهولندي ألا و هو " أثر حركة الموارد" حيث شهد الاقتصاد الهولندي ما يسمى بنزوح العمالة نحو القطاع المزدهر مما عمق أكثر في خسائر القطاع التصنيعي الهولندي و انخفاض مساهمته في الناتج الداخلي الخام للبلد .

ان الجزائر بصفتها دولة نفطية ليست بمنأى عن هذا المرض الاقتصادي لكن بالمقابل يجب عدم اهمال واقع ان الجزائر دولة سائرة في طريق النمو و أنها في الأصل دولة غير صناعية مثل الدول المتطورة التي يشكل القطاع التصنيعي فيها نسبة مهمة من ناتجها الداخلي ، و عليه ، إضافة الى بحث أعراض المرض الهولندي على القطاع التحويلي في الجزائر ، يجب أيضا التطرق الى فحص أعراض هذا الداء على القطاع الفلاحي كونه أحد أعمدة الاقتصاد الجزائري و من أكبر القطاعات التي تشغل يد عاملة و تمتص البطالة ، حيث أن التوسع المفرط في استغلال المحروقات و الطفرة في عائداته يمكن أن يكون له أعراض سلبية على كلا القطاعين خاصة في حالة الجزائر .

المطلب الأول: منهجية و بيانات الدراسة القياسية

1. منهجية الدراسة القياسية

ستعتمد الدراسة على تقدير متغيرات النموذج بواسطة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) التي تمتاز بكفاءة أكبر في التقدير مقارنة بالمربعات الصغرى العادية (OLS) ، أفترحت هذه الطريقة من طرف الباحثان Philips hansen(1990) و Philips(1995) في محاولة للتخلص من التحيز من الدرجة الثانية، اذا أن الفكرة الاساسية لهذه الطريقة هي الحصول على وسيط غير متحيز و مقارب للتوزيع الطبيعي Asymptotically normal³⁵⁶، حيث تحل هذه الطريقة مشكلة الارتباط المتزامن بين الاخطاء العشوائية و المتغيرات المستقلة بالتصحيح للأخطاء باستخدام أسلوب (Sime parametre Gonzalo 1994)³⁵⁷ و تتميز ايضا بقدرتها على حل مشكلة تجانس التباين (Azali and Nor 2009 ، Montalvo1995) كما أنها مصممة خصيصا لتقدير نماذج التكامل المشترك متعددة المتغيرات المستقلة و التي تكون متكاملة من نفس الدرجة (الدرجة الأولى (I(1) و يمكن من خلالها الحصول على افضل النتائج ، كما يتطلب تطبيقها شرط وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات و عليه فالخطوة التالية هي تحديد فترات التباطئ المثلى بهدف اجراء اختبار التكامل المشترك (Co-Integration) أين ستعتمد الدراسة على أسلوب جوهانسون في تحليل التكامل المشترك بين المتغيرات و في حالة ما اذا كان هذا الاختبار ايجابيا أي وجود تكامل مشترك بين المتغيرات ستنتقل الدراسة الى تقدير العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) و هذا بالاستعانة ببرنامج EVIEWS الاصدار العاشر.

و بما ان طريقة FMOLS تحل مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء و مشكلة تجانس التباين ستقتصر الدراسة على الاختبارات التشخيصية للبواقي على اختبار JARQUE-BERRA للتوزيع الطبيعي للبواقي .

✓ سيتم الاعتماد على نموذجين :

³⁵⁶ Almaro ,hassan , The impact of fiscal policy on the price competitiveness of the manufacturing sector of jordan,Mnich personal Repec archive,MRPA Paper n56286,2015,p13.

³⁵⁷ ميمون ورقاق، محمد بن حميدة، "الاستثمار في رأس المال البشري و أثره في تخفيض البطالة في الجزائر"، دراسة قياسية باستخدام طريقة FMOLS ،مجلة التنظيم و العمل،المجلد 2، العدد 7، ص 213.

1.1. النموذج الأول: سنعمد فيه على مدى تأثير سعر النفط و أسعار الصرف الحقيقية الفعلية على قطاع المنتجات المصنعة. حيث أن نظرية العلة الهولندية تنص على أن ارتفاع أسعار الصرف نتيجة لازدهار قطاع النفط و زيادة عائداته و جاذبيته بالنسبة لليد العاملة نتيجة الارتفاع الكبير في الأسعار و الاستغلال سيؤدي الى نتائج عكسية على القطاع التصنيعي (قطاع السلع المصنعة) حيث سينكمش هذا الأخير و ستنخفض تنافسيته أمام السلع الاجنبية المنافسة و بالتالي انخفاض الصادرات و غلق المصانع ، كما سيتم اضافة الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي من أجل الاحاطة بأعراض العلة الهولندية من كل الجوانب لا سيما عارضي : الانفاق و حركة الموارد) و بالتالي سيصبح شكل النموذج الأول على النحو التالي :

$$MANU = B_0 + B_1OP + B_2REERDZ + B_3 GOV + \varepsilon_t$$

حيث :

OP : تمثل لوغاريتم أسعار النفط.

REERDZ : تمثل لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري.

GOV : تمثل لوغاريتم الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي.

MANU : تمثل لوغاريتم نسبة مساهمة القطاع التصنيعي في الناتج الداخلي الخام.

B_3, B_2, B_1, B_0 : معالم النموذج

ε_t : بواقي تقدير المعادلة

2.1. النموذج الثاني : سيتم اعتماد نفس المتغيرات المستقلة المعتمدة في النموذج الأول لكن هذه المرة سيكون المتغير التابع هو قطاع المنتجات الفلاحية بدل قطاع المنتجات المصنعة و هذا بهدف تفسير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج كون ان القطاع الفلاحي يلعب دورا مهم في الناتج المحلي الجزائري و الاقتصاد الجزائري و تأثره بالعلة الهولندية يعني أن سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية و العائدات النفطية أدت الى تدهور مستويات النمو في القطاع الفلاحي و انكماشه ، و عليه سيكون شكل النموذج الثاني على النحو التالي :

$$AGR = B_0 + B_1OP + B_2REERDZ + B_3 GOV + \varepsilon_t$$

حيث :

OP : تمثل لوغاريتم أسعار النفط.

REERDZ : تمثل لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري.

GOV : تمثل لوغاريتم الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي.

AGR : تمثل لوغاريتم نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام.

B_3, B_2, B_1, B_0 : معالم النموذج.

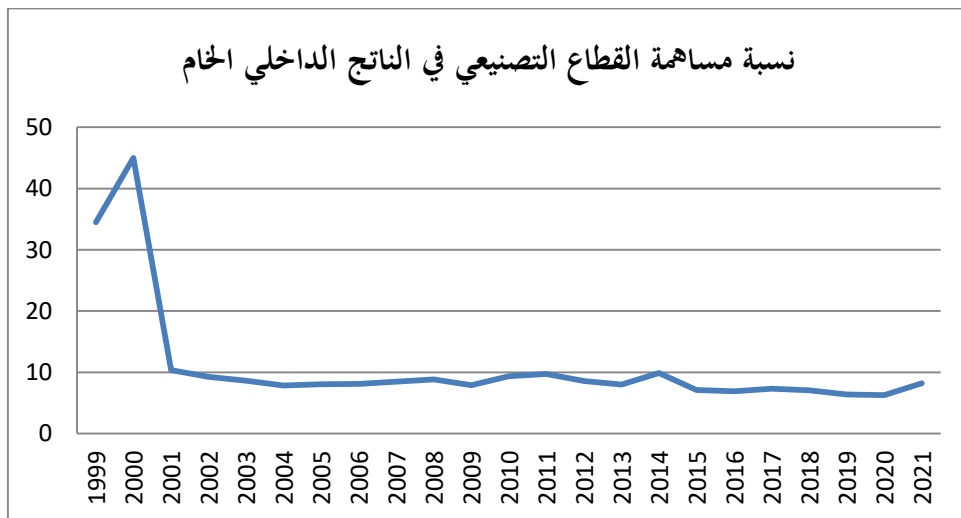
ε_t : بواقي تقدير المعادلة

2. بيانات الدراسة القياسية :

ستستخدم النماذج الموالية ، نفس المتغيرات السابقة فيما يخص : الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي GOV و سعر الصرف الحقيقي الفعلي REERDZ و الذي تم وصفهما و ذكر مصادرها سابقا (أنظر النموذج الأول و الثاني)، كما سيتم اضافة :

1.2 MANU : يمثل هذا المتغير نسبة مساهمة القطاع التصنيعي في الناتج الداخلي الخام ، تنص النظرية الاقتصادية للعبة الهولندية على امكانية انكماش هذا القطاع و تدهور في نسب مساهمته في الناتج الداخلي الخام أو حدوث ما يسمى ب : اللاتصنيع نتيجة توسع و ازدهر قطاع الموارد، اخذت الاحصائيات من الموقع الخاص بجامعة شيربروك Sherebrooke University نقلا عن البنك الدولي ، يمكن الاضطلاع على الاحصائيات عبر الموقع : www.perspective.usherbrooke.ca

الشكل رقم (04-09) : نسبة مساهمة القطاع التحويلي في الناتج الداخلي الخام (1999-2021)
الوحدة : %



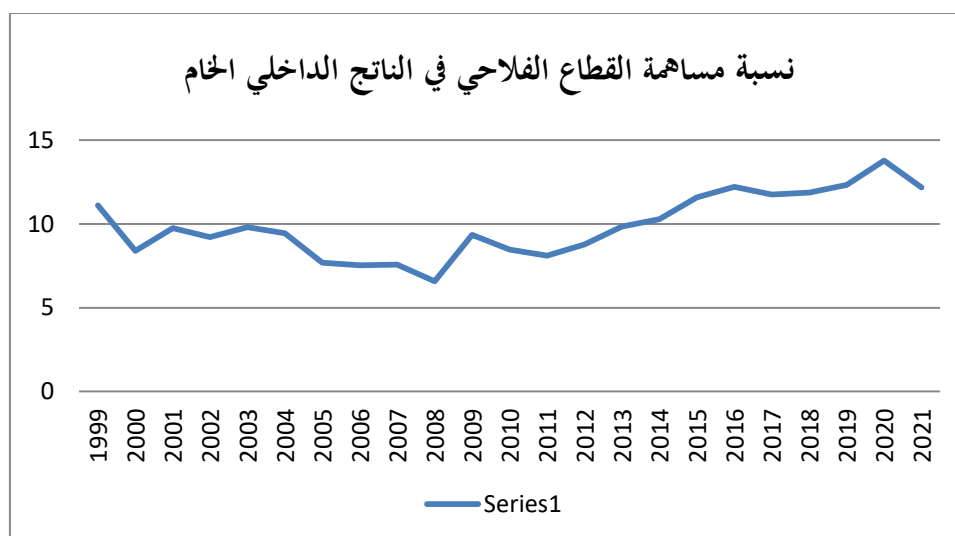
المصدر : www.perspective.usherbrooke.ca

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

AGR.2.2 : يمثل هذا المتغير نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الجزائري ، هذا القطاع ذو أهمية كبيرة في دول العالم النامي ،فهو قطاع يمتاز بعمالة كثيفة و بالتالي يمكن للعبة الهولندية أن تحدث فيه عدة اختلالات تؤدي بانكماشه لاسيما أثر " حركة الموارد" ، اخذت الاحصائيات من الموقع الخاص بجامعة شيربروك Sherebrooke University نقلا عن البنك الدولي ، يمكن الاضطلاع على الاحصائيات عبر الموقع : www.perspective.usherbrooke.ca

الشكل رقم (04-10) : نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام (1999-2021)

الوحدة : %



المصدر : www.perspective.usherbrooke.ca

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بفحص مدى تأثير القطاع التصنيعي بأعراض العلة الهولندية

1. اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit root test)

1.1. اختبار ADF ديكي- فولر الموسع لجذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى AT LEVEL

الجدول رقم (04-15): اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى AT LEVEL

| النتيجة | القيمة الجدولية ل ADF عند 5 % | القيمة المحسوبة ADF | النماذج | المتغيرات |
|------------|-------------------------------|---------------------|-----------------------|-----------|
| مستقرة | -3 | -3.4 | وجود ثابت | MANU |
| غير مستقرة | -1.95 | -3.04 | وجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | -1.49 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -3 | -1.48 | وجود ثابت | AGR |
| غير مستقرة | -3.63 | -2.87 | وجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | 0.02 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -3 | -1.5 | وجود ثابت | GOV |
| غير مستقرة | -3.63 | -0.11 | وجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | 1.51 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -3 | -2.27 | وجود ثابت | OP |
| غير مستقرة | -3.63 | -1.93 | وجود ثابت و اتجاه عام | |
| غير مستقرة | -1.95 | 0.67 | بدون اتجاه و ثابت | |
| غير مستقرة | -3 | -1.62 | وجود ثابت | REERDZ |
| غير مستقرة | -3.63 | -2.45 | وجود ثابت و اتجاه عام | |
| مستقرة | -1.95 | -2.12 | بدون اتجاه و ثابت | |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد نظام 10 EViews .

2.1. اختبار ADF ديكي-فولر الموسع لجذر الوحدة للمتغيرات عند أخذ الفرق الأول (1) I

الجدول رقم (04-16) : اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات عند الفرق الأول FIRST

DIFFERENCE

| النتيجة | القيمة الجدولية ل ADF عند % 5 | القيمة المحسوبة ADF | النماذج | المتغيرات |
|---------|-------------------------------|---------------------|------------------------|-----------|
| مستقرة | -3.02 | -6.72 | بوجود ثابت | MANU |
| مستقرة | -3.65 | -6.19 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| مستقرة | -1.95 | -7.38 | بدون اتجاه و ثابت | |
| مستقرة | -3.01 | -6.86 | بوجود ثابت | AGR |
| مستقرة | -3.64 | -6.79 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| مستقرة | -1.95 | -6.9 | بدون اتجاه و ثابت | |
| مستقرة | -3.01 | -3.23 | بوجود ثابت | GOV |
| مستقرة | -3.64 | -3.93 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| مستقرة | -1.95 | -2.86 | بدون اتجاه و ثابت | |
| مستقرة | -3.01 | -4.35 | بوجود ثابت | OP |
| مستقرة | -3.64 | -4.21 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| مستقرة | -1.95 | -4.36 | بدون اتجاه و ثابت | |
| مستقرة | -3.01 | -5.11 | بوجود ثابت | REERDZ |
| مستقرة | -3.64 | -4.94 | بوجود ثابت و اتجاه عام | |
| مستقرة | -1.95 | -4.41 | بدون اتجاه و ثابت | |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد نظام EViews 10 .

حسب النتائج المتحصل عليها من الجدولين رقم (04-15) و رقم (04-16) باستخدام برنامج Eviews ، أشار اختبار (ADF) الموسع أن جميع السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة لها جذر وحدة و غير ساكنة عند المستوى و عليه تم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن السلاسل الزمنية لها جذر

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

وحدوي ، في حين أن جميع السلاسل الزمنية وصلت الى درجة السكون عند مستوى معنوية 5 % بعد أخذ الفرق الأول و منه نستنتج أن السلاسل الزمنية المراد قياسها سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الأولى (1)I

2. اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

الجدول رقم (04-17): درجة تأخر النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: MANU REERDZ OP GOV
Exogenous variables: C
Date: 09/20/24 Time: 00:46
Sample: 1999 2021
Included observations: 20

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|----------|-----------|-----------|------------|------------|------------|
| 0 | 34.18971 | NA | 5.74e-07 | -3.018971 | -2.819825 | -2.980096 |
| 1 | 93.59812 | 89.11261* | 7.81e-09* | -7.359812 | -6.364080* | -7.165435 |
| 2 | 106.1834 | 13.84379 | 1.39e-08 | -7.018338 | -5.226020 | -6.668459 |
| 3 | 132.5941 | 18.48748 | 1.01e-08 | -8.059406* | -5.470502 | -7.554025* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

تشير نتائج الجدول (04-17) ، اختلاف المعايير في تحديد مدة الإبطاء المثلى ، حيث يشير معياري LR ، SC ، و FPE إلى تحديد مدة إبطاء 1 كمدة إبطاء مثلى ، بينما يشير معياري AIC و HQ إلى 2 كمدة إبطاء مثلى ، سنعمد في دراستنا على درجة إبطاء واحدة .

3. اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون

الجدول رقم (04-18) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

| | | | | |
|--|------------|-----------|----------------|---------|
| Date: 09/19/24 Time: 00:12 | | | | |
| Sample (adjusted): 2001 2021 | | | | |
| Included observations: 21 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: GOV MANU OP REERDZ | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized | | Trace | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.964257 | 108.8599 | 47.85613 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.662497 | 38.90058 | 29.79707 | 0.0034 |
| At most 2 * | 0.414847 | 16.09077 | 15.49471 | 0.0406 |
| At most 3 * | 0.205741 | 4.837256 | 3.841466 | 0.0278 |
| Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | | |
| Hypothesized | | Max-Eigen | 0.05 | |
| No. of CE(s) | Eigenvalue | Statistic | Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.964257 | 69.95931 | 27.58434 | 0.0000 |
| At most 1 * | 0.662497 | 22.80982 | 21.13162 | 0.0288 |
| At most 2 | 0.414847 | 11.25351 | 14.26460 | 0.1420 |
| At most 3 * | 0.205741 | 4.837256 | 3.841466 | 0.0278 |
| Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

المصدر: مخرجات نظام Eviews10

(*) : تدل على رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%، حيث تنص الفرضية العدمية على : H_0 عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مقال الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة توازن بين متغيرات النموذج في المدى الطويل .

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

أولا ، تشير نتائج اختبار جوهانسون الواضحة في الجدول رقم(04-18) بالنسبة لنتائج اختبار الأثر Trace Test الى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ، كما تشير الى 4 متجهات للتكامل المشترك .

بالنسبة لاختبار القيمة العظمى فيشير وجود متجهين 2 على الاكثر عند مستوى معنوية 5 % .

4. مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة (FMOLS)

الجدول رقم (04-19) : تقدير النموذج الأول باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا

Dependent Variable: MANU
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Sample (adjusted): 2000 2021
Included observations: 22 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth
= 3.0000)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| OP | -0.038309 | 0.183300 | -0.208994 | 0.8368 |
| REERDZ | 3.797251 | 0.962490 | 3.945235 | 0.0009 |
| GOV | 0.039062 | 0.179179 | 0.218004 | 0.8299 |
| C | -15.27108 | 4.708417 | -3.243358 | 0.0045 |
| R-squared | 0.360904 | Mean dependent var | | 2.173473 |
| Adjusted R-squared | 0.254388 | S.D. dependent var | | 0.388746 |
| S.E. of regression | 0.335678 | Sum squared resid | | 2.028234 |
| Long-run variance | 0.066107 | | | |

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

بناء على الجدول رقم (04-19) فان نتائج التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) أعطت ما يلي :

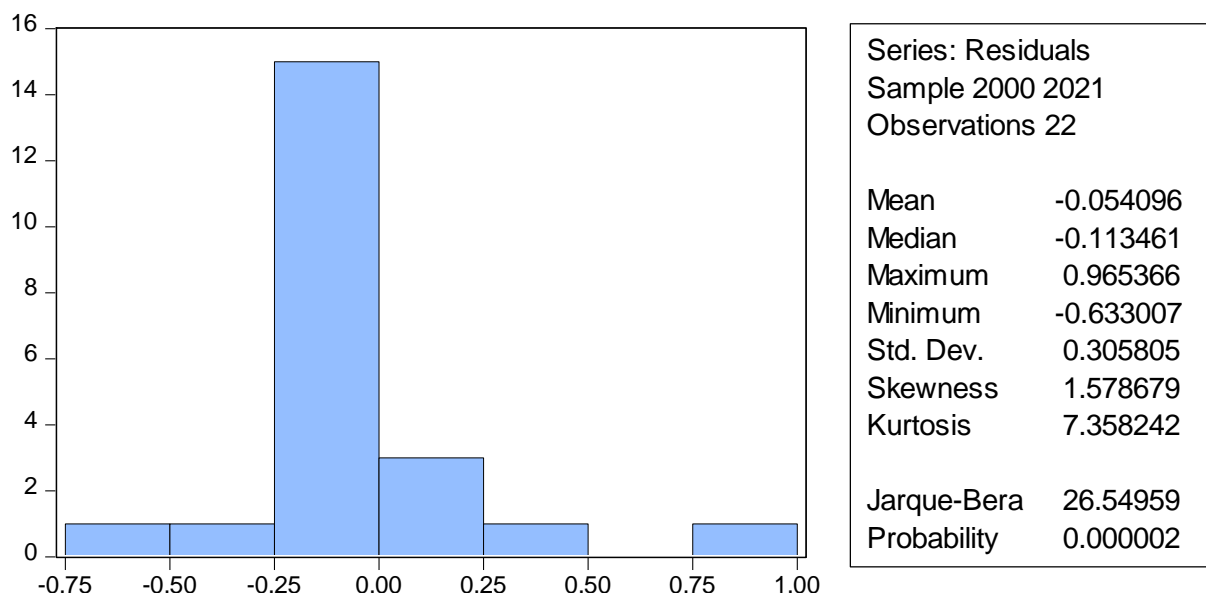
- المعادلة الرياضية للنموذج حسب الشكل التالي :

$$MANU = -15.27 - 0.03OP + 3.79REERDZ + 0.03GOV$$

- معامل التحديد R^2 منخفض ، حيث أن 36 % فقط من التغيرات الكلية في نسبة مساهمة القطاع التصنيعي في الناتج الداخلي الخام يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة للنموذج (أسعار النفط ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، الانفاق الحكومي .
- جميع مقدرات معلمات النموذج ليست لها دلالة احصائية ما عدا سعر الصرف الحقيقي الفعلي الذي جاءت معلمته ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% .

5. اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا

الشكل رقم (04-11) : اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر : مخرجات نظام Eviews10

أظهر اختبار JARQUE-BERA (الشكل رقم (04-11)) قيمة 26.54 كما أن الاحتمالية المرفقة بهذا الاختبار معنوية حيث قدرت ب 0.000002 أي أقل من مستوى معنوية 5 % و عليه سيتم رفض الفرضية العدمية و الإقرار بأن بواقى النموذج لا تتبع توزيعا طبيعيا.

6. مناقشة نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بالقطاع التحويلي

- النسبة التفسيرية للنموذج ضعيفة حيث لا تتجاوز 40 % كما أن بواقى النموذج لا تتبع توزيعا طبيعيا و هو ما يقلل من جودة النموذج احصائيا .

- علاقة موجبة و معنوية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري و نسبة مساهمة القطاع التصنيعي في الناتج الداخلي الخام: ان هذه العلاقة من النتائج المهمة للدراسة ، حيث يفترض للدولة التي تعاني من المرض الهولندي أن يتأثر القطاع التحويلي لديها بالانكماش ، اما في حالة الجزائر فلا توجد علاقة عكسية تعكس الحالة المرضية الناتجة عن قطاع الموارد، من التفسيرات الممكنة لهذه النتيجة هو أن معظم انتاج الشركات المحلية يوجه للسوق الوطنية و الاستهلاك الداخلي و هذا ما تفسره ضعف الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، حيث قدرت الصادرات خارج المحروقات على سبيل المثال ب 1.69 % فقط من اجمالي الصادرات في 2010 مقابل 3.95 % في 2017 و هي نسبة هامشية جدا ، بالاضافة الى ذلك نجد أن عدد كبير من الشركات التي تشتغل في مجال التصنيع مملوكة من طرف الدولة و محمية امام المنافسة الخارجية كما أن هذه الشركات الوطنية تحدد أسعارها اداريا و ليس حسب العرض و الطلب و تتمتع بنوع من الاحتكار في السوق .

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

- وجود علاقة سلبية بين أسعار النفط و نسبة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج الداخلي الخام و علاقة ايجابية بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي و مساهمة قطاع التصنيع في الناتج الداخلي الخام الا أن هاتين العلاقتين ليست لهما دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5 % .
- و في الأخير ان النتائج المتوصل اليها تؤكد على خصوصية الاقتصاد الجزائري و هي أن ظاهرة اللاتصنيع التي يعاني منها القطاع التصنيعي في الجزائر (حيث أظهرت الاحصائيات انخفاض مساهمة القطاع التصنيعي في الناتج الداخلي الخام من حوالي 44 % في 2000 الى ما دون 6.5% في 2020) لم تكن بسبب تحسن أسعار صرف العملة المحلية نتيجة ارتفاع أسعار النفط و بالتالي فحالة اللاتصنيع التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تتلاقى مع ظاهرة العلة الهولندية في مجموعة من النقاط لكن تختلف عنها في الكثير من الحالات و هي نفس النتيجة التي توصل اليها كل من (Gasmı, F. and Laourari, I. 2017) و التي تنص على المعانات الجزئية للاقتصاد الجزائري من أعراض العلة الهولندية (PARTIAL DD) .

المطلب الثالث : نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بفحص مدى تأثير قطاع المنتجات الفلاحية بالمرض الهولندي.

1. اختبار جذر الوحدة لقياس مدى استقرارية متغيرات السلاسل الزمنية (The Unit root test)

تم اختبار جذر الوحدة للمتغيرات للنموذج باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ، حيث بينت النتائج أن السلاسل الزمنية التي سيتم استخدامها في النموذج الموالي مستقرة بعد أخذ الفرق الاول $I(1)$ ، و بالتالي سنتقل الدراسة مباشرة الى الاختبار الثاني و المتمثل فلي تحديد فترات التباطؤ المثلى .

2. اختبار عدد فترات التباطؤ الزمني

الجدول رقم (04-20) : درجة تأخر النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: AGR OP REERDZ GOV
Exogenous variables: C
Date: 01/12/24 Time: 22:31
Sample: 1999 2021
Included observations: 20

| Lag | LogL | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|----------|-----------|-----------|------------|------------|------------|
| 0 | 35.89599 | NA | 4.84e-07 | -3.189599 | -2.990453 | -3.150724 |
| 1 | 95.66835 | 89.65854* | 6.35e-09* | -7.566835 | -6.571103* | -7.372458 |
| 2 | 108.9324 | 14.59044 | 1.05e-08 | -7.293239 | -5.500921 | -6.943360 |
| 3 | 135.4206 | 18.54176 | 7.63e-09 | -8.342063* | -5.753159 | -7.836682* |

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر : مخرجات نظام Eviews10

تشير نتائج الابطاء الأمثل في الجدول رقم (04-20) الى درجة تأخير مثلى 1 بالنسبة للمعايير التالية : LR ، FPE ، SC ، بينما يشير معياري AIC و HQ الى 3 كمدة ابطاء مثلى ، ستعتمد الدراسة على درجة ابطاء واحدة .

3. اختبار التكامل المشترك ل جوهانسون :

الجدول رقم (04-21) : اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

| | | | | |
|--|------------|------------------------|------------------------|---------|
| Sample (adjusted): 2001 2021 | | | | |
| Included observations: 21 after adjustments | | | | |
| Trend assumption: Linear deterministic trend | | | | |
| Series: AGR OP REERDZ GOV | | | | |
| Lags interval (in first differences): 1 to 1 | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace) | | | | |
| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Trace Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None * | 0.662024 | 49.21604 | 47.85613 | 0.0370 |
| At most 1 | 0.524962 | 26.43567 | 29.79707 | 0.1162 |
| At most 2 | 0.329821 | 10.80411 | 15.49471 | 0.2238 |
| At most 3 | 0.107984 | 2.399684 | 3.841466 | 0.1214 |
| Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |
| Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue) | | | | |
| Hypothesized No. of CE(s) | Eigenvalue | Max-Eigen Statistic | 0.05 Critical Value | Prob.** |
| None | 0.662024 | 22.78037 | 27.58434 | 0.1830 |
| At most 1 | 0.524962 | 15.63156 | 21.13162 | 0.2471 |
| At most 2 | 0.329821 | 8.404425 | 14.26460 | 0.3391 |
| At most 3 | 0.107984 | 2.399684 | 3.841466 | 0.1214 |
| Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level | | | | |
| * denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level | | | | |
| **MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values | | | | |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Eviews10

(*) : تدل على رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5%، حيث تنص الفرضية العدمية على H_0 عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات مقال الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة توازن بين متغيرات النموذج في المدى الطويل .

أولا ، تشير نتائج اختبار جوهانسون الموضحة في الجدول رقم(04-21) بالنسبة لنتائج اختبار الأثر Trace Test الى رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5% ، كما تشير الى وجود متجه وحيد للتكامل المشترك حيث أن القيمة المحسوبة لهذا الاختبار (49) أكبر من القيمة الحرجة (47) . ثانيا ، نتائج اختبار القيمة العظمى لا تشير الى أي علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات .

4. مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة (FMOLS) :

الجدول رقم (04-22) : تقدير النموذج الثاني باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية المعدلة

كليا

Dependent Variable: AGR
Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
Sample (adjusted): 2000 2021
Included observations: 22 after adjustments
Cointegrating equation deterministics: C
Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth
= 3.0000)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|--------------------|-------------|--------------------|-------------|----------|
| OP | -0.520027 | 0.058454 | -8.896372 | 0.0000 |
| REERDZ | -0.781877 | 0.306935 | -2.547374 | 0.0202 |
| GOV | 0.400482 | 0.057140 | 7.008841 | 0.0000 |
| C | 6.747707 | 1.501497 | 4.493987 | 0.0003 |
| R-squared | 0.816659 | Mean dependent var | | 2.268434 |
| Adjusted R-squared | 0.786102 | S.D. dependent var | | 0.196828 |
| S.E. of regression | 0.091031 | Sum squared resid | | 0.149160 |
| Long-run variance | 0.006723 | | | |

المصدر : مخرجات نظام 10 Eviews

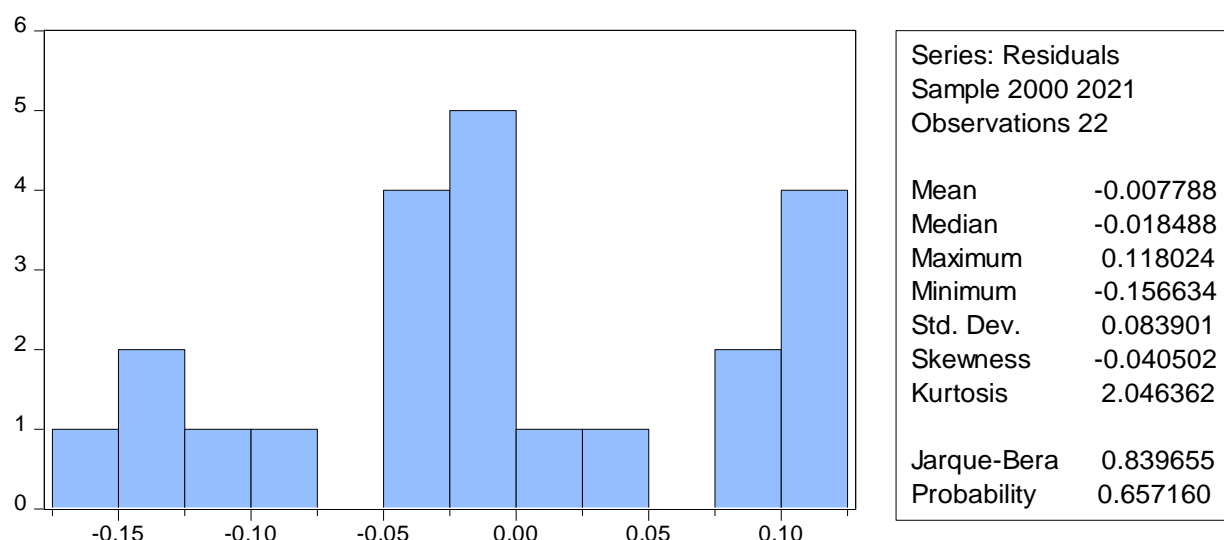
إن نتائج تقدير معلمات النموذج في المدى الطويل باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا (FMOLS) حسب الجدول رقم (04-21) كانت كالآتي :
ان المعادلة الرياضية للنموذج أخذت الشكل التالي :

$$AGR = 6.74 - 0.52OP - 0.78REERDZ + 0.40GOV$$

- معامل التحديد R^2 مرتفع ، حيث أن 81 % من التغيرات الكلية في نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام يتم تفسيرها من خلال المتغيرات المفسرة للنموذج (أسعار النفط ، سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري، الإنفاق الحكومي .
- جميع مقدرات المعلمات معنوية عند مستوى معنوية 5% حيث يدل هذا على وجود علاقات ذات دلالات إحصائية بين المتغيرات.

5. اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم (04-12): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر : مخرجات نظام Eviews10

تشير نتائج اختبار JARQUE-BERA في الشكل رقم (04-12) الى قبول الفرضية العدمية H_0 و أن البواقي تتوزع توزيعاً طبيعياً حيث أن احتمال احصائية JARQUE-BERA تساوي (0.65) أي أكبر من 5% .

6. مناقشة نتائج الدراسة القياسية للنموذج الخاص بالقطاع الفلاحي :

كأول ملاحظة ان نتائج تقدير النموذج الثاني بعد تغيير المتغير التابع ، تغيرت كل اشارات المعلمات للمتغيرات المستقلة الى العكس ، حيث تم الحصول على علاقة عكسية و معنوية بين أسعار النفط و نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام حيث أن الزيادة في أسعار النفط ب 1 % ستؤدي الى انخفاض مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ب 0.52 % بالإضافة الى علاقة عكسية و معنوية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري و نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام فكل زيادة في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي بواقع 1% ستساهم بالزيادة في انخفاض نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ب 0.78 % ، ان هذه العلاقات العكسية تذهب كلها لصالح تأكيد معانات القطاع الفلاحي من أعراض العلة الهولندية ، و لعل أهم عارض يبرز في هذه الحالة هو عارض " أثر حركة الموارد" فانتعاش قطاع المحروقات ، و ارتفاع الأجور في القطاع العمومي مع زيادة التوظيف فيه يجعل من سوق العمل في هذا القطاع أكثر جاذبية لكن هذا سيكون على حساب القطاع المتأخر " Lagging Sector " و الذي هو في هذه الحالة " القطاع الفلاحي " .

الفصل الرابع.. دراسة تحليلية قياسية لتشخيص أعراض المرض الهولندي على الاقتصاد الجزائري

بالمقابل نجد علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق الحكومي و نسبة مساهمة قطاع التصنيع في الناتج الداخلي الخام حيث ان زيادة الإنفاق الحكومي ب 1 % يقابلها زيادة في نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام ب نسبة 0.4 % : يعود الانفاق الحكومي هنا للواجهة كمخفف لأعراض العلة الهولندية حيث حاولت الحكومة التقليل من هذه الظاهرة عبر دعم القطاع الفلاحي عبر مختلف سياساتها الانفاقية (الأسمدة ،الأعلاف ، الادوية...الخ).

خلاصة الفصل

تم خلال هذا الفصل فحص أعراض العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري باستخدام تقنية التكامل المشترك، نموذج شعاع تصحيح الخطأ Vector error correction model و منهجية المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS بهدف دراسة السببية قصيرة و طويلة الأجل بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقات طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، حيث حاول المبحث الأول استعراض مختلف الدراسات القياسية في هذا المجال و التي فحصت آثار العلة الهولندية لا سيما عارض ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي نتيجة الازدهار في قطاع الموارد على المستويين الدولي و الجزائري حيث اعتمدت هذه الدراسات أساليب قياسية مختلفة كما توصلت إلى نتائج متباينة بين النفي و تأكيد أعراض العلة الهولندية على هذه الدول و التي من بينها الجزائر بصفتها دولة ريعية.

أما المبحثين الثاني و الثالث فقد تم تخصيصهما للدراسة التطبيقية، فبخصوص المبحث الثاني تمت محاولة فحص عارض ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط بإضافة مجموعة من المتغيرات المفسرة لتغيرات أسعار الصرف وفق نظرية العلة الهولندية و هذا عبر نموذجين قياسيين، حيث كانت كل المتغيرات المدرجة في نموذجي الدراسة مستقرة من الدرجة الأولى و تتسم بوجود علاقة تكامل مشترك فيما بينها و بالتالي تم تطبيق نموذج شعاع متجه تصحيح الخطأ VECM في كلا النموذجين، حيث تم إثبات أن سعر الصرف الموازي له مشابه لسلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري و انهما يتأثران بأسعار النفط بصفة متقاربة، كما بينت الدراسة ان قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري ترتفع نتيجة ارتفاع أسعار النفط بما يتوافق مع نظرية العلة الهولندية، أما المبحث الثالث، فلقد ناقش جزئية هل كان لارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري نتيجة ازدهار قطاع النفط آثار سلبية على المنتجات ذات المنشأ الجزائري، حيث تم الاعتماد في هذا الصدد على نموذجين و الذي تم تقديرهما عبر منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS و هذا بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات هاذين النموذجين، أكدت النتائج على معانات القطاع التصنيعي من اللاتصنيع بالرغم من عدم وجود علاقة بين ارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري نتيجة تحسن أسعار النفط و حالة اللاتصنيع حيث اعتبر هذا كعارض جزئي " partial " للعللة الهولندية وبالمقابل تأثر قطاع المنتجات الفلاحية سلبا بالارتفاع الحاصل في قيمة سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار نتيجة ارتفاع أسعار النفط و معانات هذا القطاع من أعراض العلة الهولندية.

خاتمة عامة

لطالما تغنت الدول التي اكتشفت بداخلها موارد طبيعية هامة بهذا الانجاز الهام و الثروة الباطنية التي أصبح يحوز عليها اقتصادها ، راسمتا لمواطنيها افقا اقتصادية مزدهرة ، فهذه الثروة سوف يقع على عاتقها عملية تطوير الاقتصاد و الزيادة في رفاهية المواطنين ، الى أن جاءت بعض التجارب الاقتصادية الفاشلة لدول يحتوي باطنها على موارد هائلة ، فهاته الدول بالرغم من اكتشافها و استغلالها لهذه الثروات الباطنية مثل : النفط ، الغاز المعادن... الخ ، كانت دائما تسجل مستويات نمو ضعيفة جدا بل و أكثر من هذا ، كان أداءها الاقتصادي هزيلا مقارنة بالدول الفقيرة من حيث الموارد و هو ما فسره الاقتصاديين الذين درسوا هذا المجال ب : نقمة الموارد . لتأتي بعد ذلك دولة هولندا و تعطينا مثلا آخر على هذه النقمة ، فهولندا التي اكتشفت احتياطات غازية هامة ما فتئت تستبشر خيرا باستغلال هذا المورد حتى انصدمت بالآثار العكسية لهذا الاكتشاف ، فالأداء الاقتصادي لهولندا أصبح ضعيفا و المؤشرات الاقتصادية كلها أصبحت بالأحمر ، حيث أطلقت جريدة الايكونوميست على هذه الظاهرة مصطلح " العلة الهولندية " .

إن ظاهرة العلة الهولندية اصبحت نظرية اقتصادية قائمة بذاتها في هذا المجال ، بوصفها ظاهرة خطيرة ، تعد العلة الهولندية من الآفات التي تصيب الدول الربعية على الخصوص، حيث ترى نظرية العلة الهولندية أن الدولة ذات الوفرة في الموارد بدل أن تنعم بهذه عبر تطور اقتصادها وزيادة رفاهية أفرادها، قد يحدث لها العكس تماما بالاتكال المفرط على قطاع الموارد و عائداته حيث يمكن أن ينتهي بها الامر الى الانخفاض في تنافسية منتجاتها و انحلال قطاعها التصنيعي فيضعف بذلك الأداء الاقتصادي و تتدهور مستويات النمو. ان ما يزيد من خطورة هذا المرض هو صعوبة تشخيصه فهو مرض يصيب مختلف هياكل الاقتصاد و على عدة مستويات ، في حين نجد ان نظرية العلة الهولندية قد حددت أهم أعراض المرض الهولندي و التي يمكن حصرها في : أثر الانفاق ، أثر حركة الموارد ، الأثر النقدي، أثر التطاير... الخ ، نجد أن مشكلة التشخيص تبقى دائما مطروحة و هذا ما جعل من نتائج الدراسات خاصة القياسية منها التي تحاولت تشخيص أعراض المرض الهولندي في اقتصاديات الدول متباينة فيما بينها بالرغم كثرتها.

و باعتبار أن الجزائر دولة ربعية حيث بينت نتائج الدراسة أن عائدات الدولة من الربيع النفطي فاقت 60 % في العديد من السنوات كما ان نسب التنوع فيها ضعيف فالاقتصاد يتركز على قطاع واحد و هو قطاع النفط وما زاد الطين بلة هو الهيمنة شبه المطلقة لصادرات المحروقات على مجموع الصادرات الوطنية بنسبة تفوق 90

% و هو ما جعل من قطاع المحروقات المصدر الأساسي و الوحيد تقريبا من العملة الصعبة في السوق الرسمية جعلها عرضة للتاثر بأعراض العلة الهولندية وعليه حاولت الدراسة فحص مدى تعرض الاقتصاد الجزائري لهذه الظاهرة عبر التركيز على أهم عارض ألا و هو ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري نتيجة التوسع في استغلال القطاع النفطي

و ارتفاع أسعاره ، و لاجراء هذا الفحص استخدمت الدراسة نموذجين قياسيين باستخدام منهجية (VECM) نموذج متجه تصحيح الخطأ، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار علاوة سوق الصرف الموازي وهذا نظرا لخصوصية نظام سعر الصرف في الجزائر لتتوصل الدراسة الى معانات الاقتصاد الجزائري من تهمين " Appreciation " سعر الصرف الحقيقي الفعلي نتيجة ارتفاع اسعار النفط طبقا لما جاءت به نظرية العلة الهولندية، كما يؤثر ارتفاع اسعار النفط في علاوة سعر الصرف الموازي بنفس تأثيره في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري و هو ما يثبت أهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري كما يثبت ان سعر الصرف المتواجد في السوق السوداء له نفس سلوك سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري. و من النتائج المهمة التي توصلت اليها الدراسة ايضا هو الدور الذي تلعبه الحكومة عن طريق سياستها الانفاقية في ابطال أو التقليل من ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري.

و لإعطاء تفسير شامل لظاهرة العلة الهولندية في الجزائر تناولت الدراسة في محورها الأخير مدى تأثر القطاعات المنتجة (القطاع التحويلي و الفلاحي) بالثمين الحاصل في سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط و هذا باستخدام منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)، حيث كانت النتائج مثيرة للاهتمام في هذا المجال و هو تأثر القطاع الفلاحي بأعراض العلة الهولندية لاسيما عارض " أثر الموارد " بالمقابل فالقطاع التصنيعي لم يتأثر بارتفاع قيمة سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مع معاناته من ظاهرة " اللاتصنيع " و الذي اعتبر كعارض جزئي لظاهرة العلة الهولندية و هو ما يمكن تفسيره بخصوصية الاقتصاد الجزائري و أن الاقتصاد الجزائري يعاني من علة تتشابه مع أعراض العلة الهولندية لكن تختلف عنها في بعض النقاط حيث يمكن وصفها ب " العلة الجزائرية "

اختبار الفرضيات

بناء على ماسبق أكدت الدراسة على صحة الفرضيات الأولى، الثالثة و الرابعة :

- تعتبر أسعار النفط من أهم محددات سعر صرف الحقيقي للدينار الجزائري و المصدر الاول لتقلباته حيث توصلت الدراسة التحليلية الى أنه كلما ظهرت أزمة نفطية و انخفضت اسعار النفط في الاسواق العالمية تدهورت قيمة الدينار الجزائري كما بينت الدراسة القياسية على معنوية معلمة أسعار النفط في كل نماذج الدراسة.

- وجود علاقة سببية طويلة الاجل بين اسعار البترول و سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري حيث أظهرت نتائج النموذج الأول متجه تصحيح الخطأ VECM عن وجود علاقة عكسية و معنوية طويلة الأجل بين اسعار البترول و سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار الجزائري و هذا بما يتوافق مع أعراض نظرية العلة الهولندية كما تتطابق هذه النتائج مع كل من دراسة كل من ر. جبير ، س. زواري غربال (2011) و بوزاهر سيف الدين ، عامر حبيبة(2017).

- بخصوص الفرضية التي تنص على امكانية معاناة قطاعي التصنيع و الفلاحة في الجزائر من الانكماش بسبب تحسن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط بينت نتائج الدراسة عبر تطبيق منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا FMOLS لتحديد العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات عن حدوث انكماش في كلا القطاعين لكن هذا الانكماش الذي حصل لم يكن بنفس الصفة حيث اثبتت الدراسة القياسية أن تحسن القيمة الحقيقية لسعر صرف الدينار الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط أدى الى انكماش قطاع الفلاحة ، بالمقابل نفت أن يكون الانكماش الحاصل في القطاع التحويلي بسبب تحسن القيمة الحقيقية لسعر صرف الدينار الجزائري و هذا ما يتوافق مع الدراسة القياسية ل Gasmii, F. and Laourari, I. (2017) .

كما خالفت الدراسة الفرضية الثانية:

- ان سلوك سعر الصرف الموازي مشابه لسلوك سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري حيث أظهرت نتائج نموذجي تصحيح الخطأ VECM أن المتغيرات المستقلة المعتمدة في الدراسة : الانفاق الحكومي، أسعار النفط، الاحتياطي الأجنبي، المعروض النقدي أخذت نفس الاشارات بدلالة المتغيرين التابعين :سعر الصرف الحقيقي الفعلي و علاوة السوق الموازية ،اضف الى ذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين اسعار النفط و كلا المتغيرين التابعين و هذا ما يجعل من أسعار النفط من أهم محددات

سعر صرف العملة الوطنية من جهة ، كما يثبت تأثر سعري الصرف الحقيقي الفعلي و الموازي باعراض العلة الهولندية.

التوصيات

- ✓ تعتبر العائدات النفطية المصدر الرئيسي للعملة الاجنبية بحيث معظم الواردات يتم تمويلها من العملة الصعبة المتأتية من النفط، هذا الاعتماد الشبه كلي على القطاع النفطي جعل الدينار الجزائري عرضة لتقلبات كبيرة بسبب أسعار النفط كما جعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا هشاً معرضاً للأزمات و بالتالي على الدولة إيجاد مصادر دخل جديدة من العملة الصعبة .
- ✓ ان اعتماد اسعار الصرف الاسمية الحالية ستعرض الاقتصاد الجزائري لنزيف في العملة الصعبة كلما انخفضت اسعار النفط وعليه يجب اعتماد أسعار الصرف المتواجدة في السوق السوداء بصفتها اسعار حقيقية.
- ✓ ضرورة احداث نظام بنكي عصري يعتمد على الرقمنة من اجل زيادة الشمول المالي و امتصاص الكتلة النقدية التي تشتغل خارج اطر الدولة.
- ✓ العمل على فتح مكاتب صرف داخل و خارج الوطن للزيادة من قابلية تحويل الدينار الجزائري ومحاربة سوق الصرف الموازي.
- ✓ ان اعتماد سعر صرف مزدوج (رسمي و موازي) اثر على السياسات التي يقوم بها البنك المركزي من اجل تحفيز الاقتصاد و جعل منها غير مجدية كما شجع على التهريب و تضخيم الفواتير و بالتالي يجب الغاء هذا النظام الخاطئ من الأساس.
- ✓ ان مشكلة الاقتصاد الجزائري ليست مشكلة استيراد فقط و لكنها مشكل تصدير أيضا، بحيث تهيمن صادرات المحروقات على اكثر من 90 بالمئة من مجموع الصادرات و عليه يجب دعم القطاعات الانتاجية خارج المحروقات و تذليل العقبات أمام المنتجات الجزائرية لولوج الاسواق الخارجية عبر وضع برامج للتعريف بالمنتوج الجزائري و الزيادة من اتفاقيات الشراكة مع الدول الأجنبية.
- ✓ الكف عن سياسة تخفيض الدينار و زيادة الضرائب على الواردات مع تشديد الرقابة عليها كلما انخفضت أسعار المحروقات نظرا للعواقب الوخيمة التي تسببها هذه الاجراءات على القدرة الشرائية للمواطنين.
- ✓ فاتورة الانفاق الحكومي للجزائر كبيرة جدا، فالانفاق الحكومي يرافق كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر كما تعتبر الجزائر دولة اجتماعية نظرا للدعم الكبير الذي تتلقاه الطبقات الهشة، ان هذا الدعم أحدث اختلالات

في قوى العرض و الطلب كما شجع على استنزاف اموال الخزينة العمومية و بالتالي يجب على الدولة ترشيد هذا الإنفاق و جعله أكثر نجاعة مع ضرورة إلغاء الدعم على المنتجات القابلة للتبادل (المنتجات الواسعة الاستهلاك).

- ✓ التقليل من الاعتماد على الجباية البترولية في الميزانية العمومية الى أقصى حد ممكن لتفادي الصدمات البترولية
- ✓ ضرورة الاعتماد على التجربة النرويجية في مجال تسيير الصناديق السيادية مع ضرورة اصلاح صندوق ضبط الموارد الجزائري و إعادة هيكلته بصفة تدعم الاستثمار خارج المحروقات و تحمي حقوق الأجيال القادمة.
- ✓ دعم القطاع الصناعي خاصة القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا عالية الدقة عبر فتح ابواب الاستثمار أمام الشركات الأجنبية التي تشتغل في هذا المجال وإعطاء تحفيزات ضريبية من اجل نقل التكنولوجيا و توطئتها
- ✓ دعم القطاع الفلاحي و إخراجهم من الطابع التقليدي عبر زيادة التكوين في المجال الفلاحي و استحداث مراكز بحث وطنية في المجال الفلاحي .
- ✓ تشجيع القطاع السياحي بصفته قطاع جالب للعملة الصعبة مما يقلل من الاعتماد على عائدات المحروقات .
- ✓ محاولة الاستفادة من التجربة الهولندية و الحلول التي اعتمدها من أجل الخروج من العلة التي سميت باسمها حيث انتقل الاقتصاد الهولندي من اقتصاد متعثر به مستويات نمو ضعيفة زمن الستينات الى اقتصاد قوي و متنوع في وقتنا الحالي .

❖ المراجع باللغة العربية

• الكتب:

- 01 - أحمد زكي يماني وآخرون، "المشهد النفطي العربي والعالمي 2000 (الوطن العربي بين القرنين)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2000.
- 02 - أمينة مخلفي، "مدخل إلى الاقتصاد البترولي (اقتصاد النفط)"، ج 01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.
- 03 - أنيسة بن رمضان، "دراسة إشكالية استغلال الموارد النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي"، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2014.
- 04 - أويستين نورينج، "قطاع النفط و الغاز في منظمة الخليج-امكانيات و قيود- (التجربة النرويجية في التنوع الاقتصادي الخاص بالصناعة النفطية)"، مركز الامارات للدراسات و البحوث، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2007.
- 05 - بول هيرست، وغراهام طومسون، "ما العولمة: الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم"، ترجمة فالح عبد الجبار، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، 2001 .
- 06 - حسام علي داود، "اقتصاديات التجارة الخارجية"، دار المسيرة، الطبعة 1، عمان، 2002.
- 07 - حسن خلف فليح، "التمويل الدولي"، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004.
- 08 - خالد جمعي، بولعراس فتحي، "الريع البترولي كآلية في تفسير علاقة الدولة بالمجتمع في الجزائر 2000-2018"، مجلة النقاد للدراسات السياسية، المجلد 5، العدد 2، الجزائر، 2021.
- 09 - خالد محمد السواعي، "التجارة الدولية-النظرية و تطبيقاتها"، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
- 10 - دانييل بورشتاين وارنيه دي كيزا، "التنين الأكبر (الصين في القرن الواحد والعشرين)"، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، جويلية 2001.
- 11 - دومينيك سلفادور، "الاقتصاد الدولي"، ديوان المطبوعات الجامعية، القاهرة، 1993.
- 12 - راشد البراوي، "حرب البترول في العالم"، مكتبة تالأنجلو المصرية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1968.

- 13 - رشاد العطار, عليان الشريف, "المالية الدولية", الطبعة الأولى, دار المسيرة للطباعة والنشر, الأردن, 2000.
- 14 - روبرت واينر, "تقلب أسعار النفط: العرض والطلب والمضاربة (المخاطر والغموض في أسواق الطاقة العالمية المتغيرة, الانعكاسات على منطقة الخليج العربي)", مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية, الطبعة الأولى, أبو ظبي, الإمارات العربية المتحدة, 2006.
- 15 - سالم عبد الحسن رسن, "اقتصاديات النفط", الجامعة المفتوحة, طرابلس, سنة 1999.
- 16 - سامي عفيفي, "التجارة الخارجية بين التنظيم و التنظير", الطبعة 2, الدار المصرية اللبنانية, القاهرة, 1994.
- 17 - سعد الله داود, "الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر", دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع, الجزائر, 2013.
- 18 - سليم مجلخ, وليد بشيشي, قياس و تحليل التنوع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019, Revue Algérienne d'économie et gestion, الطبعة 16, العدد 01, الجزائر, 2022.
- 19 - سمير التنير, "التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم, ماضيا وحاضرا", الطبعة الأولى, الجزء الثاني, دار المنهل البناني, 2008.
- 20 - سنقر, عبد الرحيم, "النقد و تطوره التاريخي", دار كنعان للدراسات و النشر, 1998 .
- 21 - حسين بني هاني, "اقتصاديات النقود و البنوك", دار الكندي للنشر و التوزيع, الأردن, 2002.
- 22 - صالح تومي, "مدخل لنظرية القياس الاقتصادي", ج2, ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1999.
- 23 - صالح ياسر, "النظام الربعي و بناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق", مؤسسة فريدريش إيبيرت, مكتب الاردن والعراق, 2013.
- 24 - ضياء مجدي الموسوي, "ثورة أسعار النفط 2004", ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 2005.
- 25 - طاهر الأطرش, "تقنيات البنوك", الطبعة السادسة, ديوان المطبوعات الجامعية, 2007.
- 26 - طاهر لطرش, "حدود القدرة التنافسية للاقتصاد القائم على الربيع محاولة تحليل آثار التنظيم الربعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري", الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية, العدد 10.
- 27 - عبد العظيم حمدي, "سياسة سعر الصرف و علاقتها بالموازنة العامة للدولة", مكتبة النهضة المصرية, القاهرة, 1987.

- 28 - عبد القادر السيد متولي ، "الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)"، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 29 - عبد القادر سيد أحمد، "الأوبيك ماضيها حاضرها وآفاق تطورها"، ترجمة خليل احمد خليل وفؤاد شاهين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 30 - عبد الله حسين ، "البتروال العربي" ، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع، مصر، 2003.
- 31 - عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2004/2003.
- 32 - عبد المطلب حميد، "اقتصاديات سعر الصرف و تخفيض و تعويم العملة و حرب العملات"،الدار الجامعية، الطبعة الاولى،الاسكندرية، 2016.
- 33 - علي أحمد عتيقة، "الاعتماد المتبادل على جسر النفط (المخاطر والفرص)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1991.
- 34 - علي لطرش، "نقمة النفط على الأمن الاقتصادي الجزائري في ظل السياسة الاقتصادية للحكومة (دراسة فكرية قانونية اقتصادية)"، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الاقتصادية ، الطبعة الأولى، ألمانيا، 2021.
- 35 - علي لطفي، "التنمية والطاقة"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2010.
- 36 - عمرو محي الدين، "أزمة النمر الأسيوية"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2000.
- 37 - عناية غازي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، البيارق، عمان، 1998.
- 38 - فؤاد مرسي، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، الطبعة الثانية، دار المعارف للطباعة، القاهرة، 1958.
- 39 - فاروق قاسم، "النموذج النروييجي، ادارة المصادر البترولية"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 373، الكويت، مارس 2010.
- 40 - فاضل الجليبي وآخرون، "واردات النفط العربي ومشروعات التكامل البديلة (الوطن العربي ومشروعات التكامل البديلة)"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1997.
- 41 - فاطمة مساعيد، "مستقبل الغاز في ظل التوازنات العالمية الراهنة"، دفاثر سياسية و قانونية، العدد 5، جزان 2011.

- 42 - كامل بكري، "اقتصاد دولي التجارة الخارجية والتمويل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- 43 - مايكل روس ، هل يعيق النفط الديمقراطية ، النفط والاستبداد الاقتصاد السياسي للدولة الربعية، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، 2007.
- 44 - مايكل لينش، "البحث عن الاستقرار في سوق النفط (مستقبل النفط كمصدر للطاقة)"، مركز الإمارات للدراسة والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، 2005.
- 45 - محمد أحمد الدوري ، "محاضرات في الاقتصاد البترولي"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983.
- 46 - محمد أزهر السماك، زكريا عبد الحميد باشا، "دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية"، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الأولى، 1980.
- 47 - محمد أزهر سعيد السماك، "اقتصاديات النفط و السياسة النفطية- أسس و تطبيقات"، الطبعة الأولى، جامعة الموصل، العراق، 1987.
- 48 - محمد خالد الحريري، "الاقتصادي الدولي"، جامعة دمشق، سوريا، 1977.
- 49 - محمد دياب، التجارة الدولية في غير العوامة، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
- 50 - محمد زاهي المغربي، "أنماط السياسات العامة والتطور المؤسسي في الدولة المنتجة والدولة الربعية"، ليبيا اليوم للنشر والتوزيع، طرابلس، 2004.
- 51 - محمد عبد المنعم، أحمد فريد مصطفى، "الاقتصاد الدولي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- 52 - محمد ماضي، كمال ديب، "اقتصاديات الطاقة النابضة والمتجددة"، دار النشر الجامعي الجديد، تلمسان، الجزائر، 2017.
- 53 - محمود حميدات ، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
- 54 - محمود سيد عابد، "التجارة الدولية"، الطبعة الأولى، الإشعاع الفنية للطباعة، الاسكندرية، 2001.
- 55 - نبيل جعفر عبد الرضا ، "اقتصاد الطاقة"، ط1، دار الكتاب الجامعي، الامارات العربية المتحدة ، 2017.
- 56 - نعيم الظاهر، 3دراسات في الواقع العربي-التنموي-الاجتماعي3، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1998.
- 57 - همام الشماع، عمر هشام العمري، "اثر تعددية اسعار الصرف على كفاءة النشاط الاقتصادي"، الطبعة الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002 .

- 58 - هاني عبيد ، "الإنسان و البيئة"، دار الشروق للنشر و التوزيع، الطبعة 1، الأردن، سنة 2000.
- 59 - هوشيار معروف، "تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
- 60 - ياسر صالح ، "النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة"، مؤسسة فريد ريش إبيرت، بغداد، 2013.
- 61 - يسرى محمد أبو العلا، "نظرية البترول"، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2008.
- 62 - يوسف صايغ، "سياسات النفط العربية في السبعينات (فرصة ومسؤولية)"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1983.

• الأطروحات و المذكرات:

- الأطروحات

- 01 - الحاج بن زيدان، "دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار النفط لدى دول المينا دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر: الجزائر و المملكة العربية السعودية و مصر"، مذكرة نيل شهادة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.
- 02 - أمينة مخلفي، "أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2013.
- 03 - حسبية زايدي، "فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1970-2012)"، رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بسكرة، الجزائر، 2014-2015.
- 04 - سيد أحمد شكوري ، و فرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012.
- 05 - عبد المالك مباني ، "الجزائر في ظل تحولات الاقتصاد العالمي للمحروقات"، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر، 2013-2014.
- 06 - عثمان، مصطفى محمد، "أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2006.

- 07 - محمد هاني ، "السياسات الاقتصادية الكلية و دورها في مكافحة المرض الهولندي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي -حالة الجزائر 2000-2015"، أطروحة دكتوراه ، جامعة يحيى فارس ، المدية، الجزائر ، 2017-2018.
- 08 - محي الدين حداب ، "أثر العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية للفترة 1990-2016" ، أطروحة دكتوراه ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2017-2018 .
- 09 - وليد عايب، "حماية البيئة و تحرير التجارة الخارجية في اطار المنظمة العالمية للتجارة-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف1، الجزائر، 2018/2019.

• المذكرات

- 01 - السعيد عناني ، "أثار تقلبات سعر الصرف و تدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2006.
- 02 - بوجمعة قويدري قويشع ، "انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية"، شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشلف، سنة 2008-2009.
- 03 - حمد جلال يخلف ، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التنمية المستدامة في ظل انخفاض أسعار البترول"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير، جامعة تبسة، الجزائر، 2015-2016.
- 04 - سمية موري ، "اثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009-2010.
- 05 - شيماء هاشم علي، "اثر عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الاجنبي"، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 06 - صادق هادي، "لجنة الموارد و الداء الهولندي في الاقتصاديات النفطية: قراءة في المفاهيم والآثار و أدوات العلاج" دراسة تحليلية لحالة الجزائر و النرويج"، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية و المالية، المجلد 2، العدد1، جوان 2019.

- 07 - عبد الرؤوف عبادة ، "محددات سعر نفط منظمة الأوبك و أثره على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010-2011.
- 08 - عثمان مختار، " دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال البرامج التنموية (2001 - 2014)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة سطيف1، 2013- 2014 .
- 09 - علي العمري ، "تأثير تطورات أسعار النفط على النمو الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008.
- 10 - علي سلمان مال الله، "دور سعر الفائدة و سعر الصرف الأجنبي في حركة التدفقات المالية الدولية"، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، 2008.
- 11 - عيسى مقلد، 'قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية'، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2007-2008.
- 12 - فرحات سليمان زواري ، "دور الصناديق السيادية في ظل الأزمة المالية الراهنة (دراسة مقارنة لحالة الجزائر و النرويج)"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011/2012.
- 13 - لبنى قابوش ، "أثر تقلبات أسعار البترول على الإنفاق العام"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2014-2015.
- 14 - مراد بن ياني ، "سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010-2011.
- 15 - محمد علة ، "الدولة و مشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الأقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2003 .
- 16 - نسرين أحمد ، "تحديات سونطراك في السوق النفطية"، مذكرة ليسانس، 2004-2005.
- 17 - هادي محمد عام ، التنوع الانتاجي في الصناعات التحويلية و نتائجه الاقتصادية في العراق رؤية مستقبلية، رسالة ماجستير، كلية الادارة و الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 1994.

18 - وحيد خير الدين، "أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة، الجزائر، 2013.

• الملتقيات ، الندوات والمدخلات:

01 - جورج قرم ، " التعافي من الاعتماد على الاقتصاد الريعي " ، الندوة العلمية حول بدائل التنمية العربية ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، 2008.

02 - حازم الببلاوي ، الدولة الربعية في الوطن العربي ، ندوة الدولة والأمة والاندماج في الوطن العربي، ج 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

03 - خالد بن راشد ، "تحديات انهيار أسعار النفط و التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون"، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، أغسطس 2015.

04 - طارق بن قسكي و فرحاني الزهرة، "تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مداخلة في المؤتمر الأول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة سطيف، الجزائر، 2015.

05 - عبد الغني دادان، هشام غربي،"التأهيل البيئي للدول النامية النفطية و اولوية تقدم وتيرة التنمية الاقتصادية"، مجمع مداخلات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات و الاقتصادات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الاداء البيئي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، نوفمبر 2011.

06 - عبد الفضيل محمود ،"السلوك والاداء الاقتصادي للدولة النفطية الربعية في المنطقة العربية "، ندوة الدولة والامة والاندماج في الوطن العربي، ج 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.

07 - محمد زيدان و محمد يعقوبي، "الآثار البيئية لنشاط شركات البترول العالمية ومدى تحملها لمسؤوليتها تجاه البيئة"، الملتقى الدولي الثالث حول منظمات الأعمال و المسؤولية الاجتماعية، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012.

08 - نبيل بوفليح ، "دور الذكاء الاقتصادي في تحسين أداء صناديق الثروة السيادية، صندوق الثروة السيادي النرويجي نموذجا "، الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي و التنافسية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، نوفمبر 2012.

- 09 - نبيل بوفليح وعبد القادر لعطاف، "فعالية صندوق ضبط الموارد في توظيف الثروة البترولية في الجزائر"، ملتقى التنمية المستدامة و الكفاءة، جامعة سطيف الجزائر، سنة 2008.
- 10 - عبد القادر خليل ، "تقلبات أسعار البترول و تداعياتها على الدول"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى العلمي الدولي الرابع انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له، جامعة المدية، الجزائر، 7-8 أكتوبر 2015.

• الجرائد:

- 01 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 28 جوان 2000.
- 02 - فهد محمد بن جمعة، "العوامل المؤثرة على أسعار النفط"، جريدة الرياض ، العدد 9834 ، 2005 .
- 03 - ياسر مفتي، "السعر في أماكن الإنتاج أقل من نصف السعر النهائي الذي يدفعه المستهلك"، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9834 ، 31 أكتوبر 2005.

• المجلات:

- 01 - ابراهيم بقله ، "تطورات أسعار النفط و انعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية"، مجلة الباحث، العدد 12، 2013.
- 02 - ا حجاب،. العقريب ك.، "التنوع الاقتصادي كخيار مستدام القطاع السياحي المغربي أنموذجا"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، جامعة عمار ثليجي، مج.11، العدد : 1،الجزائر ، 2022.
- 03 - احسان حبيب منصور، "تحديد سعر الصرف المناسب في البلدان الاقل نموا"، صندوق النقد الدولي، مجلة التمويل و التنمية، المجلد رقم 24، العدد 2 ، 1984.
- 04 - احمد بريهي علي، "تحولات السوق النفطية وتسعير النفط العراقي الخام، مجلة الإدارة والاقتصاد"، جامعة كربلاء، العدد (1)، المجلد (1)، 2010.
- 05 - أسيا طويل و آخرون، "تداعيات الاقتصاد الجزائري و حتمية استراتيجية التنوع الاقتصادي ما بعد أزمة جائحة (كوفيد-19)- دراسة تحليلية و قياسية لحالة القطاع الفلاحي"، مجلة les cahiers du cread ، الطبعة 37 ، العدد 03، الجزائر ، 2022.
- 06 - أ ضيف ، عزوز أ، "واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر و آلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا"، المجلد:14، العدد: 19،الجزائر ، 2018.

- 07 - السعيد بشول ، و محمد الأمين مصباحي، "انعكاسات الصدمة النفطية 2014 على أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية"، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 9، جامعة الوادي، الجزائر، ديسمبر 2015.
- 08 - الناصر، عبد المجيد حمزة، أحلام أحمد ، "المقارنة بين طرائق تحديد رتبة النموذج الانحدار الذاتي الطبيعي باستعمال بيانات مولدة و بيانات لبعض العناصر المناخية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، العدد(48)، 2007.
- 09 - إيمان محمد ابراهيم علي، "أثر تقلبات الناتج على النمو الاقتصادي في الدول النامية: الدلائل من مصر"، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 22، العدد الثاني، 2021.
- 10 - سعد الله داود ، "تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط و أثرها على استقرار الأسعار 2008"، مجلة الباحث، عدد 09، سنة 2011.
- 11 - سمير أيت يحيى ، "التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع"، مجلة الباحث، العدد 09، الجزائر، 2011.
- 12 - سيف الدين بوزاهر ، عامر حبيبة، "سعر الصرف الحقيقي و المرض الهولندي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (2004-2014)"، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال ، VOL.1 ، العدد 3، 2017.
- 13 - سيف الدين قдал ، "أثار ارتفاع المحروقات على الاقتصاد الجزائري في اطار العلة الهولندية : نموذج التوازن الحسابي" ، مجلة : les cahiers du cread ، vol.38 ، العدد 2.
- 14 - شهرزاد زغيب وحليمي حليلة، "القطاع النفطي بين واقع الارتباط و حتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 11، الجزائر، أوت 2008.
- 15 - عبد الرزاق بن الزاوي، إيمان نعمون، "دراسة قياسية لانحراف سعر الصرف الحقيقي عن مستواه التوازني في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 10، الجزائر، 2012.
- 16 - ع قروف. ك.، "قياس و تقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، جامعة غرداية، مج 9 ، ع.2، الجزائر ، 2016.
- 17 - عماد الدين محمد المزيني ، "العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية"، مجلة جامعة الأزهر بغزة، المجلد 15، العدد 1، 2013.
- 18 - فاطمة لبعل ، نورالدين حامد، "استراتيجيات إدارة الربع النفطي للخروج للخروج بالاقتصاديات العربية من التبعية الريفية"، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 8، العدد 1، 2015.

- 19 - فايزة يوب ، " اثر تغيرات اسعار النفط على سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري دراسة قياسية على الجزائر للفترة 1970-2014" ، مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، vol.3 ، العدد 2،الجزائر ، 2014.
- 20 - كوثر عباس الربيعي، "التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة الدراسات الدولية"، عدد جويلية، جامعة بغداد، العراق، 2008.
- 21 - لوركان ليفوز، "الطاقة العالمية ازدياد عدم قابليتها للاستدامة، مجلة التمويل والتنمية"، صندوق النقد الدولي، المجلد 45، العدد الأول، مارس 2008 .
- 22 - لياس شوبار، عبد المنعم حجيرة، العلة الهولندية ، "دراسة فحصية قياسية لحالة الجزائر، المجلة المغربية للاقتصاد و المناجنت"، VOL.2، العدد 2 ، 2015.
- 23 - مايع شبيب الشمري ، " تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد الريعي في العراق" ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد (15)، 2008 .
- 24 - محمد السيد جيهان، إيناس فهمي حسين، "أثر الصدمات الاقتصادية الكلية في السوق المصري"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد71 ، 2015
- 25 - محمد حسين الجبوري و آخرون، "التجربة النفطية في النرويج و امكانية تطبيقها في العراق، مجلة الادارة و الاقتصاد"، المجلد الثالث، العدد العاشر، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014.
- 26 - محمد راتول، "الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقييم"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، الجزائر، جوان 2006.
- 27 - محمد خميسي ، "تأثير الطفرة النفطية لدول مجموعة الدول الأوبك"، مجلة دفاتر السياسة و القانون، العدد 6، جانفي 2012.
- 28 - محمد حسين الجبوري و كامل علاوي، "اشكالية العلاقة بين الاقتصاد الريعي والدولة الربعية" ، مجلة الادارة والاقتصاد ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، المجلد (2) ، العدد (5) ، 2013.
- 29 - محمد صالح مظهر، "نموذج التنمية الاقتصادية للعراق- الشراكة بين السوق والدولة في اطار برنامج الدفعة القوية"، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، بغداد، 2010.
- 30 - محمد علي حميد، طاظم أحمد حمادة البطاط ،"قياس و تحليل أثر القطاع السياحي في النمو الاقتصادي اسبانيا و اليونان نموذجا"، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد 4، العدد، 2016.

- 31 - ميمون ورقاق، محمد بن حميدة، "الاستثمار في رأس المال البشري و أثره في تخفيض البطالة في الجزائر"، دراسة قياسية باستخدام طريقة FMOLS، مجلة التنظيم و العمل، المجلد 2، العدد 7.
- 32 - نبيلة مسيلتي و آخرون، "التمويل الغير التقليدي بالجزائر-واقع و آفاق-"، مجلة الأبحاث الاقتصادية المعاصرة، العدد 2018، 01.
- 33 - ندحت العراقي ، "ارتفاع أسعار النفط الأسباب و التداعيات"، مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 8.
- مقالات على الأنترنت:
- 01 - أسماء ماهر، الدولة الربعية و تحولات الدول، على الموقع الالكتروني : www.feps.edu.eg/ar
- 02 - محمد ابراهيم السقا، "لجنة الوفرة النفطية في الكويت"، مدونة اقتصاد الكويت و دول مجلس التعاون الخليجي، ليوم 2009/10/24 ، على الموقع الالكتروني : http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/10/blog-post_24.html
- 03 - محمد نبيل الشيمي، الاقتصاد الريعي المفهوم والاشكالية ، بحث منشور على شبكة الأنترنت www.ahewar.org.
- مصادر أخرى:
- 01- بنك الجزائر ،النشرة الاحصائية الثلاثية الخاصة، الثلاثي الثالث،الجزائر، 2019.
- 02- صندوق النقد الدولي، "مستجدات افاق الاقتصاد الإقليمي منطقة الشرق الأوسط و شمال افريقيا أفغانستان و باكستان"، مايو 2017
- 03- فادية محمد عبد السلام و آخرون، سعر الصرف و علاقته بالاستثمارات الاجنبية في مصر، سلسلة قضايا التخطيط و التنمية، معهد التخطيط القومي، عدد 312، 2018.
- 04- قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري أنموذجا)"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، 2010.
- 05- عبد الحميد مرغيت ، "تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة"، ورقة بحثية ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة جيجل، الجزائر.
- 06- علي مرزا ، العراق الواقع والافاق الاقتصادية ، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الاول لشبكة الاقتصاديين العراقيين ، بيروت ، 2013 .

- 07- محمد شيخي، "طرق الاقتصاد القياسي: محاضرات و تطبيقات"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع، الاردن، 2012.
- 08- مديرية الدراسات و الاستشراف ، المديرية العامة للجمارك الجزائرية ، احصائيات التجارة الخارجية للجزائر نوفمبر 2020 .
- 09- معهد الدراسات المصرفية، "الذهب الأسود"، السلسلة الخامسة، الكويت، العدد6، 2013.
- 10- نشرة مناقصات قطاع الطاقة والمناجم BAOSEM فرع لمجمع سوناطراك3، دالي ابراهيم، الجزائر، العدد 745، الصادر في 2011/03/13.

❖ المراجع باللغات الأجنبية:

- 01- Adouka lakhdar et all, "les déterminant du taux de change a l horizon court, moyen et long ", International journal of finance and economics, issue62, Euro journals publishing, 2011.
- 02- Aklin Usupbeyli, « Survol de la littérature sur les modéled de taux de change d'équilibre : Aspects théoriques et comparatives », SBF Dergisi, cilt 66, N° 4, Ankara Universitesi, turk, 2011.
- 03- Antoine Bouvert, Henri Sterdyniak, « Les modèles de taux de change équilibre de long terme, dynamique et hystérese », revue de l'OFCE 93, France, avril 2005..
- 04- Abdelkader Sid Ahmed, Développement sans croissance : l'expérience des économies pétrolières du tiers-mond », O.P.U, Alger, 1983.
- 05- Anthony J. Venables, Using natural resources for development: why has it proven so difficult?, Journal of Economic Perspectives,(30).(1), Oxford, 2016.
- 06- Alan H. Gelb, Oil windfalls: Blessing or curse?, Oxford university press, New York, 1988.
- 07- Anthony. J. Using Natural Resources for Development : Why Has it proven so difficult, Journal of Economic Perspective, 30(1), 2016.
- 08- Aslaksen S. et Al. Institutions and the resources curse, journal of Developpment Economics, Volume 87, N°2, 2008.
- 09- Anderson K., " Tariffs and The manufacturing sector" the australian economy in the long run , 1987.
- 10- Anderson, K. , Australia's Economy in its international Context, vol. II, University of Abdelaide Press, SA, 2014.

- 11- Apergis, N., El-Montasser, G., Sekyere, E., Ajmi, A.N., Gupta, R., Dutch disease effect of oil rents on agriculture value added in Middle East and North African (MENA) countries. *Energy Econ.* 45,2014.
- 12- Abdlaziz, R.A., Naseem, N.A.M., Slesman, L., Dutch disease effect of oil price on agriculture sector: evidence from panel cointegration of oil exporting countries. *Int. J. Energy Econ. Pol.* 8 (5),2018.
- 13- Amin, Z.A., El-Sakka, M.I.T., Determining real exchange rate fluctuations in the oil-based GCC economies. *Asian Econ. Financ. Rev.* 6 (7),2016.
- 14- Al-Mulali, U., Che Sab, C.N.B., Oil prices and the real exchange rate in oil-exporting countries. *OPEC Energy Review* 36 (4),2012.
- 15- Arezki, R. and Ismail, K. 'Boom-bust cycle, asymmetrical fiscal response and the Dutch disease', *Journal of Development Economics*, 101,2013.
- 16- Akaike, Hirotugu ,(Statistical Predictor Identification) – *Ann. Inst. Statist.*, Vol. 22, 1970.
- 17- Ayalew, S., M. C. Babu, and L. K. M. Rao., Comparison of New Approach Criteria for Estimating the Order of Autoregressive Process ,Department of Statistics, Andhra University, India , ISSN: 2278-5728 Volume 1,Issue 3 (July-Aug 2012),2012.
- 18- Almaro ,hassan , The impact of fiscal policy on the price compitiveness of the manufacturing sector of jordan,Mnich personal Repec archive,MRPA Paper n56286,2015.
- 19- Attouchi Manel , chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome hollandais en Algerie : Etudes econométrique , These de doctorat En sciences Economiques , Univeristé Djillali Liabes De Sidi Belabbes, algérie , 2019-2020.
- 20- Alan gelb , Oil windfulls : Blessing or Curse , Oxford University press, join 1989.
- 21- Bernard Guillochon, Annie Kawachi,Economie internationale,5eme edition ,Dunod,france,2006.
- 22- Ben Patterson et all, Taux de change et politique monétaire,document de travail,série affaires économique,eco 10fr,Luxembourg,2000.
- 23- Bravo c. et al.,The Relative Richness of the Poor ?Natural Resources,Human Capital and economic,Lederman and Maloney,2007.
- 24- Bjornland H.C., The Economic effects of North sea Oil on the manufacturing sector,*scottish Journal of political Economy*45(5),1998.
- 25- Corden WM , An Essay in Boblogy ,*Economic record*, Vol.82,no.257, 2006.

- 26- Corden,M., " Booming Sector and Dutch Disease Economics : Survey and Consolidation" ,Oxford Economic Papers , New Series , Vol 36 , Nov.1984.
- 27- Corden .M.. & Neary P.," Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy " , The Economic Journal , Vol .92,december 1982.
- 28- Cecilia Mussi Rodriguez, Dutch Disease in Saudi Arabia?, Master's thesis, Department of economics.
- 29- Christopoulos D. K. & Tsionas E. G., Financial Development and Economic Growth: Evidence from Panel Unit Root and Co Integration Tests, Journal of Development Economics, Vol. 73, 2004.
- 30- David Eitman et all, Gestion et Finances Internationales, 10 édition, pearson education, France, 2004.
- 31- Dülger, F. et al. 'Is Russia suffering from Dutch Disease? Cointegration with structural break', Resources Policy, 38,2013.
- 32- Dickey, D. A. and Fuller, W. A. Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Journal of the American Statistical Association, . USA, vol.74, 1979, 428.
- 33- Edwards,S.," Commodity export Boom and the Real Exchange Rate : The Money-Inflation Link" , National Bureau of Economic Research , Cambridge, 1985.
- 34- Ebrahim-zedah, Christine , Back to Basics-Dutch Disease : Too much wealth managed unwisely , Finance and Development, IMF,Vol.40,N.1,March2003.
- 35- Gobind T. Nankani, Development problems of mineral-exporting countries, World Bank Staff Working Paper No. (354), Washington D.C, 1979
- 36- Gylfason T., Natural resource,Education and economic development, European economic Review 45 , 2001.
- 37- Gylfason ,T.&Zoega G.," Natural Resource and Economic Growth : the Role of Investment" , Working paper , Third Revision , June 2002 .
- 38- Gregory , RG & Martin , "An Analysis of relationships Between Import Flows to Australia and Recent Exchange rate and tariff Changes " , Economic Record, vol.52, no.1, LD 1976.
- 39- Gregory,R..G," Some implication of the growth mineral sector " , Australian Journal of the Agricultural Economics , 20 Aout 1976.
- 40- Gujarati ,Damodar.N, Basic Econometrics,5Th edition ,New York, 2005.
- 41- Gasmi, F. and Laourari, I. ,Has Algeria Suffered From the Dutch Disease? Evidence From 1960-2016 Data, Revue d'économie politique, 127(6),2017.

- 42- Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., Money, Banking and Financial System , 1 edition ed. Prentice Hall, Boston , 2011.
- 43- Hmida Louhichi, "Les taux de change d'équilibre des pays sud méditerranéens", Centre d'Economie Paris Nord, N°108, France, 2008.
- 44- Hosine Malti, Histoire secrète du pétrole algérien, Marinoor, Alger, 1997.
- 45- Havrenek.T et Al. , Natural Resource and Economic Growth : A meta-Analysis, World Development Revue, volume88, 2016.
- 46- Hutchison M.M., Manufacturing Sector Resiliency to Energy Booms: Empirical Evidence From Norway, The Netherland, and The united Kingdom, Oxford Economic Papers 46(2), 1994.
- 47- Hodge, D. , The exchange rate, Dutch disease and manufacturing in South Africa: What do the data say?, African Journal of Economic and Management Studies, 6(4), 2015.
- 48- HELMUT LU TKEPOHL and MARKUS KRA, TZIG, APPLIED TIME SERIES ECONOMETRICS, cambridge university press, New York, USA, 2004.
- 49- Indra Overland, The geopolitics of renewable energy: Debunking four emerging myths, Energy Research & Social Science (49), Elsevier, Amsterdam, 2019.
- 50- Ismail, K., The structural manifestation of the 'Dutch disease': the case of oil exporting countries. International Monetary Fund, 2010.
- 51- J. Bailly et al, Macroéconomie, 2ème édition, Bréal, France, 2006, p.252
- 52- John Williamson, Estimating Equilibrium Exchange rate, the institute for international Economics, USA, 1994.
- 53- Jerome L. Stein, Polly R. Alien, fundamental determinants of Exchange rates, 2nd edition, Oxford University Press, USA, 1997.
- 54- Jean Masseron, L'économie des hydrocarbures, édition Technip, 2ème édition mise à jour, France, 1975.
- 55- Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner, Natural resource abundance and economic growth, No. working paper n 5398, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 1995.
- 56- Jean-Jacques Nowak, Le syndrome néerlandaise : Relations Intersectorielles et Vulnérabilité des Branches, l'Actualité économique (www.erudit.org), vol71, septembre 1995.
- 57- Jean-Philippe Koutassila - Le syndrome Hollandais : théorie et vérification empirique au Congo et au Cameroun - Centre d'économie du développement Université Montesquieu-Bordeaux IV – France –.

- 58- Jahan-Parvar, M.R., Mohammadi, H., Oil prices and real exchange rates in oil-exporting countries: a bounds testing approach. *J. Develop. Area*, 2011.
- 59- Krugman, P.R., Obstfeld, M., Melitz, M., *International Economics : Theory and Policy*, 9th Edition, 9th edition. Ed. Addison- Wesley, Boston, 2009.
- 60- Kablan, S. and Loening, J. 'An Empirical Assessment of the Dutch Disease channel of the Resource Curse : the Case of Chad', *Economics Bulletin*, 32(3), 2012.
- 61- Loic Cadion, " que faire des taux de change réels d'équilibre?" *Economie internationale*, n°77, CEPII, France, 1999.
- 62- Larbi Dohni, Carol Hainaut, *Les aux de change : déterminants, opportunités et risques*, 1^{er} edition, de Boeck, Belgique, 2004.
- 63- Les provinces Pétrolières en Algérie, <http://www.meme-algeria.org/francais/index.php?=geologie-des-provinces-petrolieres-en-algerie>,
- 64- Lund University, Sweden, December, 2006. Document Internet disponible sur le site (<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=1337580&fileOId=1646251>).
- 65- Looney, R. ,Oil Revenues and Dutch Disease in Saudi Arabia: Differential Impacts on Sectoral Growth', *Canadian Journal of Development Studies*, 11(1), 1990.
- 66- Mishkin, F.S., *Economics of Money, Banking and financial Markets* . 9 edition ed. Prentice hall, 2009.
- 67- Mark Taylor and All, " Rboustness of equilibrium Exchange rate calculations to Alternative assumptions and Methodologies " , *International Monetary Fund, Working paper*, wp/94/17, 1994.
- 68- Mehlum H. et Al., *Institutions and the Resource Curse*, View Issue, Volume 116, N° 508, 2006.
- 69- Mintz J. et Al. , capturing Economic rents from Resources through Royalties and taxes, the school of public policy Research Papers, University of calgary Canada, volume 5 , N30, 2012.
- 70- Michael L. Ross, *The political economy of the resource curse*, *World politics* (51).(2), California, 1999.
- 71- Mustapha Baba-Ahmed, *L'algérie : diagnostic d'un non-développement*, L'Harmattan, Paris, France, 1999.
- 72- Meliha Benli Altunişik, "Rentier State Theory and the Arab Uprisings: An Appraisal", *Uluslararası İlişkiler*, vol 11, N 42, 2014.

- 73- Marc –Antoine Adam , La maladie hollandaise : Une étude Empirique Appliquée à Des Pays En Développement Exportateurs de Pétrole , université de Montréal , 2003.
- 74- Milan Brahmhatt & all., Dealing with dutch disease , Poverty Reduction and Economic management network(PREM), The world Bank, june 2010.
- 75- Mironov, V. and Petronevich, A. (2015) ‘Discovering the signs of Dutch disease in Russia’, Resources Policy, 46,2015.
- 76- Muhammed O. Z., Fatima P. I. & Omade S. I., (2011), “Co-integration Analysis of Foreign Direct Investment Inflow and Development in Nigeria”, Developing Country Studies, Vol. 1, No. 1.
- 77- Nicholas W.Minot, "**Distributional Effects of Currency Devaluation on Households in Rwanda**", Michagin university , 1992.
- 78- Ole Gunnar Austvik, Exploration et exploitation des hydrocarbures dans le golfe du Saint-Laurent : préoccupations des communautés côtières” ,Forum aux Îles-de-la-Madeleine, Québec, Canada, 8 et 9 avril.
- 79- Oomes , N., & Kalcheva, K., Diagnosing Dutch disease: Does Russia has the symptoms?’ Social Science Research Network ,2007
- 80- Omolade, A., Ngalawa, H. , Oil revenue and manufacturing sector growth in Africa’s oil-exporting countries, Journal of Economic and Financial Sciences 7 (3),2014.
- 81- Peter B. clarck,Ronald Mac Donald, " Filtring The Beer:A permanent ans transitory Decomposition ",International Monetary Fund ,Working paper,WP/00/114,2000.
- 82- Patrick. G et al, 2007, Big Push Versus Absorptive Capacity: How to Reconcile the Two Approaches, United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Discussion Paper N° 05, 2007 .
- 83- Papapetrou, E., Oil price shocks, stock market, economic activity and employment in Greece, Energy Economics, Vol. 23, No. 5,2001,
- 84- Rogoff , K., the Purshasing power parity puzzle , Journal of Economic literature 34 , 1996.
- 85- Rebecca L.Driver,Peter F.Westaway, Concepts of equilibrium exchange rates, working paper no.248,Bank of England, United Kingdom, 2004.
- 86- Ronal Mac Donald and all, “Equilibrium Exchange rate in transition Economies:Taking stock of the Issues”,Oest Errichische National Bank,working paper,Wp.106,2005.
- 87- Reza Y. sigar, "The Concepts of Equilibrium Exchange Rate : A survey of literature " , The South East Central Banks,Staff Paper,N°81, Malysia,2011.

- 88- Reza Y. Siregar, Remarkisken S. Rajan, "models of equilibrium Real exchange rate Revised: A selective Review of literature", Centre for international Economic Studies, N°0604, Australia, August 2006.
- 89- R. Jbir & S. Zouari-Ghorbel, Oil Price and Dutch Disease: The Case of Algeria, Energy Sources, Part B: Economics, Planning, and Policy Journal, vol.6, issue 3, 2011.
- 90- Régis Bourbonnais, Économétrie Cours et exercices corrigés, 9e édition, Dunod, Paris, 2015.
- 91- Sachs J.D. & Warner A.M, " Natural Resource Abundance and Economic Growth " , Center for International development and Harvard Institute for International development , Harvard University , Cambridge , November 1997.
- 92- Sid Ahmed , A. , " Economie de L'industrialisation à partir des ressources naturelles (I.B.R.) " , O.P.U , Tome 02.
- 93- Sid Ahmed, Abdelkader , " Rente pétrolière : quelques problèmes théoriques ", Institut de Recherches et D'études sur le Monde Arabe et Musulman , ORSTOM, Paris, 1991.
- 94- Smith, B., Dutch Disease and the Oil and Boom and Bust. OxCarre Research Paper 133. Oxford Centre for the Analysis of Resource Rich Economies, 2014.
- 95- Shibata, Ritei , Selection of the Order of an Autoregressive Model by Akaike's Information Criterion , Biometrika, Vol. 63, No. 1, 1976..
- 96- T.M. Rybzyński, Factor endowment and relative commodity prices, *Economica*, New series vol. XXII, n° 85-88, (1955).
- 97- Tamas Gabor Barczikay , Identification of Dutch disease by asymmetrical cointegration in sub-Saharan african and South American countries, PHD Thesis, Departement of World Economics, Budapest, Hungary, 2021.
- 98- Wooldridge, Jeffrey M, *Introductory Econometrics: A Modern Approach*, Fifth Edition, U.S.A: United States of America, 2013.
- 99- Yves Simon, Samir mannai , *Thechniques Finacieres internationales* , 7 édition , *Economica*, France, 2002.
- 100- YVES SIMON & SAMIR MENAI , " *Technique financières international* " édition *économica* ; PARIS 1998.

B) Rapport :

- 01- Rapport 2007, Evolution économique et monétaire en Algérie, Banque d'Algérie, Juillet 2008, p.72

02- Rapport 2011, évolution économique et monétaire en Algérie, banque d'Algérie ,Mai 2012, pp. 58-60.

❖ المواقع الالكترونية:

01. www.economicarab.com
02. http://www.aleqt.com/2008/06/15/article_143505.html
03. www.ahewar.org
04. www.sawtalahrar.dz
05. www.feps.edu.eg/ar
06. http://economyofkuwait.blogspot.com/2009/10/blog-post_24.html
07. https://web.archive.org/web/20200310143021/http://theses.univ-lyon2.fr/documents/getpart.php?id=lyon2.2007.brunel_j&part=127977.
08. www.oga.no
09. www.iiste.org.
10. www.elsevier.com/locate/econbase.
11. www.alaraby.co.uk
12. www.sonatrach-dz.com
13. www.perspective.usherbrooke.ca
14. <https://dgpp.mf.gov.dz/finances-publiques/>
15. الموقع الرسمي لوكالة الطاقة الدولية (IEA) : <http://www.iea.org/aboutus/history>
16. الموقع الرسمي لمنظمة الدول المصدرة للبتروول : www.opec.org
17. الموقع الرسمي للبنك الدولي : www.worldbank.org

الملحق رقم (01) : نتائج التقدير القياسي للنموذج (VECM) الأول باستخدام برنامج ايفيوز 10.

Vector Error Correction Estimates

Date: 12/31/23 Time: 18:11

Sample (adjusted): 1994 2022

Included observations: 29 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

| Cointegrating Eq: | CointEq1 | | | | |
|-------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| REERDZ(-1) | 1.000000 | | | | |
| GOV(-1) | -0.403048 (0.05180) [-7.78097] | | | | |
| OP(-1) | 0.200624 (0.03942) [5.08938] | | | | |
| RESERP(-1) | -0.000389 (0.00028) [-1.39581] | | | | |
| M2(-1) | 0.189824 (0.00799) [23.7515] | | | | |
| C | -9.802290 | | | | |
| Error Correction: | D(REERDZ) | D(GOV) | D(OP) | D(RESERP) | D(M2) |
| CointEq1 | -1.110689 (0.41886) [-2.65171] | -1.604836 (1.05221) [-1.52520] | 5.916939 (2.95901) [1.99963] | 154.2315 (71.0091) [2.17199] | 1.319306 (0.70143) [1.88089] |
| D(REERDZ(-1)) | 0.641213 (0.37431) [1.71304] | 0.467377 (0.94031) [0.49704] | -5.630932 (2.64433) [-2.12943] | -52.69066 (63.4576) [-0.83033] | -0.476417 (0.62683) [-0.76004] |
| D(REERDZ(-2)) | 0.064786 (0.25732) [0.25177] | 0.794298 (0.64642) [1.22877] | -4.002423 (1.81784) [-2.20174] | -75.99105 (43.6238) [-1.74196] | -0.628732 (0.43091) [-1.45907] |
| D(REERDZ(-3)) | 0.155823 (0.18354) [0.84898] | 0.065311 (0.46107) [0.14165] | -1.794639 (1.29662) [-1.38409] | 7.168400 (31.1158) [0.23038] | -0.362309 (0.30736) [-1.17877] |
| D(GOV(-1)) | -0.239955 (0.25461) [-0.94243] | -0.199477 (0.63961) [-0.31187] | 2.592832 (1.79870) [1.44150] | 46.21583 (43.1645) [1.07069] | 0.653640 (0.42638) [1.53301] |
| D(GOV(-2)) | -0.223535 (0.14806) [-1.50980] | -0.463576 (0.37193) [-1.24640] | 2.343045 (1.04594) [2.24013] | 24.26449 (25.1000) [0.96671] | -0.084605 (0.24794) [-0.34123] |
| D(GOV(-3)) | -0.106439 (0.17121) [-0.62170] | -0.201566 (0.43008) [-0.46867] | 1.521153 (1.20948) [1.25769] | 9.562518 (29.0245) [0.32946] | 0.622413 (0.28670) [2.17094] |
| D(OP(-1)) | 0.274045 (0.10970) [2.49805] | 0.445760 (0.27559) [1.61749] | -1.344230 (0.77500) [-1.73449] | -11.07971 (18.5981) [-0.59574] | -0.220979 (0.18371) [-1.20286] |
| D(OP(-2)) | 0.110280 (0.09498) [1.16103] | 0.235350 (0.23861) [0.98634] | -1.866925 (0.67102) [-2.78223] | -17.17757 (16.1028) [-1.06675] | -0.316822 (0.15906) [-1.99181] |
| D(OP(-3)) | 0.043965 | 0.097012 | -0.391369 | 7.219247 | -0.207169 |

| | | | | | |
|---|------------|------------|------------|------------|------------|
| | (0.07308) | (0.18359) | (0.51629) | (12.3896) | (0.12238) |
| | [0.60158] | [0.52842] | [-0.75804] | [0.58268] | [-1.69277] |
| D(RESERP(-1)) | 0.005574 | 0.013410 | 0.000828 | -0.231330 | 0.006482 |
| | (0.00199) | (0.00499) | (0.01404) | (0.33683) | (0.00333) |
| | [2.80564] | [2.68669] | [0.05897] | [-0.68679] | [1.94823] |
| D(RESERP(-2)) | 0.002288 | 0.011946 | -0.030678 | -0.675349 | -0.008737 |
| | (0.00312) | (0.00785) | (0.02207) | (0.52960) | (0.00523) |
| | [0.73239] | [1.52226] | [-1.39012] | [-1.27521] | [-1.67011] |
| D(RESERP(-3)) | 0.000796 | 0.000493 | -0.012027 | 0.107005 | -0.003085 |
| | (0.00208) | (0.00523) | (0.01472) | (0.35317) | (0.00349) |
| | [0.38196] | [0.09412] | [-0.81719] | [0.30298] | [-0.88419] |
| D(M2(-1)) | 0.155857 | -0.039853 | 0.450674 | -20.98623 | -0.101807 |
| | (0.16312) | (0.40978) | (1.15238) | (27.6544) | (0.27317) |
| | [0.95546] | [-0.09725] | [0.39108] | [-0.75887] | [-0.37269] |
| D(M2(-2)) | 0.154664 | 0.092037 | -2.480186 | -27.65062 | -0.150844 |
| | (0.16809) | (0.42226) | (1.18746) | (28.4962) | (0.28148) |
| | [0.92013] | [0.21797] | [-2.08865] | [-0.97033] | [-0.53589] |
| D(M2(-3)) | 0.081909 | -0.021843 | -2.188849 | -14.02621 | -0.434872 |
| | (0.18208) | (0.45739) | (1.28627) | (30.8674) | (0.30491) |
| | [0.44986] | [-0.04776] | [-1.70170] | [-0.45440] | [-1.42625] |
| C | -0.054181 | 0.040393 | 0.309070 | 5.358931 | 0.175369 |
| | (0.04124) | (0.10359) | (0.29131) | (6.99068) | (0.06905) |
| | [-1.31393] | [0.38994] | [1.06097] | [0.76658] | [2.53960] |
| R-squared | 0.795988 | 0.746281 | 0.598475 | 0.777074 | 0.692469 |
| Adj. R-squared | 0.523971 | 0.407990 | 0.063109 | 0.479840 | 0.282428 |
| Sum sq. resids | 0.019471 | 0.122877 | 0.971759 | 559.6196 | 0.054604 |
| S.E. equation | 0.040282 | 0.101192 | 0.284570 | 6.828980 | 0.067456 |
| F-statistic | 2.926248 | 2.206029 | 1.117880 | 2.614352 | 1.688781 |
| Log likelihood | 64.78930 | 38.07689 | 8.091962 | -84.06866 | 49.83738 |
| Akaike AIC | -3.295814 | -1.453578 | 0.614347 | 6.970252 | -2.264647 |
| Schwarz SC | -2.494296 | -0.652060 | 1.415866 | 7.771770 | -1.463129 |
| Mean dependent | -0.019491 | 0.041791 | 0.062516 | 1.018218 | 0.126589 |
| S.D. dependent | 0.058384 | 0.131516 | 0.293998 | 9.468638 | 0.079632 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 2.56E-08 | | | |
| Determinant resid covariance | | 3.11E-10 | | | |
| Log likelihood | | 111.6741 | | | |
| Akaike information criterion | | -1.494768 | | | |
| Schwarz criterion | | 2.748564 | | | |
| Number of coefficients | | 90 | | | |

الملحق رقم (02) : نتائج التقدير القياسي للنموذج (VECM) الثاني باستخدام برنامج ايفيوز (10).

Vector Error Correction Estimates
Sample (adjusted): 1994 2022
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in () & t-statistics in []

| Cointegrating Eq: | CointEq1 | | | | |
|-------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|--------------------------------------|
| PREM(-1) | 1.000000 | | | | |
| GOV(-1) | -12.57988 (1.35168) [-9.30684] | | | | |
| OP(-1) | 8.328584 (0.99614) [8.36089] | | | | |
| RESERP(-1) | -0.008685 (0.00521) [-1.66685] | | | | |
| M2(-1) | 1.993579 (0.15534) [12.8337] | | | | |
| C | -56.83450 | | | | |
| Error Correction: | D(PREM) | D(GOV) | D(OP) | D(RESERP) | D(M2) |
| CointEq1 | -0.476920 (0.21617) [-2.20625] | -0.106825 (0.05030) [-2.12393] | 0.086636 (0.16070) [0.53910] | 11.58473 (2.99192) [3.87200] | -0.025613 (0.04215) [-0.60762] |
| D(PREM(-1)) | -0.005668 (0.29895) [-0.01896] | 0.159659 (0.06956) [2.29536] | -0.271304 (0.22225) [-1.22073] | -12.37638 (4.13769) [-2.99113] | 0.029057 (0.05830) [0.49843] |
| D(PREM(-2)) | 0.041104 (0.32704) [0.12569] | 0.151033 (0.07609) [1.98488] | -0.025351 (0.24313) [-0.10427] | -14.37268 (4.52642) [-3.17529] | -0.011359 (0.06377) [-0.17812] |
| D(PREM(-3)) | 0.039221 (0.20232) [0.19386] | 0.075056 (0.04707) [1.59446] | -0.103033 (0.15041) [-0.68503] | -5.221653 (2.80020) [-1.86474] | -0.009419 (0.03945) [-0.23875] |
| D(GOV(-1)) | -5.532056 (3.12774) [-1.76871] | -0.978806 (0.72773) [-1.34501] | -0.044253 (2.32523) [-0.01903] | 128.9361 (43.2901) [2.97842] | 0.074907 (0.60992) [0.12281] |
| D(GOV(-2)) | -1.341202 (1.47110) [-0.91170] | -0.690869 (0.34228) [-2.01843] | 1.337317 (1.09365) [1.22280] | 40.01389 (20.3610) [1.96522] | -0.293209 (0.28687) [-1.02209] |
| D(GOV(-3)) | -2.456847 (1.63712) [-1.50071] | -0.505796 (0.38091) [-1.32786] | -0.047641 (1.21707) [-0.03914] | 55.90213 (22.6589) [2.46712] | 0.070972 (0.31925) [0.22231] |
| D(OP(-1)) | 4.739245 | 1.149774 | -0.406851 | -92.44047 | 0.285514 |

| | | | | | |
|---|------------|------------|------------|------------|------------|
| | (2.15093) | (0.50046) | (1.59905) | (29.7703) | (0.41944) |
| | [2.20335] | [2.29745] | [-0.25443] | [-3.10512] | [0.68070] |
| D(OP(-2)) | 3.299642 | 0.679022 | -1.166740 | -67.40471 | 0.027718 |
| | (1.55447) | (0.36168) | (1.15563) | (21.5149) | (0.30313) |
| | [2.12268] | [1.87742] | [-1.00962] | [-3.13293] | [0.09144] |
| D(OP(-3)) | 3.190580 | 0.493347 | 0.148386 | -39.87691 | -0.050062 |
| | (1.24100) | (0.28874) | (0.92259) | (17.1763) | (0.24200) |
| | [2.57098] | [1.70860] | [0.16084] | [-2.32163] | [-0.20687] |
| D(RESERP(-1)) | 0.041138 | 0.019711 | -0.006459 | -0.878593 | 0.011996 |
| | (0.02923) | (0.00680) | (0.02173) | (0.40461) | (0.00570) |
| | [1.40722] | [2.89787] | [-0.29719] | [-2.17145] | [2.10426] |
| D(RESERP(-2)) | 0.079804 | 0.021205 | -0.010436 | -1.790375 | 0.000948 |
| | (0.04050) | (0.00942) | (0.03011) | (0.56051) | (0.00790) |
| | [1.97063] | [2.25051] | [-0.34663] | [-3.19421] | [0.12004] |
| D(RESERP(-3)) | 0.068230 | 0.010367 | 0.004269 | -0.894046 | -0.002022 |
| | (0.02961) | (0.00689) | (0.02201) | (0.40984) | (0.00577) |
| | [2.30419] | [1.50470] | [0.19390] | [-2.18146] | [-0.35009] |
| D(M2(-1)) | -3.269783 | -0.759735 | 1.203037 | 52.68430 | 0.037389 |
| | (1.60533) | (0.37351) | (1.19344) | (22.2189) | (0.31305) |
| | [-2.03683] | [-2.03403] | [1.00804] | [2.37115] | [0.11944] |
| D(M2(-2)) | -2.490997 | -0.592198 | -1.652946 | 49.88325 | 0.130294 |
| | (1.66249) | (0.38681) | (1.23593) | (23.0100) | (0.32419) |
| | [-1.49836] | [-1.53097] | [-1.33741] | [2.16790] | [0.40190] |
| D(M2(-3)) | -3.443335 | -0.141966 | -0.018092 | -10.49243 | -0.042789 |
| | (1.35181) | (0.31453) | (1.00497) | (18.7100) | (0.26361) |
| | [-2.54720] | [-0.45136] | [-0.01800] | [-0.56079] | [-0.16232] |
| C | 0.921864 | 0.204915 | 0.100918 | -10.64468 | 0.098238 |
| | (0.34878) | (0.08115) | (0.25930) | (4.82743) | (0.06801) |
| | [2.64307] | [2.52508] | [0.38920] | [-2.20504] | [1.44436] |
| R-squared | 0.796289 | 0.776430 | 0.543254 | 0.847373 | 0.571648 |
| Adj. R-squared | 0.524673 | 0.478337 | -0.065740 | 0.643871 | 0.000513 |
| Sum sq. resids | 2.000082 | 0.108276 | 1.105403 | 383.1458 | 0.076057 |
| S.E. equation | 0.408257 | 0.094989 | 0.303508 | 5.650559 | 0.079612 |
| F-statistic | 2.931678 | 2.604655 | 0.892052 | 4.163945 | 1.000897 |
| Log likelihood | -2.374655 | 39.91117 | 6.223525 | -78.57545 | 45.03252 |
| Akaike AIC | 1.336183 | -1.580081 | 0.743205 | 6.591411 | -1.933277 |
| Schwarz SC | 2.137701 | -0.778562 | 1.544723 | 7.392929 | -1.131759 |
| Mean dependent | -0.045951 | 0.041791 | 0.062516 | 1.018218 | 0.126589 |
| S.D. dependent | 0.592157 | 0.131516 | 0.293998 | 9.468638 | 0.079632 |
| Determinant resid covariance (dof adj.) | | 7.83E-07 | | | |
| Determinant resid covariance | | 9.50E-09 | | | |
| Log likelihood | | 62.10427 | | | |
| Akaike information criterion | | 1.923843 | | | |
| Schwarz criterion | | 6.167175 | | | |
| Number of coefficients | | 90 | | | |

الملحق رقم (03) : مجموع احصائيات الدراسة للفترة (1990-2022)

| السنوات | الاتفاق الحكومي | المعرض النقدي | الاحتياطيات الأجنبية (%) | سعر الصرف الحقيقي الفعلي | سعر النفط | سعر الصرف الرسمي | سعر الصرف الموازي | علاوة سعر الصرف الموازي (%) |
|---------|-----------------|---------------|--------------------------|--------------------------|-----------|------------------|-------------------|-----------------------------|
| 1990 | 9,969290284 | 3,43324E+11 | 4,35703374 | 221,1101703 | 22,26 | 8,95750833 | 37 | 313,0612959 |
| 1991 | 6,728784843 | 4,14745E+11 | 7,568452249 | 131,8765398 | 18,62 | 18,472875 | 39 | 111,1203589 |
| 1992 | 7,689110996 | 5,44456E+11 | 6,91104298 | 135,2433642 | 18,44 | 21,836075 | 50 | 128,9788801 |
| 1993 | 8,652666029 | 5,84183E+11 | 7,319302353 | 162,2302921 | 16,33 | 23,3454067 | 57 | 144,1593792 |
| 1994 | 7,60443257 | 6,75928E+11 | 11,31435965 | 140,0789464 | 15,53 | 35,0585008 | 69 | 96,81389209 |
| 1995 | 7,001278132 | 7,39895E+11 | 9,971005846 | 117,4272854 | 16,86 | 47,6627267 | 64 | 34,27683323 |
| 1996 | 7,40471037 | 8,4825E+11 | 13,41340243 | 119,6548368 | 20,29 | 54,7489333 | 72 | 31,50941145 |
| 1997 | 7,967795863 | 1,00314E+12 | 20,06507667 | 129,1712005 | 18,86 | 57,70735 | 90 | 55,9593362 |
| 1998 | 8,573526038 | 1,19948E+12 | 17,54028133 | 135,5486565 | 12,28 | 58,7389583 | 95 | 61,7325242 |
| 1999 | 8,165423749 | 1,36677E+12 | 12,63567914 | 125,3133491 | 17,44 | 66,573875 | 100 | 50,20907225 |
| 2000 | 7,442697988 | 1,55991E+12 | 24,74175614 | 119,4115648 | 27,60 | 75,2597917 | 100 | 32,87307576 |
| 2001 | 8,088569986 | 2,40307E+12 | 35,84833117 | 123,2009577 | 23,12 | 77,2150208 | 95 | 23,03305623 |
| 2002 | 8,790545908 | 2,83687E+12 | 44,31087917 | 114,2314227 | 24,36 | 79,6819 | 101 | 26,75400561 |
| 2003 | 10,04615351 | 3,29946E+12 | 52,24372047 | 103,0815458 | 28,10 | 77,394975 | 106 | 36,95979616 |
| 2004 | 11,75255549 | 3,64429E+12 | 53,54537719 | 103,5142164 | 36,05 | 72,06065 | 76 | 5,466714497 |
| 2005 | 11,81663105 | 4,07044E+12 | 57,33342416 | 101,7361088 | 50,59 | 73,2763083 | 89 | 21,45808383 |
| 2006 | 13,14400923 | 4,87007E+12 | 69,61003483 | 101,3098107 | 61,00 | 72,6466167 | 104 | 43,15876605 |
| 2007 | 15,71605255 | 5,99461E+12 | 85,17910409 | 99,92112513 | 69,04 | 69,2924 | 87 | 25,55489491 |
| 2008 | 22,58357334 | 6,95597E+12 | 86,6070409 | 102,2416196 | 94,10 | 64,5828 | 85 | 31,6139901 |
| 2009 | 22,15310983 | 7,29269E+12 | 113,0462591 | 100,2757375 | 60,86 | 72,6474167 | 91 | 25,26254088 |
| 2010 | 27,7707897 | 8,28074E+12 | 105,7403266 | 100 | 77,38 | 74,3859833 | 107 | 43,844304 |
| 2011 | 41,33887854 | 9,92919E+12 | 95,67828937 | 99,12331394 | 107,46 | 72,9378833 | 108 | 48,07120123 |
| 2012 | 42,47669619 | 1,10151E+13 | 95,94747253 | 103,9100292 | 109,45 | 77,5359667 | 120 | 54,76688453 |
| 2013 | 40,13824268 | 1,19415E+13 | 96,03423103 | 101,7983919 | 105,87 | 79,3684 | 113 | 42,37404307 |
| 2014 | 41,75926735 | 1,36639E+13 | 87,15710571 | 102,9246543 | 96,29 | 80,5790167 | 156 | 93,59878844 |
| 2015 | 35,78569478 | 1,37045E+13 | 90,73137739 | 96,57372713 | 49,49 | 100,691433 | 160 | 58,90130342 |
| 2016 | 33,43092542 | 1,38163E+13 | 75,47641673 | 95,5856443 | 40,76 | 109,443067 | 167 | 52,59075343 |
| 2017 | 32,23408003 | 1,49742E+13 | 61,64279841 | 97,80458562 | 52,51 | 110,973017 | 173 | 55,89375255 |
| 2018 | 30,18599833 | 1,66367E+13 | 49,95858902 | 93,51782685 | 69,78 | 116,593792 | 171 | 46,66304059 |
| 2019 | 31,50639204 | 1,65107E+13 | 41,80009057 | 95,45092856 | 64,04 | 119,353558 | 176 | 47,46104134 |
| 2020 | 30,16876905 | 1,774E+13 | 40,78011821 | 91,22447268 | 41,47 | 126,7768 | 174 | 37,24908658 |
| 2021 | 28,72851766 | 2,00788E+13 | 34,38562677 | 86,80365744 | 69,89 | 135,064058 | 176 | 30,30853816 |
| 2022 | 29,07304759 | 2,29553E+13 | 36,84762119 | 92,18282036 | 100,08 | 142 | 196 | 38,02816901 |

الملحق رقم (04):مجموع احصائيات الدراسة للفترة (1999-2021)

| القطاع الفلاحي (%) | القطاع التصنيعي (%) | السنوات |
|--------------------|---------------------|---------|
| 11,107 | 34,4790529 | 1999 |
| 8,395 | 44,9803978 | 2000 |
| 9,749 | 10,3451538 | 2001 |
| 9,225 | 9,26121851 | 2002 |
| 9,811 | 8,64007998 | 2003 |
| 9,44 | 7,86118214 | 2004 |
| 7,691 | 8,06151876 | 2005 |
| 7,543 | 8,11584656 | 2006 |
| 7,571 | 8,46045228 | 2007 |
| 6,587 | 8,82116732 | 2008 |
| 9,343 | 7,87621943 | 2009 |
| 8,466 | 9,37082505 | 2010 |
| 8,111 | 9,73343875 | 2011 |
| 8,771 | 8,55895561 | 2012 |
| 9,851 | 8,02018646 | 2013 |
| 10,286 | 9,87797971 | 2014 |
| 11,579 | 7,1100176 | 2015 |
| 12,22 | 6,89853877 | 2016 |
| 11,756 | 7,33456829 | 2017 |
| 11,874 | 7,0773804 | 2018 |
| 12,337 | 6,40396994 | 2019 |
| 13,784 | 6,28239503 | 2020 |
| 12,176 | 8,18860866 | 2021 |

الملخص:

تهدف الدراسة إلى القيام بفحص تجريبي لأعراض العلة الهولندية على الاقتصاد الجزائري عبر تحليل العلاقة بين أسعار النفط و أسعار صرف الدينار الجزائري و دراسة مدى تأثير التوسع في استغلال قطاع الموارد الطبيعية على انحلال القطاع التبادلي بشقيه الصناعي و الفلاحي للفترة الممتدة من 1990 الى 2022 حيث تم استخدام مجموعة من الأدوات الاحصائية و النماذج القياسية على غرار منهجية التكامل المشترك لجوهانسون ، نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)، اختبار والد للسببية قصيرة الأجل و منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS).

توصلت الدراسة الى اثبات وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي و علاوة سعر الصرف الموازي مع أسعار النفط بما يتوافق مع نظرية العلة الهولندية و أن الانفاق الحكومي الكبير للدولة الجزائرية على " سلع القطاع التبادلي " قلل من ظاهرة التمثين الحاصلة في سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، كما توصلت الدراسة الى ان هذا التمثين الذي حصل في سعر الصرف الحقيقي الفعلي بسبب التوسع في القطاع النفطي " القطاع المزدهر " كان له أثر سلبي على نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الجزائري ، عكس القطاع التصنيعي و الذي بالرغم من انكماشه خلال فترة الدراسة " حدوث لا تصنيع " إلا أن هذا الانكماش لم يتوافق مع التحليلات التي جاءت بها نظرية العلة الهولندية .

- سعر الصرف - النفط - نقمة الموارد - العلة الهولندية - نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)
منهجية المربعات الصغرى المصححة كليا (FMOLS)

Abstract:

The purpose of this study is to examine the Dutch Disease hypothesis by analyzing the impact of oil prices on the Algerian dinar exchange rates over the period (1990-2022). To achieve the results of this study, several econometric models and diagnostic tests were used, such as Johansen cointegration test, Vector Error Correction Model (VECM), Wald test for short-term causality and Fully Modified OLS (FMOLS) approach.

The empirical findings show that there is a negative and significant long-term relationship between real effective exchange rates and the black market premium relative to oil prices, which is in line with the Dutch disease theory hypothesis. Surprisingly, the study finds that high government expenditure on the tradable sector mitigates the appreciation of the real value of the Algerian dinar, having an inverse impact compared to oil prices. Finally, the study provides strong evidence that the agricultural sector is suffering from Dutch disease, whereas it fails to find a link between the already observed decline in the manufacturing sector and the Dutch disease theory hypothesis.

- EXCHANGE RATES - OIL - RESSOURCE CURSE - DUTCH DISEASE - VECTOR ERROR CORRECTION MODEL (VECM) - FULLY MODIFIED OLS APPROACH (FMOLS)

Résumé:

L'objectif de cette étude est d'examiner l'hypothèse de la maladie néerlandaise en analysant l'impact des prix du pétrole sur les taux de change du dinar algérien au cours de la période (1990-2022). Pour obtenir les résultats de cette étude, plusieurs modèles économétriques et tests de diagnostic ont été utilisés, tels que le test de cointégration de Johansen, le modèle vectriel a correction d'erreur (VECM), le test de Wald et l'approche des moindres carrés complètement modifiés (FMOLS).

Les résultats empiriques montrent qu'il existe une relation négative et significative à long terme entre le taux de change réel effectif et la prime du marché noir par rapport aux prix du pétrole, ce qui est en accord avec l'hypothèse de la maladie néerlandaise. De manière surprenante, l'étude révèle qu'une telle dépense gouvernementale élevée sur les produits échangeables atténue l'appréciation de la valeur réelle du dinar algérien, ayant un impact inverse par rapport aux prix du pétrole. Enfin, l'étude trouve des preuves solides que le secteur agricole souffre de la maladie néerlandaise, tandis qu'elle ne parvient pas à établir un lien entre le déclin déjà observé dans le secteur manufacturier et l'hypothèse de DD.

- TAUX DE CHANGE - PETROLE - MALEDICTION DES RESSOURCES - MALADIE HOLLANDAISE « DD »
- MODELE VECTORIEL A CORRECTION D'ERREUR (VECM) - L'APPROCHE DES MOINDRES CARRÉS COMPLETEMENT MODIFIÉS (FMOLS)